مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الأول/ السنة العاشرة - آذار/ مارس ١٩٨٢

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الأول/ السنة العاشرة - آذار/ مارس ١٩٨٢

فصلية أكاديمية علمية تختص بالشؤون النظرية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب: ٥٤٨٦ - الكويت
☎ ٥١٠١٨٨/٢٧٣-٢٥٠

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة .

الاشتراكات :
للمؤسسات والدوائر الحكومية : في الكويت ١٢ ديناراً .
في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .
للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .
في الوطن العربي : ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكيا أو ما يعادلها .

ثمن العدد
الكويت ٣٠٠ فلساً ● الأردن ٢٥٠ فلساً ● البحرين نصف دينار ● قطر ٤ ريالات ● المغرب ٥ دراهم ● تونس ٥٠٠ مليم ● السعودية ٤ ريالات ● الامارات ٤ دراهم ● العراق ٣٥٠ فلساً ● لبنان ٤ ليرات ● الجزائر ٥ دنانير ● ليبيا ٣٥ قرشاً ● سوريا ٤ ليرات ● ج . م . ع. ٢٥ قرشاً ● اليمن الشمالي ٤ ريالات ● اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلساً ● السودان ٢٥٠ فلساً ● عمان نصف ريال ● الدول الأخرى ٣ دولار أو ما يعادلها ●

المحتوى

العدد الأول/ السنة العاشرة - آذار/ مارس ١٩٨٢

● **ندوة العدد**

● **مراجعات بالعربية**

● **تقارير**

● **مؤتمرات**

كلمة العدد

إذ تعيد « هيئة التحرير » مسؤولية ادارة شؤون هذه المجلة إلى « مجلس جامعة الكويت » من جديد ، فإنما بذلك تشدّ يد كل عضو من اعضاء « هيئة التحرير » على يد كل عضو من اعضاء « المجلس » شاكرين اياهم على ثقتهم الكاملة طوال السنوات الثلاثة الماضية المحدّدة لتولي « الهيئة » لتلك المسؤولية . ومع هذه المشاعر ، تجد « هيئة التحرير » نفسها مفعمة بمشاعر الارتياح الكامل للعلاقة الوطيدة السلسة التي قامت طوال السنوات الثلاث المنصرمة بين « هيئة التحرير » من جهة ، وبين القيادات الاكاديمية والتنفيذية في جامعة الكويت وجمهور قارئي هذه المجلة من جهة ثانية . وقد تبدت شواهد هذه العلاقة في الدعم المعنوي والمالي المستمر الذي أغدقته الادارة العليا في الجامعة وجمهور القراء على المجلة والذي لولاه لما استطاعت « هيئة التحرير » إنجاز ما أنجزته طوال مدة ولايتها . هذا على الصعيد العام .

أما على الصعيد الخاص ، فإن رئاسة التحرير ترتحل عن منبر هذه المجلة ـ بعد أن كان لها شرف تحمل المسؤولية المباشرة واليومية طوال السنوات الست الماضية ـ وهي مشحونة بعواطف الامتنان والتقدير لمجلس الجامعة ولادارتها العليا وللقراء على ما جادوا به جميعا من ثقة علمية غالية ، ومؤازرة معنوية ثمينة ، ومساندة مالية ضرورية ، في مختلف المراحل . وإذا ما جاز تخصيص الشكر فإنه ذاهب ، بقسط كبير منه الى الدكتور حسن الابراهيم والاستاذ أنور النوري (مدير الجامعة السابق ، وامينها العام السابق على التوالي) والى الدكتور عبدالرزاق العدواني والدكتور عبدالله الرفاعي (مدير الجامعة الحالي ، وامينها العام الحالي على التوالي) والى الاستاذ محمد العصفور (الامين العام

المساعد للشؤون المالية والادارية) والى الدكتور علي عبدالرحيم والدكتور فهد الراشد (نائبي رئيس هيئة التحرير السابق والحالي على التوالي). فلولا هؤلاء جميعا - المظلّلين بحسن تفهم مجلس الجامعة - لما كان للمجلة المناخ الصحي المفعم بالأكسجين العلمي اللازم لحياتها سواء في مرحلة ولادتها ، أو في مرحلة ترعرعها ، أو في مرحلة نموها المضطرد الراهن . وقد تجلى هذا الأمر الأخير في انتظام اعداد المجلة فصليا ، وفي اصداراتها الخاصة الاضافية ، وفي منشوراتها الخاصة المنجزة ، وفي مشاريعها التي سترى النور عما قريب ، وفي تضاعف اعداد التوزيع بما يعادل الخمسة أضعاف ، ناهيك عن تطور مستوى محتواها العلمي الداخلي وشكلها الفني الخارجي .

وختاما ، تدرك « هيئة التحرير » المودعة أن « مجلس الجامعة » - وهو يختار « هيئة التحرير » القادمة - فإنه سيكون حريصا ، كما هو العهد به دائما ، على أن تكون اصدارات « المجلة » خطوات جديدة ، في مسيرة أكاديمية واثقة ، نحو تطور العلوم الاجتماعية عند العرب .

رئيس التحرير

الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية الايرانية في العصر الحديث

د. بدر الدين الخصوصي

شهدت المنطقة العربية عند مطلع العصر الحديث صراعا مريرا بين القوى السياسية القائمة وقتذاك خصوصا بين الدولتين الصفوية والعثمانية ، فلقد دفع النجاح الذي حققه الصوفيون في الاراضي الفارسية هؤلاء إلى التطلع نحو العراق ، فتمكنوا من اخضاعه[١] عام ١٥٠٨ ، وقد شجعهم هذا على نشر مذهبهم الشيعي في الأناضول[٢] المتاخم للعراق ، مما اعتبره العثمانيون السنة عملا مناهضا لهم ، فخرجوا لملاقاة الصفويين عند منطقة الحدود العراقية الفارسية حيث انتصر العثمانيون على الصفويين في معركة[٣] « شالديران » عام ١٥١٤ ودخلوا عاصمتهم « تبريز » وقد ترتب على ذلك خضوع شمال[٤] العراق العثمانيين في الوقت الذي احتفظ فيه الصفويون بوجودهم في وسط العراق وجنوبه ، مما ادى إلى قيام المنازعات مرة اخرى ، واضطر العثمانيون إلى ارسال قواتهم إلى هناك عام ١٥٣٤ ، فاخضعوا[٥] العراق لهم ، وإن كان نفوذهم لم يستقر الا عام ١٦٣٨[٦] بسبب الصراع المستمر بين الدولتين المتنازعتين .

ولعل أهم ما ترتب على اخضاع العثمانيين للعراق ، هو أنهم اصبحوا متاخمين للصفويين على طول الحدود العراقية الفارسية ، مما نجم عنه قيام المنازعات[٧] بين الجانبين على امتداد ذلك الحدود المشتركة لمسافة ١١٧٠ كم ، وبصفة خاصة حول شط العرب في الجنوب الذي كانت تقيم على ضفتيه امارات آل عليان والمنتفق[٨] والحويزة والفلاحية

ومنطقة السليمانية في الشمال التي تعيش فيها الأقلية الكردية السنية[٩] .

وعلى الرغم من تمتع الامارات القائمة حول شط العرب بالسلطة في مناطقها ، فانها كانت محل خلاف مستمر بين العثمانيين والفرس حول تبعيتها لأي من الجانبين ، كما اشتد الخلاف[١٠] في القرن التاسع عشر حول تبعية ميناء المحمرة الذي أقامه « يوسف المرداو » على نهر كارون عام ١٨١٢[١١] ، خصوصا بعد أن اخذت السفن تتحول اليه بدلا من البصرة ، مما اضطر العثمانيين إلى العمل على تاكيد سيادتهم عليه على اعتبار أنه تابع للبصرة وفقا لما تم الاتفاق عليه في معاهدة السلام والحدود ١٧ مايو ١٦٣٩[١٢] التي رسمت الحدود بين فارس والعراق ، غير أن شيخ المحمرة « جابر المرداو » لم يقبل بالتبعية[١٣] العثمانية ، وهدد باستقدام[١٤] الفرس للدفاع عنه ، فاستغلت فارس الفرصة وبعثت بقواتها إلى المحمرة فاستولت عليها ، ولم تكتف بهذا ، بل طالبت[١٥] العثمانيين باقرار سيادتها على الضفة الشرقية لشط العرب ومنطقة السليمانية ، فلم يقبل العثمانيون ، وسارعوا بتجهيز قواتهم[١٦] لاستعادة المحمرة عام ١٨٣٧ ، وقد تدخل[١٧] الانجليز والروس في الخلاف بين الجانبين ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية تضم مندوبين عنهما وعن العثمانيين والفرس لوضع خريطة دقيقة للحدود العراقية ـ الفارسية .
وقد اتخذت اللجنة الرباعية من مدينة ارضروم مقرا لها ، وعقب سلسلة طويلة من الاجتماعات استمرت زهاء اربع سنوات[١٨] ، توصل المجتمعون إلى ابرام معاهدة ارضروم الثانية في ٣١ مايو عام ١٨٤٧[١٩] .

معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧[٢٠] :

وتتألف من تسع مواد تنازلت[٢١] فارس بمقتضاها عن كل مالها من ادعاءات في الاراضي المنخفضة غربي منطقة زهاب وفي مدينة السليمانية ومنطقتها (شهرزور) ، وتعهدت بعدم التدخل في سيادة العثمانيين عليها ، في حين اعترف العثمانيون بسيادة[٢٢] الفرس على مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسي والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب التابعة للعشائر الفارسية ، وخولت للسفن[٢٣] الفارسية حق الملاحة في شط العرب من المصب إلى نقطة اتصال الحدود بين الدولتين ، والزمت الجانبين بتشكيل لجنة[٢٤] تضم ممثلين عنهما لتقرير الحدود بينهما وفقا لاحكام المادة الثانية من المعاهدة ، وتكفل العثمانيون بمقتضاها بتمكين[٢٥] الفرس من زيارة الاماكن المقدسة في الاراضي العثمانية ، والاعتراف[٢٦] بقناصلهم المعينين لديهم ، وتعهد الفرس بتطبيق[٢٧] نفس المعاملة على القناصل العثمانيين المعينين في اراضيهم ، والزمت المعاهدة الدولتين باتخاذ الوسائل[٢٨] الكفيلة بمنع ومعاقبة اعمال السلب والنهب التي تقوم بها العشائر القائمة على الحدود وذلك بوضع الجنود في مراكز ملائمة ، وللعشائر المتنازع على تبعيتها

حرية اختيار[٢٩] وتقرير الاماكن التي ستقيم بها ، وعلى العشائر الاخرى الاقامة في الاراضي التابعة للدولة التي تخضع لها ، واقرت[٣٠] المعاهدة جميع المعاهدات السابقة ولا سيما معاهدة السلام في أرضروم ٢٨ يوليو عام ١٨٢٣[٣١] .

وقبل أن يتم التوقيع على المعاهدة ، قدم وزير الخارجية العثماني مذكرة[٣٢] إلى الوسيطين البريطاني والروسي في ١١ ابريل عام ١٨٤٧ لتوضيح بعض فقرات المعاهدة ؛ فالفقرة الواردة بالمادة الثانية التي تنص على ترك مدينة المحمرة وميناًئها ومرساها وجزيرة خضر لفارس ، لا يمكن أن تشمل أراضي الباب العالي خارج المدينة ولا موانيه الاخرى الواقعة في هذه الاقاليم ؛ والفقرة الواردة بنفس المادة حول امكان تقسيم العشائر التابعة لفارس والتي يقيم نصفها في أراضٍ عثمانية ونصفها الآخر في أراضٍ فارسية ، فهل يعني ذلك أن تصبح اقسام العشائر الموجودة في الدولة العثمانية خاضعة لفارس ، وبالتالي أن تترك لفارس كذلك الاراضي التي تعت تصرف تلك الاقسام ؟ وهل سيكون لفارس الحق في أن تنازع الباب العالي حق التصرف في الاراضي المذكورة ؟

كما تساءل الوزير في مذكرته عما اذا كان للحكومة الفارسية الحق في أن تدخل التعويضات المالية فيما بين الحكومتين التي تنازلت عنها برمتها ضمن الادعاءات الشخصية ؟ وهل سيتم الحصول على موافقة الحكومة الفارسية على مسألة الاستحكامات والحصون المضافة إلى المادة الثانية ، وكذلك على الفقرات المتعلقة بالمعاملة المتبادلة التي لم تدرج في المادة السابعة من مسودة المندوبين ؟

وقد بعث الوسيطان البريطاني والروسي بمذكرة ايضاحية[٣٣] إلى الحكومة العثمانية بتاريخ ١٤ ابريل ١٨٤٧ حول بعض الشروط الواردة في المعاهدة لازالة الغموض العالق بذهن الباب العالي حول المسائل سالفة الذكر ، أوضحا فيها ما يلي :

١ ـ أن مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة في قناة الحفار .

٢ ـ مشاطرة العثمانيين الرأي القائل بأن قيام الحكومة العثمانية بترك مدينة المحمرة وميناًئها ومرساها وجزيرة خضر لفارس ، لا يعني تركها أية أراضٍ أو موانيء أخرى موجودة في تلك المنطقة ، وأنه لا يحق لفارس أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الضفة اليمنى (الغربية) من شط العرب ولا حول الاراضي العائدة للدولة العثمانية على الضفة اليسرى (الشرقية) حيث تقطن هذه الضفة أو تلك الاراضي عشائر فارسية أو اقسام منها .

٣ ـ أنهما يعتقدان بأن هناك ما يسوغ لهما القول بأن الحكومة الفارسية ستوافق على

أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة باصول المعاملة المتبادلة التي ينبغي على كل من الحكومتين مراعاتها لصالح رعاياها وزوارها وموظفيها القنصليين .

٤ ـ أما بشأن الاستحكامات والحصون ، فانهما لا يستطيعان سوى بيان رأيهما الشخصي ، وهو أن تتعهد الدولتان الاسلاميتان تعهدا متبادلا بعدم تحصين ضفتي شط العرب لدوام العلاقات السلمية بين المملكتين ، وتوثيق عرى الاخلاص وحسن النية بينهما .

وعلى أثر تلقي الباب العالي للمذكرة الايضاحية ، بعثت الدولة العثمانية بجوابها[٣٤] الذي عبرت فيه عن ارتياحها للايضاحات والتاكيدات الرسمية الواردة فيها ، ولذا بعثت بتعليمات إلى مندوبها في مدينة أرضروم « أنور افندي » للتوقيع عليها بدون تعديل ، شريطة قبول فارس بتلك التاكيدات التي بمقتضاها لا تتقدم فارس بادعاءات تتعارض معها ، فإن اقدمت على ذلك ، اعتبرت المعاهدة لاغية وباطلة المفعول .

وتذكر المصادر[٣٥] أن مذكرة الوسيطين البريطاني ، والروسي لم تسلم للحكومة الفارسية الا بعد بضعة اشهر ، وقد اجابت عليها بمذكرة[٣٦] بتاريخ **٣١** يناير عام **١٨٤٨** وافقت فيها على الايضاحات المقدمة إلى الباب العالي حول النقاط الثلاث الاولى ، ولم تمانع الحكومة الفارسية ـ فيما يتعلق بالنقطة الرابعة ـ في « . . أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة باصول المعاملة المتبادلة على كل حكومة من الحكومتين مراعاتها فيما يتعلق برعايا الحكومة الاخرى وزوارها وموظفيها القنصليين ، (وفيما) يخص الاستحكامات والحصون (فانها توافق على الامتناع) عن اقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليسرى . . ما دامت الدولة العثمانية تمتنع عن اقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليمنى من شط العرب مقابل الاراضي الفارسية »[٣٧] .

ولقد ترتب على توقيع معاهدة أرضروم الثانية وتبادل وثائق ابرامها في **٢١** مارس عام **١٨٤٨** جملة امور منها :

١ ـ أن العراق فقد جزءا من الاراضي التي كانت تقيم عليها عشائر كعب العربية شرقي شط العرب وذلك في وقت كان العثمانيون يعتبرون فيه أن تلك العشائر تدين بالتبعية[٣٨] للدولة العثمانية ، ومع ذلك فإن توقيع تلك المعاهدة لا يعني أن العثمانيين تخلوا عن الضفة الشرقية من شط العرب كلها للفرس ، فقد حرصت الدولة العثمانية في المذكرة الايضاحية على أن تحصل على توضيح من ممثلي الدولتين الوسيطتين بأن تركها لمدينة المحمرة لا يعني تركها أية أراضٍ أو موانىء أخرى ، ولذا بقي شط العرب ـ بالرغم من توقيع تلك المعاهدة ـ تابعا للدولة العثمانية .

٢ ـ أن معاهدة أرضروم الثانية رغم أنها جاءت على حساب ممتلكات العثمانيين في المنطقة ، فإنها نظمت الحدود بين الدولتين الجارتين المسلمتين العثمانية والفارسية ، وبقيت هي الاساس في قضايا الحدود الفارسية العراقية فيما بعد .

٣ ـ أن فارس بالرغم من تصديقها على تلك المعاهدة ، فانها لم تلبث أن اقامت الشكوك حولها لكي لا تتقيد بنصوصها ، فاعلنت أنها فرضت عليها فرضا من قبل الدولتين الوسيطتين ، وأنها لم تتسلم[٣٩] المذكرة الايضاحية التي دارت حولها المراسلات ، وأن ممثلها ميرزا محمد علي خان لم يكن لديه صلاحيات التوقيع عليها ، وأنه خالف التعليمات الصادرة اليه ، غير أن الدولة العثمانية لم تقبل بهذا الطعن ، وتمسكت بشرعية المعاهدة بالنحو الذي تمت بمقتضاه ، واعتبرت أن توقيعها والتصديق عليها وتبادل وثائقها قد تم وفقا للنظم القانونية .

واجهت لجنة[٤٠] تحديد الحدود المشكّلة بمقتضى نصوص[٤١] معاهدة أرضروم الثانية الكثير من المشكلات خصوصا فيما يتعلق بالمحمرة[٤٢] ، فقد طالب[٤٣] المندوب العثماني الفرس باستبدال علمهم في المحمرة باعلام محلية ريثما يستقر تخطيط الحدود بشانها ، كما طالبهم بالامتناع عن جباية الاموال وضرورة سحب موظفيهم من هناك إلى أن يتم تحديد الحدود ، وعندما رفضوا ذلك ؛ رفع تقريرا[٤٤] إلى حكومته أورد فيه الحجج الشرعية المتعلقة بالمحمرة وما جاورها ، وهي مصدقة بفرمانات سلطانية ومحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في البصرة ، مما يثبت بوضوح تبعية بني كعب للدولة العثمانية ، وبالتالي فإن مناطق سكانهم تدخل ضمن نطاق لواء البصرة . وقد أعاق ذلك عمل اللجنة ، فقامت الخلافات بين الجانبين ، اضطر على اثرها إلى عقد معاهدة اخرى للحدود عام ١٨٦٩[٤٥] اتفقا بمقتضاها على الابقاء على الاوضاع الراهنة لحين التوصل إلى تسوية نهائية ، وقد تمكن الطرفان من ذلك في ٢١ ديسمبر عام ١٩١١[٤٦] عندما وقعا بروتوكول طهران .

بروتوكول طهران ١٩١١ :

ويتألف من خمس مواد نصت على تعيين لجنة[٤٧] من مندوبي الحكومتين الفارسية والتركية تجتمع في الاستانة لتخطيط الحدود وفقا لنصوص معاهدة أرضروم الثانية باخلاص وعدم محاباة ، على أن تعقبها لجنة[٤٨] فنية تثبت التحديد النهائي على الارض وفقا للاسس التي تضعها اللجنة الاولى ، واقر البروتوكول شرعية[٤٩] معاهدة أرضروم الثانية لسنة ١٨٤٧ ، واعتبرها الاساس المعول عليه في تخطيط الحدود ، ولذا لا يحق لأي من الجانبين أن يتخذ من احتلال[٥٠] الاراضي المتنازع عليها سندا للادعاء بملكيتها ،

واحال البروتوكول فض الخلافات المحتملة إلى محكمة العدل[٥١] في لاهاي .

ولدى اجتماع لجنة تقرير الحدود في الآستانة ؛ وقع الخلاف[٥٢] بين المجتمعين حول المذكرة الايضاحية الملحقة بمعاهدة أرضروم الثانية ، ففي حين اعتبرها الاتراك جزءا من المعاهدة ، أبى الفرس الاعتراف بذلك ، وكادت اجتماعات اللجنة أن تنفض لولا قبول[٥٣] الفرس لتلك المذكرة في ١٥ اغسطس عام ١٩١٢ باعتبارها قسما متمما لمعاهدة أرضروم الثانية ، ومع ذلك لم يتمكن الجانبان من اكمال المفاوضات ، اذ سرعان ما تعثرت واجهضت بسبب تدخل الروس والانجليز ، وذلك في وقت كان فيه الانجليز يضعون مع الاتراك اسس اتفاقية ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ بشأن تحديد مناطق النفوذ في الخليج العربي ومن جملتها منطقة شط العرب حيث تم الاتفاق[٥٤] فيها على أن يظل شط العرب مفتوحا امام جميع السفن ، وتشكل لجنة تركية ـ بريطانية مشتركة لادارة تنظيم الملاحة في شط العرب من القرنة إلى الخليج العربي .

ولم يكد يمضي ثلاثة اشهر على توقيع اتفاقية عام ١٩١٣ ؛ حتى تم الاتفاق بين مندوبي[٥٥] بريطانيا وروسيا وفارس والاتراك على توقيع بروتوكول الاستانة في ٤ نوفمبر عام ١٩١٣ .

بروتوكول الاستانة ١٩١٣ :

ويتألف من ثماني مواد نصت على أن يسير خط[٥٦] الحدود في شط العرب من نقطة تقع إلى الشمال الشرقي من كشك البصرة نحو الجنوب إلى قناة الخيين ثم إلى نقطة تقع بين نهر ديابي ونهر أبو العرابيد ، ويمتد الخط نحو منتصف مجرى قناة الخيين إلى نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نازالله ، ثم يسير الخط بعد ذلك على طول مجرى شط العرب حتى رأس الخليج تاركا نهر شط العرب وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية باستثناء بعضها ، وابقى البروتوكول تبعية ميناء ومرسي المحمرة إلى أعلى واسفل ملتقى نهر كارون بشط العرب لفارس وفق اتفاقية ارضروم الثانية دون مساس بحق الاتراك في استعمال هذا القسم من النهر ، ولا تمتد سلطة الاتراك إلى اقسام الشاطىء الفارسي التي قد تغطيها المياه مؤقتا عند ارتفاعها ، كما لا تمارس فارس السلطة على جانبها في الضفة الشرقية من الاراضي التي قد تصبح مكشوفة بصورة وقتية أو عرضية ، ونص البروتوكول على تعيين لجنة[٥٧] من ممثلي الحكومات الموقعة عليه لتحديد الحدود على الطبيعة ، فاذا ما تم تحديد قسم منها ، اعتبر كأنه مثبت[٥٨] نهائيا ، ومن ثم لا يكون عرضة لأي تدقيق أو تعديل في المستقبل . واذا ما وقع خلاف حول تحديد أي قسم ، يعرض الامر على العضوين البريطاني والروسي ، ويعتبر قرارهما[٥٩] ملزما للدول

الموقعة عليه ، واجاز البروتوكول للحكومتين العثمانية والفارسية اقامة مخافر[٦٠] على الحدود ، وابقى الامتياز الممنوح من فارس لشركة البترول الانجليزية الفارسية في ٢٨ مايو ١٩٠١ نافذ المفعول[٦١] في كل الاراضي التي حولتها فارس إلى تركيا بناء على احكام هذا البروتوكول ، وجعل النص الفرنسي[٦٢] هو النص المعول عليه .

وبمقارنة نصوص بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ بنصوص معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ والمذكرة الايضاحية الملحقة بها ؛ نجد أن الدولة العثمانية اكدت تنازلها لفارس ـ بمقتضى نصوص البروتوكول عن جزء من شط العرب يقع امام المحمرة باعتباره مرسى لها ، كما نجد أن خط الحدود بين فارس والدولة العثمانية عند شط العرب قد رسم بشكل دقيق ، فيمتد على طول خط الماء الواطي لضفة شط العرب الشرقية عدا مرسي المحمرة ، وعليه أصبحت مياه شط العرب في غالبيتها ـ بعد أن كانت جميعها ـ تحت السيادة العثمانية ، مما جعلها مسؤولة عن الملاحة في شط العرب على نحو ما كان عليه الحال من قبل ، وثبت البروتوكول سيادة العثمانيين على طول مجرى شط العرب حتى البحر بما فيه من جزر ، وجعل من امتداد شط العرب مستقبلا في البحر تحت السيادة العثمانية[٦٣] .

عقدت لجنة تحديد الحدود ـ المشكّلة بناء على احكام[٦٤] بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ ـ اجتماعاتها خلال الفترة ما بين ٨ يناير و٢٦ اكتوبر عام ١٩١٤ حيث وضعت خرائط[٦٥] مفصلة للحدود العراقية الفارسية ، واكملت عملها بوضع اعمدة على طول تلك الحدود ، كما قامت بتثبيت[٦٦] الحدود على طول خط الماء الواطي لضفة شط العرب الشرقية باستثناء ميناء المحمرة الذي يتحول عنده خط الحدود إلى وسط المجرى من « تويدجات » إلى نقطة التقاء الخيين بشط العرب[٦٧] بطول مقداره ٧,٢٥ كم .

استئناف الخلافات خلال فترة ما بين الحربين :

وعلى الرغم من تثبيت خط الحدود العراقية الفارسية على النحو سالف الذكر ، فإن الخلافات لم تلبث أن عادت من جديد طوال فترة ما بين الحربين ، ففي الوقت الذي لم تقنع فيه فارس بما حققته من كسب في بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ ؛ كان العراق يعتبر أن اتفاقات الحدود التي عقدت نيابة عنه خلال فترة الوجود العثماني قد اجحفت بحقه ، فقد انتزعت منه اراضي شرقي شط العرب لكي تلحق بفارس ، وحصل الفرس على حقوق متساوية مع العراق في جزء من شط العرب امام ميناء المحمرة ، لذا ثارت الخلافات من جديد بين الجانبين ، ولم تعد فارس تعترف بخط الحدود مع العراق باعتباره وليد ضغوط[٦٨] خارجية من قبل بريطانيا وروسيا ، وإذا كان قد سبق لها الموافقة عليه ،

فذلك لأنه لم يكن بوسعها اطالة بقاء الاتراك في أراض فارسية على طول الحدود المشتركة ، وعلى الرغم من تلك الموافقة ، فإن البرلمان الفارسي لم يقبل بها لتعارضها مع احكام دستور عام ١٩٠٦ .

لذا لم تكد بريطانيا تتولى امر الانتداب على العراق عام ١٩٢٠ ، حتى طالبتها(٦٩) فارس بتعديل الحدود في شط العرب ، على اعتبار أنه نهر مشترك يجري بين دولتين جارتين ، غير أن بريطانيا لم تستجب لذلك خشية ما قد ينجم عنه من مضاعفات(٧٠) ، ومن ثم عمدت إلى تقديم التسهيلات الملاحية لفارس في شط العرب على نحو يحقق لها ما كانت تتطلع إليه فيما لو سمحت لها بمشاركة العراق في شط العرب ، غير أن هذا الحل الوسط لم ينه النزاع بين الدولتين الجارتين ، فسرعان ما ثارت مسألة تعديل الحدود مرة اخرى في اعقاب تولي « رضا شاه » زمام الامور في فارس عام ١٩٢٥ ، وقد جعلت بلاده من ذلك شرطا اساسيا لاعترافها(٧١) بالعراق .

والواقع أن الانقلاب الذي قاده رضا خان رئيس حرس القوزاق ضد حكم آل قاجار(٧٢) في فارس في ٢ فبراير عام ١٩٢١ ، كان له تأثيره على العلاقات العراقية الفارسية ، فقد اتجهت جهود رضا خان عقب انقلابه نحو تحقيق وحدة بلاده الوطنية ، كما عمل جاهدا على اعادة مجد الامبراطورية الفارسية الساسانية وذلك بتوطيد سلطة بلاده على الاراضي التي سبق أن وطئتها الجيوش الفارسية ، فاتجهت انظاره نحو عربستان لتحقيق مكاسب اقتصادية واقليمية ، وتقدم على رأس جيشه واجتاح مدن عربستان الواحدة بعد الاخرى واسقط(٧٣) الحكم العربي عنها في ٢٠ ابريل عام ١٩٢٥ رغم المحاولات(٧٤) التي بذلها شيخها خزعل خان لوقف تقدم تلك القوات .

وعقب سقوط عربستان(٧٥) ، عملت فارس على توطيد سلطتها هناك ، كما عملت على بسط نفوذها على شط العرب ، فطالبت بتعديل الحدود مع العراق ، وانتهزت فرصة الزيارة التي قام بها الملك فيصل الأول إلى طهران في ابريل عام ١٩٣٢(٧٦) لكي تعبر عن رغبتها في أن يصبح « خط الثالوج » Thalweg حدا فاصلا للحدود العراقية الفارسية في منطقة شط العرب ، واستغل المسؤولون الفرس زيارة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي لطهران في اواخر عام ١٩٣٢ لكي يطرحوا عليه مقترحاتهم(٧٧) لتسوية المشكلة ، وقد وعد نوري السعيد بدراستها وتقديم اسس للاتفاق ، وعندما عرضت على الفرس لم يقبلوا(٧٨) بها ، وصاروا يتعمدون مخالفة نظام الملاحة في شط العرب ، ويجبرون السفن الراسية امام عبادان على رفع العلم(٧٩) الفارسي ، واتجهت نيتهم إلى وضع علامات داخل شط العرب ، مما اعتبره العراق انتهاكا لحقوقه وسيادته ، ولذا تقدم بشكواه(٨٠) إلى

عصبة الأمم في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٣٤ بشأن تجاوزات الفرس على الحدود المشتركة ، غير أن فارس لم تقبل بتلك الاتهامات العراقية ، وطعنت في شرعية الحدود المثبتة بينهما فيما بين القرنة وشط العرب ، وفي الاتفاقات[٨١] التي ابرمت بين الجانبين ، واوضحت حقها في تعديل الحدود بما يتفق مع خط « الثالوج » في شط العرب بما يمكنها من مشاركة[٨٢] العراق في ملكية شط العرب استنادا للأسس الموضوعة في برشلونة عام ١٩٢١ تحت اشراف عصبة الأمم . غير أن العراق لم يقبل بذلك ، واعلن[٨٣] وزير خارجيته نوري السعيد في مجلس عصبة الأمم في ١٤ يناير ١٩٣٥ ، أن المادتين ٢و ٣ من معاهدة أرضروم تقيم السلطة العثمانية وبالتالي العراقية على كل شط العرب ، وأن الفقرة الثالثة من المادة الثانية تجعل من الضفة الشرقية لشط العرب وليس « الثالوج » الحدود الجنوبية لفارس .

وازاء تزايد الخلاف بين الجانبين احال مجلس العصبة الموضوع إلى المفاوضات المباشرة بينهما فجرت في روما[٨٤] في يناير عام ١٩٣٥ ، ثم انتقلت إلى عاصمتي[٨٥] البلدين .

وتذكر المصادر[٨٦] أن شاه ايران ابدى استعداده للوفد العراقي للقبول بالمعاهدات والبروتوكولات التي يستند اليها العراق في تثبيت حدوده شريطة أن يتنازل العراق لايران عن كيلومتر أو كيلومترين امام عبادان في شط العرب حسب « خط الثالوج » كما في المحمرة لتتمكن السفن الايرانية من الرسو فيها ، كما طالب الشاه بحقوق ايران في شط العرب ، وقد وافق[٨٧] الوفد العراقي خلال المباحثات على اقتراح التنازل عن اربعة كيلو مترات امام عبادان لاقامة المرسى في شط العرب اذا ما اقرت الحكومة العراقية ذلك ، غير أنه لم يقبل زيادة عرض المرسى إلى منتصف النهر ، ولم يوافق على اقتراح ايران بشأن اشتراكها في اللجنة المشرفة على تنظيم الملاحة في شط العرب ، واكد حق العراق في الاحتفاظ بكافة حقوقه المترتبة على ملكيته لشط العرب ، وعندما عرض الموضوع على مجلس الوزراء العراقي في ٢٥ اغسطس عام ١٩٣٥ لم يوافق[٨٨] عليه لتعارضه مع القانون الاساسي العراقي الصادر في ٢١ مارس عام ١٩٢٥ الذي لا يجيز التنازل عن الاراضي العراقية ، وإن كان المجلس قد عبر عن استعداده لتأجير[٨٩] المنطقة المقترحة لكي ترسو فيها السفن الايرانية شريطة أن تستجيب ايران لمطالب العراق المشروعة في قضايا الحدود المختلف عليها .

انقسم المسؤولون العراقيون ازاء فكرة التنازل عن مرسى امام عبادان إلى فريقين[٩٠] : احدهما يعارض الفكرة باعتبارها ضربة للوطنية العراقية ، وتفريطا في

السيادة القومية ، والآخر يقبل بها لكي تتفرغ الحكومة لمعالجة قضايا العراق الاخرى .

وعندما استؤنفت المفاوضات بين العراق وايران ، ركز[٩١] المفاوضون حديثهم حول مرسي عبادان ، والملاحة في شط العرب ، غير أن تلك المفاوضات سرعان ما قطعت على اثر انقلاب[٩٢] الفريق بكر صدقي في ٢٩ اكتوبر عام ١٩٣٦ الذي اطاح بالحكومة العراقية قبل استكمال المفاوضات ، وقد استغلت ايران تلك الفرصة لكي تطالب[٩٣] الحكومة الجديدة بمنحها ما ابت ان تمنحها اياه الحكومة السابقة . وعقب تبادل المقترحات[٩٤] بين الحكومتين العراقية والايرانية ، وضع العراق مسودة[٩٥] مشروع معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ التي جرى التوقيع عليها وعلى البروتوكول الملحق بها في ٤ يوليو ١٩٣٧[٩٦] ، وذلك بعد ادخال بعض التعديلات[٩٧] عليها بناء على طلب ايران وتدخل الاتراك[٩٨] والانجليز .

معاهدة الحدود ١٩٣٧ :

وتتألف معاهدة[٩٩] الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران عام ١٩٣٧ من ست مواد فضلا عن البروتوكول الملحق بها والذي يتألف من خمسة بنود وذلك لانهاء مشكلة الحدود بين العراق وايران وبمقتضاها اعتبرت الدولتان بروتوكول عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وثائق مشروعة[١٠٠] يلتزم الفريقان بمراعاتها ، وعليه يكون خط الحدود بين الدولتين هو نفسه الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة ، وبمقتضاها كذلك تنازل[١٠١] العراق عن جزء من شط العرب امام عبادان يبلغ طوله حوالي ٧,٧٥ كم ، وتقوم لجنة مشتركة[١٠٢] بنصب دعائم الحدود وتعيين دعائم جديدة ، ويصبح شط العرب بمقتضاها مفتوحا للملاحة[١٠٣] للسفن التجارية لجميع الدول ، وكذلك بالنسبة لمرور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية ، ونصت[١٠٤] المعاهدة على أن اتباع خط الحدود في شط العرب سواء في المياه المنخفضة أو « خط الثالوج » لا يؤثر على حق الطرفين في الاستفادة بوجه ما من شط العرب كله ، كما الزمت[١٠٥] الطرفين بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب ، وبشأن اعمال الحفر وارشاد السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية ، والتدابير الاخرى لمنع التهريب ، وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب ، وذلك خلال سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، ويجوز تمديدها[١٠٦] باتفاق الطرفين . وتعتبر الاجازة[١٠٧] التي يمنحها أحد الفريقين المتعاهدين لاحدى السفن الحربية أو غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لدخول احدى الموانىء في شط العرب ، اجازة من قبل الطرف الآخر ، على أن يتم ابلاغه

بذلك . وقد كتبت المعاهدة والبروتوكول في طهران باللغات العربية والفارسية والفرنسية ، وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو المعول عليه .

واذا امعنا النظر في نصوص معاهدة[١٠٨] الحدود لعام ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها ، نجد ما يلي :

١ ـ أن ايران اعترفت بمشروعية بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة الحدود عام ١٩١٤ ، وهي الوثائق التي سبق لها أن رفضت الاعتراف بها باعتبارها وثائق مهملة وقديمة لا تواكب احتياجات العصر ، وليست ذات صفة قانونية تنفيذية ، ولا أثر للعدل والانصاف فيها .

٢ ـ حققت المعاهدة كسبا آخر لايران على حساب العراق عندما تنازل لها عن جزء من شط العرب امام عبادان يبلغ طوله ٧,٧٥ كم ، مما ترتب عليه حصول ايران على منطقتين في شط العرب احداهما امام المحمرة وطولها ٧,٢٥ كم والاخرى امام عبادان وطولها ٧,٧٥ كم ، بمعنى أن ايران اصبحت تسيطر على منطقة من شط العرب يبلغ طولها ١٥ كم ، في حين احتفظ العراق بسيطرته على الجزء المتبقي منه .

٣ ـ لم تتناول المعاهدة تعريف خط الحدود بين العراق وايران ، وانما أحالت ذلك إلى بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة الحدود عام ١٩١٤ .

٤ ـ خولت المعاهدة ايران حق مشاركة العراق في المرور بشط العرب سواء كان ذلك للسفن التجارية ، أو الحربية أو السفن غير التجارية المستخدمة في مصالح حكومية ، كما منحتها حق مشاركته في الاجازة للسفن العائدة لدولة ثالثة ، فانتقص ذلك من سيادة العراق التامة على شط العرب ، اذ أصبح مطالبا بابلاغ ايران مسبقا بتلك الاجازة وعلى الفور ، على أن هذا الانتقاص في السيادة لا يعني التنازل عنها ، فمساواة ايران للعراق في حق الانتفاع بالملاحة في شط العرب شيء ، واحتفاظ العراق بملكيته على الجزء الاطول من شط العرب شيء آخر .

٥ ـ أن المعاهدة عندما الزمت الطرفين بعقد اتفاقية الملاحة والصيانة في شط العرب ، فانها سلبت العراق حقا كان من اختصاص مديرية ميناء البصرة وحدها ، مما مهد السبيل امام ايران للمطالبة بمشاركة العراق في السيادة على شط العرب .

كما أن المعاهدة عندما اشارت إلى اعمال الصيانة وتحسين طرق الملاحة واعمال الحفر وارشاد السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير الاخرى لمنع التهريب ، لم تفصح عمن ينبغي أن يقوم بذلك ، فضلا عن انها لم تنص على التغييرات

التي قد تحدث في شط العرب مستقبلا ، مما قد يثير الخلافات والمنازعات بين الجانبين المتعاهدين .

وعلى الرغم من القصور والغموض الذي يكتنف بعض نصوص المعاهدة ؛ فقد تمكن الجانبان من تجاوز الخلافات[١٠٩] التي قامت بينهما حول هذا الخصوص ، وتم التصديق على المعاهدة في ٢٠ يونيو عام ١٩٣٨ طبقا للنظم الدستورية في البلدين ، وتبادل الجانبان وثائق الابرام ، كما تم تسجيل المعاهدة لدى الامانة العامة لعصبة الامم .

وتنفيذا لما ورد[١١٠] في المعاهدة بشأن تخطيط الحدود ؛ قامت اللجنة[١١١] المختصة بمباشرة عملها ، غير أن قيام الحرب العالمية الثانية وما رافقها من قيام حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق واحكام قبضة الانجليز على شط العرب واحتلالهم ايران واجبارهم الشاه على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا ، حال بين اللجنة وبين اكمال عملها . كما أن ظروف الحرب[١١٢] لم تمكن العراق وايران من التوصل إلى وضع اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب التي تقرر التفاوض بشأنها وفقا لما ورد في المادة الخامسة من معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ والبند الثاني من البروتوكول الملحق بها .

تزايد التوتر بعد الحرب العالمية الثانية :

ولم تكد تنتهي الحرب العالمية الثانية ؛ حتى عاد التوتر من جديد بين العراق وايران حول اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب ، ففي الوقت الذي طالبت[١١٣] فيه ايران باستئناف المباحثات بشأن الاتفاقية ، وبنقل كافة سلطات وممتلكات مديرية ميناء البصرة إلى لجنة ثنائية مشتركة يعهد اليها ادارة شؤون الملاحة في شط العرب ، وتخول لها كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، تمسك العراق بحقوقه في شط العرب ، ثم لم يلبث أن ابدى استعداده في ١٥ يوليو عام ١٩٥٠ بأن يحتفظ كل طرف بسيادته على منطقته في شط العرب ، وأن تحظى اللجنة الثنائية بصلاحيات استشارية فقط ، وأن تقتصر مهمتها على تمهيد السبيل امام الطرفين لاتباع نظم موحدة في ادارة شط العرب كل في القسم الذي يخصه .

وازاء هذا الخلاف تاجل النظر في الموضوع حتى عام ١٩٥٥ عندما عاودت[١١٤] ايران طلبها بتخويل اللجنة صلاحيات تنفيذية لكي يكون لها الاشراف الكامل على الملاحة في شط العرب بدلا من ادارة ميناء البصرة ، وعندما لم يقبل العراق ، اثارت ايران الموضوع مرة اخرى عام ١٩٥٨ وهددت[١١٥] باتخاذ الاجراءات الضرورية لتأمين مصالحها ، ثم لم تلبث أن طالبت العراق في ٧ مايو عام ١٩٥٩ بالاعتراف بحقها في اقامة

ميناء في منطقة خسرو آباد ، فلم يقبل العراق بذلك ، وقدم احتجاجه[١١٦] إلى ايران على اساس أن خسرو آباد منطقة عراقية لا يحق لايران انشاء ميناء عليها ، غير أن ايران لم تعبأ بهذا الاحتجاج ، وصارت السفن الايرانية تدخل شط العرب نحو خسرو آباد في حراسة الزوارق المسلحة الايرانية ، وتكررت حوادث الحدود ، ولم تقبل ايران باقتراح العراق باحالة[١١٧] النزاع إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٦١ ، ولم تفلح المحاولات التي بذلت لانهاء التوتر بين الدولتين الجارتين ، ولم تنجح الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين العراقيين لطهران عام ١٩٦٦ في اذابة الثلوج التي سادت العلاقات العراقية الايرانية .

واصلت ايران مطالبها بشأن اتفاقية الملاحة والصيانة في شط العرب ، وعندما تقدم العراق بمشروعه حول هذا الخصوص ، رفضته ايران في فبراير عام ١٩٦٩ وعرضت بدلا منه مشروع[١١٨] معاهدة تحل محل معاهدة عام ١٩٣٧ ، وألحقت به بروتوكولا يجعل ايران شريكة العراق في ادارة شط العرب ، فلم يقبل به العراق ، ولم تعبأ ايران بهذا الرفض ، فصارت السفن التي تقصد موانيها ترفع العلم الايراني ، وعندما احتج العراق على ذلك ، ألغت[١١٩] ايران رسميا معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ في ١٤ ابريل عام ١٩٦٩ من جانب واحد على اعتبار أنها عفى عليها الزمن ، وأنها مظهر من مظاهر الاستعمار[١٢٠] ، ثم لم تلبث ايران أن حشدت[١٢١] قواتها العسكرية على طول الحدود المشتركة ، واخذت سفنها تروح وتغدو في شط العرب رافعة العلم[١٢٢] الايراني دون دفع[١٢٣] رسوم المرور للسلطات العراقية ، وشرعت في زرع الالغام على امتداد الضفة الشرقية لشط العرب بعد أن حذرت المسافرين والصيادين من دخول المنطقة الا بعد الحصول على اذن[١٢٤] بذلك .

رفض العراق قيام ايران بالغاء المعاهدة من جانب واحد ، وبعث ممثله في الامم المتحدة برسالة في ١٣ مايو ١٩٦٩ إلى رئيس مجلس الأمن شرح فيها رد العراق على المبررات[١٢٥] الايرانية ، وتأزمت العلاقات بين الجارتين مرة أخرى خصوصا عندما اقدم العراق على قطع علاقاته الدبلوماسية مع ايران بسبب احتلالها لجزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى عام ١٩٧١ ، كما تأزمت بسبب مساندة ايران لاكراد العراق .

احتلال ايران للجزر العربية في الخليج وتاثيره على العلاقات العراقية الايرانية :

عاودت ايران مطالبها[١٢٦] بشأن جزر (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) الواقعة بالقرب من مضيق هرمز والتابعة لمشيختي الشارقة ورأس الخيمة في اعقاب اعلان

بريطانيا المشهور الصادر في ١٦ يناير عام ١٩٦٨ بالانسحاب العسكري من الشرق الاقصى والخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١ ، وذلك في سلسلة من التصريحات التي ادلى بها كبار الرسميين الايرانيين والتي تنم جميعها عن اعتزام ايران ضم تلك الجزر اليها باعتبارها أراضٍ ايرانية كانت تخضع في الماضي للدولة الفارسية ، فلقد صرح[١٢٧] شاه ايران السابق محمد رضا بهلوي للمحرر الدبلوماسي لصحيفة التايمز اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٤ ابريل عام ١٩٧٠ « .. أن بعض الجزر المملوكة حاليا لبعض المشيخات تهم ايران من الناحية الاستراتيجية .. وهي جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، وان ايران غير مستعدة اطلاقا لترى سقوط هذه الجزر في يد اعدائها » . كما ادلى الشاه السابق بحديث آخر لصحيفة الفيجار والفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٨ ذكر[١٢٨] فيه أن الجزر الثلاث هي أراضٍ ايرانية ، وأن والده ذكره بسيادته عليها قبل الحرب العالمية الثانية ، وصرح[١٢٩] « أمير عباس هويدا » رئيس وزراء ايران الاسبق في ١٩٧١/١١/٣٠ أن الحكومة الشاهنشاهية لن تغض الطرف بأي حال من الاحوال عن سلطتها وسيادتها المسلم بها على جزيرة (أبو موسى) ، واعلنت وزارة الخارجية الايرانية في كتابها الاخضر السنوي أنه « ما لم تعد هذه الجزر الثلاث إلى ايران ، فإن الحكومة الايرانية لن توافق على قيام الاتحاد الفيدرالي للامارات العربية في الخليج ، بل انها ستعمل ضده » . واخذت وسائل الاعلام الايرانية تجاري هذا الاتجاه الجديد في السياسة الايرانية ، وكتب رئيس تحرير « كيهان » في أحد مقالاته الافتتاحية يقول[١٣٠] : « ان جزيرتي طنب فارسيتان اسما وواقعا ، فلا أحد من الاصدقاء أو الاعداء يستطيع تقويض مصير الجزر الايرانية ، أو تجاهل حقوقهم فيها ، فلقد اعادت ايران تجديد ملكيتها على جزيرتي طنب وعلى جزيرة أبو موسى الأم » .

ولقد كان من الطبيعي أن ينعكس تاثير تلك التصريحات على المنطقة العربية كلها ومن بينها العراق ، اذ أماطت تلك التصريحات اللثام عن التطلعات الشاهنشاهية في الخليج العربي التي بدت جلية واضحة عندما اخذ الايرانيون الشاهنشاهيون يتمسكون بتسميتهم الفارسية للخليج على اعتبار أن تلك التسمية قد تكسبهم حقوقا في المنطقة ، كما كان من الطبيعي أن تعيد تلك التصريحات إلى الأذهـان المطالب الايرانية المتكررة بشأن البحرين[١٣١] والتي استمرت قائمة منذ مطلع القرن الماضي حتى رضوخ ايران للارادة[١٣٢] الشعبية البحرينية وحصول البحرين على استقلالها في اغسطس عام ١٩٧١[١٣٣] ، فلقد كانت تلك المطالب تبدو على السطح حينا ويخبو اثرها حينا آخر ، كما كان من الطبيعي كذلك ان تعيد تلك التصريحات ذاكرة العرب بوجه عام والعراق بوجه خاص إلى منطقة[١٣٤] عربستان التي سلخت فارس اجزاء منها رسميا عن الكيان العربي

العثماني بمقتضى معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ ، ثم لم تلبث ان ضمتها فارس اليها عسكريا في ٢٠ ابريل عام ١٩٢٥[١٣٥] ارضاء للنزعة القومية الفارسية المتطرفة التي كانت تسيطر على رضا خان منذ اعتلائه عرش السلطة في بلاده ، ومسايرة للاتجاه الرامي إلى اقامة الامبراطورية الفارسية على كل ارض وصلت اليها الجيوش الفارسية عبر التاريخ ، وهو الاتجاه الذي وضح عندما عملت ايران الشاهنشاهية على ازالة[١٣٦] كل اثر عربي في المنطقة وفصم الروابط التي تربطها بالمناطق العربية المجاورة ، فابدلت اسم المحمرة إلى خرمشهر ، وعربستان إلى خوزستان وهكذا بهدف فرسنة الطابع العربي للمنطقة .

وازاء ذلك كله تحرك العراق لمواجهة التطلعات الايرانية الشاهنشاهية فاحتضن[١٣٧] جبهة تحرير عربستان و« وجبهة تحرير الاهواز » لمناهضة الاحتلال الشاهنشاهي لعربستان ، كما تحرك على الصعيد الرسمي للحيلولة دون قيام ايران باحتلال الجزر العربية ، فبعث بمذكرة[١٣٨] إلى الامانة العامة للجامعة العربية حول هذا الخصوص ، اجتمع على اثرها وزراء الخارجية العرب في ١٣ نوفمبر ١٩٧١ وتقرر تكليف الامين العام للجامعة الاتصال بالمسؤولين الايرانيين للامتناع عن احتلال الجزر ، غير أنهم لم يستجيبوا لذلك ، فاصدروا اوامرهم للقوات الايرانية باحتلال الجزر الثلاث في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧١[١٣٩] بعد أن مهدت لذلك باسقاط المنشورات على مواطنيها .

وعلى اثر وقوع الاحتلال ، قررت الحكومة العراقية قطع[١٤٠] علاقاتها الدبلوماسية مع ايران وحملتها مسؤولية ما قد يترتب على استيلائها على الجزر الثلاث ، واخرج[١٤١] العراق من اراضيه ما يقرب من ٦٠ الفا من المقيمين الايرانيين ، ودعا مجلس الامن الدولي إلى عقد اجتماع للبت في هذا الاحتلال ، وتحركت الدوائر الشعبية والرسمية في العراق لمطالبة الدول العربية الاخرى بقطع علاقاتها مع ايران ، واصدرت الاحزاب والمنظمات الوطنية العراقية بيانا اكدت فيه أن احتلال القوات الايرانية الشاهنشاهية للجزر الثلاث يستهدف تهديد عروبة الخليج ، ويمهد السبيل للمخططات الامبريالية في المنطقة ، ويؤدي إلى ايجاد مرتكزات استعمارية للوثوب في وجه حركة التحرر الوطني في الخليج[١٤٢] .

مساندة ايران لاكراد العراق وتاثيرها على العلاقات العراقية ـ الايرانية :

يشكل اكراد العراق جزءاً من الشعب الكردي البالغ بضعة[١٤٣] ملايين نسمة يعيش ما يقرب من نصفهم في الجمهورية التركية في حين يقيم النصف الآخر في كل من ايران والعراق وسوريا وجنوب الاتحاد السوفيتي . وقد عمل الاكراد[١٤٤] منذ مطلع القرن الحالي على تنظيم صفوفهم فأسسوا الصحف[١٤٥] الناطقة باسمهم ، وانشأوا

الجمعيات[١٤٦] الثقافية والاحزاب السياسية ، وسعوا[١٤٧] لدى الاتراك والحلفاء للاعتراف بكيانهم ، غير أن جهودهم في هذا السبيل لم تلبث أن باءت بالفشل خصوصا عندما عمد الاتراك والايرانيون إلى اخماد حركتهم القومية . على أن هذا الفشل لم يفت في عضدهم ، فتطلعوا إلى اكراد العراق الذين قاموا بعدة ثورات[١٤٨] خلال فترة ما بين الحربين بزعامة الشيخ محمد والشيخ أحمد البرزاني ، كما قام الملا مصطفى البرزاني بحركته ضد حكومة العراق عام ١٩٤٣ ، غير أنه اجبر على الفرار إلى جمهورية « مهاباد »[١٤٩] في كردستان الايرانية ، وعندما عاود نشاطه في العراق من جديد عقب انهيار جمهورية « مهاباد » أوقع به الجيش العراقي وطارد اتباعه إلى خارج البلاد ، ومع ذلك لم يتوقف نشاط اكراد العراق الا عام ١٩٥٨ عندما قامت ثورة العراق ، فاوقفوا نشاطهم المسلح وايد الحزب الكردي الديمقراطي قائد الثورة الذي سمح للملا مصطفى البرزاني واعوانه بالعودة من الاتحاد السوفيتي ، وسمح لهم بالتسلح واصدار الصحف والاحتفال باعيادهم القومية[١٥٠] .

وعندما شعر عبد الكريم قاسم بتزايد نفوذ الاكراد ؛ انقلب عليهم وسحب منهم امتيازاتهم واغلق صحفهم وحزبهم وسجن زعماءهم[١٥١] ، فاحتج الاكراد على ذلك ، واعلنوا عصيانهم بشكل اعنف مرة اخرى ، وقد عمل العراق على انهاء القتال مع الاكراد ، وسعى إلى ايجاد حل جذري للمشكلة الكردية ، فاصدرت حكومته اعلان[١٥٢] ١١ مارس عام ١٩٧٠ لتحقيق مطالب الاكراد ، غير أن الاعلان لم ينجح في انهاء القتال ، فسرعان ما نشب من جديد ، واستغلت حكومة الشاه محمد رضا بهلوي ذلك لكي تقدم دعمها[١٥٣] للاكراد لانهاك العراق عسكريا واقتصاديا بسبب مواقفه القومية منها ، فامدت الحكومة الشاهنشاهية الاكراد بالسلاح عبر حدودها المشتركة مع العراق ، وسمحت للاكراد العراقيين باستخدام الاراضي[١٥٤] الايرانية لقصف المواقع العسكرية العراقية ، وبعثت ايران بقواتها للإشراف على بطاريات المدافع المضادة لطائرات في المناطق الكردية ، وساهمت مواقع المدفعية الشاهنشاهية في قصف الطائرات العراقية ، مما اضطر كبار المسؤولين العراقيين إلى مطالبة[١٥٥] ايران بغلق حدودها في وجه الاكراد[١٥٦] العراقيين ووضع حد للمساعدات التي تقدمها لهم ، بعد أن باتت ايران الترسانة التي يتزود منها الاكراد بالسلاح والغذاء[١٥٧] ووسائل العصيان ، مما شغل العراق كثيرا عن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان قد بدأها .

ولكي يتفرغ العراق لقضاياه ، استجاب المسؤولون العراقيون للوساطة[١٥٨] التي عرضها الرئيس الجزائري « هواري بومدين » خلال انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في

منظمة الاوبك بالعاصمة الجزائرية خلال الفترة من ٦ ـ ١٧ مارس ١٩٧٥ لانهاء الخلافات بين الدولتين الجارتين المسلمتين العراق وايران ، وتم التوقيع على اتفاقية[١٥٩] الجزائر في ٦ مارس عام ١٩٧٥ بهدف الوصول إلى حل نهائي ودائم لجميع المشاكل القائمة بين البلدين .

اتفاقية الجزائر ٦ مارس ١٩٧٥ :

وتتألف من أربع مواد لانهاء الخلافات القائمة بين العراق وايران ، وبمقتضاها تم الاتفاق على اجراء تخطيط[١٦٠] نهائي للحدود العراقية الايرانية البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ ، وتحديد الحدود النهرية[١٦١] بين البلدين حسب خط « الثالوج » ، كما تم الاتفاق على اعادة الامن والثقة المتبادلة بين العراق وايران على طول حدودهما المشتركة عن طريق فرض رقابة مشددة[١٦٢] وفعالة عليها لوضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت ، واعتبر الجانبان الترتيبات المشار اليها عناصر لا تتجزأ[١٦٣] لحل شامل ، واذاً فإن أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى مع روح الاتفاق ، وتعهد الجانبان بالعمل على اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة بين العراق وايران بازالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما وعن طريق تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل ، وتم الاتفاق على أن تكون المنطقة في مأمن من أي تدخل خارجي .

وعقب التوقيع على اتفاقية الجزائر ، شكل الجانبان لجنة عراقية ـ ايرانية على مستوى وزاري لوضع الترتيبات التي تم التوصل اليها في صيغة وثائق رسمية ، ولم تكد اللجنة تفرغ من مهمتها ، حتى تم التوقيع في بغداد على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها الثلاث وملاحقها في ١٣ يونيو عام ١٩٧٥ .

معاهدة الحدود العراقية الايرانية ١٣ يونيو ١٩٧٥ :

وتتألف[١٦٤] من سبع مواد وثلاثة بروتوكولات ، أولها يتعلق بالامن على الحدود بين العراق وايران ويتشكل من تسع مواد ، والثاني خاص باعادة تخطيط الحدود البرية بين البلدين المتعاقدين ويتألف من ست مواد ، والاخير يتناول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران ويأتي في تسع مواد .

وقد اكد الطرفان بمقتضى المعاهدة الموقعة في ١٣ يونيو ١٩٧٥ من قبل عباس علي خلعتبري وزير خارجية ايران وسعدون حمادي وزير خارجية العراق ، على أن

الحدود[١٦٥] البرية بين العراق وايران هي تلك التي جرى اعادة تخطيطها وفق الاسس والاحكام التي تضمنها بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية المرفق بالمعاهدة على اساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية الفارسية لسنة ١٩١٤ وبروتوكول طهران بتاريخ ١٧ مارس ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في بغداد في ٢٠ ابريل ١٩٧٥ والذي وافق على محضر اللجنة المكلفة باعادة تخطيط الحدود البرية الموقع عليه في ٣٠ مارس ١٩٧٥ ، ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في الجزائر في ٢٠ مارس ١٩٧٥ ، ومحضر وصفي لاعمال تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران الذي حررته اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود البرية بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٧٥[١٦٦] .

واكدت المعاهدة على أن الحدود الدولية في شط العرب[١٦٧] بين العراق وايران هي تلك التي جرى تحديدها على الاسس طبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور الملحق بالمعاهدة حسب خط « الثالوج » في شط العرب عند أخفض[١٦٨] منسوب لقابلية الملاحة ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين البلدين في شط العرب حتى البحر ، ويتغير[١٦٩] خط الحدود المذكور مع التغيرات التي يرجع اصلها إلى اسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة ، وليس بالتغيرات الاخرى ما لم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقا خاصا بذلك ، ويشكل العراق وايران لجنة مختلطة[١٧٠] لتسوية وضع الاموال العقارية والمنشآت الفنية أو غيرها التي تتغير تبعيتها نتيجة لاعادة تخطيط الحدود بروح من حسن الجوار والتعاون . ويقوم الطرفان المتعاقدان بمسح مشترك[١٧١] لشط العرب مرة كل عشر سنوات ، ويجوز القيام بمسوحات جديدة قبل انقضائها ، ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح . وتتمتع السفن[١٧٢] التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب ، وتتمتع السفن التابعة لدولة ثالثة والمستخدمة لاغراض التجارة بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز ، ويجوز لأيهما أن يأذن للسفن العسكرية الاجنبية بدخول شط العرب لزيارة موانيه شريطة ابلاغ الطرف الآخر مسبقا بمدة لا تقل عن ٧٢ ساعة .

ويعترف الطرفان بأن شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية[١٧٣] ، ولذلك فانهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة فيه ، ويجري وضع القواعد المتعلقة بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية ـ ايرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين .

ويمارس الطرفان المتعاقدان رقابة[١٧٤] صارمة وفعالة على الحدود بوجه دائم لوقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول الامن على الحدود الملحق بالمعاهدة ، وذلك عن طريق تبادل[١٧٥] المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل إلى احد البلدين ، وتعيين المنافذ[١٧٦] المحتملة التي تسلكها تلك العناصر ، وتخصيص الوسائل[١٧٧] البشرية والمادية اللازمة لغلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة ، ويعهد[١٧٨] بالاشخاص المخربين المقبوض عليهم إلى السلطات المختصة للطرف الذي جرى القبض عليهم في اقليمه ، واكد الطرفان أن خط حدودهما البرية والنهرية لا يجوز المساس به[١٧٩] ، وأنه دائم ونهائي ، وأن احكام البروتوكولات[١٨٠] الثلاثة وملاحقها هي احكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق ، وفي حالة حصول خلاف[١٨١] يتعلق بتفسير أو تطبيق المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها يتم ذلك عن طريق الاطراف السامية المتعاقدة أو من خلال دولة ثالثة صديقة أو المساعي الحميدة أو التحكيم ، ولقرار التحكيم صفة الالزام والتنفيذ للطرفين المتعاهدين .

ومن دراسة بنود المعاهدة وبروتوكولاتها يتضح لنا أن ايران استفادت كثيرا من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها ، فقد استغلت ايران حاجة العراق الماسة إلى تصفية حركة الاكراد لكي تحصل من العراق على مكاسب عديدة لعل من ابرزها واهمها ، أن ايران حققت تطلعاتها المختلفة تجاه شط العرب ، وحتى التطلعات التي ابدتها خلال المفاوضات المختلفة والتي لم يتسنّ لها تحقيقها في المعاهدات السابقة ، فقد حصلت ايران بمقتضى تلك المعاهدة على مشاركة العراق في ملكية شط العرب باتخاذ خط « الثالوج »[١٨٢] ـ أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة ـ ابتداء من نقطة التقاء الحدود البرية المشتركة حتى رأس الخليج فاصلا للحدود النهرية بين البلدين محققة بذلك كسبا لم تكن تحلم به ، كما حصلت ايران على مشاركة العراق في ادارة الملاحة[١٨٣] في شط العرب حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين ، وهو امر سبق لايران أن عجزت عن الحصول عليه خلال مباحثاتها التي انتهت إلى توقيع معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ ، وخلال المحاولات التي بذلت لابرام اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب طوال الفترة ما بين معاهدة ١٩٣٧ وتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ . وفضلا عن هذا وذاك ، فقد أمكن لايران أن تحصل بمقتضى تلك المعاهدة على اعتراف صريح وواضح بأن « شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية » ينطبق عليه ما ينطبق على الممرات المائية الدولية ، فتحقق لها ما كانت تطالب به خلال المفاوضات السابقة .

أما العراق ، فقد امكنه أن يجعل ايران تعترف بالحدود البرية[١٨٥] بمقتضى بروتوكول القسطنطينية عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود التركية الفارسية لسنة ١٩١٤ ، فاكدت ايران بذلك ما سبق لها وان اعترفت بمشروعيته في معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ التي الغتها في ١٩ ابريل عام ١٩٦٩ . وبمقتضى بروتوكول الحدود البرية الموقع في ١٣ يونيو ١٩٧٥ ، التزمت[١٨٦] ايران بأن تدخل تعديلا طفيفا على الحدود البرية يستعيد العراق بمقتضاه ملكيته على مناطق « زين القوس » و « سيف سعد » و «مندلي » و « ميسان » و « واسط » . كما حصل العراق بمقتضى معاهدة عام ١٩٧٥ على تعهد ايران بالامتناع[١٨٧] عن تقديم مساعداتها المختلفة لاكراد العراق وغلق[١٨٨] الحدود ورقابتها بصورة فعالة لمنع تسلل الاكراد عبر نقاط الحدود الايرانية ، ومعنى هذا أن ايران اعلنت تخليها الكامل عن اكراد العراق ، مما اتاح الفرصة امام العراق لكي يجبر الاكراد على الاستسلام والقبول بالتعايش مع ابناء العراق في اطار من الوحدة الوطنية ، وهو ما كان يتطلع اليه العراق لكي يوجه طاقاته وامكانياته لتدعيم جيشه الوطني وتقوية بنيته الاقتصادية والاجتماعية والقيام بواجباته والتزاماته القومية

فشل معاهدة ١٩٧٥ في انهاء الخلافات العراقية ـ الايرانية :

انهت معاهدة الحدود العراقية الايرانية الموقعة في ١٣ يونيو عام ١٩٧٥ حقبة طويلة من النزاع بين الدولتين الجارتين العراق وايران ، وساد الاعتقاد بأن تلك المعاهدة هي خاتمة تلك السلسلة الطويلة من المعاهدات والاتفاقات التي بلغ عددها احدى وعشرين[١٨٩] معاهدة أو اتفاقية خلال الفترة ما بين عامي ١٥٥٤ و١٩٧٥ خصوصا وأن الطرفين اكدا في المادة الخامسة من معاهدة ١٩٧٥ أن خط حدودها البري والنهري لا يجوز المساس به وأنه دائم ونهائي ، غير أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا ، فسرعان ما توترت العلاقات بين الجارتين المسلمتين ، وجرت الاتهامات بينهما ، ففي الوقت الذي اتهم فيه العراق شاه ايران السابق بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج وبروزه كشرطي للمنطقة ، وتعمده عدم الوفاء بالتزاماته تجاه اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ واعادته المناطق التي حددتها معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها الموقعة في ١٣ يونيو ١٩٧٥ ؛ كانت ايران توجه اتهاماتها[١٩٠] إلى العراق باثارة الاضطرابات بين الاقليات القومية فيها ، واحتضان قضية النضال الذي يخوضه الشعب العربي في عربستان .

وهكذا خيم جو من التوتر على العلاقات العراقية الايرانية ، إلى أن قامت الثورة الاسلامية التي قادها آية الله الخميني والتي ترتب عليها رحيل الشاه وقيام الجمهورية الاسلامية الايرانية .

تأزم العلاقات بين العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية وقيام الحرب :

عمل العراق على تحسين علاقاته مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، فبعث رئيس الجمهورية العراقية ببرقية تهنئة(١٩١) إلى آية الله الخميني في ٥ ابريل ١٩٧٩ بمناسبة اعلان الجمهورية الاسلامية عبر فيها عن أمل العراق في أن يهيء النظام الجديد فرصا واسعة لخدمة الشعب الايراني ، بما يعزز دور ايران في العالم ويوطد اواصر الصداقة مع الدول العربية بوجه عام والعراق بوجه خاص كما بعثت الحكومة العراقية بمذكرة(١٩٢) رسمية إلى « مهدي بازرجان » رئيس وزراء ايران وقتئذ وإلى وزير خارجيته « ابراهيم يازدي » عبرت فيها عن نيتها الصادقة في اقامة اوثق الصلات الاخوية وعلاقات التعاون مع الشعوب المجاورة مع العراق على اساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واوضحت المذكرة ان الحكومة العراقية تنظر بارتياح شديد إلى التصريحات والمواقف التي عبر عنها رئيس الوزراء الايراني والتي تؤكد على الجانب الاسلامي في اتجاهات الحركة الشعبية الاسلامية ، وهو الموقف المبدئي والعملي للعراق ، وأن هذا الاتجاه يعتبر تحولا ايجابيا في المنطقة سيسهم في تعزيزها واستقلالها وتطورها ، كما عبرت المذكرة عن أمل العراق في أن تقوم بينه وبين ايران علاقات جديدة من التعاون المثمر بما يعزز الاواصر المشتركة ، ويخدم المصالح المتبادلة للبلدين ، ويعزز دعائم الاستقرار في المنطقة .

وإلى جانب تلك الرسائل الودية ، جرت لقاءات ثنائية(١٩٣) بين بعض المسؤولين العراقيين والايرانيين ، وجه العراق خلالها الدعوة إلى كبار المسؤولين الايرانيين لزيارته والتباحث في العلاقات الثنائية وأسس التعاون المشترك ، غير أن تطورات الاحداث في ايران وتجدد الاتهامات بين البلدين سرعان ما حال دون ذلك .

واذا كانت العلاقات العراقية ـ الايرانية قد شهدت تحسنا نسبياً خلال عام ١٩٧٩ على النحو سالف الذكر ، فان تلك العلاقات لم تلبث أن ساءت وتدهورت بدرجة كبيرة مع بداية عام ١٩٨٠ خصوصا عندما صدرت تصريحات من بعض كبار المسؤولين الايرانيين عن نيتهم في تصدير الثورة الايرانية مما اثار شك العراق في اعتزام ايران الالتزام بنصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها الموقعة في ١٣ يونيو عام ١٩٧٥ ، وقد لاح له صدق شكوكه عندما أعلنت بعض الدوائر الايرانية انها ليست ملزمة باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، وازاء ذلك قرر العراق في ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ اعتبار الاتفاقية المذكورة وما نتج عنها منتهيا استنادا إلى احكام المادة الرابعة منها ، فتأزم الموقف بين الجارتين الشقيقتين بدرجة ادت إلى قيام الحرب بينهما .

طبيعة ازمة العلاقات العراقية الايرانية :

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ما طبيعة تلك الازمة في العلاقات بين العراق وايران عبر التاريخ الحديث ؟ أو بمعنى آخر ما هوية النزاع الذي نشب بين الدولتين الجارتين المسلمتين ؟ هل هو نزاع بين انصار مذهبين اسلاميين هما المذهب الشيعي والمذهب السني ؟ أم هو صراع بين قوميتين مختلفتين احداهما فارسية والاخرى عربية ؟ ام بين نظامين سياسيين لكل اسلوبه وايديولوجيته ؟ ام هو انعكاس للصراع بين الدول الكبرى التي تسعى للهيمنة وفرض النفوذ على منطقة بات لها وزنها الاقتصادي والسياسي ؟ .

لا شك أن النزاع في جذوره التاريخية نزاع مذهبي بين انصار المذهب الشيعي بزعامة الدولة الصفوية والمذهب السني الذي حملت لواءه الدولة العثمانية ، ولما كان العراق على حدود متاخمة للدولتين الاسلاميتين الكبيرتين ، لذا غدت هوية العراق المذهبية موضع صراع بينهما ، وهو الصراع الذي انتهى لصالح العثمانيين عندما اصبح العراق جزءاً من العالم السني العثماني .

وعلى الرغم من اقرار الصفويين رسميا بذلك ، فإن العراق لم ينعم بالهدوء طوال الوقت ، فكثيرا ما كان يتعرض لمحاولات من جانب العالم الشيعي الفارسي للضغط عليه مستغلا وجود انصاره في العراق خصوصا كلما تازمت العلاقات بين الدولتين الجارتين ، وبات الوجود المذهبي السني والشيعي في العراق غطاء للنزاع السياسي بين الدولتين العثمانية والفارسية لتوسيع رقعة نفوذ كل منها على حساب الاخرى .

ولقد ترتب على غياب المفهوم الوطني وطغيان النعرة المذهبية ـ وقتذاك ـ ان صار انصار المذهبين يعتبران انتصار أي من الدولتين انتصارا للمذهب نفسه وللفريق الذي ينتمي اليه . وعلى الرغم من بروز العامل الوطني والنضوج القومي ـ فيما بعد ـ فإن تأثير هذا الدافع لم يختف تماما خلال مرحلة الاستقلال خصوصا عندما كان يجد من يحركه خلال الازمات التي كثيرا ما كانت تقع بين العراق وايران .

والواقع أن العامل القومي أو ما يسمى بالانتماء إلى أي من القوميتين العربية والفارسية كان له تأثيره على ازمة العلاقات العراقية الايرانية منذ مطلع العصر الحديث . ولقد برز هذا العامل بصفة خاصة في اعقاب ظهور رضا شاه عندما نادى بالقومية الايرانية وعمل على « ارينة » الاقليات القومية في بلاده وتطلع إلى احياء مجد الامبراطورية الفارسية ، وقد سار على منواله ابنه « محمد رضا بهلوي » الذي واصل سياسة ابيه في

طمس عروبة عربستان واحتج على عروبة تسمية الخليج وكرر مطالب والده بشأن البحرين واستغل فرصة الانسحاب البريطاني من الخليج فاحتلت قواته الجزر العربية التابعة لمشيختي الشارقة ورأس الخيمة ، مما اعتبره العراق خطرا على وجوده وقوميته ، ولذا دافع عن عروبة البحرين ومنطقة الخليج وطالب بعودة الجزر العربية واحتضن حركات التحرير العربية في عربستان .

وهكذا زاد العامل القومي من تأزم الوضع ، وساهم بدوره في احداث شرخ في العلاقات بين العراق وايران خصوصا في اعقاب التصريحات التي ادلى بها بعض القائمين بالثورة الايرانية الاسلامية .

اما عن الاختلاف بين ايديولوجية النظامين السياسيين في العراق وايران ، فلا شك انه كان له تاثيره على قيام المنازعات بينهما ، في حين أن تقارب تلك الايديولوجية في بعض الاوقات كان يصحبه تقارب في العلاقات بين البلدين ، نلمس هذا جيدا من خلال مرحلتين بارزتين :

الأولى ١٩٣٧ ـ ١٩٥٨ : وذلك عندما تطلعت الدولتان إلى قمع الحركة الكردية بعد أن تزايدت خطورتها على كل منهما ، مما اسهم في وجود تقارب بينهما ، وهو التقارب الذي أدى إلى عقد معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ وتوقيع ميثاق سعد آباد عقب ذلك بايام قليلة . وقد تزايد هذا التقارب عام ١٩٤١ عندما تعرضا لظروف مشابهة[١٩٤] عقب عودة عبد الاله ونوري السعيد إلى السلطة في العراق ـ بعد الاطاحة بحركة رشيد عام الكيلاني ـ وانتهاجهما سياسة موالية للانجليز ، في الوقت الذي تولى فيه السلطة في ايران « محمد رضا بهلوي » عقب الاطاحة بوالده والاحتلال المشترك للقوات الانجليزية والسوفييتية للاراضي الايرانية ، وهو ما دفع الشاه الجديد إلى موالاة الانجليز كذلك خشية أن ينفرد السوفييت بالنفوذ في بلاده .

وهكذا وجد العراق وايران نفسهما اصحاب مصلحة مشتركة في التعاون مع الغرب ومعاداة الاتحاد السوفييتي ، فدخل البلدان في حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، كما دخلا في مواجهة مع الحركة الناصرية[١٩٥] والخطوات الوحدوية العربية التي ترتبت عليها ، وظل التعاون قائما بين البلدين حتى عام ١٩٥٨ .

الثانية : ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ : وذلك على إثر ثورة ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ وما صحبها من اعمال عنف ضد انصار النظام الملكي السابق ، فقد خشيت ايران مغبة انعكاس احداث الثورة في العراق على النظام الشاهنشاهي في طهران ، فتوترت العلاقات بين

النظامين بسبب اختلاف ايديولوجيتهما ، وزاد هذا التوتر عقب انسحاب العراق من حلف بغداد واحتضان النظام الجديد ـ وقتذاك ـ الحركات اليسارية[١٩٦] ومطالبته بحق تقرير المصير لشعب عربستان ودفاعه عن عروبة الخليج .

وعندما تقلد حزب البعث العربي الاشتراكي امور السلطة في العراق عام ١٩٦٨ ، تازمت العلاقات بين البلدين خصوصا عندما قامت ايران في العام التالي بالغاء معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ من جانب واحد ، واستؤنف النزاع مرة اخرى حول الملاحة في شط العرب ، وجرى الاتهام بين الجانبين حول دعم العمليات المناهضة لكل منهما . وعندما قامت ايران باحتلال الجزر العربية في ٣١ نوفمبر عام ١٩٧١ ، قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع ايران ، وزاد من مساعداته لجبهة تحرير عمان للوقوف في وجه القوات الايرانية الموجودة هناك ، ووقعت حوادث متعددة بين الجانبين خصوصا بعد توقيع[١٩٧] العراق « معاهدة الصادقة والتعاون » مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٢ ، وظل الوضع على هذا النحو حتى نجحت الوساطة في توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

لم ينه توقيع اتفاقية الجزائر النزاع بين الجانبين ، فسرعان ما تجدد بسبب احتجاج ايران على مشاركة العراق مشروع انشاء « وكالة أنباء الخليج العربي » وقيام العراق بتحديد اعداد الايرانيين المسموح لهم بزيارة الاماكن المقدسة للشيعة . وعلى الرغم من ظهور دلائل[١٩٨] مشجعة لانهاء التوتر كابرام اتفاقات للتعاون في مجال الامن والثقافة والسياسة والزراعة والمواصلات والاعلام وتبادل الزيارات بين الرسميين ، وقيام العراق في سبتمبر عام ١٩٧٨ بفرض القيود على نشاط الزعيم الايراني آية الله الخميني خلال اقامته في العراق ، فإنه لم يختف ، اذ سرعان ما ظهر من جديد في اعقاب قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وقيام المواجهة السافرة بين نظامي البلدين .

وفيما يتعلق بالصراع الدولي وتأثيره على العلاقات العراقية الايرانية ، فالثابت أن الدولتين تعرضتا لضغوط ومنافسات من جانب الدول الكبرى ، بل لسنا مبالغين اذا ما ذهبنا إلى أن كثيرا من الاتفاقات التي حكمت العلاقات العراقية الايرانية كانت من صنع وتاثير تلك الدول للحفاظ على مصالحها الحيوية مثال ذلك معاهدة ارضروم الثانية التي عقدت عام ١٨٤٧ في اطار اللجنة الرباعية التي ضمت مندوبي الدولتين المتنافستين روسيا وبريطانيا ، والتي خرجت الدولتان ـ عقب ابرامها ـ وهما آمنتان على مصالحهما ، فلقد ضمنت روسيا عدم تغلغل النفوذ البريطاني تجاه الاراضي الفارسية عبر نهر كارون ، كما امنت بريطانيا على مصالحها الملاحية في شط العرب .

غير أن هذا لم ينه المنافسة بين الدولتين ، فسرعان ما بلغت اشدها مع بداية هذا

القرن عندما اخذ الروس يكثفون نشاطهم[199] في عربستان ، ويسعون لمد خط[200] أنابيب للبترول من باكو إلى الخليج العربي بما يهدد الامتياز الذي حصل عليه « دارسي ، غير أن المنافسة لم تلبث أن هدأت ، وذلك في اعقاب هزيمتهم العسكرية على يد اليابان عام ١٩٠٤ وتوقيعه اتفاقية عام ١٩٠٧[201] التي حصرت نفوذ روسيا في شمال فارس بدلا من جنوبها .

واذا كان التنافس الروسي البريطاني قد ترك بصماته على اوضاع العراق وفارس ، فإن التنافس البريطاني ـ الالماني لم يكن اضعف تاثيرا بل على العكس من ذلك ، عمل على تدعيم الوجود البريطاني في البلدين مما اثر بدوره على علاقات كل منهما بالاخرى . فلقد ادرك الانجليز أن حصول الالمان عام ١٩٠٣[202] على امتياز من الدولة العثمانية لاقامة مشروع سكة حديد برلين ـ بغداد البصرة عمل مهدد للمصالح البريطانية الحيوية في المنطقة ، ولذا اقاموا العراقيل في وجه المشروع ، وسعوا لدى الاتراك عام ١٩١٣ لغلق منطقة شط العرب في وجه الالمان ، وسارعوا فور قيام الحرب العالمية الاولى بارسال قواتهم إلى شط العرب للحفاظ على مصالحهم النفطية من الاتراك وحلفائهم الالمان ، وقد مكنهم هذا من احكام قبضتهم على العراق والتأثير في سياسته تجاه فارس وعندما احسوا بتأزم الموقف الدولي قبيل الحرب العالمية الثانية عملوا على توقيع معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ كجزء من التسويات الشاملة التي جرت في المنطقة لتأمين الممرات المائية ولكسب جانب العراق وايران بعد أن لمسوا ميلا تجاه الالمان .

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قيام الصراع بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ، ذلك الصراع الذي كان له تاثيره على مناطق العالم وعلى العلاقات الدولية المختلفة ومن جملتها العلاقات العراقية الايرانية .

وقد حرصت الدولتان العظميان على توضيح موقفهما من النزاع الاخيرين العراق وايران ، فاعلنت الولايات المتحدة الامريكية وقوفها على الحياد تجاه الطرفين المتحاربين ، واوعزت إلى الاتحاد السوفييتي بأن ينهج نهجا مماثلا .

اما الاتحاد السوفييتي فقد وقف يرقب القتال منذ الوهلة الاولى انطلاقا من مسؤ ولياته كدولة عظمى ، ولأن أحد الطرفين المتحاربين يقاتل بأسلحة سوفييتية ومن ثم يهمه أن يتعرف على مدى كفاءة تلك الاسلحة في ميدان القتال امام الاسلحة الامريكية التي يحارب بها الطرف الآخر ، كما يهمه متابعة الاحداث تحسبا للطوارىء واملا في أن تتاح له الفرصة لكي يلعب دورا متوازنا مع دور الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك في منطقة لها اهميتها الاستراتيجية والاقتصادية في الصراع الدائر بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية .

(١) Longrigg, S.H. **Four Centuries of Modern Iraq,** Oxford 1925, p.18.
وكان العراق قد توالى على حكمه منذ الغزو المغولي عام ١٢٥٨ كل من الجلائريين (١٣٣٩ ـ ١٤١٠) والقره قوينلو (١٤١٠ ـ ١٤٦٨) والآق قوينلو (١٤٦٨ ـ ١٥٠٨) انظر د. عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨ ص ٩.

(٢) د. عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨ ص ٦.

(٣) التي كانت بمثابة بداية لصراع طويل بين الفرس والأتراك استمر ما يقرب من ثلاثمائة عام
Armajani, Y., **Iran,** Prentice Hall Inc., New Jersey, 1972, p.92.

(٤) حيث أقام العثمانيون الحكام الأتراك على ديار بكر وماردين والموصل، وتركوا حامية عسكرية قوية هناك
Longrigg, **Four Centuries,** p.20.

(٥) **Ibid,** pp.24-26.

(٦) Hurewitz, J.C. **Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record, 1535-1914,** vol. 1. Divan Nostrand Company inc. New York, 1956, p.21.

(٧) Khadduri, Majid, **Independent Iraq 1932-1958,** Oxford University Press, 1960, p.324.

(٨) للتعرف على المنتفق ودورهم في جنوب العراق انظر د. عبدالجليل الطاهر، **العشائر العراقية**، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٧٢ ص ٦٠ ـ ٨٦، ٢٣٦ ـ ٢٥٣.

(٩) محمود الدرة، **القضية الكردية**، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦، ص ٤٦.

(١٠) د. مصطفى عبد القادر النجار، **التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧ ـ ١٩٣٥**، دار المعارف بمصر ١٩٧١، ص ٥٠ ـ ٥٤، علي نعمة الحلو، **المحمرة مدينة وإمارة عربية**، دار الحرية، بغداد ١٩٧٢ ص ٥٠ والتي تليها.

(١١) Longrigg, **Four Centuries,** p.248.

(١٢) وقد نصت على أن تبقى كل من «تزانان» و«بدرة» و«مندلي» و«درتك» و«درنة» التابعة لباشوية بغداد خاضعة لسلطة السلطان الذي تخضع له كذلك السهول الممتدة ما بين «مندلي» و«درتك»، أما الجبل فيخضع لسيادة الشاه وتصبح «سرمينيل» حدا فاصلا بين «درتك» و«درنة» ويصبح الجزء من بلدة «حارونية» الذي تقيم عليه قبائغ «دجف» و«زلجودين» تابعا للسلطان في حين تبقى «بيزا» و«زردوني» تابعة للشاه، وتزال قلعة «زندجير» المقامة فوق الجبل ويحصل السلطان على القرى الواقعة غربيها والشاه على القرى الواقعة شرقيها، أما القرى الواقعة على الجبل فوق سالم كالي بالقرب من شهرزور فتخضع للسلطان، والقرى الواقعة نحو الشرق فتخضع للشاه الذي سيحتفظ كذلك بقلعة أورمان والقرى المجاورة لها ويصبح الممر المؤدي الى «شهرزور» حدا فاصلا للحدود، وتبقى قلعة «كيزيليد جي» وما حولها تابعة للسلطان في حين تصبح «مهربان» وما حولها تابعة للشاه. أما قلعتي «قطور» و«ماكو» القائمتان على حدود «فان» وقلعة «ماجازبرد» المؤدية الى «كار» و«فان» فيتولى الجانبان ازالتها.
See Hurewitz, **op.cit.,** vol., pp.21-23.

(١٣) على الرغم من انتمائه إلى عشيرة كعب العربية (من ربيعة) التي كانت تدفع ضريبة «ميري قلمية»

لخزانة البصرة خلال القرن السابع عشر في مقابل الرعي في الأراضي العثمانية ، وتحت وطأة القحط اضطرت كعب عام ١٦٨٣ الى الرحيل عن مستنقعات دلتا نهر كارون الى مناطق جديدة على طول الضفة الشرقية لنهر جوبان المتفرع من كارون ، وانتشرت كعب على طول نهر الحفا ، وشط العرب ونهر جراحي الفلاحية ، ونتيجة لذلك أصبح أربعة أخماس كعب يعيشون في الأراضي الفارسية ويدفعون لوالي الحويزة إيجار المراعي ، وأصبح الفرس ينظرون إلى عشيرة كعب على أنها عشيرة عثمانية استقرت طويلا في الأراضي الفارسية فاكتسبت بذلك الرعوية الفارسية ، في حين اعتبر العثمانيون ان التطورات التي لحقت بكعب لم تغير من حقيقة تبعيتها للسلطان العثماني نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٦٩ - ٧١ .

(١٤) د. مصطفى عبد القادر النجار ، **التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب** ، منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي ، البصرة ١٩٧٤ ، ص ٦٣ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ٦٥ والتي تليها .

(١٦) Longrigg, **Four Centuries,** p.278.

(١٧) نوار ، **تاريخ العراق الحديث** ، ص ٣٣٥ .

(١٨) نفس المصدر ص ٣٣٦ - ٣٤٠ .

(١٩) Khadduri, **op.cit.,** p.324.

(٢٠) النجار ، **التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية** ، الملحق الثاني ص ٢٦٦ - ٢٧٥ ؛ عباس عبود عباس ، **أزمة شط العرب** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣ ملحق ١ ص ١٢٢ - ١٢٥ .

(٢١) المادة ٢ من المعاهدة .

(٢٢) نفس المادة .

(٢٣) نفس المادة .

(٢٤) المادة ٣ .

(٢٥) المادة ٧ .

(٢٦) نفس المادة .

(٢٧) نفس المادة .

(٢٨) المادة ٨ .

(٢٩) نفس المادة .

(٣٠) المادة ٩ .

(٣١) التي أكدت معاهدة كردان ٤ سبتمبر ١٧٤٦ See Hurewitz, **op.cit.** vol. 1 pp.511. ، وأقرت بعدم تدخل احدى الدولتين الفارسية أو العثمانية في شؤون الأخرى ، وألزمت فارس بعدم فرض سيطرتها على رعايا الدولة العثمانية ، واوجبت الاتفاق على الاموال التي ينبغي ان تدفعها عشائر الدولتين اذا ما اجتازت احداها الحدود الى الدولة الأخرى ، والزمت التجار والحجاج بدفع الرسوم المعتادة دون اية غرامات ، واوجبت على الدولتين وضع حد لتذبذب ولاء العشائر بينهما ، والامتناع عن قبول الفارين من أيهما الى الدولة الأخرى ، والامتناع عن المطالبة بأية تعويضات عن الخسائر التي سببتها الحروب بينهما .

Hurewitz, J.C. **Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record: 1535- 1914,** vol. 1, D. van Nostrand Company inc. New York, 1956, pp.90- 92.

(٣٢) مذكرة ايضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة أضروم انظر النجار ، **التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية** ، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٣ .

(٣٣) نفس المذكرة .

(٣٤) انظر جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في مدينة الاستانة ، ، النجار ، **التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية** ، ص ٢٧٣ والتي تليها .

(٣٥) النجار ، **التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية** ، ص ٧٩ .

(٣٦) مذكرة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني سنة ١٨٤٨ من مرزا محمد علي خان الى السفيرين الروسي والبريطاني ، **المصدر السابق** ، ص ٢٧٥ .

(٣٧) نفس المصدر .

(٣٨) ويؤكد « هنري مور » وكيل شركة الهند الشرقية الانكليزية في البصرة الاعتقاد السائد عند العثمانيين بأن الكعبيين تابعون للدولة العثمانية ، فيذكر أن « كعب اصلا من رعايا العثمانيين وكانوا يملكون لعدة سنوات املاكا واسعة ضمن حدود الامبراطورية العثمانية المتاخمة للامبراطورية الفارسية ، ويدفعون عن املاكهم ضريبة الى خزانة باشا البصرة ، اما ادعاء فارس تبعيتهم فجاء من توسع بني كعب في أراض فارسية اثر الفوضى التي عمت فارس عند وفاة نادر شاه ، وعليه فإن منطقة قبان هي من الأراضي العثمانية ، اما الدروق فهي من الأراضي الفارسية » انظر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية ص ٦٩ والتل تليها » .

(٣٩) نفس المصدر ، ص ٨١ .

(٤٠) ضمحت درويش باشا (الدولة العثمانية) ، ميرزا جعفر خان (فارس) ، فنويك وليامز (بريطانيا) ، تشريكوف (روسيا) .

(٤١) المادة ٣ .

(٤٢) يذكر علي نعمة الحلو أن المواطنين في عربستان لم يقبلوا بمعاهدة ارضروم الثانية وثاروا على شيخها « جابر بن مرداو » ، واجبروا فارس على اصدار مرسوم في اواخر عام ١٨٥٧ باستقلال امامرة المحمرة ، وان كان المرسوم قد تضمن ما يلغي هذا الاستقلال ، فجعل العلم الفارسي يرفرف عليها وابقى الجمارك تحت السيطرة الفارسية ، والنقود المتداولة فارسية ، وباتت شؤون الامارة الخليجية منوطة بوزارة الخارجية الفارسية . انظر المحمرة مدينة وامارة عربية ص ٥٨ والتي تليها .

(٤٣) النجار ، **المصدر السابق** ص ٨٤ . Longrigg, **op.cit.**, p.279.

(٤٣) نفس المصدر ، ص ٨٥ والتي تليها .

(٤٥) Longrigg, **op.cit.**, p.279.

(٤٦) Khadduri, **op.cit.**, p.326.

(٤٧) بروتوكول طهران ، المؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١١ (المادة الأولى) .

(٤٨) المادة الثانية .

(٤٩) المادة الثالثة .

(٥٠) المادة الخامسة .

(٥١) المادة الرابعة .

(٥٢) النجار ، **المصدر السابق** ، ص ١١٤ .

(٥٣) نفس المصدر ، ص ١١٥ .

(٥٤) حكمت سامي سليمان ، **نفط العراق** ، **دراسة اقتصادية سياسية** ، دار الرشيد للنشر ـ بغداد ٧٩ ص ٣٨ .

(٥٥) وهم لويس مالت (بريطانيا)، احتشام السلطنة محمود (فارس)، ميشيل ده جيير (روسيا) ، سعيد حليم (الدولة العثمانية) .

(٥٦) **بروتوكول الآستانة لسنة ١٩١٣** ، (المادة الأولى) .

(٥٧) **المادة الثانية** .

(٥٨) **المادة الخامسة** .

(٥٩) **المادة الرابعة** .

(٦٠) **المادة السادسة** .

(٦١) **المادة السابعة** .

(٦٢) **المادة الثامنة** .

(٦٣) د. محمد طارق الكاتب ، **شط العرب وشط البصرة والتاريخ** ، مطبعة مصلحة الموانى العراقية البصرة ١٩٧١ ، ص ١٥٨ .

(٦٤) **المادة الثانية** .

(٦٥) د. محمد طارق الكاتب ، **المصدر السابق** ، ص ١٥٩ ـ ١٦١ .

(٦٦) النجار ، **المصدر السابق** ، ص ١٣٠ .

(٦٧) وهو عبارة عن مجرى من المياه يمتد ما بين « كرمة علي » من التقاء نهري دجلة والفرات حتى رأس الخليج العربي بطول يبلغ ١٤٧كم وعرض يتراوح ما بين ٤٠٠ متر عند البصرة وحوالي ١٥٠٠ متر عند المصب ، وعمق يبلغ حوالي سبعة أمتار ، وهو على هذا النحو صالح للملاحة البحرية في نصفه الجنوبي والنهرية في نصفه الشمالي ، ويصب نهر كارون في ضفته الشرقية عن طريق قناة الحفار ، وتتخلل مجرى شط العرب عدة جزر منها « عبادان » أو « جزيرة خضر » و« معاوية » و« الدواسر » و« شطيط » و« محيلة » و« أم الخصاصيف » و« الصالحية » ويطل على شاطئيه أربعة موانىء اثنان للعراق هما الفاو والمعقل والآخران لإيران وهما المحمرة وعبادان ، وتتفرع منه انهار كثيرة ، انظر النجار ، **نفس المصدر** ، ص ٣١ ـ ٤٢ ؛ د. الكاتب ؛ **شط العرب** ، ص ٩ ـ ١١ .

(٦٨) النجار ، **نفس المصدر** ، ص ١٣١ .

(٦٩) **نفس المصدر** ص ١٤٨ .

(٧٠) **نفس المصدر** .

(٧١) وقد اعترفت الحكومة الفارسية بمملكة العراق في مايو ١٩٢٩ .

Longrigg, **op.cit.,** p.216.

(٧٢) وقد حكموا فارس منذ اعتلاء آغا محمد خان السلطنة في فارس عام ١٧٧٠ حتى خلع أحمد شاه على يد رضا شاه في ٣١ اكتوبر ١٩٢٥ ، وللتعرف على آل قاجار ودورهم في حكم فارس انظر :

Brydges, Sir H.J. **Dynasty of the Kajars, translated from the Original Persian Manuscript,** Arno Press, New York, 1973; Wilber, D.N., **Iran past and present,** Princeton University Press, U.S.A. 1975., pp.65- 73, 125f.

(٧٣) Armajani, **op.cit.,** p.140.

انظر الأدلة التي أوردها الدكتور النجار حول عروبة المنطقة في كتابه ، **التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية** ، ص ٧١ ـ ٧٩ .

(٧٤) علي نعمة الحلو ، المحمرة ، ص ١١٦ ـ ١٢٢ .

(٧٥) للتعرف على تاريخ عربستان الحديث انظر الدراسة المقدمة من الدكتور مصطفى عبدالقادر النجار لنيل درجة الماجستير تحت عنوان : **التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧ ـ ١٩٢٥** ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١ .

(٧٦) Longrigg, **op.cit.**, p.217.

(٧٧) النجار ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٧٨) نفس المصدر ، ص ١٧٦ .

(٧٩) نفس المصدر ، ص ١٨٥ .

(٨٠) Khadduri, **op.cit.**, p.325.

(٨١) Ibid.

(٨٢) وذلك في المذكرة التي تقدم بها ميرزا سيد بكير خان كاظمي وزير الخارجية الفارسية .
Ibid, p.327.

(٨٢) النجار ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ . وتقيم ايران دعواها على اساس ان شط العرب نهر دولي يفصل بين العراق وايران ، على انه يتلقى القسم الأكبر من مياهه من نهر كارون الايراني ، لذا ينبغي أن تتقاسمه الدولتان وتعين حدوده بمنتصف المجرى العميق أو « خط الثالوج » ، في حين يعتبر العراق شط العرب نهرا وطنيا يجري اكثر من نصفه طولا بضفتيه في أرض عراقية ، ولا تتعدى سيادة ايران على ما تبقى منه سوى ضفته الشرقية والاستثناءين بطول ١٥كم امام المحمرة وعبادان بمقتضى معاهدتي أرضروم الثانية ١٨٤٧ ومعاهدة ١٩٣٧ ، وانه اذا كان نهر كارون يمد شط العرب بالقسم الأكبر من مياهه (٢٧ مليار قدم مكعب مقابل ٥ مليار قدم مكعب) فذلك فقط خلال فصل الصيف ، اما طوال العام ، فإن معظم مياهه تأتي من نهري دجلة والفرات ، ولا تمثل مياه نهر كارون سوى ٣٠٪ فقط من مجموع جريانه السنوي ، ومع ذلك فإن جريان مياه نهر كارون في شط العرب لا يعطي ايران حقا في السيادة عليه ، فملكية النهر شيء ومصدر مياهه شيء آخر . انظر عباس عبود عباس ، **ازمة شط العرب** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٥٦ ـ ٦١ ؛ النجار ، نفس المصدر ، ص ٣٣٧ والتي تليها .

(٨٣) Khadduri, **op.cit.**, p.325.

(٨٤) Longrigg, op.cit., p.267. بإشراف البارون الويزي Aloisi مقرر اللجنة الايطالي

(٨٥) Ibid.

(٨٦) النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ ، د. محمد طارق الكاتب ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ :
Khadduri, **op.cit.**, p.329.

(٨٧) Ibid.

(٨٨) د. محمد طارق الكاتب ، **شط العرب** ، ص ١٦٣ .

(٨٩) نفس المصدر .

(٩٠) النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

(٩١) نفس المصدر ، ص ٢٤٠ .

(٩٢) Khadduri, **op. cit.**, p.330.

(٩٣) النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٩٤) نفس المصدر ، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨ .

Armajani, **op.cit.**, p.148. (٩٥)

Longrigg, **op.cit.**, p.267. (٩٦)

(٩٧) النجار ، **المصدر السابق** ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٤ .

(٩٨) وذلك لكي يتسنى للعراق الدخول في ميثاق « سعد أباد » الذي ضم افغانستان وايران والعراق وتركيا وذلك في ٨ يوليو ١٩٣٧ اي بعد اربعة ايام من توقيع المعاهدة .

See Hurewitz, J.C. **Diplomacy in the Near and Middle East, 1914- 1956,** vol.11, pp.214-216.

(٩٩) وقد وقعها الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية العراقية عن الجانب العراقي وعناية الله سميعي وزير الخارجية الايرانية عن الجانب الايراني .

(١٠٠) **معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران سنة ١٩٣٧** ـ المادة الأولى .

(١٠١) المادة الثانية .

(١٠٣) المادة الرابعة (أ ، ب) .

(١٠٤) المادة الرابعة (ج) .

(١٠٥) المادة الخامسة .

(١٠٦) بند (٢) من **البروتوكول** ، الملحق بمعاهدة ١٩٣٧ .

(١٠٧) بند (٣) من **البروتوكول** .

(١٠٨) تلا التواقيع على المعاهدة عقد معاهدة صداقة بين العراق وايران في ١٨ يوليو ١٩٣٧ واخرى لحل الخلافات بالطرق السلمية في ٢٤ يوليو ١٩٣٧ .

(١٠٩) النجار ، **المصدر السابق** ، ص ٣٨٣ ـ ٢٩١ .

(١١٠) المادة الثالثة من **معاهدة الحدود ١٩٣٧** ، والبند الأول من **البروتوكول** ، الملحق بها .

(١١١) تشكلت بمقتضى اتفاق خاص وقعه وزير الخارجية العراقي والوزير المفوض الايراني في بغداد في ٨ ديسمبر ١٩٣٨ .

(١١٢) النجار ، **المصدر السابق** ، ص ٣٠٢

(١١٣) **نفس المصدر** ، ص ٣٠٥ والتي تليها .

(١١٤) **نفس المصدر** ، ص ٣٠٧ .

(١١٥) **نفس المصدر** ، ص ٣١٠ .

(١١٦) **نفس المصدر** ، ص ٣١١ .

(١١٧) **نفس المصدر** ، ص ٣١٣ .

(١١٨) **نفس المصدر** ، ص ٣١٥ .

(١١٩) وذلك امام مجلس الشيوخ الايراني ، عباس عبود ، أزمة شط العرب ص ٣٨ ، وقد رد العراق على ذلك باخراج عدد كبير من المقيمين الايرانيين في اراضيه .Wilber, Iran, p. 159

(١٢٠) **نفس المصدر** ، ص ٥٢ .

(١٢١) د . محمد طارق الكاتب ، **شط العرب** ، ص ١٧٦ .

(١٢٢) **نفس المصدر** ، ص ١٧١ .

(١٢٣) **نفس المصدر** ، ص ١٧٢ .

(١٢٤) عباس عبود ، **المصدر السابق** ، ص ٧٢ .

(١٢٥) د . محمد طارق الكاتب ، **المصدر السابق** ، ص ١٧٧ ـ ١٨٠ .

(١٢٦) للتعرف على المطالب الايرانية انظر دراستنا بعنوان « جزيرة أبو موسى وطنب الكبري والصغرى (الجانب التاريخي) » الموسم الثقافي لجامعة الكويت في العام الجامعي ١٩٧٢/٧١ ص ١٦١ ـ ١٨٥ ، وانظر كذلك د . لؤي بعري ، الأطماع الاجنبية في جزيرة أبو موسى العربية ، بغداد ١٩٧١ ؛ وزارة الاعلام بالجمهورية العراقية ، الجزر العربية بين الاطماع الاجنبية والاستراتيجية ، بغداد ١٩٧١ .

(١٢٧) الموسم الثقافي لجامعة الكويت في العام الجامعي ١٩٧٢/٧١ ، ص ١٦٩ .

(١٢٨) د . محمد عزيز شكري ود . حسن الابراهيم ، قضايا معاصرة في السياسة الدولية ص ١١ .

(١٢٩) الموسم الثقافي لجامعة الكويت ص ٩٤ .

(١٣٠) نفس المصدر ص ١٧٠ .

(١٣١) انظر حول هذا الخصوص د . جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٧٣ ص ٢٤٣ ـ ٢٦٨ ؛ الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٤٧ ـ ١٥٧ .

(١٣٢) Armajani, **Iran,** p. 170.

(١٣٣) Wilber, **op. Cit.,** p. 159.

(١٣٤) وهي عبارة عن امتداد طبيعي لسهل العراق ، وتفصلها سلسلة جبال زاجروس عن الهضبة الايرانية ، وينحدر سكانها من قبائل عربية مشهورة ، عباس عبود ، ازمة شط العرب ، ص ١٧ .

(١٣٥) النجار ، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية ، ص ٢٤٨ .

(١٣٦) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ .

(١٣٧) فريد هوليداي (مترجم) ، مقدمات الثورة في ايران ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٩ ص ٣٠٩ .

(١٣٨) د . جمال زكريا ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ، ص ٢١٩ .

(١٣٩) Wilber, **Op., Cit.,** p. 253.

(١٤٠) Edith and Penrose, E. F., **Iraq, International relations and national**

(١٤١) **development,** Ernest Benn, London, 1978, p. 371. Wilber, **Op. Cit.,** p. 25.

(١٤٢) د . جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ Edith and Penrose, **Op. Cit.,** p. 371.

(١٤٣) محمود الدرة ، القضية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ص ١٧ .

(١٤٤) وينتمون إلى الجنس الآري ويتحدثون لغة ذات أصل هند واوربي ، وهناك من يذهب إلى انهم من أصل عربي وينسبونهم إلى ربيعة بن بكر بن وائل أو إلى مضر بن نزار في حين يذهب آخرون إلى أنهم ينحدرون من « كرد بن عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء » . انظر امين سامي الغمراوي ، قصة الاكراد في شمال العراق ، دار النهضة العربية ، مصر ١٩٦٧ .

(١٤٥) مثل صحيفة « لسان حال ثنائي كردو ـ ترك » وصحيفة « الشمس » محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(١٤٦) مثل جمعية « العزم القوي » وجمعية « تعالي وترقي الكرد » وجمعية « نشر المعارف الكردية » وجمعية « هيفي » وجمعية « استقلال الكرد » وجمعية « التشكيلات الاجتماعية لكردستان » وجمعية الشعب الكردي » وجمعية « خويبون » نفس المصدر ؛ ص ٩٦ والتي تليها .

(١٤٧) نفس المصدر ، ص ٩٨ ـ ١٠٠ .

(١٤٨) Kelidar, Abbas, **The Integration of Modern Iraq,** Croom Helm Ltd, London, 1979, p. 171.

(١٤٩) Ibid, p. 172. وقد قامت جمهورية « مهاباد » الكردية في اذربيجان الايرانية في ١٣ يناير ١٩٤٦ واتخذت « مهاباد » عاصمة لها ومن القاضي محمد رئيسا لها غير أن الجيش الايراني سرعان ما احتل مهاباد وقضى على الجمهورية الكردية عقب عشرة اشهر من قيامها واعدم قادة الحركة الكردية بما فيهم القاضي محمد . انظر محمود الدرة ، **المصدر السابق** ص ١٠٨ .

(١٥٠) Kelidar, **Op. Cit.,** p. 174.

(١٥١) **Ibid,** pp. 175f.

(١٥٢) **Ibid,** pp. 179 f.

(١٥٣) Edith and Penrose, **Op. Cit.,** p. 371.

(١٥٤) محمود الدرة ، **المصدر السابق** ص ٣٨٨ ـ ٣٩٠ ؛ أمين سامي الغمراوي ، **المصدر السابق** ص ٣٩٥ .

(١٥٥) امين سامي ، **نفس المصدر** ، ص ٣٩٤ ، ٣٩٧ .

(١٥٦) للتعرف على الحركة الكردية العراقية انظر كذلك د . عبد الرحمن قاسملو ، **كردستان والاكراد ، دراسة سياسية واقتصادية** ، المؤسسة اللبنانية للنشر ، بيروت ١٩٧٠ ،

Ballance, E. O., **The Kurdish revolt 1970,** Faber and Faber Limited, London, 1979.

(١٥٧) محمود الدرة ، **المصدر السابق** ، ص ٤٠٦ .

(١٥٨) وكانت تلك الوساطة تلقي دعما من التونسيين . Edith and Penrose, **Op. Cit.,** p. 372.

(١٥٩) انظر النص الحرفي للاتفاقية ، **وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥** ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٧٩ ص ١٤٦ والتي تليها .

(١٦٠) المادة الاولى .

(١٦١) المادة الثانية .

(١٦٢) المادة الثالثة .

(١٦٣) المادة الرابعة .

(١٦٤) **وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥** ، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٨ .

(١٦٥) معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار ١٣ يونيو ١٩٧٥ ـ المادة الأولى .

(١٦٦) بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران ـ المادة الاولى .

(١٦٧) المادة الثانية من المعاهدة والمادة الاولى من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران .

(١٦٨) بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران ـ المادة الثانية (١) .

(١٦٩) بروتوكول تحديد الحدود النهرية ـ المادة الثانية (٢) .

(١٧٠) نفس البروتوكول ـ المادة الخامسة .

(١٧١) نفس البروتوكول ـ المادة السادسة .

(١٧٢) نفس البروتوكول ـ المادة السابعة .

(١٧٣) نفس البروتوكول ـ المادة التاسعة .

(١٧٤) معاهدة الحدود ـ المادة الثالثة .

(١٧٥) المادة الاولى من البروتوكول المتعلق بالامن على الحدود بين العراق وايران .

(١٧٦) المادة الثالثة من بروتوكول الامن على الحدود .

(١٧٧) المادة الرابعة من نفس البروتوكول .
(١٧٨) المادة الخامسة من نفس البروتوكول .
(١٧٩) معاهدة الحدود ـ المادة الخامسة .
(١٨٠) معاهدة الحدود ـ المادة الرابعة .
(١٨١) معاهدة الحدود ـ المادة السادسة .
١٨٢) المادة الأولى من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران .
(١٨٣) المواد السادسة والسابعة والثامنة من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران .
(١٨٤) المادة التاسعة من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران
(١٨٥) المادة الأولى من بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران .
(١٨٦) رقم (٥) من المادة الأولى من نفس البروتوكول .
(١٨٧) المادة الثالثة من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار ١٣ يونيو ١٩٧٥ ، والمواد من الأولى حتى السابعة من البروتوكول المتعلق بالأمن على الحدود بين العراق وايران ، ١٣ يونيو ١٩٧٥ .
(١٨٨) وقد التزمت ايران بوقف مساعداتها للأكراد ، كما توقف الاتحاد السوفييتي عن تقديم مساعداته للأكراد كذلك واخذ يقدم معداته العسكرية للحكومة العراقية رغم علمه أنها ستستخدم ضد الأكراد .
See Edith and Penrose, **op.cit.**, p.273.
(١٨٩) وهي معاهدة اماسية ١٥٥٤ ، معاهدة ١٥٦٢ ، معاهدة فرهاد باشا ١٥٩٠ ، معاهدة نصوح باشا ١٦١١ ، معاهدة ١٦١٣ ، معاهدة سراو ١٦١٨ ، معاهدة مراد الرابع (زهاب) ١٦٣٩ ، معاهدة المقاسمة ١٧٢٤ ، معاهدة أمير شرف ١٧٢٧ ، معاهدة احمد باشا ١٧٣١ ، معاهدة ١٧٣٢ ، معاهدة ١٧٣٩ ، معاهدة نادرشاه ١٧٤٦ ، معاهدة ارضروم الأولى ١٨٢٣ ، معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧ ، اتفاقية ١٨٦٩ ، بروتوكول طهران ١٩١١ ، بروتوكول الآستانة ١٩١٣ ، محاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود ١٩١٣/١٩١٤ ، معاهدة الحدود العراقية ـ الايرانية ١٩٣٧ ـ معاهدة الجزائر ١٩٧٥ انظر د. محمد طارق الكاتب ، شط العرب ، ص ١٥٢ والتي تليها .
(١٩٠) فريد هوليداي ، مقدمات الثورة في ايران ، ص ٣١١ .
(١٩٢) خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية العراق في مجلس الأمن الدولي في ١٩٨٠/١٠/١٤ .
(١٩٣) نفس الخطاب .
(١٩٤) السياسة الدولية ، م ١٧ العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ص ٦٣ .
(١٩٥) نفس المصدر ، ص ٦٤ .
(١٩٦) نفس المصدر .
(١٩٧) نفس المصدر ، ص ٦٩ .
(١٩٨) نفس المصدر ، ص ٧٠ .
(١٩٩) د. بدر الدين الخصوصي ، النشاط الروسي في الخليج العربي ١٨٨٧ ـ ١٩٠٧ . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٨ ، ابريل ١٩٧٩ ص ١٢٥ .
(٢٠٠) نفس المصدر ، ص ١٢٦ .
(٢٠١) نفس المصدر ، ص ١٢٩ .
(٢٠٢) د. بدر الدين الخصوصي « دراسة وثائقية جديدة عن كاظمة الكويت » مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت العدد الثاني ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ١١٣ .

الملامح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات

د . رفاعي محمد رفاعي*
د . موضي الحمود*

تمهيد :

في بلد نـام كالكويت يسير بخطى واسعة نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وتتوافر له امكانيات مادية هائلة . . يتمتع قطاع الأعمال فيه بقوة وأهمية كبيرتين باعتباره القطاع الذي يقع عليه العبء الأساسي للاستغلال الفعال لتلك الامكانيات .

ومع أن هذا القطاع يشمل في طياته مزيجا من أنواع الشركات الخاصة والعامة والمشتركة والتي تتنوع من حيث طبيعة عملها ، وحجمها ، ورأس مالها إلا أنها تشترك جميعا في كونها أداة هامة لتحقيق ما تصبو إليه الكويت من تقدم .

لذلك يثور تساؤ ل طبيعي وخاصة بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة منذ بدء التحول في مجريات الأحوال الاقتصادية لدولة لكويت . والذي صاحب تدفق الثروات النفطية وتزايد مدخلاتها عن من هم هؤلاء الذين يتولون قيادة هذه المؤسسات ، وعن مدى قدرتهم على مواجهة التحديات التي تتميز بها المرحلة .

ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به الادارة العليا في مثل هذه المؤسسات ممثلة في مجالس اداراتها ، لذا فقد ركزت الدراسة الحالية على هذه الفئة بهدف التعرف على ملامحها الاساسية ومدى تأثير تلك الملامح على ما يمكن أن تتخذه من قرارات .

(*) المدرسين بقسم إدارة الاعمال في جامعة الكويت .

طبيعة المشكلة والهدف من البحث :

تستهدف الدراسة الاجابة على عدة اسئلة رئيسية هي : **ما هي الخصائص المميزة للادارة العليا في قطاع الاعمال الكويتي ؟ وما هو مدى التجانس أو التنوع في تكوينها ؟ وما هي طبيعة العلاقة بين هذه الخصائص وسلوك اتخاذ القرارات ؟** ولتحقيق هذا الهدف تضمنت الدراسة تحليل ناحيتين :

الأولى : العناصر التي يمكن من خلالها تحديد الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وقد شمل التحليل العناصر الآتية :

١ ـ التشكيل العددي لمجلس الادارة (حجم المجلس) .

٢ ـ مدى مساهمة المرأة في تشكيل الادارة العليا .

٣ ـ التركيب العمري لاعضاء المجلس .

٤ ـ الخلفية التعليمية من حيث :

أ ـ مستوى التعليم .

ب ـ التخصص الرئيسي .

جـ ـ التدريب .

٥ ـ نظام تشكيل المجلس وشروط العضوية (الطريق إلى المجلس)

٦ ـ نظام مكافأة اعضاء المجلس .

الثانية : دراسة العلاقة بين بعض العناصر السابقة وبخاصة اختلاف النوع والمستوى العمري ، وطبيعة التخصص وبين سلوك اتخاذ القرارات من حيث أولوية الاهتمام بالنوعيات المختلفة للقرارات ودرجة الصعوبة النسبية التي يواجهها في كل منها ، ولهذا الغرض تمت التفرقة بين النوعيات الآتية للقرارات :

١ ـ القرارات المتعلقة بالجوانب الفنية في العمل .

٢ ـ القرارات المتعلقة بالجوانب المالية .

٣ ـ القرارات المتعلقة بالنواحي الانسانية في العمل .

٤ ـ القرارات المتعلقة بتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق اتصالات فعالة .

٥ ـ القرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية العامة وخاصة تلك التي تتعلق بوضع وتغيير الأهداف والسياسات العامة للمنظمة .

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من حيث كونه من أوائل الدراسات التي عنيت بتحديد الملامح المميزة للادارة العليا في قطاع الاعمال الكويتي وهذا من شأنه أن يساعد في القاء الضوء على الجوانب الايجابية في تلك الخصائص حتى يمكن استثمارها وتنميتها ، والوقوف على نواحي الضعف والقصور فيها حتى يمكن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتغلب عليها سواء على مستوى السياسة العامة أو على مستوى المسؤولين في قطاع الأعمال .

العينة وطريقة جمع البيانات :

حتى تصبح العينة ممثلة لجميع القطاعات فقد تقرر أن يتم اجراء الدراسة في جميع الشركات المساهمة (اكتتاب عام ومقفلة) والتي يبلغ رأس مالها المدفوع ٥ مليون دينار كويتي فأكثر ، وقد بلغت جملة الشركات الواقعة في هذه الحدود ٣٧ شركة[١] امكن الاتصال عمليا باحدى وثلاثين شركة (منها ٨ شركات مملوكة بالكامل ملكية خاصة ، ٢٠ شركة تابعة للقطاع المشترك ، وثلاث شركات تابعة للقطاع العام) وقد أرسلت قائمة الاستقصاء المعدة لأغراض البحث[٢] إلى جميع أعضاء مجالس ادارات الشركات التي امكن الاتصال بها والبالغ عددهم ٢٥٨ مفردة ، وقد بلغت جملة الردود الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل ١٢٧ قائمة (منها ٤٤ قطاع خاص ، ٧٩ قطاع مشترك وأربعة فقط من القطاع العام) بنسبة متوسطة قدرها ٥٠٪ تقريبا كما هو وارد في الجدول الآتي :

نوع القطاع	عدد الشركات	اجمالي عدد الاعضاء	الاجابات الصحيحة	نسبة الاجابات الصحيحة
خاص	٨	٧١	٤٤	٦١٪
مشترك	٢٠	١٦٥	٧٩	٤٧٪
عام	٣	٢٢	٤	١٨٪
اجمالي	٣١	٢٥٨	١٢٧	٥٠٪ تقريبا

وللتأكد من مدى صلاحية قائمة الاستقصاء تم اختبارها على عينة استطلاعية بلغ عددها خمس عشرة مفردة من نفس نوع مفردات البحث وقد ترتب على تلك الدراسة الاستطلاعية اجراء بعض التعديلات في صياغة محتويات القائمة لجعلها اكثر ملاءمة لاغراض البحث من الناحية العملية .

نتائج البحث :

أولاً : بالنسبة لحجم المجلس :

على الرغم من أنه لا يوجد رقم معين يمكن أن يعتد به كعدد مثالي لاعضاء مجلس الادارة حيث يعتمد حجم المجلس على عدد من العوامل والظروف منها طبيعة نشاط الشركة ، وحجم عملياتها ، ونظام ملكيتها . . إلا أن الذي لا خلاف عليه أن حجم المجلس يجب ألا يكون من الصغر بحيث لا يسمح بتنوع الكفاءات ويعكس مختلف وجهات النظر ، وألا يكون من الكبر بحيث يطيل من وقت المناقشات التي تعطل أعمال المجلس وتؤثر على كفاءة آدائه .

وفي دولة الكويت نجد أن المشرع قد اكتفى فقط في المادة ١٣٨ من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الحد الأدنى لاعضاء مجلس الادارة بثلاثة أعضاء ولكنه ترك الحد الأقصى وفقا لظروف كل شركة . وقد تبين من خلال الدراسة الحالية أن متوسط عدد اعضاء مجلس الادارة في شركات القطاع الخاص (٩ أعضاء) وفي القطاع المشترك (٨ اعضاء) وفي القطاع العام (٧ أعضاء) بمتوسط اجمالي قدره ثمانية أعضاء في القطاعات الثلاثة .

ويرى الباحثان أن حجم مجلس الادارة بوضعه الحالي في قطاعات الأعمال الثلاثة يمكن اعتباره مقبولا اذا أخذنا في الاعتبار النواحي الآتية :ـ

أولا : بالنسبة للاتجاهات العملية . . تشير احدى الدراسات الموسعة في عدد من الشركات الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية أن عدد أعضاء مجالس الادارات يتراوح ما بين ٧ ـ ١٥ عضوا[٣] وهذا يعني أن التشكيل العددي لمجلس الادارة في قطاع الأعمال الكويتي يمكن اعتباره ضمن الاطار المقبول عمليا .

ثانياً : من ناحية التأصيل النظري . . فإن مجلس الادارة يمارس عمله كلجنة ويرى أحد ثقاة الفكر الاداري[٤] ان العدد المناسب الذي يضمن لها فاعليتها يجب أن يتراوح بين خمسة إلى خمسة عشر عضوا .

ثالثاً : تبين من خلال الدراسة الحالية أن التشكيل العددي الحالي للمجلس ليس محل شكوى تذكر من جانب الاعضاء انفسهم ، فبسؤال العينة محل البحث عن رأيها فيما يجب ادخاله من تعديلات على النظام الحالي لتشكيل مجلس الادارة لم تحتل المقترحات الخاصة بالتشكيل العددي الا نسبة ضئيلة من اجمالي مقترحات التعديل (جدول رقم ٢) وكان معظم من اهتم بهذه الناحية يستشعر ضرورة زيادة العدد (جدول رقم ٣) .

جدول رقم (١)

متوسط أعضاء مجلس الادارة في قطاع الاعمال الكويتي

	عدد الشركات	عدد الاعضاء	المتوسط
خاص	٨	٧١	٩
مشترك	٢٠	١٦٥	٨
عام	٣	٢٢	٧
اجمالي	٣١	٢٥٨	٨

جدول رقم (٢)

رأى بعض أعضاء مجالس الادارات فيما يجب ادخاله من تعديلات على النظام الحالي لتشكيل مجلس الادارة

نوع التعديل المقترح	عدد المقترحات	النسبة
ادخال تعديلات على التشكيل العددي	٢٧	٢١٪
ادخال تعديلات في مدة العضوية	٤٨	٣٧,٢٪
ادخال تعديلات في التشكيل النوعي	٥٤	٤١,٨٪
	١٢٩*	١٠٠٪

(*) يلاحظ ان بعض الافراد كان يذكر اكثر من اقتراح .

جدول رقم (٣)

أنواع المقترحات الخاصة بالتشكيل العددي

نوع الاقتراح	العدد	النسبة
زيادة العدد الحالي لاعضاء المجلس	١٩	٧٠,٤٪
تخفيض العدد الحالي لاعضاء المجلس	٨	٢٩,٦٪
مقترحات أخرى	-	-
	٢٧	١٠٠٪

نستنتج مما سبق أن الحجم الحالي لمجلس الادارة في قطاع الأعمال يمكن اعتباره مقبولا سواء من ناحية التأصيل النظري أو من ناحية الاتجاهات العملية .

ثانياً : مدى مساهمة المرأة في تشكيل الادارة العليا :

من اجمالي الاجابات البالغ عددها ١٢٧ مفردة لم يكن بينهم إلا امرأة واحدة فقط بنسبة ٩٩,٢٪ للرجال ، ٠,٨٪ للنساء . ومعنى هذه النتيجة أن مساهمة المرأة في الادارة العليا بقطاع الأعمال الكويتي مساهمة لا تذكر ولا تتناسب مع حجم مساهمتها في قوة العمل الكويتية* .

ويمكن ارجاع تلك المساهمة المتواضعة للمرأة في الادارة العليا في جزء كبير منها إلى الاعتقاد الشائع بأن المرأة بوجه عام تفتقر إلى مجموعة الخصائص الشخصية التي يمكن أن تؤهلها لشغل المناصب القيادية باقتدار ، ولقد اهتمت العديد من الدراسات بمحاولة التدليل على مدى صحة هذا الاعتقاد . ففي الدراسة الموسعة التي اجراها J. Durkin للمقارنة بين الرجال والنساء في ٢٢ خاصية تبين أنه ليس هناك أي تميز للرجال على النساء خاصة في تلك الخصائص التي قيل انها ضرورية للقيادة الفعالة[٥] وفي المسح الشامل الذي قامت به كل من O. Knowles and M. Morre للدراسات التي قارنت بين الرجال والنساء في النواحي البيولوجية والاجتماعية والنفسية كان من أهم النتائج التي توصلتا اليها أن مجالات الاختلاف بين الرجال والنساء في النواحي السابقة اقل أهمية من مجالات التشابه والاتفاق[٦] ، وفي الدراسة التي قام بها W. Reif وآخرون للمقارنة بين الخصائص السيكلوجية لكل من الرجل والمرأة وأثر ذلك على شغل المناصب الادارية يتبين أنه ليس هناك ما يؤكد وجود اختلافات سيكلوجية جوهرية بين الرجل والمرأة ، وأن المرأة لا تفتقر للخصائص والمهارات التي تمكنها من شغل المناصب الادارية عن اقتدار[٧] وفي الدراسة التي قام بها كل من S. Lertzman and M. Wahba لقياس اثر اختلاف النوع (ذكر/ انثى) على سلوك متخذ القرار في موقف عدم التأكد تبين أن هذا الاختلاف لم يكن له أثر يذكر على الاستراتيجية المختارة[٨] .

وفي الدراسة الحالية فقد كانت نسبة النساء إلى الرجال من الضآلة بشكل يجعل

(*) في احصاء القوى العاملة بالعينة في دولة الكويت ابريل ٧٣ بلغت نسبة مساهمة المرأة الكويتية إلى إجمالي قوة العمل الكويتية في مختلف القطاعات ٨,٤٪ .
احصاء القوى العاملة بالعينة في دولة الكويت ، **الادارة المركزية للاحصاء ، مجلة التخطيط ،** أغسطس ١٩٧٤ ، جدول ١٨ .

جدول رقم (٤)

توزيع فئات السن حسب نوع القطاع

فئات السن	القطاع الخاص		القطاع المشترك		القطاع العام		اجمالي العينة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣٥ سنة	١٧	٣٨,٦٪	٢٨	٣٥,٤٪	-	-	٤٥	٣٥,٤٪
من ٣٥ ـ ٣٩	١٣	٢٩,٥٪	٢٣	٢٩,١٪	١	٢٥٪	٣٧	٢٩,١٪
من ٤٠ ـ ٤٤	٦	١٣,٦٪	١٣	١٦,٥٪	٣	٧٥٪	٢٢	١٧,٣٪
من ٤٥ ـ ٤٩	٢	٤,٦٪	١٢	١٥,٢٪	-	-	١٤	١١٪
من ٥٠ ـ ٥٤	٤	٩,١٪	-	-	-	-	٤	٣,٢٪
من ٥٥ ـ ٥٩	-	-	-	-	-	-	-	-
٦٠ سنة فاكثر	٢	٤,٦٪	٣	٣,٨٪	-	-	٥	٤٪
المجموع	٤٤	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪	٤	١٠٠٪	١٢٧	١٠٠٪

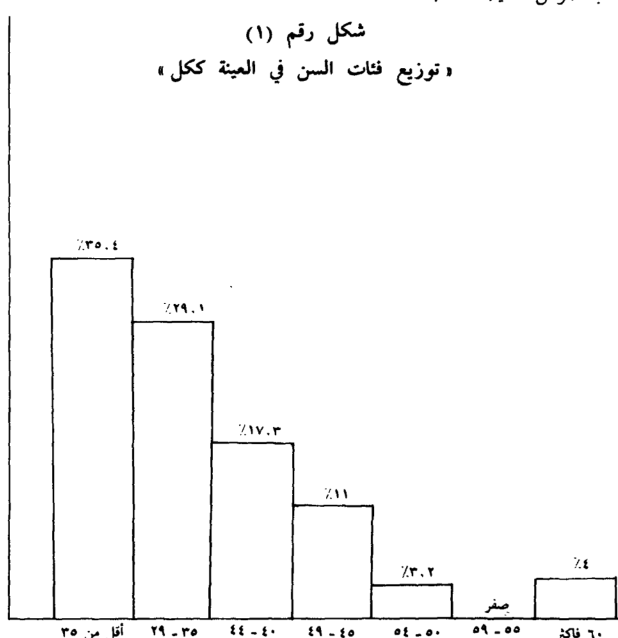
المقارنة بين النوعين في سلوك اتخاذ القرار غير ذي موضوع حيث أن سلوك مفردة واحدة لا يمكن أن يعطي مؤشرا يعتد به عند اجراء المقارنات من الناحية العلمية .

ثالثاً : التركيب العمري لاعضاء المجلس :

عند دراسة التوزيع العمري في اجمالي العينة محل الدراسة (شكل رقم ١) نجد أن ٣٥,٤٪ دون الخامسة والثلاثين ، وأن ٦٤,٢٪ من اجمالي مفردات العينة دون الأربعين ، و٨١,٨٪ دون الخامسة والاربعين ، ٩٢,٨٪ دون الخمسين ، أي أن نسبة الاعضاء من كبار السن والذين يزيد عمرهم عن خمسين عاما لا تشكل الا نسبة ضئيلة (٧,٢٪) ، وعند المقارنة بين القطاعات (جدول رقم ٤) نجد أنه ليس هناك اختلافٌ جوهريٌ بينها بخصوص النتيجة السابقة .

شكل رقم (١)

« توزيع فئات السن في العينة ككل »



جدول رقم (٥)

ترتيب نوعيات القرارات حسب درجة الصعوبة
النسبية التي يقابلها اعضاء مجلس الادارة

نوعيات القرارات	ترتيب الأهمية النسبية للقرارات على أساس فئات السن	
	أقل من ٤٠ سنة	أكثر من ٤٠ سنة
١ - القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية	٤	١
٢ - القرارات المتعلقة بالنواحي المالية	٥	٢
٣ - القرارات المتعلقة بالنواحي الانسانية	٣	٣
٤ - القرارات المتعلقة بالاتصالات	٢	٥
٥ - القرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية	١	٤

والذي يمكن استخلاصه من تحليل النتائج الخاصة بالتركيب العمري لأعضاء مجالس الادارات في العينة محل البحث هو أن هناك ميلا شديدا نحو اختيار القيادات الشابة لتولي المناصب الادارية العليا باعتبارها اكثر ثقافة وحيوية وبالرغم مما قد يتضمنه هذا الاتجاه ، من نواحي ايجابية لا يمكن انكارها الا أن الذي يخشى منه أن الفرد في مثل هذه السن لم تكن قد اتيحت له الفرصة الكافية للتمرس في الوظيفة الادارية مما قد يؤثر على كفاءته الادارية من زاويتين : -

الأولى : من حيث درجة الصعوبة النسبية التي يمكن أن يواجهها عند اتخاذه للقرارات الادارية التي تتعلق بالاهداف والسياسات العامة . فعند سؤال مفردات العينة محل البحث عن ترتيب النوعيات المختلفة للقرارات من حيث درجة الصعوبة النسبية التي يواجهها عادة عند ممارسته لعمله كعضو في مجلس الادارة كانت أكثر القرارات صعوبة بالنسبة لمن هم دون الأربعين هي القرارات الادارية والتنظيمية ثم القرارات الخاصة بالاتصالات بينما أقلها صعوبة القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية والمالية أما بالنسبة لمن هم

أكثر من اربعين سنة فقد كانت أكثر القرارات صعوبة هي القرارات الفنية والمالية وأقلها صعوبة القرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية ثم القرارات الخاصة بالاتصالات (جدول رقم ٥) .

الثانية : من حيث درجة الاولوية والاهتمام التي يعطيها للنوعيات المختلفة للقرارات . فقد اتضح من نتيجة البحث أن من هم دون الأربعين يعطون الاولوية للقرارات المالية والفنية وأقل اهتمامهم للنواحي الانسانية والاتصالات ، أما بالنسبة لمن هم أكثر من اربعين سنة فانهم يعطون الاولوية للقرارات الادارية والتنظيمية ثم القرارات الانسانية وأقل اهتمامهم للقرارات المالية والفنية (جدول رقم ٦) .

وإذا نظرنا إلى الاتجاه السائد في كثير من الشركات الكبرى في العالم نجد أنها تعطي أهمية خاصة لصغر السن عند اختيار أعضاء مجالس الادارات باعتباره قرينة هامة على اكتساب الخبرة الضرورية للممارسة الادارية الفعالة . ففي الدراسات التي أجراها P. Holden وآخرون عام ١٩٦٧ على عينة من ٣١٠ مفردة من رجال الادارة العليا في عدد من الشركات الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية تبين أن متوسط السن ٥٧ سنة[٩] وفي الدراسة التي اجراها L. Boone and J. Johnson عام ١٩٧٨ على عينة من ٨٠٢ مفردة من رجال الادارة العليا تبين أن الذين يقل عمرهم عن اربعين سنة لا يمثلون إلا ٦,٠٪ فقط من اجمالي العينة ، وإن الذين يقل عمرهم عن خمسين سنة يمثلون ١٢,٢٪ ، بينما الغالبية (٨٧,٨٪) كان عمرها يزيد عن الخمسين عاما[١٠] وفي الدراسة التي اجراها F. Sturdivant and R. Adler عام ١٩٧٥ على عينة من ٤٤٤ من رجال الادارة العليا في عدد من الشركات الكبرى بالولايات المتحدة الامريكية تبين أن الاعضاء الذين يقل عمرهم عن ٤٥ سنة لا يمثلون إلا ٣٪ بينما الذين يقع عمرهم بين ٥٢ ـ ٦٥ يمثلون ٦٠٪ من اجمالي العينة محل الدراسة[١١] .

وقد يعتقد البعض أن القدرة على التفكير الخلاق تتناقص مع تقدم السن إلا أنه يتضح من الدراسات الحديثة التي أجريت حول هذه الخاصية بين المديرين أنها تظل في تزايد حتى سن الخمسين على الاقل ولكن ليس هناك دليل على أنها تنخفض بعد هذه السن[١٢] .

وفي الدراسات التي ركزت بشكل مباشر على سلوك المديرين في مواقف اتخاذ القرارات تبين أن المديرين الأكبر سنا (خمسين سنة فاكثر) ليسوا أقل قدرة من زملائهم الأصغر سنا ، بل على العكس من ذلك فقد كانوا اكثر قدرة منهم على اتخاذ قرارات فعالة في بعض المواقف[١٣] .

جدول رقم (٦)

ترتيب نوعيات القرارات حسب أولوية الاهتمام بها

نوعيات القرارات	ترتيب الأهمية النسبية حسب فئات السن	
	أقل من ٤٠ سنة	أكثر من ٤٠ سنة
١ - القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية	٢	٥
٢ - القرارات المتعلقة بالنواحي المالية	١	٤
٣ - القرارات المتعلقة بالنواحي الانسانية	٤	٢
٤ - القرارات المتعلقة بالاتصالات	٥	٣
٥ - القرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية	٣	١

رابعاً : الخلفية التعليمية :

وسيتضمن التحليل في هذه الناحية ثلاثة عناصر هي : مستوى التعليم ، والتخصص الرئيسي، والتدريب .

أ - **المستوى التعليمي** : يتضح من تحليل المستوى التعليمي لاعضاء مجالس الادارات في العينة محل الدراسة (كما هو وارد في الجدول ٧ والشكل رقم ٢) ان غالبية الاعضاء (٧٩,٧٪) حاصلون على درجات جامعية - منهم (٦٦,٩٪) حاصلون على الدرجة الجامعية الأولى ، (٩,٥٪) على درجة تعادل الماجستير ، (٣,١٪) على درجة الدكتوراه وهذا يعني أن نسبة ضئيلة في حدود الخمس تقريبا (٢٠,٥٪) هي المؤهلة دون المستوى الجامعي وإن كانت هذه النسبة ترتفع بعض الشيء في القطاع الخاص بالمقارنة مع باقي القطاعات حيث تصل إلى ٢٩,٦٪ مقابل ١٦,٤٪ في القطاع المشترك ولا شيء في القطاع الحكومي .

وارتفاع نسبة المؤهلين تأهيلا عاليا بين القيادات الادارية العليا في مشروعات الاعمال الكويتية يمكن اعتبارها ظاهرة ايجابية للأسباب الآتية :

١ ـ أن التقارب في المستوى التعليمي لاعضاء مجلس الادارة يمكن أن يتيح فرصة أفضل للفهم المتبادل فيما بينهم عند تحديد الأهداف ورسم الخطط والسياسات الرئيسية .

٢ ـ أن مشروعات الأعمال في الكويت من هذه الناحية تساير الاتجاه العالمي المتمثل في تزايد نسبة المؤهلين تأهيلا عاليا في تشكيلات مجالس ادارة الشركات الكبرى . ففي الدراسة التحليلية التي قام بها كل من F. Sturdivant and Roy D. Adler والتي كان من بين أهدافها دراسة تطور المستوى التعليمي لاعضاء مجالس ادارات بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأملايكية تبين أنه في عام ١٩٢٥ كان نصف الاعضاء تقريبا هم فقط المؤهلين تأهيلا عاليا وارتفع هذا الرقم إلى ٧٥٪ عام ١٩٥٠ ثم قفز ليصل ٩٦٪ عام ١٩٧٥[١٤] .

٣ ـ تشير بعض الدراسات الى وجود علاقة ايجابية بين ارتفاع المستوى التعليمي للفرد وبين مستوى كفاءته في اتخاذ القرارات المرتبطة بمجال تخصصه ، معنى ذلك أن الفرد المؤهل تأهيلا تجاريا عاليا من المتوقع أن يكون اكثر كفاءة ممن (هو دونه) ثقافة في اتخاذ القرارات في مجالات الاعمال .

ب ـ **التخصص الرئيسي** : وبتحليل التخصص الرئيسي للحاصلين على درجات جامعية (جدول رقم ٨ ، وشكل رقم ٣) يأتي في المرتبة الاولى الدراسات التجارية (٤٨,٥٪) يليها الدراسات الهندسية (٢٣,٨٪) ثم الدراسات في العلوم (١٢,٩٪) ثم الدراسات القانونية (٦٪) ثم الدراسات الأدبية والفلسفة (٤,٩٪) وأخيرا العلوم السياسية (٣,٩٪) .

وارتفاع نسبة التخصصات التجارية بالمقارنة مع باقي التخصصات الأخرى يمكن اعتبارها ايضا ظاهرة ايجابية حيث تبين من خلال الدراسة الحالية وجود ارتباط واضح بين نوع التخصص وسلوك اتخاذ القرارات من ناحيتين :

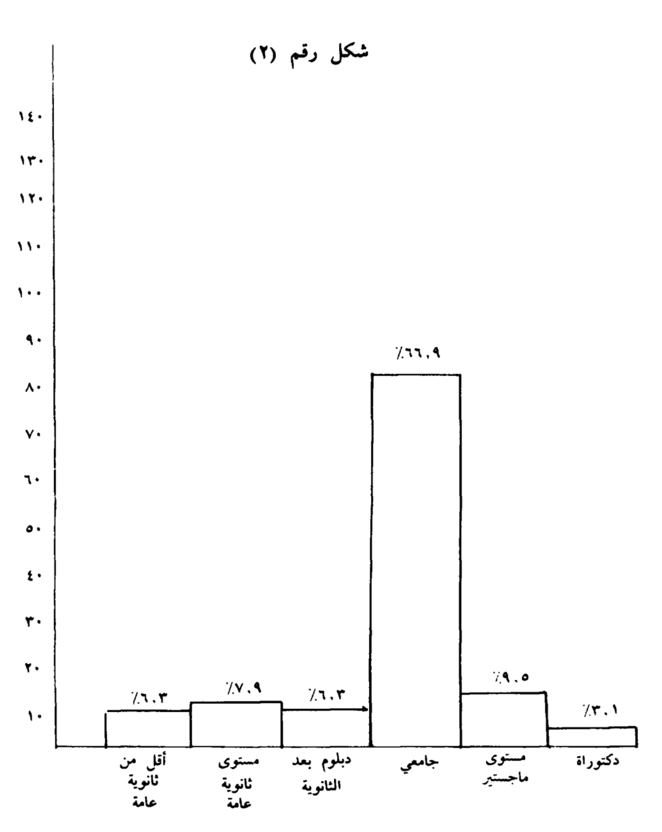
الأولى : من حيث أولوية الاهتمام الذي يعطيه الفرد للنوعيات المختلفة للقرارات فالتجاريون والقانونيون تشابهت وجهات نظرهم من حيث اعطاء أكبر اهتمامهم للقرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية وأقل اهتمام للقرارات المتعلقة بالاتصالات والنواحي

جدول رقم (٧)

توزيع اعضاء مجالس الادارات وفقا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	القطاع الخاص		القطاع المشترك		القطاع العام		الاجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من ثانوية عامة	٥	١١,٤٪	٣	٣,٨٪	-	-	٨	٦,٣٪
مستوى الثانوية العامة	٥	١١,٤٪	٥	٦,٣٪	-	-	١٠	٧,٩٪
دبلوم بعد الثانوية	٣	٦,٨٪	٥	٦,٣٪	-	-	٨	٦,٣٪
تعليم جامعي	٢٨	٦٣,٦٪	٥٥	٦٩,٦٪	٢	٥٠٪	٨٥	٦٦,٩٪
مستوى الماجستير	٣	٦,٨٪	٨	١٠,٢٪	١	٢٥٪	١٢	٩,٥٪
دكتوراة	-	-	٣	٣,٨٪	١	٢٥٪	٤	٣,١٪
المجموع	٤٤	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪	٤	١٠٠٪	١٢٧	١٠٠٪

شكل رقم (٢)



الفنية اما بالنسبة للمهندسين والعلميين فقد تقاربت وجهات نظرهم من حيث اعطاء اكبر اهتمام للقرارات المتعلقة بالنواحي الفنية وأقل اهتمام للقرارات المتعلقة بالنواحي الانسانية ثم الادارية والتنظيمية أما بالنسبة للحاصلين على دراسات ادبية وفلسفية فقد كان أكثر اهتمامهم بالقرارات المتعلقة بالنواحي الانسانية والاتصالات وأقل اهتمامهم بالقرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية والفنية هذا وقد تقاربت وجهات نظر جميع

جدول رقم (٨)

توزيع الحاصلين على درجات جامعية وفقا لتخصصهم الرئيسي

التخصص	العدد	النسبة المئوية
دراسات تجارية (ادارة ومحاسبة واقتصاد)	٤٩	٪٤٨,٥
دراسات قانونية	٦	٪٦
دراسات أدبية وفلسفية	٥	٪٤,٩
دراسات هندسية	٢٤	٪٢٣,٨
دراسات في العلوم	١٣	٪١٢,٩
علوم سياسية	٤	٪٣,٩
المجموع	١٠١	٪١٠٠

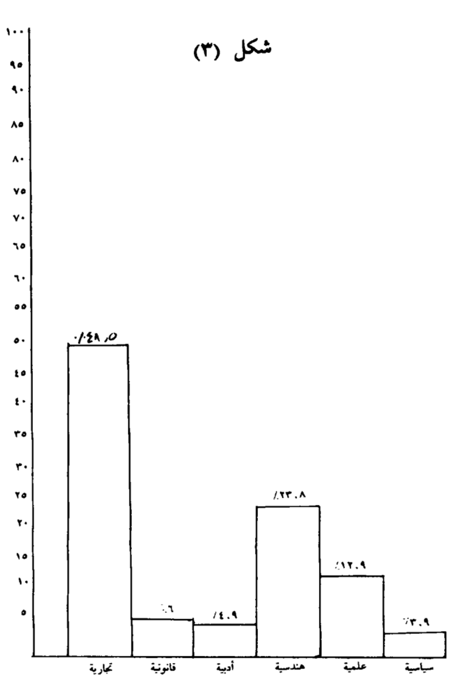
التخصصات بالنسبة لمستوى اهمية القرارات المالية (جدول ٩) .

الثانية : من حيث درجة الصعوبة النسبية التي يواجهها الفرد عند اتخاذ النوعيات المختلفة للقرارات نجد أن التجاريين والقانونيين يواجهون أكثر الصعوبات في القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية وأقلها في القرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية ، أما

جدول رقم (٩)

ترتيب الأهمية النسبية للقرارات وفقا للتخصص

نوع الدراسات / نوع القرارات	تجارية	قانونية	أدبية	هندسية	علوم
القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية	٥	٥	٥	١	١
النواحي المالية	٢	٣	٣	٢	٢
النواحي الانسانية	٣	٢	١	٥	٤
الاتصالات	٤	٤	٢	٤	٣
الادارية والتنظيمية	١	١	٤	٣	٥



بالنسبة لذوي التخصصات الهندسية والعلمية فانهم يواجهون أكثر صعوباتهم في القرارات المتعلقة بالنواحي الانسانية ثم القرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية وأقلها في القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية . أما بالنسبة لخريجي الدراسات الادبية والفلسفية فإن أكثر صعوباتهم تكون في مواجهة القرارات المالية والفنية وأقلها في مواجهة النواحي الانسانية والاتصالات . هذا وقد تقاربت وجهة نظر كل من التجاريين والقانونيين والعلميين في مستوى الصعوبة التي يقابلونها في مواجهة القرارات الخاصة بالاتصالات (جدول ١٠) .

جـ ـ التدريب : يلعب عنصر التدريب دورا هاما إلى جانب عنصري التعليم والخبرة في تكوين المهارة اللازمة لممارسة العمل الاداري ، ومن واقع دراسة البرامج التدريبية التي

جدول رقم (١٠)
ترتيب القرارات وفقا لدرجة الصعوبة النسبية بالنسبة للتخصصات المختلفة

نوع القرارات / نوع الدراسات	تجارية	قانونية	أدبية	هندسية	علوم
القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية	١	١	٢	٥	٥
النواحي المالية	٤	٢	١	٢	٤
النواحي الانسانية	٣	٤	٥	١	٢
الاتصالات	٢	٣	٤	٤	٣
الادارية والتنظيمية	٥	٥	٣	٣	١

التحق بها اعضاء مجلس الادارة في العينة محل الدراسة سواء قبل اختيارهم لعضوية المجلس أو في اثناء عضويتهم تبين ما يلي : -

أولا : على الرغم من أن (٤٣,٣٪) من إجمالي مفردات العينة قد اتيحت له فرصة الالتحاق ببرنامج تدريب أو اكثر قبل عضويته للمجلس إلا أن ما يقرب من ثلاثة أرباع تلك البرامج (٧٤,٥٪) كان من نوع التخصصى الذي يستهدف تنمية معارف الفرد ومهاراته في فرع من فروع النشاط مثل (تحليل الموازنات ، برامج الكمبيوتر ، البورصات ، الاستثمار ، هندسة حقول البترول . . . الخ) . معنى ذلك أن البرامج العامة التي تستهدف التعريف بطبيعة العملية الادارية عموما ووظيفة الادارة العليا على وجه الخصوص كان نصيبها ٢٥,٥٪ فقط (جدول رقم ١١) .

ثانيا : أن الذين اتيحت لهم فرصة الالتحاق بدورة تدريبية أو أكثر في اثناء عضويتهم لمجلس الادارة كانت نسبتهم ضئيلة جدا من اجمالي مفردات العينة (١١٪) ، فضلا عن أن ٩٣٪ من البرامج التي التحقوا بها كانت من النوع المتخصص (جدول رقم ١٢) .

جدول رقم (١١)
عدد الذين التحقوا بدورات تدريبية قبل عضوية مجلس الادارة

القطاع	نوع الدورة	أقل من شهر	١ -	٣ -	٦ -	٩ -	سنة فاكثر	الاجمالي	
الخاص	دورة عامة	١		١			١	٣	٧
	دورة تخصصية			٣			١	٤	
المشترك	دورة عامة	٢	٦	١	١			١٠	٤٤
	دورة تخصصية	٣	١٦	٢	٦	١	٦	٣٤	
العام	دورة عامة	١						١	٤
	دورة تخصصية	١	١				١	٣	

جدول رقم (١٢)
عدد الذين التحقوا بدورات تدريبية بعد عضويتهم للمجلس

القطاع	نوع الدورة	أسبوع فاقل	أسبوعين	ثلاثة اسابيع	شهر	اكثر من شهر	المجموع	
الخاص	دورة عامة							-
	دورة تخصصية							
المشترك	دورة عامة		١				١	١٣
	دورة تخصصية	٥	٢	٢	٢	١	١٢	
العام	دورة عامة							١
	دورة تخصصية		١				١	

ثالثا : ان معظم البرامج التي التحق بها اعضاء مجالس الادارات في العينة محل

الدراسة سواء قبل العضوية أو بعدها نظمت بواسطة جهات أجنبية خارج الكويت حيث لم تساهم الاجهزة الداخلية الا بنسبة ٢١,٨٪ بالنسبة للبرامج التي التحق بها الاعضاء قبل اختيارهم لعضوية مجلس الادارة (جدول ١٣) وبنسبة ٣٥,٧٪ بالنسبة للبرامج التي التحق بها الاعضاء بعد اختيارهم لعضوية المجلس (جدول رقم ١٤) .

وإن دلت النتيجة السابقة على شيء فانها تبين قصور اجهزة التدريب الداخلية سواء في توفير البرامج التي تلبي احتياجات الشركات العاملة في قطاع الاعمال أو في اقناعها بقدرتها على تلبية احتياجاتها التدريبية بمستوى كفاءة لا تقل عن المنظمات الاجنبية .

وخلاصة القول أن نسبة اعضاء مجلس الادارة في العينة محل البحث والذين اتيحت لهم فرصة الالتحاق بدورات تدريبية عامة تستهدف تنمية معارفهم ومهاراتهم الادارية سواء قبل عضوية المجلس أو بعد اختيارهم للعضوية لا يجاوز ١٢٪ من اجمالي مفردات العينة وهي نسبة ضئيلة جدا خاصة وأن اكثر من نصف الاعضاء ثقافتهم غير تجارية .

جدول رقم (١٣)

تصنيف الدورات التي التحق بها الاعضاء قبل عضويتهم للمجلس حسب الجهة المنظمة لها

الجهة المنظمة	خاص	مشترك	عام	العدد	النسبة
اجهزة اجنبية في الخارج	٦	٣١	٦	٤٣	٧٨,٢٪
اجهزة داخلية	١	١١	-	١٢	٢١,٨٪
المجموع	٧	٤٢	٦	٥٥	١٠٠٪

خامساً : الطريق إلى عضوية المجلس :

عند دراسة كيفية اختيار الأعضاء لعضوية مجالس الادارة وتحليل خبرتهم السابقة داخل وخارج الشركة يمكن الوصول إلى النتائج الآتية : -

أولا : تبين أن ٦٤,٦٪ من الأعضاء شقوا طريقهم إلى المجلس عن طريق الانتخاب باعتبارهم مساهمين بانفسهم برأس مال الشركة ، يليهم في ذلك ٢٧,٥٪ عن طريق التعيين الحكومي خاصة في القطاع المشترك والعام ، أما الذين تم تعيينهم باعتبارهم

جدول رقم (١٤)
تضيف الدورات التي التحق بها الاعضاء بعد عضويتهم للمجلس حسب الجهة المنظمة

الجهة المنظمة	خاص	مشترك	عام	العدد	النسبة
اجهزة اجنبية في الخارج	-	٨	١	٩	٦٤,٣٪
اجهزة داخلية	-	٥	-	٥	٣٥,٧٪
المجموع		١٣	١	١٤	١٠٠٪

ممثلين لشركات أخرى مساهمة فقد كانت نسبتهم ٧,٩٪ (جدول ١٥) . وفي جميع الحالات فإنه من الواضح أن الطريق الوحيد لعضوية مجالس الادارة في الشركات المساهمة الكويتية هو أما أن يكون الشخص مالكا لجزء من رأس مال الشركة بصفة شخصية أو ممثلا لشخص اعتباري مساهم في الشركة أيضا . ومع أن هذا الوضع يعتبر استجابة طبيعية لما نص عليه قانون الشركات التجارية* الا أنه من شأنه أن يؤدي إلى عدد من النتائج السلبية أهمها ما يأتي : ـ

أ ـ أنه لا يتيح الفرصة للاستفادة في عضوية المجلس من بعض الكفاءات الادارية التي تعمل داخل الشركة وليست مالكة لأي عدد من أسهم الشركة أو لعدد يقل عن النصاب المنصوص عليه قانونا .

ب ـ أن المجلس بهذا الشكل يمثل طرفاً واحداً من أطراف المصلحة في نشاط المنشأة وأعني المالكين ، ويهمل باقي الاطراف الاخرى كالعاملين في المنشأة والمصلحة العامة .

جـ ـ أنه يحرم المجلس من أن ينضم إلى عضويته بعض الكفاءات الخارجية من ذوي الخبرة والذين قد لا يكونون بالضرورة مالكين لجزء من رأس مال الشركة .

ولسنا فقط الذين نستشعر ما يمكن أن يترتب على هذا الوضع من آثار سلبية بل أن الكثير من أعضاء مجالس الادارات انفسهم يشعرون بضرورة التعديل . فعند سؤال

(*) تشترط المادة ١٣٩ من القانون ١٥/١٩٦٠ أن يكون عضو مجلس الادارة مالكا لعدد من اسهم الشركة لا يقل عن ١٪ من رأس مال الشركة . وجاء في المادة ١٤٢ أنه إذا ساهمت الدولة او مؤسسة اجنبية في مشروع من المشروعات الخاصة جاز لها انتداب ممثلين عنها في مجلس الادارة بنسبة ما تملكه من اسهم وينزل عددهم من مجموع اعضاء مجلس الادارة .

جدول رقم (١٥)
طريقة التعيين في عضوية المجلس

الطريقة	القطاع			الاجمالي	
	خاص	مشترك	عام	عدد	نسبة
١ - تمثيل شركة أخرى كمساهم	٣	٧	-	١٠	٧,٩٪
٢ - مساهم بنفس الشركة	٤٤	٣٨	-	٨٢	٦٤,٦٪
٣ - تعيين حكومي	-	٣١	٤	٣٥	٢٧,٥٪
				١٢٧	١٠٠٪

مفردات العينة عن رأيهم فيما يجب ادخاله من تعديلات على النظام الحالي لتشكيل مجلس الادارة اقترح ٤١,٨٪ ضرورة اعادة النظر في التشكيل النوعي للمجلس (جدول رقم ٢) وكانت التعديلات التي يقترحون ادخالها وفقا لأهميتها النسبية على النحو التالي : (جدول ١٦) .

أ - أن يسمح التشكيل النوعي بتمثيل بعض الكفاءات الخارجية من غير المساهمين وقد احتل هذا الاقتراح اكبر أهمية (٦٤,٨٪) .

ب - أن يسمح التشكيل بدخول بعض الكفاءات الادارية التي تعمل فعلا في الشركة دون التقيد بشرط تملك نسبة معينة من رأس المال . وقد احتل هذا الاقتراح المرتبة الثانية من الأهمية (٢٢,٣٪) .

جـ - اقترحت نسبة ضئيلة أن يسمح التشكيل بتمثيل العمال والموظفين في الشركة بصفتهم هذه وليس باعتبارهم مالكين . وقد احتل هذا الاقتراح اقل مستوى من الأهمية (١٣٪) .

ومع ذلك فقد كانت هذه النسبة - مع ضآلتها - متحفظة في قبولها لتمثيل العمال والموظفين في مجلس الادارة ، فعند سؤالهم عن الطريقة التي يرونها ملائمة لتمثيل هذه الفئة اقترح معظمهم (٨٥,٧٪) أن يكون تمثيلهم عن طريق الاختيار الذي يمكن أن يتم بواسطة أعضاء المجلس الممثلين للملكية (جدول رقم ١٧) ، وكأنهم بذلك يتفقون في الرأي بشكل غير مباشر مع الاغلبية التي اعترضت على تمثيل العمال والموظفين ، وكان أهم الحجج التي يؤيدون بها اعتراضهم كما يلي وفقا لترتيب أهميتها النسبية : -

١ ـ أن هذه الفئة ليس لديها الوقت الكافي الذي يمكنها من المشاركة الفعالة في اعمال المجلس .

٢ ـ لا تتوافر لديها الخبرة الكافية للمشاركة الفعالة في أعمال المجلس .

٣ ـ أن اشتراكها قد يؤدي إلى التقليل من هيبة المجلس .

٤ ـ الخوف من التفسير الخاطىء لمفهوم المشاركة مما قد ينعكس على علاقات افرادها بزملائهم ورؤسائهم في العمل .

٥ ـ قد يؤدي اشتراكهم إلى افشاء أسرار المجلس .

هذا ويلاحظ أن التقيد بشرط ضرورة امتلاك عضو مجلس الادارة لنسبة معينة لعدد من اسهم الشركة (لا يقل عن ١٪ من رأس المال وفقا لنص المادة ١٣٩ من القانون ١٥/١٩٦٠) مع الطبيعة الحالية لتوزيع الثروة في المجتمع يؤدي إلى عدم تفرغ معظم الأعضاء لعضوية شركة واحدة مما قد ينعكس على كفاءة ادائه حيث تبين من الدراسة الحالية أن ٦٠٪ من مفردات العينة ليست متفرغة لعضوية شركة واحدة بل تشارك في عضوية شركات أخرى (٤٠٪ منهم في عضوية شركة أخرى واحدة ، ٦٠٪ منهم

جدول رقم (١٦)

تصنيف المقترحات الخاصة بالتشكيل النوعي

	العدد	النسبة
أن يسمح التشكيل بتمثيل بعض الكفاءات الخارجية من غير المساهمين	٣٥	٦٤,٨٪
أن يسمح التشكيل بتعيين الكفاءات الادارية العاملة في الشركة دون اشتراط المساهمة في ملكية الشركة	١٢	٢٢,٢٪
أن يسمح التشكيل بتمثيل العمال والموظفين دون ضرورة شرط المساهمة في ملكية الشركة	٧	١٣٪
	٥٤	١٠٠٪

يشتركون في عضوية شركتين اخريين) ، جدول رقم ١٨ .

جدول رقم (١٧)
تصنيف المقترحات الخاصة بكيفية تمثيل العمال والموظفين

طريقة التمثيل	العدد	النسبة
من خلال الانتخاب بين العاملين	١	٪١٤,٣
بالاختيار من جانب اعضاء المجلس الممثلين للملكية	٦	٪٨٥,٧
بالتعيين من جانب النقابات العمالية	-	-
المجموع	٧	٪١٠٠

جدول رقم (١٨)
مدى مشاركة الاعضاء في عضوية أكثر من شركة

مدى المشاركة	خاص	مشترك	عام	الاجمالي	
				عدد	النسبة
يشارك في عضوية شركة واحدة	٢٦	٢٣	٢	٥١	٪٤٠
يشارك في عضوية شركات أخرى	٣٠	٤٤	٢	٧٦	٪٦٠
	٥٦	٦٧	٤	١٢٧	٪١٠٠
توزيع الذين يشاركون في عضوية شركات أخرى (٦٧) :					
يشاركون في عضوية شركة واحدة أخرى	١٠	١٩	٢	٣١	٪٤٠
يشاركون في عضوية شركتين أخريين	٢٠	٢٥	-	٤٥	٪٦٠
				٧٦	٪١٠٠

ثانياً : تبين من تحليل النتائج أن ٢١,٣٪ (٢٧ مفردة) من الاعضاء في العينة محل البحث هم الذين لهم مدة خدمة سابقة في نفس الشركة ، وان ما يقرب من نصف هؤلاء (٤٨٪) كانت مدة خدمتهم بالشركة أقل من ٥ سنوات (جدول رقم ١٩) .

وهذا يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع المجلس يشارك في وضع خطط وسياسات لشركة تكون خبرته عن الشؤون الداخلية لها تكاد تكون معدومة .

ثالثاً : أن غالبية أعضاء المجلس (٧٨,٨٪) والذين لهم خبرة عمل خارج الشركة (جدول رقم ٢٠) نجد أن خبرتهم كانت في معظمها في انشطة متخصصة ولم يعمل في انشطة ذات طبيعة ادارية إلا ٢١٪ فقط (جدول رقم ٢١) . مع ملاحظة أن نسبة من عملوا في وظائف ذات طبيعة ادارية ممن لهم خبرة سابقة في نفس الشركة قبل عضويتهم بمجلس ادارتها كانت أكبر نسبياً حيث بلغت ٢٥,٩٪ (جدول رقم ٢٢) .

جدول رقم (١٩)

الاعضاء الذين لهم مدة خدمة بالشركة سابقة على عضويتهم لمجلس ادارتها

مدة الخدمة	العدد	النسبة
أقل من ٥ سنوات	١٣	٤٨٪
من ٥ - ٩ سنوات	٧	٢٦٪
من ١٠ - ١٤ سنة	٥	١٩٪
١٥ سنة فاكثر	٢	٧٪
اجمالي	٢٧	١٠٠٪

جدول رقم (٢٠)

توزيع الذين لهم مدة خدمة خارج الشركة حسب نوع القطاع الذي عملوا به

مدة الخدمة	القطاع الذي عمل به			اجمالي	
	خاص	مشترك	عام	عدد	النسبة
اقل من ٥ سنوات	٢٦	٨	٨	٤٢	٤٢٪
من ٥ - ٩ سنوات	٩	١٣	٦	٢٨	٢٨٪
١٠ - ١٤ سنة	٤	٦	-	١٠	١٠٪
١٥ سنة فأكثر	١٤	٦	-	٢٠	٢٠٪
اجمالي	٥٣	٣٣	١٤	١٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢١)
توزيع الخبرة السابقة في خارج الشركة حسب نوع النشاط الذي قضى به اطول مدة

النشاط	العدد	النسبة المئوية
نشاط بيع وتسويق	٣٣	٣٣٪
نشاط مالي ومحاسبي	١٣	١٣٪
أفراد وعلاقات انسانية	٤	٤٪
شؤون قانونية	٤	٤٪
وظائف ذات طبيعة هندسية	١٠	١٠٪
وظائف ذات طبيعة فنية	١٥	١٥٪
شؤون ادارية عامة	٢١	٢١٪
	١٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٢)
توزيع الخبرة السابقة في نفس الشركة حسب نوع النشاط الذي قضى فيه أطول مدة عمل

النشاط	العدد	النسبة المئوية
نشاط بيع وتسويق	٣	١١,١٪
نشاط مالي ومحاسبي	٥	١٨,٦٪
أفراد وعلاقات انسانية	٢	٧,٤٪
شؤون قانونية	٣	١١,١٪
وظائف ذات طبيعة هندسية	٣	١١,١٪
وظائف ذات طبيعة فنية	٤	١٤,٨٪
شؤون ادارية عامة	٧	٢٥,٩٪
	٢٧	١٠٠٪

سادساً : مكافأة أعضاء المجلس :

نظرا لاهمية الدور الذي تلعبه هذه الفئة لذا تحرص الشركات على جعل مكافآتها بالقدر الذي يتلاءم مع تلك الأهمية حتى لقد نادى الكثيرون بترك الحرية الكاملة لاعضاء

مجلس الادارة في تحديد بنود الأجر ومكوناته بما يتمشى مع احتياجاتهم المالية وتطلعاتهم المستقبلة[١٥] ، كما أظهرت بعض الدراسات أن هناك علاقة طردية بين هذه المزايا وبين حركة انتقال هذه الفئة من شركة لاخرى[١٦] .

ولقد اهتمت الدراسة الحالية ببحث نظام مكافأة أعضاء مجلس الادارة في قطاع الاعمال وتبين من نتيجة التحليل أن الصورة الشائعة لمكافأة أعضاء المجلس في مختلف القطاعات هي صورة المكافأة الشاملة (جدول ٢٣) إلا أنه من الظواهر الأخرى الملحوظة أن هناك نسبة من أعضاء مجلس الادارة في القطاع الخاص (٤١٪) اشارت إلى أنها تعمل دون مكافأة محددة .

وعند سؤالهم عما اذا كانوا يحصلون على أية مزايا اضافية عن باقي العاملين اجاب ما يقرب من ٤٥٪ من اجمالي مفردات العينة (جدول ٢٤) بأنهم يتمتعون ببعض المزايا الاضافية التي اختلفت من قطاع لآخر رغم تركزها أساسا حول المزايا النقدية .

وعند سؤالهم عن مقترحاتهم بخصوص ما يجب أن يتمتع به عضو مجلس الادارة من مزايا اضافية كانت هذه المقترحات وفقا لأهميتها النسبية على النحو الآتي : -

١ - زيادة المكافأة المالية للأعضاء .
٢ - أن تتاح لهم فرصة المشاركة في الأرباح .
٣ - التوسع في بعض المزايا العينية كالسكن والمواصلات .
٤ - الحصول على عدد من أسهم الشركة .

ويمكن أن نلاحظ على المقترحات السابقة ملاحظتين :

أولاً : احساس اعضاء مجلس الادارة بعدم ملاءمة ما يحصلون عليه من مكافأة مع مقدار ما يبذلونه من جهد .

ثانياً : أن تضاؤل أهمية المطالبة ببعض أنواع الحماية التأمينية وبرامج التأمين الصحي يرجع إلى اهتمام الدولة ورعايتها لهذه الامور بشكل عام .

خلاصة وتوصيات :

في ضوء التحليل المتكامل لنتائج البحث يمكن الوصول إلى الاستنتاجات والمقترحات الآتية :

أولا : أن هناك تجانسا إلى حد كبير بين اعضاء مجلس الادارة في قطاع الاعمال

الكويتي سواء من حيث النوع (ذكر/انثى) ، أو من حيث مستوى السن أو من حيث الخلفية التعليمية . وهذا التجانس يمكن اعتباره دعامة ايجابية لايجاد فرصة أوسع للفهم المشترك وتقليل نواحي النزاع والخلاف بين أعضاء المجلس .

جدول رقم (٢٣)

نظام مكافأة اعضاء المجلس

القطاع / نظام المكافأة	القطاع الخاص		المشترك		العام	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مكافأة شاملة	٢٩	٪٥٩	٧٩	٪١٠٠	٤	٪١٠٠
بدون مكافأة محدودة	١٨	٪٤١	-	-	-	-
أسس أخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع	٤٤	٪١٠٠	٧٩	٪١٠٠	٤	٪١٠٠

جدول رقم (٢٤)

مقترحات الاعضاء بخصوص المزايا الاضافية

القطاع / المزايا المقترحة	القطاع			الاجمالي	
	خاص	مشترك	عام	عدد	نسبة
مزايا نقدية خلاف المكافاة	٨	٢٣	٢	٣٣	٪٥٧,٩
مزايا عينية	٦	١٣	٢	٢١	٪٣٦,٨
أخرى	-	٣	-	٣	٪٥,٣
	١٤	٣٩	٤	٥٧	٪١٠٠

ثانياً : أن مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل الادارية (خاصة في المناصب الادارية العليا) لا تتناسب مع اجمالي حجم مساهمتها الفعلية في قوة العمل وقد يكون العائق الأساسي في هذا السبيل مرجعه لمعتقدات اجتماعية وثقافية . ونظرا لأنه لم يثبت بالدليل العملي مدى صحة هذه المعتقدات ، ونظرا لأن أحداث التغيير المنشود في اتجاهات

المجتمع وسلوكه نحو المرأة لا بد أن يكون في اطار خطة قومية شاملة للتغيير الاجتماعي والثقافي فإن العبء الاكبر يقع على عاتق المرأة ذاتها في هذه المرحلة لتثبت بالدليل القاطع مدى قدرتها على تقلد المناصب الادارية من خلال الفرص المحدودة التي تتاح لها .

ثالثاً : أن هناك ميلا شديدا نحو اختيار القيادات الشابة لتولي المناصب القيادية العليا ، وعلى الرغم مما قد يتضمنه هذا الاتجاه من نواحٍ ايجابية فإن ما اثبته التحليل في هذه الدراسة من وجود علاقة ايجابية بين مستوى السن وسلوك اتخاذ القرار فضلا عما يمكن استفادته من خبرة التطبيق في كثير من الشركات الكبرى في العالم يجعلنا ننبه إلى ضرورة مراعاة التوازن في التركيب العمري لمجلس الادارة بحيث يتضمن مزيجا عمريا لا ترجح فيه بالضرورة كفة على أخرى .

رابعاً : في ضوء النتائج التي اسفر عنها تحليل العلاقة بين نوع التخصص وسلوك اتخاذ القرار على الرغم من وجود بعض المؤشرات المؤيدة لوجوب اعطاء الاولوية للتخصصات التجارية والقانونية عند شغل المناصب القيادية تبيّن للباحثين أن الاحتكام لهذا المعيار وحده لا يكفي اذ يجب أن تكون المسألة محكومة في النهاية بطبيعة نشاط المنظمة ومستوى تقدمها الفني ودرجة نموها واستقرارها .

خامساً : يتضح من تحليل النتائج أن الشركات في قطاع الاعمال لا تعطي اهتماما كافيا لبرامج التنمية الادارية ، كما أن هناك ميلا شديدا نحو الاعتماد على الهيئات الاجنبية في الخارج عندما يكون هناك تفكير في هذا الأمر ، وهذا من شأنه أن ينبه الاجهزة المحلية للتدريب والتنمية إلى ضرورة القيام بجهد اكبر واكثر فاعلية لاقناع قطاع الاعمال بأنها قادرة على القيام بعبء التنمية الادارية بمستوى كفاءة لا يقل عن مستوى نظيراتها في الخارج .

سادساً : أن التقيد بشرط امتلاك نسبة معينة من أسهم الشركة عند اختيار اعضاء مجلس الادارة يحرم المجلس من أن يضم إلى عضويته بعض الكفاءات الخارجية من ذوي الخبرة ، كما يسد الطريق على بعض الكفاءات الادارية الداخلية والتي لا تكون مستوفية للنصاب المنصوص عليه قانونيا ، كما أنه لا يعطي الفرصة لتمثيل العمال والموظفين ـ بصفتهم هذه وليس بصفتهم مالكين ـ في عضوية مجلس الادارة رغم أن هذا النوع من التمثيل صار من الاتجاهات المتعارف عليها شرقا وغربا ، كما أن استمرار وجود هذا الشرط مع طبيعة توزيع الثروة في المجتمع جعل من الصعب بالنسبة لكثير من الاعضاء أن يتفرغ كلية لعضوية شركة واحدة مما قد ينعكس على كفاءة المجلس .

وهذا يدعونا إلى القول بضرورة إعادة النظر في النظام الحالي لتشكيل مجلس الادارة بما يمكن من تمثيل بعض الكفاءات الخارجية من ذوي الخبرة والكفاءات الادارية العاملة في الشركة دون التقيد بشرط الملكية ، كما يجب أن يسمح النظام أيضاً بتمثيل العمال والموظفين العاملين في الشركة بصفتهم هذه وباعتبارهم العنصر الاساسي الذي تعتمد عليه الشركة في تحقيق اهدافها وذلك تمشيا مع الاتجاهات السائدة في العالم من ناحية واستجابة لرغبة الكثير من اعضاء مجالس الادارة الحالية الذين يشعرون معنا بضرورة التغيير من ناحية اخرى .

سابعاً : يتضح من تحليل نظام مكافآت اعضاء مجلس الادارة أن هناك احساساً من جانب غالبية مفردات العينة خاصة في القطاعين العام والمشترك بأن ما يحصلون عليه من مكافآت لا يتوافق مع مقدار ما يبذلونه من جهد وإذا كانت الآثار السلبية لمثل هذا الوضع يمكن أن تكون غير ذي موضوع في القطاع الخاص لتوافر الحافز الفردي إلا أنه في كل من القطاعين العام والمشترك حيث لا يتوافر هذا الحافز في بعض الحالات فإن الحاجة تزداد إلى انتهاج نظام متكامل لمكافأة اعضاء مجلس الادارة يربط بين ما يحصل عليه العضو من مكافأة وبين نجاح الشركة وزيادة ارباحها .

الملحق
قائمة الاستقصاء

(١)

الرجاء وضع علامة (×) امام الاجابة التي تختارها :

١ - الجنس :

ذكر ☐
انثى ☐

٢ - المستوى التعليمي :

- اقل من ثانوية عامة ☐
- في مستوى ثانوية عامة ☐
- دبلوم بعد الثانوية العامة ☐
- تعليم جامعي ☐
- ماجستير ☐
- دكتوراة ☐

٣ - اذا كنت حاصلاً على درجة جامعية ففي أي التخصصات الاتية كانت دراستك ؟ :

- دراسات تجارية (ادارة - محاسبة - اقتصاد . . الخ) ☐
- دراسات قانونية ☐
- دراسات ادبية ☐
- دراسات هندسية ☐
- دراسات في العلوم ☐
- دراسات اخرى . . . . اذكرها ☐

٤ - السن :

- اقل من ٣٥ سنة ☐
- من ٣٥ - ٣٩ سنة ☐

- من ٤٠ - ٤٤ سنة ☐
- من ٤٥ - ٤٩ سنة ☐
- من ٥٠ - ٥٤ سنة ☐
- من ٥٥ - ٥٩ سنة ☐
- من ٦٠ سنة فاكثر ☐

٥ - اذا كنت قد عملت في هذه الشركة قبل عضويتك لمجلس ادارتها فما عدد سنوات خدمتك فيها قبل عضوية مجلس الادارة ؟

- اقل من ٥ سنوات ☐
- من ٥ - ٩ سنوات ☐
- من ١٠ - ١٤ سنة ☐
- من ١٥ - ١٩ سنة ☐
- من ٢٠ سنة فاكثر ☐

٦ - خلال مدة خدمتك بهذه الشركة . . ارجو أن تضع علامة (✓) امام النشاط الذي قضيت به اطول مدة عمل :

- نشاط البيع والتسويق ☐
- نشاط مالي ومحاسبي ☐
- افراد وعلاقات انسانية ☐
- شؤون قانونية ☐
- وظائف ذات طبيعة هندسية ☐
- وظائف ذات طبيعة فنية ☐
- شؤون ادارية عامة ☐

٧ - ما هي القطاعات التي عملت بها قبل التحاقك بهذه الشركة ومدة عملك بكل منها ؟

القطاع	مدة العمل بها
- القطاع الخاص	☐
- القطاع الحكومي	☐
- القطاع المشترك	☐

٨ - اي انواع الوظائف الاتية عملت بها في القطاع الذي اشرت اليه في السؤال السابق ؟ ضع علامة امام النشاط الذي قضيت به اطول مدة :

الوظيفة	**مدة العمل بها**
- نشاط البيع والتسويق	☐
- نشاط مالي ومحاسبي	☐
- افراد وعلاقات انسانية	☐
- شؤون قانونية	☐
- وظائف ذات طبيعة هندسية	☐
- وظائف ذات طبيعة فنية	☐
- وظائف ذات طبيعة ادارية	☐

٩ - كيفية التعيين في عضوية مجلس ادارة الشركة الحالية :

أ - تمثيل شركة اخرى كمساهم ☐
ب - مساهم في هذه الشركة ☐
ج - تعيين حكومي ☐

١٠ - هل تشارك في عضوية مجلس (أو مجالس) ادارة شركة (أو شركات) اخرى ؟

- عضو في مجلس ادارة هذه الشركة فقط ☐
- اشارك في عضوية مجالس شركات اخرى ☐
- كم عددها ؟

١١ - اذا كنت التحقت باية برامج تدريبية قبل ترشيحك كعضو مجلس الادارة ارجو أن تبين :

موضوع البرنامج مدته الجهة التي نظمته

١٢ - اذا كنت قد التحقت باية برامج تدريبية اثناء عضويتك لمجلس الادارة ارجو أن تبين :

موضوع البرنامج مدته الجهة التي نظمته

١٣ ـ ما هي مكونات الاجر الذي تحصل عليه كعضو في مجلس الادارة ؟

- احصل على مكافاة شاملة فقط ☐
- احصل على اجر اساسي + بدل حضور جلسات ☐
- اجر اساسي + بدل جلسات + مقابل عضوية بعض لجان المجلس ☐
- اسس اخرى ☐
  ما هي ؟

١٤ ـ اذا كانت الشركة توفر لعضو مجلس الادارة بعض المزايا الخاصة عن غيره من العاملين في الشركة . . فاي المزايا الاتية يحصل عليها ؟

- مزايا نقدية ☐
- مزايا نقدية + مزايا عينية كالسكن . . الخ ☐
- مشاركة في الارباح ☐
- حماية تامينية وبرامج للتامين الصحي ☐
- مزايا اخرى ☐

١٥ ـ ما هي في رايك المزايا الاضافية التي يجب توفيرها لاعضاء مجلس الادارة ؟

١٦ ـ هل تعتقد أن التشكيل الحالي لمجلس الادارة في حاجة إلى ادخال اي تعديل في بعض او كل الجوانب التالية :

- التعديل في التشكيل العددي ☐
- التعديل في مدة العضوية ☐
- التعديل في التشكيل النوعي ☐

١٧ ـ من حيث مدة العضوية . . اي النواحي الاتية تقترح أن يتضمنها التعديل :

- وضع حد اقصى للمدة ☐
- رفع الحد الادنى الحالي ☐
- مقترحات اخرى ☐
  ما هي ؟

١٨ ـ بالنسبة لعدد اعضاء مجلس الادارة فاي الجوانب التالية ترى ضرورة تعديلها ؟

- زيادة عدد الاعضاء ☐
- تخفيض العدد الحالي ☐
- مقترحات اخرى ☐

١٩ ـ من حيث التشكيل النوعي . . اي التعديلات الاتية تقترح ادخالها :

- أن يسمح التشكيل بتمثيل بعض الكفاءات الخارجية من غير المساهمين ☐
- أن يسمح التشكيل بتمثيل العمال والموظفين في الشركة دون التقيد بشرط المساهمة ☐
- مقترحات اخرى

٢٠ ـ اذا كنت تؤيد سياسة تمثيل العاملين من غير المالكين داخل المجلس فاي الطرق الاتية تقترح أن تتبع لاختيار هؤلاء الممثلين :

- من خلال الانتخاب بين العاملين ☐
- أن يترك لاعضاء المجلس الممثلين للملكية حرية اختيارهم ☐
- أن يتم تعيينهم من خلال النقابة الممثلة للعاملين (في حالة وجود نقابة) ☐

٢١ ـ اذا كنت لا توافق على تمثيل العاملين من غير المالكين في مجلس الادارة فاي الاسباب الاتية يمكن أن تفسر بها ذلك . . (يمكن ذكر اكثر من سبب) :

- لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية للمشاركة في اعمال المجلس ☐
- ليس لديهم الوقت الذي يمكنهم من ذلك ☐
- قد يؤدي اشتراكهم إلى افشاء اسرار المجلس ☐
- التقليل من هيبة مجلس الادارة ☐

- الخوف من التفسير الخاطىء لمفهوم المشاركة مما ينعكس
على علاقاتهم بزملائهم ورؤسائهم في العمل ☐
- اسباب اخرى .. ما هي ؟

٢٢ - لا تتساوى الانواع المختلفة للقرارات من حيث اولوية الاهتمام بها .. نرجو ترتيب الانواع الاتية للقرارات من حيث ما يجب أن تحظى به من اولوية الاهتمام من جانب الادارة العليا في الشركة .

« ضع علامة (✓) امام الترتيب الذي تراه مناسبا لكل نوع من انواع القرارات » .

انواع القرارات	ترتيب اولوية الاهتمام بها اكبر اهمية				اقل اهمية
	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
أ - القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية في العمل					
ب - القرارات المتعلقة بالنواحي المالية في العمل					
ج - القرارات المتعلقة بالنواحي الانسانية في العمل					
د - القرارات المتعلقة بالاتصالات					
هـ - القرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية					

٢٣ - لا تتساوى الانواع المختلفة للقرارات من حيث **مقدار الجهد الذي يجب بذله لاتخاذ كل منها** .. نرجو من سيادتكم ترتيب الانواع الاتية للقرارات من حيث مقدار الجهد الذي يحتاج اليه كل منها لانجازه بالمقارنة مع الانواع الاخرى للقرارات .

« ضع علامة (✓) امام الترتيب الذي تراه مناسبا لكل نوع من انواع القرارات » .

انواع القرارات	ترتيبها من حيث مقدار الجهد الذي تحتاج اليه اكبر جهد — اقل جهد				
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
أ ـ القرارات المتعلقة بالنواحي الفنية في العمل ب ـ القرارات المتعلقة بالنواحي المالية في العمل ج ـ القرارات المتعلقة بالنواحي الانسانية في العمل د ـ القرارات المتعلقة بالاتصالات هـ ـ القرارات المتعلقة بالنواحي الادارية والتنظيمية					

الهوامش

(١) وفقا لكشوف وزارة التجارة والصناعة فإن العينة بهذا الوضع تتضمن ٦٧٪ من اجمالي الشركات المساهمة (اكتتاب عام) والتابعة ١٠٠٪ للقطاع الخاص كما تتضمن ٥٦٪ من جميع الشركات التي تساهم فيها الدولة بأكثر من ٥٠٪ ، ٥٧٪ من جميع الشركات التي تساهم فيها الدولة بأقل من ٥٠٪ مما يساعد على تمثيل القطاع المشترك تمثيلا صحيحا .

(٢) انظر الملحق .

(٣) Harold Koontz, **The Board of Directors and Effective Management** McGraw Hill Book Co., New York, 1967, p. 115

(٤) **Ibid.,** p.119.

(٥) J. Durkin, «The potential of Women» in: Bette Ann Stead, **Women in Management** (Prentice-Hall, Inc., N.Y., 1978), pp.42- 46.

(٦) William E. Reif (et.al), «Exploding Some Mythes about Women Managers», **California Management Review** (Vol.117. No.4), p.77.

(٧) **Ibid.**, pp.72- 79.

(٨) S. Lertzman and M. Wahba, «A Managerial Myth Differences in Coalitional Behavior of Men and Women in Organizations», **Proceedings of the 32nd Annual Meeting of the Academy of Management,** 1973, p.194.

(٩) Paul E. Holden, Carlton, A. Pederson and Gayton E. Germane, **Top Management** (McGraw-Hill Book Company, N.Y. (1968), p.236.

(١٠) L. Boone and J. Johnson, «Profiles of the 801 Men and 1 Women at the top,» **Business Horizons** (Feb. 1980), pp.47- 52.

(١١) F. Sturdivant and R. Adler, «Executive Origins: Still a gray Flannel World?» **Harvard Business Review** (November- December 1976), pp.125- 132.

(١٢) G. Steiner and J. Miner, **Management Policy and Strategy,** (McMillan Publishing Co. N.Y., 1977), p.173.

(١٣) **Ibid.**, p. 174.

(١٤) F Sturdivant and R.D. Adler, **op.cit.,** pp.125- 132.

(١٥) W.G. Leweller and H.P. Lanson, «Executive Pay Preferences, **Harvard Business Review,** (Sept.-Oct. 1973).

(١٦) Gerard R. Roche, «Compensation and the Mobile Executive», **Harvard Business Review,** (Nov.- Dec., 1975).

عدد الكلمات المستدعاه، الاستذكار والنسيان في التداعي الحر

د أروى العامري*

المقدمة

يهتم كثير من دراسات التعلم اللغوي بقدرة الانسان على استدعاء معلومات تتعلق بمادة ذاكرة معينة قدمت له في الماضي . وتقدم المادة اللغوية في العديد من التجارب على شكل قائمة مكونة من وحدات منفصلة تكون عادة كلمات ثم يطلب استدعاء اكبر عدد منها ، اذ يمكن بذلك تقييم الاداء من خلال عدد الكلمات المستدعاة .

تستخدم معظم الدراسات ما يسمى بنموذج الاستدعاء الحر . ويتضمن هذا تقديم مادة الذاكرة مرة واحدة ، ثم يطلب استدعاء اكبر عدد من الكلمات التي تقدم باي ترتيب . ويعرف هذا النموذج باسم الاستدعاء الحر ذي المحاولة الواحدة . اما في الاستدعاء الحر ذي المحاولات المتعددة ، فتقدم الكلمات مرة ويطلب استدعاء اكبر عدد منها بأي ترتيب ، ثم تقدم الكلمات ذاتها مرة ثانية وبترتيب جديد عادة ، ويطلب استدعاء حر آخر ، ثم تقدم مرة ثالثة ، وهكذا .

ولفحص الاثار المختلفة لكل من اوجه الدراسة والاستدعاء ، طورت هذه السلسلة البسيطة التالية : فقد عدل براون (Brown, ١٩٢٣) في هذا الترتيب للاستدعاء الحر ، قليلا بحيث قدم كلمات غير مترابطة مرة واحدة ، وطلب من المجرب عليهم

* المدرسة بقسم علم النفس في الجامعة الاردنية .

استدعاءه مرتين بدلا من مرة واحدة . وكان هناك فاصل زمني مدته نصف ساعة بين الاستدعاء الاول والاستدعاء الثاني . بينت دراسة براون هذه أن نسبة كبيرة من الكلمات (١٩ ٪) تقريبا ، لم تستدع في محاولة الاستدعاء الاولى ، ولكن هذه الكلمات كانت متوافرة واستدعيت في وقت الاستدعاء الثاني ، مع أنه لم يكن هناك اي وقت لدراسة الكلمات بين الاستدعاءين .

ولتفسير ظاهرة الاستذكار هذه اقترح براون تفسيرا يعتمد على كل من آثار المضمون والتدريب . فاختبار الاستدعاء الاول لا يعطي مقياسا شاملا وكاملا لجميع الوحدات المتذكرة . فهناك عامل المضمون الذي يلعب دورا . فبينما تساعد عوامل المضمون استدعاء جزء معين من الكلمات المقدمة في المرة الاولى ، فإن المضمون المرتبط بالاستدعاء الثاني يتغير ، وبالتالي يؤدي إلى استدعاء جزء آخر من الكلمات . وعلاوة على ذلك فإن الاستدعاء الاول يعطي فرصة للتدرب على الكلمات المستدعاة وهذا يؤدي إلى تقوية الوحدات المتذكرة وتماسكها مما يؤدي إلى استدعائها بسرعة اكبر في الاستدعاء الثاني وبالتالي يترك وقتا اكبر لاستدعاء كلمات جديدة .

ظهر في الآونة الاخيرة اهتمام جديد بظاهرة الاستذكار تلك ، وكانت بداية هذا الاهتمام دراسة قام بها تولفنج (Tulving, ١٩٦٧) . ومع أن هدف دراسته لم يكن دراسة الاستذكار الا أن احدى نتائجها اثارت هذا الاهتمام فنجد أنه قدم قائمة من الكلمات طلب من المجرب عليهم ثلاثة استدعاءات حرة متتالية . وجد تولفنج أن عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاءات الثلاثة كانت متساوية الا أن ٥٠٪ من الكلمات المستدعاة وجدت في الاستدعاءات الثلاثة . اما ال ٥٠٪ من الكلمات الاخرى المستدعاة فقد وجدت في استدعائين او في استدعاء واحد فقط . وبكلمات اخرى فعلاوة على وجود استذكار من محاولة استدعاء إلى محاولة تالية الا أنه يوجد ايضا نسيان . فبينما كان الاستذكار في تجربة براون اكبر من النسيان مما ادى إلى زيادة في عدد الكلمات المستدعاة ، نجد أن كمية الاستذكار معادلة لكمية النسيان في تجربة تولفنج مما ادى إلى عدم زيادة في عدد الكلمات المستدعاة .

وقد اكدت دراسات اخرى نتائج تولفنج هذه . ففي دراسة لماندلر ، وردن وجلاسير (١٩٧٤) ، قدم للمجرب عليهم قائمة من الكلمات وطلب اليهم استدعاؤها ثلاث مرات متتالية . فوجدوا أن عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاءات الثلاثة كانت متساوية ، بينما اختلفت ٢٠٪ من الكلمات بين استدعاء واخر .

وفي دراسة لارديلاي وبيكر (Erdelyi and Becker ، ١٩٧٤) حيث قدما صورا أو كلمات مادة للذاكرة واستعملا تقديما واحدا وثلاثة استدعاءات فقد وجدا أن الاستدعاء الحر لمادة الصور ادت إلى استذكار عال في الاستدعاءات الثلاثة ، بينما لم يظهر مثل هذا الاستذكار في استدعاء الكلمات . حفزت هذه النتيجة ماديجان (١٩٧٦ ، Madigan) لفحص الظروف التي تؤثر في الاستذكار ومنها الفترة الزمنية بين الاستدعاءات . ومن الملاحظ أن براون اعطى فاصلا زمنيا ، مدته نصف ساعة بين الاستدعائين بينما لم تعط الدراسات الاخرى المذكورة اعلاه مثل هذا الفاصل . لقد وجد ماديجان أن الفاصل الزمني يؤثر في الاستذكار عندما كانت مادة الذاكرة المقدمة صورا بينما لم يكن لهذا الفاصل اثر عندما كانت المادة المقدمة كلمات .

تتركز الاهتمامات الاساسية في دراسات ظاهرة الاستذكار في الاستدعاء الحر المتكرر في ثلاثة جوانب هي : اولا عدد الكلمات المستدعاة ، هل تزيد او تنقص او انها لا تتأثر مع تكرار الاستدعاء ، وثانيا ظاهرة الاستذكار (تذكر كلمات في الاستدعاء الثاني لم تستدع في الاستدعاء الاول) ، وثالثا النسيان (تذكر كلمات في الاستدعاء الاول وعدم استدعائها في الاستدعاء الثاني) . وقد بدأت جميع الدراسات التي اهتمت ببعض هذه الجوانب او جميعها ، بدأت بتقديم مادة الذاكرة ، كلمات او صور ومن ثم طلب الاستدعاء المتكرر . وبما أن جميع جوانب النتائج ذات الاهمية النظرية ليست مرتبطة بمرحلة تقديم المادة ، وانما بمرحلة استدعائها ، وبما أن آثار تقديم مادة الذاكرة في عملية الاستدعاء ليست مفهومة (تولفنج ، ١٩٦٢ باندلر وزملاؤه ، ١٩٧٤) فقد وجد أنه من الضروري دراسة جوانب الاستدعاء هذه بعد التخلص من آثار تقديم المادة . اما الطريقة التي تفي بهذا الغرض فهي تلك المستخدمة في دراسات التداعي الحر المستمر . ففي هذه الدراسات يقدم للمجرب عليه مؤثر يكون غالبا كلمة أو اسم صنف ، ثم يطلب اليه أن يعطي بالسرعة الممكنة قائمة من الكلمات التي تخطر بباله ولفترة زمنية معينة .

استخدمت هذه الدراسة طريقة التداعي الحر المستمر ، حيث طلب من المجرب عليه اعطاء اكبر عدد من اسماء الحيوانات (تجربة ١ ، وتجربة ٢) أو اسماء طيور (تجربة ٣) وذلك اما مرتين (تجربة ١ وتجربة ٢) أو ثلاث مرات (تجربة ٣) لمدة دقيقة واحدة (تجربة ١ وتجربة ٣) أو لمدة اربع دقائق (تجربة ٢) . وكان الهدف في جميع هذه التجارب فحص اثر تكرار الاستدعاء في عدد الكلمات المستدعاة وكذلك ظاهرتي الاستذكار والنسيان ثم يفحص اثر كل من حجم الفئة وفترة الاستدعاء في جوانب الاستدعاء هذه .

التجربة الاولى :

هدفت هذه التجربة إلى تفحص ما اذا كانت طريقة التداعي الحر لاكبر عدد من اسماء الحيوانات لمدة دقيقة واحدة تؤدي إلى نتائج شبيهة بتلك الناتجة عن استعمال الاستدعاء الحر . فكما بينا في طريقة التداعي الحر فإن المجرب عليه لا يعطي قائمة الكلمات للدراسة وانما يعطي فقط مؤثرا ويطلب إليه استدعاء اكبر عدد من الكلمات التي تخطر بباله مما لها علاقة بالمؤثر . بينما يسبق الاستدعاء الحر تقديم قائمة من الكلمات ثم يطلب استدعاء اكبر عدد من الكلمات المقدمة ، طلب من المجرب عليهم في هذه الدراسة استدعاء اكبر عدد من اسماء الحيوانات لمدة دقيقة . وبعد انتهاء الدقيقة طلب منهم استدعاء آخر لاسماء حيوانات ولمدة دقيقة واحدة ايضا . وكان تركيز الدراسة حول عدد الكلمات المستدعاة والاستذكار والنسيان ثم معرفة مدى تشابه هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة .

الطريقة :

المجرب عليهم : تطوع لهذه التجربة اربعون طالبا وطالبة من طلبة الشهادة الجامعية الاولى في الجامعة الاردنية ، كان نصفهم من الذكور والنصف الاخر من الاناث وفحص كل واحد منهم على انفراد في مختبر علم النفس بكلية التربية .

الأسلوب : اعطي المجرب عليه صفحة من الورق وطلب اليه أن يكتب اكبر عدد من اسماء الحيوانات لمدة دقيقة واحدة . وبعد انتهائها اخذت منه ورقة الاستدعاء الاول واعطي ورقة ثانية وطلب اليه أن يكتب مرة ثانية اكبر عدد من اسماء الحيوانات ولمدة دقيقة واحدة* .

احصي عدد الكلمات المستدعاة في كل من الاستدعاءين ، وحسبت الكلمات المتكررة مرة واحدة فقط ، ولم تحسب اية كلمة لم تكن اسما لحيوان .

النتائج والمناقشة :

يبين الجدول رقم ١ متوسط عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاءين الاول والثاني للذكور والاناث . كان من الواضح نتيجة فحص هذا الجدول أنه لا توجد فروق في عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الاول والاستدعاء الثاني وإن الفروق بين الاناث

* ساعدني باجراء هذه التجربة الانسة هند القيسي وهي طالبة في السنة الرابعة في قسم علم نفس الجامعة الاردنية .

والذكور قليلة جدا . ومن فحص استدعاء الاربعين طالبا وطالبة الذين اشتركوا في هذه التجربة نجد أن (١٧) سبعة عشر منهم .

جدول رقم (١)

متوسط عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الاول وفي الاستدعاء الثاني للذكور والاناث

الجنس	الاستدعاء الأول	الاستدعاء الثاني
ذكور	١٣,٢٠	١٣,٣٠
اناث	١٣,٢٠	١٢,٩٥
متوسط ذكور واناث	١٣,٢٠	١٣,١٢

قد تذكروا في الاستدعاء الثاني اكثر من استدعائهم في الاستدعاء الاول ، بينما استدعى ١٩ منهم كلمات اكثر في الاستدعاء الاول ، ولم تختلف عدد الكلمات المستدعاة عند الاربعة الباقين .

إن هذه النتيجة مطابقة لنتائج تولفنج (١٩٦٧) وباترسون (١٩٧١ ، ١٩٧٢) مندلر وزملائه (١٩٧٤) الذين استعملوا طريقة الاستدعاء الحر . ولقد حدت هذه النتائج بتولفنج إلى القول أن القصور في مكانزم الذاكرة ناتج في المقام الاول عن عملية الاستدعاء وليس عن مخزون الذاكرة . ففي اية لحظة من اللحظات يوجد عدد اكبر بكثير من الكلمات في المخزون مما هو متوافر للاستدعاء . ويدعم هذا الافتراض النتيجة الخاصة بكل من الاستذكار والنسيان . فقد وجد في هذه الدراسة أنه بالرغم من عدم وجود فروق بين الاستدعاءين الا أن نسبة الكلمات الموجودة في الاستدعاءين لم تزد عن ٦٣٪ والباقي ظهر في احد الاستدعاءين فقط ، حيث كانت نسبة الاستذكار (الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الثاني وغير موجودة في الاستدعاء الاول) تعادل ١٨٪ بينما كانت نسبة النسيان (الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الثاني) تعادل ١٩٪ تؤكد هذه النتائج افتراض تولفنج الثاني ، ليس كل ما هو موجود في الذاكرة متوفرا للاستدعاء . (تولفنج ١٩٦٧ ص١٨٣) . بينماكانت بعض اسماء الحيوانات موجودة في المخزون أثناء الاستدعاءين : إلا أنها لم تظهر في كل مرة طلب استدعاؤها ومن الممكن أيضاً . . . أن هذه النتائج التي تبدو كأنها تعكس وجود ميكانيكية استدعاء محدود هي في الحقيقة ناتجة عن كون عدد الكلمات الممكن استدعاؤها كبيرا فإن الوقت المتوفر لاستدعائها قصير .

وبالتالي ينتج عددا معينا من الكلمات التي تختلف ليس في عدم توافرها للاستدعاء وانما في قصر الفترة الزمنية لعدد الكلمات الممكن استدعاؤها . لذلك صممت التجربتان الثانية والثالثة للنظر فيما اذا كان هناك فعلا ميكانيكية استدعاء محدود ام أن عدد الكلمات الممكن استدعاؤها لا يتناسب والوقت المعطي لها . ففي التجربة الثانية ثبت عدد الكلمات المطلوب استدعاؤها (اسماء حيوانات) وزيدت الفترة الزمنية المعطاة للاستدعاء . اما في التجربة الثالثة فبقيت الفترة الزمنية دقيقة واحدة ولكن انقص عدد الكلمات وذلك بان طلب استدعاء اكبر عدد من اسماء الطيور .

التجربة الثانية :

هدفت هذه التجربة إلى فحص اثر زيادة فترة التداعي الحر المستمر لمرتين متتاليتين في عدد الكلمات المستدعاة والاستذكار والنسيان . ففي دراسة ماديجان (١٩٧٦) اعطي المجرب عليهم اربع دقائق لاستدعاء قائمة من الصور والكلمات ومع أن نتائجه تبين أن عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاءين الحرين كان متساويا إلا أنه من الممكن أن يكون لزيادة الفترة الزمنية اثر في التداعي الحر المستمر المستعمل في هذه التجربة .

الطريقة :

المجرب عليهم : تطوع لهذه التجربة اربعون طالبا وطالبة من طلبة الشهادة الجامعية الاولى في الجامعة الاردنية كان نصفهم من الذكور والنصف الاخر من الاناث وفحص كل منهم على انفراد بعد التأكد من عدم اشتراكهم في التجربة الاولى .

الأسلوب : كما في التجربة الاولى ، اعطي كل مجرب عليه ورقة وقلما وطلب اليه أن يكتب اكبر عدد من اسماء الحيوانات لمدة اربع دقائق ، وبعد انتهاء الدقائق الاربعة اخذت منه الورقة واعطي ورقة جديدة ، وطلب اليه أن يكتب اكبر عدد من اسماء الحيوانات مرة اخرى ولمدة اربع دقائق ايضا .

احصي عدد الكلمات المستدعاة في التداعيين الحرين المستمرين الاول والثاني . لم تحسب الكلمات المكررة سوى مرة واحدة ، كما لم تحسب اية كلمة ليست اسم حيوان .

النتائج والمناقشة :

يبين الجدول الثاني (٢) متوسط عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاءين الاول والثاني لكل من الذكور والاناث ، يبدو من فحص هذا الجدول أن اعطاء فترة تداعي اطول بالمقارنة مع التجربة الاولى يزيد من عدد الكلمات المستدعاة كما نجد أن هناك زيادة في عدد الكلمات المستدعاة في المرة الثانية عن تلك المستدعاة .

جدول رقم (٢)

متوسط عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الاول والثاني للذكور والاناث .

الجنس	الاستدعاء الاول	الاستدعاء الثاني
ذكور	٢٠,٨٥	٢٣,٠٠
اناث	٢٠,٨٥	٢٢,٩٥
متوسط	٢٠,٨٥	٢٢,٩٨

في المرة الاولى . واظهر تحليل التباين لهذه النتائج فروقا ذات دلالة ف (١ ، ٣٨) = ٨,٠٣ احتمال < ٠,٠١) بين عدد الكلمات المستدعاة في المرة الاولى وفي المرة الثانية . ولم يكن هناك فرق ذو دلالة لعامل الجنس .

إن وجود زيادة في عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الثاني عن تلك المستدعاة في الاستدعاء الاول ، لا يدعم افتراض تولفنج القائل بأن هناك عددا معينا من وحدات الذاكرة يمكن استدعاؤه في اية لحظة من اللحظات الا اذا افترضنا ايضا أن اعطاء فترة اطول للاستدعاء يعطي مجالا ليس فقط لاستدعاء كلمات اكثر وانما ايضا لدراسة هذه الكلمات ، وبالتالي تكوين وحدات ذاكرة اكبر ، مما يؤدي إلى استدعاء كلمات اكثر في الاستدعاء الثاني . فمع أن عدد الوحدات المستدعاة يبقى ثابتا إلا أن حجم الوحدة يكبر نتيجة الدراسة . واذا كان هذا الافتراض صحيحا فيجب أن يتأثر كل من الاستدعاء والنسيان ، بحيث تزداد نسبة الاول وتنقص نسبة الثاني . ويبين فحص عامل الاستذكار أن نسبته في هذه التجارب تقارب ٢٣٪ بينما نسبته في التجربة الاولى كانت ١٨٪ واما نسبة النسيان فهي ١٣,٨١٪ في هذه التجربة في حين كانت ١٩٪ في التجربة الاولى .

إن نتائج هذه التجربة تشير إلى أن زيادة فترة التداعي الحر المستمر يؤثر في الظواهر الثلاثة موضوعات البحث . فالزيادة في فترة التداعي تؤدي إلى زيادة في عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الثاني عما كانت عليه في الاستدعاء الاول . وسبب هذا هو زيادة الاستذكار ونقص النسيان .

من نتائج هذه التجربة ونتائج التجربة الاولى يمكننا الاستنتاج انه اذا اعطي المجرب عليه فترة قصيرة نسبيا من الزمن وكان عدد الكلمات المطلوب استدعاؤها كبيرا ، فإن المجرب عليه يمضي معظم الوقت في محاولة للتذكر والاستدعاء ، ولا يكون لديه وقت لدراسة ما استدعاه ، وبالتالي يكون عدد الكلمات المستدعاة متساويا مع تكرار

الاستدعاء ويبدو تحت هذه الظروف أن هناك ميكانيكية استدعاء محدودة ، ولكن في حالة زيادة وقت الاستدعاء فإن في امكان المجرب عليه ، ليس فقط التذكر والاستدعاء في التداعي الاول ، وإنما ايضا يتوافر وقت لقراءة الكلمات المستدعاة . إن هذه القراءة لا تؤدي إلى تقليل في نسبة النسيان فحسب وانما ايضا إلى استدعاء اسرع لهذه الوحدات مما يعطي المجرب عليه وقتا لاستذكار وحدات جديدة ، وهذا ما اقترحه براون (١٩٢٣) .

التجربة الثالثة :

تختلف نتائج التجربة الاولى في الظواهر الثلاثة التي هي موضوعات البحث . فبينما دلت نتائج التجربة الاولى على عدم وجود زيادة في عدد الكلمات بين الاستدعاءين اشارت نتائج التجربة الثانية إلى أن هناك زيادة . اضف إلى هذا أن التجربة الاولى اظهرت تعادل الاستذكار والنسيان بينما اظهرت نتائج التجربة الثانية نسبة استذكار اكبر من نسبة النسيان .

إن سبب هذا الاختلاف في النتائج يعود إلى اعطاء فترة زمنية اطول للاستدعاء في التجربة الثانية . اقترح في التجربة الاولى أنه من الممكن أن يكون من اسباب تعادل الاستدعاءين هو أن عدد الكلمات الموجودة في المخزون كبير جدا بحيث أن دقيقة واحدة لا تكفي الا لاسترجاع عدد معين من الكلمات ، وانه اذا اعطي المجرب عليه فترة اطول امكنه استرجاع عدد اكبر ولذلك يكون هنالك فرق بين الاستدعاءين . ومن الممكن الحصول على الاثر ذاته اذا قل عدد الكلمات المطلوب استدعاؤها . فبدلا من طلب استدعاء اسماء حيوانات يمكن طلب استدعاء اسماء طيور . ففي هذه الحالة يصبح عدد الكلمات المخزونة اقل ، ويتوقع أن تكون النتائج شبيهة بتلك الناتجة عن اعطاء فترة زمنية اطول ، وبالتحديد فإن الزيادة في عدد الكلمات المستدعاة ناتجة عن الزيادة في الاستذكار والنقص في النسيان .

ففي هذه التجربة الثالثة طلب من المجرب عليهم استدعاء اكبر عدد من اسماء الطيور في ثلاثة استدعاءات متتالية مدة كل منها دقيقة واحدة وكان الهدف من هذه التجربة معرفة اثر حجم الفئة على كل من عدد الكلمات المستدعاة والاستذكار والنسيان .

المجرب عليهم : عددهم اربعون (٤٠) طالبا من طلبة الشهادة الجامعية الاولى في الجامعة الاردنية ، نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الاناث ، تطوعوا للاشتراك في هذه التجربة وفحص كل منهم على انفراد بعد التأكد من انهم لم يشتركوا في التجربتين السابقتين .

الاسلوب : كان الاسلوب في هذه التجربة كالاسلوب في التجربة الاولى ، فقد طلب من كل مجرب عليه أن يكتب على ورقة اكبر عدد من اسماء الطيور التي يتذكرها لمدة دقيقة واحدة . وبعد انتهاء الاستدعاء الاول طلب منه استدعاء ثانيا وثالثا ومدة كل واحد منها دقيقة واحدة .

التنائج والمناقشة :

كان متوسط عددالكلمات المستدعاة في الاستدعاءات الاول والثاني والثالث على التوالي ٨,٣٨ ، ٩,٤٥ ، ١٠,١٥ . اظهر تحليل التباين فروقا ذات دلالة بين هذه الاستدعاءات (ف (٢ ، ٧٦) = ١٨,١٣ ، احتمال < ٠,٠١) واظهر اختبار شيفي للفروق بين المتوسطات أن متوسط عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الاول كان اقل من عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الثاني (ف (٢ ، ٥٧) = ١٣,١٠ ، احتمال < ٠,٠١) بينما اظهر التحليل ذاته عدم وجود فروق ذات دلالة بين الاستدعاءين الثاني والثالث (ف (٢ ، ٥٧) = ٥,٥٦ احتمال < ٠,٠٥) . ومن الواضح أن نتائج هذه التجربة تتماشى في جزئها الاول مع نتائج التجربة الثانية . فهناك زيادة في عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الثاني عنه في الاستدعاء الاول . لكننا نجد ايضا أن الاستدعاء الثاني لا يختلف عن الاستدعاء الثالث ، أي أن النتائج شبيهة بتلك التي ظهرت في التجربة الاولى . ولم توجد فروق بين الذكور والاناث أو فروق ناتجة عن تفاعل الجنس مع الاستدعاء .

يمكن فحص كل من الاستذكار والنسيان بالنظر إلى نمط الاستدعاء ، فهناك سبعة انماط من انماط الاستدعاء عندما يطلب إلى المجرب عليهم ثلاثة استدعاءات متتالية . وهذه الانماط السبع مبينة في الجدول رقم ٣ والذي يبين متوسط عدد الكلمات المستدعاة من كل نمط . استدعاء ، استدعاء ، استدعاء يعني أن الكلمة كانت موجودة في الاستدعاءات الثلاث ، بينما يعني استدعاء استدعاء ، لا استدعاء ، أن الكلمة استدعيت في الاستدعاءين الاول والثاني ولم تستدع في الاستدعاء الثالث وهكذا .

إن البيانات في الجدول (٣) تبين أن هناك تذبذبا في الكلمات المستدعاة في الاستدعاءات الثلاث . ومن بين جميع الكلمات التي استدعيت مرة واحدة على الاقل نجد أن حوالي ٥٩٪ منها فقط استدعى في الاستدعاءات الثلاث .

وهكذا ومع أن هناك القليل من الاختلاف في عدد الكلمات المستدعاة من استدعاء لآخر ، إلا أن هناك تبادلا في الكلمة المستدعاة من استدعاء لآخر . فهناك كلمات تنسى

جدول رقم (٣)

متوسط عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاءات الثلاث ومتوسط الكلمات المستدعاة في المستدعاءين فقط ومتوسط عدد الكلمات المستدعاة في استدعاء واحد فقط لكل من الذكور والاناث .

الاستدعاء	ذكور	اناث
استدعاء استدعاء استدعاء	٦,٤٥	٧,١
استدعاء استدعاء لا استدعاء	٠,٨	٠,٣
استدعاء لا استدعاء استدعاء	٠,٧	٠,٤
لا استدعاء استدعاء استدعاء	٠,١٥	١,٥
استدعاء لا استدعاء لا استدعاء	٠,٦٥	٠,٤
لا استدعاء استدعاء لا استدعاء	٠,٣٥	٠,٢
لا استدعاء لا استدعاء استدعاء	١,١٥	٠,٦٥

وكلمات تتذكر . فهناك استذكار من الاستدعاء الاول إلى الاستدعاء الثاني نسبته ١٨٪ ونسيان نسبته ٩,٤٪ . اما الاستذكار من الاستدعاء الثاني إلى الاستدعاء الثالث فكانت نسبته ١٣٪ وكانت نسبة النسيان لهذين الاستدعاءين ٧٪ وبهذا تكون نسبة الاستذكار عامة هي تعادل ١٥,٥٪ بينما نسبة النسيان ٨,٢٪ .

المناقشة العامة :

إن نتائج الدراسة الحالية تبين أنه عند طلب تـداعٍ حر متكرر من المجرب عليهم فإن عدد الكلمات المستدعاة يعتمد على طول الفترة الزمنية المتوافرة للتداعي كما يعتمد على عدد الكلمات المتوافرة في مخزون الذاكرة . ففي التجربة الاولى وعندما طلب تداعي اسماء حيوانات لمدة دقيقة واحدة لمرتين متتاليتين ، لم يختلف متوسط عدد الكلمات المستـدعاة في الاستدعاءين . ولكن وفي التجربة الثانية عندما طلب استدعاء اكبر عدد من اسماء الحيوان لمدة اربع دقائق تبين أن هناك زيادة في عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاء الثاني . وايضا عندما كان المطلوب استدعاء اسماء طيور لمدة دقيقة واحدة لثلاث مرات متتالية ، وجد فرق ذو دلالة بين الاستدعاءين الاول والثاني ، بينما لم يكن هناك فرق بين الاستدعاءين الثاني والثالث .

إن هذه النتائج تدعم جزئيا اقتراح تولفنج (١٩٦٧) الخاص بمحدودية ميكانيكة

الاستدعاء من مخزون الذاكرة . ففي الدراسة الحالية وجد أنه اذا كان الوقت المتوافر للاستدعاء قصيرا ، وكان عدد الكلمات المطلوب استدعاؤها كبيرا ، فإن عدد الكلمات المستدعاة في الاستدعاءات المتكررة متماثل . إن هذه النتيجة تبين أن الاستدعاء بحد ذاته لا يؤدي إلى زيادة في عدد الكلمات التي ستستدعي في المرات القادمة . إن ثبات عدد الكلمات المستدعاة عندما يكون الوقت قصيرا وعدد الكلمات المطلوب استدعاؤها كبيرا ، يؤكد أن عملية الاستدعاء بحد ذاتها لا تحسن الاستدعاءات التالية . ولربما كان اقتراح تولفنج (١٩٦٤) الذي ينص على أن الاستدعاء في تجارب الاستدعاء الحر لا يخدم فقط في اعطاء مجال للمتعلم ليدرس ويتذكر الكلمات المستدعاة ، بل وانما هناك حوادث ، مثل التداخل ، تحدث اثناء التعلم أو الاستدعاء ، تكون مسؤولة عن نسيان بعض وحدات الذاكرة التي كانت قد استدعيت في السابق . لهذا فمن الممكن أن يكون هناك اثر ايجابي للاستدعاء إلا أن هناك حوادث اخرى لها اثر سلبي تعمل على الغاء هذا الاثر الايجابي اذا وجد .

اظهرت نتائج التجربتين الثانية والثالثة أن زيادة فترة الاستدعاء أو تقليل عدد الكلمات المطلوب استدعاؤها يقلل من النسيان ويزيد من الاستذكار بحيث يؤدي الاستدعاء إلى تذكر افضل . واقترح أن هذا يرجع إلى أنه عندما يتوفر للمجرب عليه وقت بالاضافة إلى وقت الاستدعاء ، فإنه يستخدم هذا الوقت الزائد في دراسة ما استدعى . إن هذه الدراسة تؤدي إلى تقوية الوحدات التي استدعيت ، وهذه التقوية بدورها تؤثر بطريقتين على الاستدعاء : فالاولى تكون بتقليل نسيان الكلمات التي استدعيت في المرة الاولى . والثانية تكون باستدعاء اسرع للوحدات التي استدعيت في المرة الاولى بحيث يتوافر وقت اكبر لاستدعاء كلمات جديدة وينتج عن هذا زيادة للاستذكار .

يجب الاشارة هنا إلى أن نتائج هذه التجارب لا تتناقض ابدا وفكرة ميلر جالنتر وبريبرام (Miller, Gallenter, and Pribram, ١٩٦٠) القائلة بأن محدودية ميكانيكية معالجة المعلومات في الذاكرة يعتمد اساسا على الاستدعاء وليس على المخزن . فنسبة الاستذكار ونسبة النسيان تفوقان إلى حد كبير نسبة الزيادة في عدد الكلمات المستدعاة الناتجة عن تكرار الاستدعاء . في التجربة الثالثة ، حيث طلب ثلاثة استدعاءات نجد أن ٥٩٪ فقط من الكلمات استدعيت في الاستدعاءات الثلاثة ، أي أن ٤١٪ من الكلمات اما تم نسيانها أو استذكارها ، بينما نجد أن نسبة الزيادة في عدد الكلمات لا تتجاوز ١١٪ إن هذه النتيجة تؤكد اقتراح تولفنج وبيرلستون (١٩٦٦

(Tulving and Pearlstone) أنه ليس كل ما هو موجود في مخزون الذاكرة متوافرا للاستدعاء . كما تدعم اقتراح تولفنج (١٩٦٧) القائل بأن الاستدعاء محدود بعدد الوحدات التي يمكن استدعاؤها وليس بماهية هذه الوحدات .

وباختصار نجد أن نتائج التجارب الحالية تؤكد أن قصور الذاكرة هي في عملية الاستدعاء من المخزون وإن ظواهر التذكر المختلفة من مثل عدد الكلمات المستدعاة والاستذكار والنسيان ناتجة عن الاستدعاء . وهذا واضح هنا وخاصة أنه لم يكن في هذه التجارب مرحلة تعلم أو خزن وانما اقتصرت مهمة المجرب عليه في تداع من الذاكرة طويلة المدى .

REFERENCES

(1) Brown, W. To What extent is memory measured by a single recall? **Journal of Experimental Psychology,** 1923, 6,377- 382.

(2) Erdelyi, M. H. and Becker, J. Hypermnesia for Pictures; Incremental memory for Pictures but not words in multiple recall trials. **Cognitive Psycholoqy,** 1974, 6, 159- 171.

(3) Madigan, S. Reminiscence and item recovery in free recall. **Memony and Cognition,** 1976, 4, 233- 236.

(4) Mandler, G. Worden, P. E. and Graesser, A. C. II. Subjective disorganization: Search for the Locus of List organiza- tion. **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior,** 1974, 13, 220- 235.

(5) Miller, G. A., Galanter, E., and Pribram, K.H. **Plans and the Structure of Behavior,** New York: Holt, 1960.

(6) Patterson, K.E. Limitations on retrieval from Long term memory. Doctoral Dissertation; University of Californa at San Diego, 1971.

(7) Patterson, K.E. Some Characteristics of retrieval Limitation on

Long- term memory. **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior,** 1972, 11, 685- 691.

(8) Tulving, E. Subjective organization in free- recall of «unrelated» Words. **Psychological Review,** 1962, 69, 344- 354.

(9) Tulving, E. and Pearlstone, Intratrial and intertrial retention: Notes towards a theory of free recall verbal learning. **Psychological Review,** 1967, 71, 219- 237.

(10) Tulving, E. The effects of presentation and recall of material in free- recall Learning, **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior,** 1967, 6, 175- 184.

مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل أعدادها الى أيدي نحو ١٢٥٫٠٠٠ قاريء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
– عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
– أبواب ثابتة : تقارير – وثائق – يوميات – بيبليوجرافيا .
– ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .
الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٤٠ دولارا أمريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

ارجو اعتماد اشتراكي في ( ) نسخة لعام ١٩٨

الاسم ....

العنوان الكامل ....

....

مرفق شيك أرجو ارسال القائمة للتسديد

التاريخ .... التوقيع ....

العنوان : جامعة الكويت كلية الآداب والتربية الشويخ دولة الكويت
ص.ب . ١٧٠٧٣ الخالدية
الهاتف : ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

الموقف الافريقي من قضية فلسطين

د. مجدي حماد*

عندما بدأت اسرائيل نشاطها في القارة الافريقية عام ١٩٥٧ ، لم يكن لها علاقات سياسية تذكر مع الدول النامية كلها ، باستثناء بعض العلاقات ذات الأهمية المحدودة ـ مثل علاقاتها القنصلية مع بورما في آسيا وليبيريا واثيوبيا في افريقيا . وفي خلال العشر سنوات التالية اقامت اسرائيل شبكة من العلاقات السياسية مع اكثر من (٨٠) دولة من الدول النامية ، واصبح برنامج تعاونها السياسي والاقتصادي والفني والدعائي مع هذه الدول يمثل احد الاسس البارزة لسياستها الخارجية .

ويمكن القول ان العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية قد بلغت ذروتها في عام ١٩٦٧ . اذ نجحت اسرائيل حتى ذلك العام في اقامة علاقات دبلوماسية مع (٣٢) دولة افريقية بالاضافة الى تمثيل قنصل فخري مع (٥) مناطق افريقية اخرى كانت معظمها لا تزال مستعمرات مثل غينيا بيساو وانجولا وموزمبيق وسوازيلاند . كذلك اقامت (١١) دولة افريقية تمثيلا دبلوماسيا لها في اسرائيل . وهكذا فقد استطاعت اسرائيل ـ وقد امتدت بعثاتها الدبلوماسية الى العدد الأكبر من الدول الافريقية ـ ان تحقق انجازات بارزة تبلورت في خلق « مكانة دولية » لاسرائيل لم تبلغها في اي وقت مضى فقد تمكنت اسرائيل ، بفضل فعالية سياستها الخارجية في افريقيا ، ان تحصل على تأييد الدول الافريقية بوجه

(*) خبير بمركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الاهرام المصرية .

عام لسياستها الخاصة بدعم الوجود الاسرائيلي والخروج من االعزلة السياسية والبروز في الميدان الدولي ، فضلا عن تدعيم نفوذها السياسي في القارة . وقد ساعد اسرائيل على ذلك ، الضعف النسبي للسياسة العربية في افريقيا ، بالاضافة الى الميراث الاستعماري الذي مهد للسياسة الاسرائيلية في افريقيا ، واستغلال اسرائيل لخصائص التخلف والتبعية الاقتصادية ونقص الكوادر في افريقيا ، حيث كانت تراعي وسائل سياستها الخارجية هذه العوامل ، حتى تسبق السياسة العربية في هذا المجال[1] .

ولقد انعكست هذه المكانة الدولية بما رافقها من انجازات سياسية واقتصادية ، في تأييد الدول الافريقية لاسرائيل في قضاياها في المحافل الدولية . ولقد كان ابرز النماذج على ذلك ، تأييد عدد كبير من الدول الافريقية لاسرائيل خلال الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

ولكن اذا كان عام ١٩٦٧ يمثل ذروة النشاط والنجاح الاسرائيلي في افريقيا ، فهو في ذات الوقت يمثل بداية التدهور الفعلي . على المستوى الرسمي والمعلن على الاقل ـ في اتجاه العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية . فقد بدأت الدول الافريقية في اتخاذ مواقف اكثر تأييدا للجانب العربي من خلال القرارات والتوصيات في المنظمات الدولية ، ومن خلال التوسط لدى طرفي الصراع ، حتى لقد وصل التأييد الى الحد الذي دفع الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، اذ قامت (٩) دول افريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل قبل نشوب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، وفي غمار الحرب وفي اعقابها مباشرة قامت (٢٠) دولة افريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . ولم يبق الا ملاوي وسوازيلاند وليسوتو ، وقد تأثرت مواقف هذه الدول التي لم تقطع العلاقات الدبلوماسية بوضعيتها الجيوبوليتيكية والميراث الاستعماري واحاطتها او التصاقها او قربها بالدول التي تحكمها النظم العنصرية في افريقيا الجنوبية[2] .

ولا شك ان هذه الظاهرة الدبلوماسية الافريقية الجماعية في حاجة الى « تأصيل » متكامل يستهدف تحديد مضمونها الحقيقي ودلالتها الفعلية فضلا عن تقييم فعاليتها السياسية والاقتصادية من منظور عملية ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي في افريقيا ، بالنسبة لقدرات الطرف الاسرائيلي ـ من ناحية ، وبالنسبة لوجهة نظر اسرائيل بخصوصها ـ من ناحية اخرى . ويمكن القول ان تحديد المضمون والدلالة فضلا عن تقييم الفعالية ، لا بد وان يستند الى خلفية عامة تتصل بطبيعة القرار الذي اتخذته الدول الافريقية بالاضافة الى الظروف والملابسات التي احاطت باتخاذ هذا القرار على المستويات العالمية والافريقية والعربية والاسرائيلية . ولا شك ان التحديد بهذه العناصر المرتبطة

بالدبلوماسية الافريقية تجاه اسرائيل ، يصبح مدخلا قائما لفهم وتفسير التحول الافريقي ضد اسرائيل بشكل متكامل .

وفي تركيز هذه الدراسة ، اساسا على طبيعة القرار الافريقي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، سيجري التركيز على ثلاثة عناصر :

أولها : ظروف وملابسات اللقاء العربي ـ الافريقي .

وثانيها : « فلسطين » في القرارات الافريقية .

وثالثها : الاستمرار والتغير في الموقف الافريقي .

أولا : ظروف وملابسات اللقاء العربي ـ الافريقي

حتى يمكن فهم وتقدير طبيعة وظروف القرار الافريقي شبه الاجماعي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، لا بد من الابتداء اصلا بطبيعة وظروف الموقف الافريقي من « القضية الفلسطينية » وما ترافق مع تطوراتها مما اصطلح على تسميته بالصراع العربي الاسرائيلي . ويفضي بنا ذلك الى ضرورة الاشارة الى طبيعة وظروف اللقاء المبدئي بين الدول العربية والدول الافريقية ، بعد حصول كل من هاتين المجموعتين من الدول على استقلالها السياسي وممارستها لخصائص السيادة في الميدان الخارجي .

ومن هذه الناحية ، ينزع البعض احيانا الى رد التقارب واللقاء العربي ـ الافريقي ، الى العوامل التاريخية والجيوبوليتيكية . وفي الواقع يمكن القول ان جميع هذه العوامل ، وإن كانت قد سهلت الطريق نحو التضامن العربي ـ الافريقي ، الا انها مع ذلك لم تكن ذات علاقة سلبية كافية لكي تكون المحرك الاساسي في طريق التقارب . ويكفي ان نذكر هنا بالتحديد مراعاة الدول الافريقية عدم التورط طوال الستينات في القضية الفلسطينية ومن بعد في « أزمة الشرق الاوسط »، وترك مهمة حلها على عاتق الأمم المتحدة .

وبناء على ذلك ، يقتضي الالمام بظروف اللقاء بين هاتين المجموعتين من الدول ، الرجوع الى ظروف كل جانب على حدة ، واستكشاف ما يمكن ان تفرزه محصلة التفاعل بينهما من عناصر اساسية ، لا بد وان تلازم اي تعاون عربي ـ افريقي .

ففي الجانب العربي ، كانت « القومية العربية » ـ كما برزت في الخمسينات تحت وطأة المأساة الفلسطينية ـ هي اول تيار فكري معاصر استهدف وضع صيغة جديدة

للتضامن العربي الافريقي . وتكفي اشارة موجزة ، من « فلسفة الثورة » للزعيم جمال عبد الناصر ، تعبر عن ادراكه المبكر لهذه العلاقة ، حيث يقول :

« إن القدر لا يهزل ، وليست هناك احداث من صنع الصدفة ، ولا وجود يصنعه الهباء . ولن نستطيع ان ننظر الى خريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان .

أيمكن ان نتجاهل ان هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وان هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحها بمصالحنا ، حقيقة وفعلا لا مجرد كلام ؟

أيمكن ان نتجاهل ان هناك قارة افريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها ، وشاء ايضا ان يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا او علينا سواء اردنا او لم نرد ؟

أيمكن ان نتجاهل ان هناك عالما اسلاميا تجمعنا وإياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب ، وإنما تشدها حقائق التاريخ ؟ »[٣] .

وهكذا كان من الطبيعي ان تكون للزعيم المصري ، الذي تولى جانبا اساسيا من مسؤولية العمل العربي ، رؤية خاصة لمصير افريقيا ، وهي رؤية تتفق مع اهداف القومية العربية . ولقد تجلى ذلك ، فكرا ، في ادراك الرئيس عبد الناصر للضرورة الاستراتيجية في مناصرة قضايا الشعوب الافريقية التي كانت تخوض نضالا تحرريا للتخلص من السيطرة الاستعمارية ، وفي التعجيل بتحرير القارة . كما جاءت ترجمة هذا الهدف العربي ، عملا ، في شكل سياسة افريقية نشطة مارستها مصر منذ نهاية الخمسينات وطوال الستينات[٤] .

أما الجانب الافريقي ، وكان في ذلك الوقت يخوض نضالا تحرريا ضد الاستعمار ، فقد كانت تسيطر عليه مفاهيم افريقية بحتة ، تستهدف قبل اي شيء آخر رد الاعتبار للرجل الاسود امام العالم . فقد كانت لحركة « الزنجية » التي دعا اليها الكاتب الافريقي « سيزير » ثم تناولها بعده الرئيس السنغالي السابق « ليوبولد سنغور » مفاهيم اساسية قائمة على تمجيد الهوية الافريقية ذات الملامح المميزة والتي تغرس جذورها في اقدم العصور . ثم كانت بعد ذلك الدعوة الى الوحدة الافريقية التي نادى بها الرئيس نكروما ، وارتقى بها الى مرتبة الحركة التحررية ، وتلك الدعوة كانت ترى في القوميات الافريقية الصاعدة في شكل دول مجرد مرحلة انتقالية في النضال الثوري الطويل المدى ، الذي شرعت فيه افريقيا ، لا بد وان تؤدي في نهاية المطاف الى الوحدة الكاملة للقارة[٥] . ثم

قامت بعد ذلك ، في مايو عام ١٩٦٣ ، منظمة الوحدة الافريقية ، فأصبح اهتمامها منصبا على « تكريس الوضع الاقليمي الراهن » في القارة ، وعلى تأكيد الحدود الفاصلة بين الدول التي حصلت على استقلالها الوطني ، وعلى الدعوة الى استكمال تحرير القارة من السيطرة الاستعمارية .

وانطلاقا من هذا الاطار جاءت تركيبة العلاقات العربية ـ الافريقية ، من التقاء هذين التيارين : من ناحية ـ تيار « القومية العربية » الذي يربط بين المأساة الفلسطينية والاستعمار ويطرح قضية القواعد العسكرية الاجنبية متمسكا بالحياد الايجابي وعدم الانحياز في غمار تصاعد حدة الحرب الباردة ، ومن ناحية اخرى ـ تيار « القومية الافريقية » ـ ان جاز التعبير ـ او تيار « الافريقانية » الذي يصدر عن نزعة قارية تجمع بين دول مستقلة على اسس المساواة التامة الى حد عدم الاعتراف بأي زعامة للقارة ، وتقديس الحدود القائمة ، ولكنها في الوقت نفسه نزعة تغطي اسطورة مزدوجة مستمدة من التاريخ الافريقي : الوحدة الافريقية والسلوك الافريقي المميز .

وربما تفسر هذه العناصر ، التي كان لا بد وان تلازم اي تعاون عربي ـ افريقي ، جانبا من الدوافع التي حدت بالزعيم عبد الناصر الى ان يعلن في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الافريقي الأول (مايو عام ١٩٦٣) ، انه لن يطرح للمناقشة مشكلة اسرائيل والقضية الفلسطينية تقديرا لكل ظروف الواقع الافريقي ومعطياته[٦] . بل وعلى الرغم من كثرة عناصر الاتفاق والالتقاء المبدئية بين الدول العربية والدول الافريقية ، الا ان نشأة منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ، قد سجلت بروز عناصر من عدم الالتقاء الذي بلغ في بعض الأحيان مرتبة التنافر ، ومن هذه الناحية يمكن الاشارة بصفة خاصة الى عنصرين :

أولهما : إن قيادات بعض الدول الافريقية قد طالبت مؤتمر القمة في اديس ابابا الذي اسفر عن قيام منظمة الوحدة الافريقية ، بحل جميع المنظمات الاقليمية في القارة لصالح المنظمة الجديدة . وقد جاء ذكر جامعة الدول العربية ضمن هذه المنظمات التي يجب ان تحل . وعلى الرغم من ان المؤتمر لم يأخذ بهذا الاتجاه ، الا ان منظمة الوحدة الافريقية لم ترتح الى وجود المنظمات الاقليمية ، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية ، التي رأت فيها منظمة منافسة لها تدفع بعض الدول الافريقية الى ان ترتبط بدول غير افريقية (الدول العربية الاسيوية) وتهتم بقضايا غير افريقية ، وفي مقدمتها قضية فلسطين ، على حساب القضايا الافريقية الصرفة .

وثانيها ـ ان النزعة القارية الافريقية كانت تفرض « حدودا قارية » بحتة لأي تعاون

عربي ـ افريقي . وكان الانعكاس المباشر لذلك هو ان فلسطين تقع خارج النطاق الافريقي ، وان قضية فلسطين تبعا لذلك ليست قضية افريقية ، بل هي قضية اقحمت على القارة دون مبرر حقيقي . ويمكن تفسير هذا الاتجاه بظروف الجانب الافريقي ـ حيث كانت الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، وكان عليها ان تواجه اكثر من مشكلة معقدة وخاصة : بناء هياكل الدولة الجديدة ، وتحرير اقتصادها الوطني من التبعية للدولة المستعمرة ، واخيرا مواجهة مشكلة التخلف ـ وهي كلها مشكلات يتوقف عليها مصير هذه الدول . اما الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وهو القضية المصيرية بالنسبة للدول العربية ، فقد كان يبدو في نظر الحكومات الافريقية الجديدة جسما غريبا لا مكان له ضمن اهتماماتها الأولى . كما يمكن تفسيره بسلوك الجانب العربي وميراثه في التعامل مع الدول مع الدول الافريقية . ويبرز هنا بشكل خاص ان موقف الدول العربية الاسيوية ازاء الأولويات التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية كان يتسم خلال هذه الفترة بعدم المبالاة . وعلى سبيل المثال ، في الوقت الذي كانت فيه افريقيا تهاجم سياسة « الابارتيد » في جنوب افريقيا والحكم العنصري في روديسيا وناميبيا ، شاع القول بأن بعضاً من هذه الدول العربية الاسيوية قد اقامت علاقات تجارية وغيرها مع حكومة جنوب افريقيا . وبطبيعة الحال ذكريات تجارة العبيد ليست في حاجة الى توضيح اثارها في تسميم العلاقات العربية ـ الافريقية[٧] ، خاصة اذا انتقلنا للجانب الثالث في تفسير هذا الاتجاه ، والذي يشمل اسرائيل والدول الاستعمارية ، فكلاهما كان يستخدم علاقاته الخاصة بالجانب الافريقي كما كان يستخدم الظروف الخاصة بكل من الجانبين العربي والافريقي في ضرب العلاقات العربية ـ الافريقية[٨] .

وتعبيرا عن هذا التباين ، ومحصلة لكل هذه الظـروف ، فقد كانت جميع الجهود والمحاولات التي يبذلها الجانب العربي لصالح ادراج القضية الفلسطينية ضمن جدول اعمال منظمة الوحدة الافريقية ، لا تقابل الا بالتحفظات التي كانت تبديها الدول الافريقية غير العربية ، والتي كانت تتلخص في ان قضية فلسطين ليست قضية افريقية بالمرة وانها لذلك تفضل الالتزام بموقف « حيادي » ازاء طرفي الصراع ، تاركة للأمم المتحدة مهمة تسويته .

ثانيا : « فلسطين » في القرارات الافريقية

خلاصة ما تقدم ان الدول الافريقية قد التزمت موقف « الحياد » على الاقل تجاه القضية الفلسطينية . وعلينا تفصيل ذلك . فعندما عقد مؤتمر القمة الافريقي الثاني في القاهرة (يوليو عام ١٩٦٤) ، صدر البيان الختامي عن المؤتمر خاليا من اية اشارة الى

قضية فلسطين . وتقول بعض المصادر الرسمية الاسرائيلية ان الحكومات العربية وجهت حملة معادية لاسرائيل في المؤتمر ، ولكن ذلك لم يحرك كل السياسيين الافريقيين لمناقشة الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٩] .

وعندما انعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الافريقي في اكرا (اكتوبر عام ١٩٦٥) ، لم تدرج قضية فلسطين في جدول اعمال المؤتمر ، ولم يتضمن بيانه الختامي اية اشارة اليها . ومن هنا اعلن « ليفي اشكول » رئيس الحكومة الاسرائيلية في يناير عام ١٩٦٦ امام الكنيست ، اثر تشكيل حكومة جديدة ، ان عدم موافقة رؤساء الدول الافريقية في مؤتمرهم الأخير في اكرا وفي المؤتمرين السابقين على دراسة موضوعات موجهة ضد اسرائيل ، يؤخذ مثلا لباقي الهيئات و المؤتمرات[١٠] . واضاف أبا إيبان وزير الخارجية الاسرائيلي آنذاك ان رفض زعماء الدول الافريقية تبنى اقتراح ضد اسرائيل في مؤتمر اكرا يعد بادرة مشجعة لتقدم اسرائيل في دائرة هامة في سياستها الدولية[١١] .

أما الدورة الرابعة للمؤتمر القمة الافريقي فقد عقدت في اديس ابابا (نوفمبر عام ١٩٦٦)، ولم يرد فيها شيء ما يتعلق باسرائيل ، سوى اعتراض الوفد الملاجاشي في المؤتمر على اغفال دعوة سفير اسرائيل لحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر![١٢] .

واستمرت الدول العربية والدول الافريقية الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على عدم اتفاقها بالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وذلك رغم جهود الدول العربية الافريقية الاعضاء في المنظمة في كل اجتماع سنوي لتحريك اعضائها للتقرب من وجهة النظر العربية .

ولقد كان من الواضح انه ليس من السهل على الدول الافريقية ان تقبل السير خلف الخط العربي في المنظمة خلال تلك المرحلة بما لابسها من ظروف . بل لقد نتج عن ذلك النزاع بين الطرفين ـ الدول العربية الافريقية والدول الافريقية غير العربية ـ قد رص الحساسية والتنافر داخل المنظمة ، بحيث ان كل طرف كان يعتقد بأن الطرف الآخر يسعى لفرض سيطرته على المنظمة .

ثم جاء العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، ليعكس بلوغ المفارقة ذروتها : ان اسرائيل لم تكتف بالاستيلاء على قطعة من الأرض العربية في فلسطين ، وقامت بعدوانها بالاستيلاء على اقاليم جديدة من اراضي ثلاث دول عربية اخرى ، وهي مصر وسوريا والأردن ـ ومع ذلك فقد حظيت بتأييد واضح من جانب الدول الافريقية ، اذا استثنينا بعض مظاهر الاعتراض الفردية مثل حالة غينيا التي قامت

بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في نفس يوم العدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧ . وليس هناك ادل على هذه المفارقة ـ وإن كانت تدل على اية حال على حقيقة وجوهر موقف الدول الافريقية من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ من ان مؤتمر القمة الافريقي قد عقد دورته الخامسة في كنشاسا (سبتمبر عام ١٩٦٧) ، ولم تدرج ازمة الشرق الاوسط في جدول اعماله ـ مجرد ادراج . ويدل هذا على مدى تردد الدول الافريقية في بحث ذلك الموضوع .

وقد اكتفى المؤتمر بإصدار « إعلان » أعـرب فيه عن قلقه ازاء الموقف الخطير الذي يسود الجمهورية العربية المتحدة وهي بلد افريقي تحتل جزءا من اراضيه « قوة اجنبية » ، واعرب عن تعاطفه مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقرر السعي داخل الأمم المتحدة كي يتم الجلاء عن اراضي الجمهورية العربية المتحدة .

وبغض النظر عن بعض الملاحظات الشكلية ـ على نحو اتجاه رؤساء الدول والحكومات الافريقية الى ذكر عبارة « اعلان » : «Declaration» بدلا من كلمة « قرار » : «Resolution» ، وامتناعهم عن خلع صبغة معتدية Aggressor على اسرائيل وانما التعبير عنها بالقوة الأجنبية Foreign Power ، والاكتفاء بالتعبير عن التعاطف Sympathy مع مصر ـ الا ان الاعلان الذي اصدره المؤتمر ـ والذي كان محل اعتراض من بعض الدول ـ لم يبد اي اهتمام بالمشكلة . ومعنى ذلك ان مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية في ذلك الوقت لم يرغب في التدخل في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ولكنه في الوقت نفسه لم يوافق على الاحتلال العسكري لأراضي اية دولة « افريقية » عضو في منظمة الوحدة الافريقية . ويبدو ان اغلب اعضاء المنظمة كان يأمل في انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها ، مثلما حدث في عدوان عام ١٩٥٦ تحت ضغط الأمم المتحدة والقوى الكبرى . ولهذا فقد وعدت الدول الافريقية في اعلانها بتأييد مصر من خلال العمل في الأمم المتحدة . ثم عندما عرضت الأزمة على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كان موقف الدول الافريقية من مشروعات القرارات المتعددة ، احد المؤشرات على فعالية السياسة الخارجية الاسرائيلية[١٣]! حيث يمكن القول ـ اجمالا ـ ان نتيجة التصويت على مختلف المشروعات كانت كالتالي :

١ ـ هناك (١٠) دول افريقية ايدت الدول العربية بمختلف درجات التأييد وهي : بوروندي ـ الكنغو برازافيل ـ غينيا ـ مالي ـ السنغال ـ اوغندا ـ تنزانيا ـ زامبيا ـ جابون ـ نيجيريا .

٢ ـ وهناك (١٦) دولة افريقية ايدت اسرائيل بمختلف درجات التأييد وهي :

بتسوانا ـ جامبيا ـ غانا ـ ليسوتو ـ ليبيريا ـ مدغشقر ـ ملاوي ـ توجو ـ افريقيا الوسطى ـ داهومي ـ ساحل العاج ـ فولتا العليا ـ تشاد ـ رواندا ـ سيراليون ـ اثيوبيا .

مع ملاحظة اننا استبعدنا كلاً من موريتانيا والصومال ، في حين وقفت كل من كينيا والنيجر موقفا سلبيا .

ولا شك ان استعراض هذه النتيجة بدرجة اكبر من التفصيل ، لا بد وان يقود الى التسليم بأن الدلالة الحقيقية لنجاح السياسة الخارجية الاسرائيلية واجهزتها الدعائية بصفة خاصة ـ ترتبط بتوزيع اصوات الدول الافريقية تجاه قضية فلسطين و« ازمة الشرق الاوسط » في الدورة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة العدوان الاسرائيلي على الدول العربية ، وذلك عام ١٩٦٧ .

فعلى الرغم من ان هناك ست دول من بين الدول العربية تنتمي الى القارة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وعلى الرغم من السياسة الافريقية النشطة التي مارستها تلك الدول وفي مقدمتها مصر طوال العشر سنوات الممتدة ما بين حصول اول دولة افريقية ـ غانا ـ على استقلالها عام ١٩٥٧ الى العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من ان اسرائيل ـ الدولة المعتدية ـ لا تمثل جزءا من القارة الافريقية ـ الا انه كان من المتناقضات الغريبة ، على السطح ، ان تتخذ (١٢) دولة افريقية « موقفا عدائيا » من القضية العربية في التصويت على قرارات الأمم المتحدة ، في مقابل (٥) دول افريقية فقط وقفت من القضية العربية موقف « التأييد التام » ، وذلك بعد استبعاد درجات العداء او التأييد الأقل حدة من النتيجة الاجمالية التي قدمناها فيما سبق .

وتبدو هذه المتناقضات اكثر وضوحا باستعراض توزيع اصوات الدول الافريقية اثناء عملية الاقتراع على مشروعات حل الأزمة ، ويمكن الاقتصار في هذا الصدد على كل من مشروع الدول غير المنحازة ، الذي كان يمثل حلا وسطا بين المشروع الامريكي والمشروع السوفييتي ويعتبر بالتالي من المشروعات المؤيدة للعرب ، ومشروع دول امريكا اللاتينية ـ وقد جاء مدافعا عن المصالح الاسرائيلية :

ـ اذا استبعدت الدول العربية من حساب الاصوات ، نجد انه كانت هناك (١٤) دولة مؤيدة لمشروع عدم الانحياز المؤيد للعرب .

ـ كانت هناك (١٧) دولة مؤيدة لمشروع امريكا اللاتينية .

وينبغي ان يوضع في الاعتبار ان (٩) دول من بين الدول المؤيدة للمشروع الأول هي دول ناطقة باللغة الفرنسية ، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة الفرنسية . وهو ما يعني

انه لا يبقى من بين الدول الافريقية التي ايدت فعلا مشروع عدم الانحياز ، بناء على موقف مستقل ، سوى (٥) دول في مقابل (١٧) دولة مؤيدة للمشروع المضاد .

وتتأكد هذه الدلالة لو انتقلنا الى مجموعة الدول التي اقتصرت على حد « الامتناع عنّ التصويت » . لقد كان مجموع الدول الافريقية في الأمم المتحدة آنذاك (٣٨) دولة ، وكان من بينها (٦) دول عربية ، ومن ثم يكون مجموع الدول الافريقية بالمعنى الضيق (٣٢) دولة ، وكان نتيجة الامتناع عن التصويت كالتالي :

ـ عندما طرح مشروع عدم الانحياز ، امتنعت عن التصويت (١٠) دول افريقية ، اي بنسبة (٣٣٪) تقريبا من المجموع الكلي للدول المصوتة .

ـ وعندما طرح مشروع امريكا اللاتينية ، اقتصر الامتناع عن التصويت على حد (٥) دول ، اي بنسبة تقل عن (١٥٪) من المجموع الكلي للدول المصوتة .

ويمكن القول ان الدلالة هنا واضحة ، لأنها تعني الصراحة في العداء للقضية العربية ، واختفاء مواقف التردد والتمزق بالنسبة للدول الافريقيةعندما يتعين عليها ان توازن بين قضية الدول العربية ـ من ناحية ، ودواعي الارتباط المصلحي باسرائيل او بالولايات المتحدة الامريكية ـ من الناحية الأخرى . وتوضح الجداول التالية موقف دول العالم وتوزيع اصوات الدول الافريقية خلال الدورة الطارئة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب عدوان يونيو عام ١٩٦٧ .

جدول (آ)(*)

مواقف دول العالم في الأمم المتحدة من القضية

الموقف / المجموعة	تأييد تام	تأييد	سلبي	عدائي	المجموع
افريقيا (دون الدول العربية)	١٠	٦	١٠	١٢	٣٨
باقي دول العالم	٣٣	٤	٢٨	١٤	٧٩
المجموع	٤٣	١٠	٣٨	٢٦	١١٧

(*) المصدر : د. حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الاسرائيلية (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ، ١٩٧٠)، ص ١٥١ .

جدول (ب)(*)

توزيع اصوات الدول الافريقية على مشروعات القرارات

المشروع / الموقف / توزيع الدول الافريقية	مشروع دول عدم الانحياز			مشروع دول امريكا اللاتينية		
	موافقة	رفض	امتناع	موافقة	رفض	امتناع
دول ناطقة باللغة العربية	٦	-	-	-	٦	-
دول ناطقة باللغة الفرنسية	٩	٢	٧	٩	٦	٣
دول ناطقة باللغة الانجليزية	٥	٦	٣	٨	٤	٢
المجموع	٢٠	٨	١٠	١٧	١٦	٥

(*) المصدر : د. حامد ربيع، فلسفة الدعاية الاسرائيلية (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ، ١٩٧٠)، ص ١٥١ .

وتبقى هناك مجموعتان من الملاحظات تعطي دلالة خاصة لهذه النتائج :

اولاهما : ان اتخاذ معيار التصويت في الأمم المتحدة كدلالة على قوة الاقناع للدعاية الاسرائيلية ، ينبغي ان تتحدد صلاحيته في ضوء عدة محددات ، وفي مقدمتها : ان هذا التصويت يعلن عن وجهة نظر الهيئة الحاكمة في الدولة ، انما هو تعبير عن رأي عام رسمي وليس عن رأي عام شعبي ـ من ناحية ، وان التصويت في الأمم المتحدة لا يعكس درجة الاهتمام الدولي من عدمه ، وإنما يعبر عن ارتباطات ومصالح وتوازنات تتصف بأبعاد الأمن القومي وتتركز في الاستراتيجية الدولية ـ من ناحية ثانية ، وإن النفوذ الأمريكي في نطاق العلاقات الدولية لا بد وان يصير العامل الحاسم في تحديد تحركات هذه القوى وبالتالي في عملية التصويت ، خاصة في تلك المرحلة من مراحل التطور الدولي ـ من ناحية ثالثة . ولعل خير دلالة على ذلك موقف الحكومة الفرنسية الذي لا يمكن ان يقال بأنه يعكس اتجاهات الرأي العام الفرنسي الحقيقية ، ثم سلبية دول امريكا اللاتينية واليابان التي تربطها بالمنطقة العربية مصالح اقتصادية لا يمكن تجاهلها ، واخيرا موقف الدول الافريقية وقد سبقت الاشارة الى بياناته وارقامه ودلالاتها .

وثانيتهما : ان هذا الموقف الافريقي في مجموعه ظل ثابتا لفترة ولم يتغير . فالسبع عشرة دولة التي ايدت مشروع دول امريكا اللاتينية والموالي للمصالح الاسرائيلية ظلت

على موقفها من العداء للقضية العربية . وفضلا عن ذلك فإن تحليل الدلالة التي تستتر خلف ارقام ، خاصة لتحديد فئة الدول العدائية بدقة ـ يوضح ان طائفة الدول السلبية تضم (٩) دول افريقية تتخذ موقف الامتناع عن التصويت على القرارات . وهو موقف لا يزال يعكس نوعا من العداوة او على الاقل عدم الاهتمام . ولعل هذه الدلالة تبرز واضحة عندما ننظر الى مجموع الدول التي رفضت مشروع امريكا اللاتينية ، والتي تعكس بهذا المعنى درجة معينة من درجات التأييد ، فهي ترفض مشروع امريكا اللاتينية ، ولكن هذا لا يعني بالتبعية انها تؤيد مشروع دول عدم الانحياز . فإذا القينا نظرة على مجموع الدول المؤيدة لوجهة النظر العربية ـ أي الدول المؤيدة تأييداً تاماً والدول المؤيدة ـ لوجدنا هذا المجموع مستقرا على نفس العدد وهو (١٦) دولة.وارتفاع العداء للقضية العربية في ظل تلك الظروف ـ والى هذا الحد ـ لا بد وان تكون له دلالته ، ولا بد ان يوضع في الاعتبار عند تقييم درجة ومحتوى التحول والتغير في الموقف الافريقي ، وفهم الاسباب التي دعت اليه بالتالي ـ باعتبار كل ذلك اساس لا بد منه في اطار محاولة اختراق حجاب «الظاهر» من المواقف الدبلوماسية والتوصل الى حدود «الباطن» في تلك المواقف . ومن ثم الانتهاء الى بناء شبكة من التوقعات والاحتمالات ، بخصوص مستقبل العلاقات المتبادلة بين هذه الثلاثين من الدول : اسرائيل ، الدول الافريقية ، الدول العربية ، على اساس من معايير اقرب ما تكون الى الدقة والحقيقة خاصة اذا وضع في الاعتبار ان التصويت في الأمم المتحدة ـ كما تقدم ـ هو تصويت «حكومات» وليس تصويت «شعوب» .

ويمكن القول ان هذه المواقف في حقيقتها ، كانت مؤشرات على محصلة الصراع السياسي والدبلوماسي بين الدول العربية واسرائيل في افريقيا . وتكفي الاشارة الى ان اسرائيل كانت لها بعثات دبلوماسية وعلى مستوى القارة في غالبية الدول الافريقية غير العربية ، عشية عدوان يونيو عام ١٩٦٧ ، كما كان لها وجود نشط في هذه الدول يتغاير مع الاتجاه العربي الى رفض الاعتراف بها ، بما فرض ذلك من توجهات ومحددات على طبيعة الدور والاداء العربي في افريقيا تجاه الوجود الاسرائيلي . ولقد شهدت الستينات نمو هذا الوجود بالرغم من كافة الجهود العربية لصد التقدم الاسرائيلي على الأرض الافريقية والذي بلغ ذروته ـ كما تقدم ـ في غمار عدوان يونيو عام ١٩٦٧ .

ثالثاً : الاستمرار والتغير في الموقف الافريقي

من الصحيح ان الموقف الافريقي ، بدأ يتحول في الأعوام التالية لعام العدوان الاسرائيلي ـ هذا التحول الذي بلغ ذروته ايضا في غمار حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، حيث

اخـذ يعبر عن درجـات « اقل » من « التـأييـد » للمـوقف الاسـرائيـلي ، ثم إذا بـه يعبـر عن درجـات أكبـر من التـأييـد للمـوقف العـربي سـواء عـلى المستـوى الثنـائي او عـلى المستـوى الجماعي أو في المنـظمات الـدولية . ومـع ذلـك فمن الضـروري الاتفـاق عـلى مفهوم « التأييد » حتى يمكن تقدير « حدوده ودرجاته » تقديرا دقيقا . ففيم كان تأييد الدول الافريقية لاسرائيل حتى عدوانها في يونيو عام ١٩٦٧ ؟ ، وما هي الحدود التي انسحب عنها ذلك التأييد بعد ذلك ؟ وفيم كان امتناع الدول الافريقية عن تأييد الجانب العربي ؟، وما هي الحدود التي امتد اليها التأييد الافريقي للدول العربية ، هذا التأييد الذي بدأ متردداً منذ عام ١٩٦٨ ثم بلغ ذروة مظاهره بالاعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل في غمار حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ؟

يمكن القول ان موقف التأييد الذي التزمته غالبية الدول الافريقية تجاه اسرائيل حتى عام ١٩٦٧ ، كان يمتد ليغطي مجموعة من الخطوط الجوهرية والاصيلة ، التي يمكن تلخيصها في القبول بشرعية الوجود الاسرائيلي والاقرار بصحة الاساس الابديولوجي الذي يستند اليه هذا الوجود وقبول المنطق الذي يطرحه ـ اي المفاوضات المباشرة ـ كأساس لتسوية المشكلات الناجمة عن هذا الوجود . وبعد العدوان الاسرائيلي في يونيو عام ١٩٦٧ ، اضيف الى ذلك اقتناع غالبية الدول الافريقية بوجهة النظر التي ساقها الاعلام الصهيوني لتبرير العدوان ، حيث ادرج ما قامت به اسرائيل ضد الدول العربية في اطار « نظرية الدفاع الاستباقي عن النفس : «Anticipatory Right of Self-Defence .

وفي ضوء هذه الخطوط الجوهرية والأصيلة ، فإنه يمكن القول ان الموقف الافريقي تجاه قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، سواء في منظمة الوحدة الافريقية أو في الأمم المتحدة ـ كان موقفا مبرراً ومتسقا مع منطلقاته ، بغض النظر عن الاحكام القيمية المرتبطة بتقويم هذا الموقف .

والمهم ان التحولات التي كانت تعتري الموقف الافريقي بعد ذلك كانت تجري في مناطق « التخوم » البعيدة لهذه الخطوط الجوهرية والأصيلة ، حيث كانت تتركز بالتحديد في قضية « الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، ورفض اسرائيل الانسحاب منها » . وهكذا يمكن القول ان « درجات التأييد » الافريقي التي جرى « خصمها » من رصيد الجانب الاسرائيلي و« اضافتها » الى رصيد الجانب العربي مع مرور الوقت ، لم يكن يبررها الا استمرار الاحتلال الاسرائيلي الى حد بعيد . ويمكن الاستدلال على ذلك من بعض المؤشرات ، ولعل في مقدمتها مؤشرين هامين :

اولهما ـ قبول المنطق الاسرائيلي في مسألة الأراضي العربية المحتلة ، نزولا على

مقتضيات الخطوط الجوهرية والأصيلة . ويتلخص هذا المنطق ـ باختصار ـ في انه لن يكون هناك انسحاب ، في اطار التسوية ، الا من « اراض » وليس من كل الأراضي العربية المحتلة ، وهو نفس منطق النص الانجليزي من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧) . ومن الملاحظ ان مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية ، سواء على مستوى القمة او على مستوى الوزراء ، قد درجت منذ عام ١٩٦٨ ، على استخدام هذا النص في قرارات « التأييد » التي كانت تصدرها لصالح الجانب العربي . حيث ذهبت بعض الدول الافريقية صراحة الى حد تأييد التوسع الاسرائيلي .

ثانيهما ـ ربط الموقف الافريقي من اسرائيل بمسألة استمرار احتلالها للأراضي العربية . وبهذا المعنى فقد درجت توصيات وقرارات اجهزة منظمة الوحدة الافريقية بمستوياتها المختلفة ، على ربط توجيهاتها للدول الاعضاء باتخاذ اجراءات مضادة لاسرائيل باستمرار احتلال الاخيرة للأراضي العربية ، ومن ابرز التوصيات في هذا المجال ، ما تضمنه قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الثامنة غير العادية في اديس ابابا (نوفمبر عام ١٩٧٣) بخصوص ازمة الشرق الاوسط وموقف الدول الاعضاء في المنظمة من هذه الأزمة ـ من توصية بالابقاء على قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل لحين انسحابها من الأراضي العربية المحتلة ولحين استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية المشروعة .

وتكفي الاشارة ـ في مجال التدليل على الادراك الافريقي لهذه الخطوط السابقة كلها ـ الاشارة الى مجرد تصريح للرئيس السنغالي ليبولود سنغور في اواخر عام ١٩٧١ قال فيه : « إن الحركة الصهيونية تشابه نضال الزنوج وحركة القومية العربية ، وذلك باعتبارها حركة تحرر وطني » . ومن المهم ان نلاحظ هنا ان هذا التصريح قد صدر عنه بعد مضي ما يزيد على اربع سنوات على « استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية » ، وفي اثناء قيامه بمهمة الوساطة بين مصر واسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، في اطار مهمة « اللجنة الرباعية » لتقصي الحقائق طبقا لقرار مؤتمر القمة الافريقي الثامن في اديس ابابا (يونيو عام ١٩٧١) !.

وفي ضوء ما تقدم ، تستبين الحدود التي انسحب عنها التأييد الافريقي لاسرائيل ، كما تستبين في نفس الوقت الحدود التي امتد اليها ذلك التأييد في منطقة الحقوق والمطالب العربية . وكذلك تتضح المعايير التي ينبغي إعمالها لتقدير جوانب « الأصول والخصوم » ، في حساب رصيد التأييد الافريقي لأطراف الصراع ـ العربي ـ الاسرائيلي .

ومعنى ذلك انه ما يزال على الدول العربية ان تتقدم باستمرار لتوسيع رقعة التأييد

الافريقي ـ كماً ونوعاً ، فضلاعن استمرار ما تحقق فعلا من تأييد للأهداف القومية العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين . . . فضلا عن الحيلولة دون التفاف اسرائيل والدوائر التي تساندها من حول العالم العربي ، وهو الهدف الذي تسعى اليه اسرائيل عن طريق دعم علاقاتها بأفريقيا واضعاف العلاقات العربية ـ الافريقية او تحطيمها تحطيماً تاماً . ويقتضي كل ذلك ضمان التنسيق المستمر تأييدا للأهداف المشتركة بين الدول العربية والدول الافريقية في القضايا الدولية المعاصرة وعلى رأسها قضية ارساء اسس نظام اقتصادي دولي جديد يجعل العلاقة بين الدول الصناعية والدول المصدرة للمواد الخام اكثر توازنا . . بالاضافة الى السعي المستمر من اجل الوصول الى تكامل استراتيجي بين افريقيا والعالم العربي يجعل العرب هم المصدر الأول لتلبية حاجات افريقيا حضاريا وبصفة خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية واستخراج المواد الخام وتصنيعها محليا ـ من ناحية ، كما يجعل افريقيا هي العمق الجغرافي والزراعي والبشري للعالم العربي ـ من ناحية اخرى .

ويوم يتحقق ذلك ، يتأكد اننا على الطريق الصحيح من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي للشعوب العربية والافريقية معا .

الحواشي

(١) انظر في الوجود الاسرائيلي في افريقيا قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ :
ـ د. عبد الملك عوده ، **النشاط الاسرائيلي في افريقيا** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٦) .
ـ محمد علي العويني ، **سياسة اسرائيل الخارجية في افريقيا** (القاهرة: المؤلف ، ١٩٧٢) .
ـ د. عواطف عبد الرحمن ، **اسرائيل وافريقيا ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ، ١٩٧٤) .
ـ د. غسان العطية ، **التحرك الاسرائيلي في افريقيا ـ التجربة الأوغندية** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٣) .

(٢) انظر في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ :
ـ د. عبد الملك عوده ود. محمد علي العويني ، « حرب اكتوبر والمتغيرات في الموقف الافريقي » ، في : **الندوة الدولية لحرب اكتوبر ٧٣** ـ المجلد الثاني (القاهرة : ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، ١٩٨٦)، ص ٢١٧ ـ ٢٣٢ .
ـ د. لوكواجو ، « النظرة الافريقية للشرق الاوسط منذ حرب اكتوبر حتى اتفاقية سيناء » ، في : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ ـ ٢٥٤ . . . وايضا :

— Elliott P. Skinnes, «African States and Israel: Uneasy Relations in a World of Crises», **Journal of African Studies,** vols.2, No.1 (Spring 1975.

— Douglas L. Greenes, «Israeli- African Relations: The End of an Eara», **Africa,** No.29 (January 1974).

(٣) جمال عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** ، الجزء الثالث .

(٤) انظر في هذا الخصوص :

محمد محمد فائق ، **عبد الناصر والثورة الافريقية** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

(٥) انظر مثلا افكار نكروما في كتابه :

Kwame Nkrumah, **Africa Must Unite** (New York: Frederick A. Praeger, 1963).

(٦) انظر نص الخطاب في :

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، بدون تاريخ نشر)، ص ٣٦١ .

(٧) انظر وجهة نظر جديدة في الر ـ على قضية تعامل بعض الدول العربية مع جنوب افريقيا : علي ابو سن ، **العرب وتحديات الحوار مع افريقيا** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨)، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٨) انظر للكاتب :

« اسرائيل والعلاقات العربية ـ الافريقية » ، **المستقبل العربي** ، العدد ٢ ، السنة الأولى (يوليو ١٩٧٨) ، ص ٦٢ - ٧٨ .

(٩) **Israel Government Year Book 1965- 1966,** p.172.

(١٠) **Israel Digest,** 28-1-1966.

(١١) **اليوميات الفلسطينية** ـ المجلد الثامن (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ، ١٩٦٥)، ص ١٩٥ .

(١٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٦** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ، ١٩٦٧)، ص ٥٥٥ .

(١٣) انظر بخصوص العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ والموقف الافريقي منه في الأمم المتحدة :

ـ د. جورج ديب ، **العدوان الاسرائيلي في الأمم المتحدة** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) .

ـ ج. هـ. جانسن ، **اسرائيل والدول الأفروآسيوية** (بيورت : منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ، ١٩٧٠) .

ـ د. عبد الملك عوده ، « العدوان الاسرائيلي وموقف الدول الافريقية » ، **السياسة الدولية** ، العدد ٩ (يوليو ١٩٦٧) .

ـ د. محمد فتح الله الخطيب ، « العدوان الاسرائيلي والجمعية العامة للأمم المتحدة » ، **السياسة الدولية** ، العدد ٩ (يوليو ١٩٦٧). وايضا :

— Tareq Y. Ismael, **The Middle East in World Politics** (Syracuse University Press, 1974).

الاحياء الاسلامي : دراسة في حالة المسلمين السوفييت

د. محمد السيد سليم*

من الثابت أن العالم الاسلامي تجتاحه حاليا موجة من الاحياء الاسلامي تتمثل في إعادة الوعي بالقيم الاسلامية ، ليس فقط على المستوى الديني ولكن على المستويين الثقافي والسياسي ايضا ، كما تتمثل في السعي نحو خلق هوية اسلامية جديدة في العالم المعاصر(١) .

وهذه الظاهرة ، كما يعرفها الاستاذ حرير ديكميجان ـ تتميز بانها ظاهرة شاملة بمعنى انها تحدث في المجتمعات الاسلامية بغض النظر عن الموقع أو الحجم أو الهوية الثقافية . كما أنها ليست قاصرة على الدول العربية ، ولكنها تمتد لتشمل دول كنيجيريا واندونيسيا وتركيا وباكستان ، ولا تقتصر على البلاد التي يشكل المسلمون فيها اغلبية ، ولكنها تشمل البلاد التي يشكل المسلمون فيها اقلية كالفلبين والهند والاتحاد السوفييتي(٢) .

بيد أن الدراسات العلمية عن الاحياء الاسلامي تركز على دوافع الاحياء في البلاد التي تحكمها اغلبية اسلامية . فهذه الدراسات تفسر عملية الاحياء الاسلامي في ضوء اربعة عوامل اساسية : أولها : ازمة الشرعية التي تتمثل في عجز النخب المثقفة والحاكمة في ايجاد ايديولوجيات علمانية تكون مصدرا للشرعية والتلاحم الاجتماعي ، وقادرة في

(*) المدرس بقسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة .

نفس الوقت على أن تكون بديلا للشرعية الاسلامية التقليدية ، وقد تمثل ذلك في عجز النماذج الناصرية والاتاتوركية والبورقيبية . وثانيها هو القهر الاجتماعي وفشل النظم العلمانية في حل مشكلة العدالة الاجتماعية كما حدث في ايران .

اما السبب الثالث فهو أثر الهزائم العسكرية التي لحقت بدول اسلامية كمصر وباكستان والاردن وسوريا ، فما يهز ثقة مسلمي تلك الدول في شرعية النظم الحاكمة . واخيرا ، فهناك ازمة قوى المعارضة غير الدينية واخفاقها في تقديم بديل للنظم القائمة او اكتساب قواعد جماهيرية واسعة مما يفسح الطريق امام نهوض الحركات الاسلامية .

هذه الاسباب كلها تفترض أن المسلمين اغلبية حاكمه في تلك الدول ، فإذا كان ذلك كذلك ، فكيف نفسر اذن ظاهرة الاحياء الاسلامي في الدول التي يشكل المسلمون فيها اقلية غير حاكمة ، والتي لا تعاني من تلك الاسباب والدوافع ؟

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل خصوصيات ظاهرة الاحياء الاسلامي في واحدة من الدول التي يشكل المسلمون فيها اقلية ، وهي الاتحاد السوفييتي ، وذلك كخطوة في الطريق إلى التوصل إلى تفسير عام لظاهرة الاحياء الاسلامي .

ظاهرة الاحياء الاسلامي في الاتحاد السوفييتي :

منذ أوائل السبعينات ، بدأت تجتاح اسيا الوسطى والقوقاز ، حركة مطردة من نمو الشعور بالهوية الاسلامية لدى المسلمين السوفييت قوامها التمسك بالقيم الثقافية الاسلامية ، وتطوير نمط من التطور الاقتصادي والاجتماعي ، يختلف عن نمط التطور في المناطق الاوروبية للاتحاد السوفييتي . ففي سنة ١٩٦١ كتب بيسونيت ، الخبير في الشؤون السوفييتية ، عن المسلمين السوفييت :

« لقد انتهت ايام المجد بالنسبة للاسلام في اسيا الوسطى . فليس هناك اضطهاد للمسلمين ، ولكن ذلك ليس ضروريا . فبعكس المسيحية ، لا يستطيع الاسلام أن يعيش بدون ان تصحبه بعض الممارسات السياسية . . . لقد نجح الشيوعيون في فرض نفس الوجود القانوني على المسلمين والارثوذكس . واستطيع أن أقول ، بناء على ملاحظاتي المحدودة ، ان الارثوذكسية ستحيا في الاتحاد السوفييتي ، الا انني لا استطيع ان اقول نفس الشيء عن الاسلام »[٣] .

بيد أن المؤشرات العملية ، توضح أن ملاحظة بيسونيت كانت فعلا محدودة . فهناك اليوم شبه اجماع بين دارسي الاتحاد السوفييتي على أن هناك وعيا متزايدا بالاسلام بين مسلمي اسيا الوسطى والقوقاز . فبعد عشر سنوات من ملاحظة بيسونيت ، صرح

احد العلماء السوفييت : « ليس هناك مكان في الاتحاد السوفييتي يتعاظم فيه النفوذ الديني كما هو الحال في آسيا الوسطى . . . فالنفوذ الاسلامي في تلك المنطقة ، قوي للغاية»[٤] .

وكتبت الاستاذة راكوفسكا هارمستون ، المتخصصة في شؤون اسيا الوسطى ، موضحة أن هناك موجة واضحة من الاحياء الثقافي الاسلامي في آسيا الوسطى والقوقاز[٥] .

وفي ابريل سنة ١٩٧٩ ، كتبت الباحثة الكندية لاناهيل مقالة بعنوان « رياح الاسلام تهب نحو آسيا الوسطى » عقب زيارتها للاتحاد السوفييتي قالت فيها « أن المسلمين أصبحوا يشكلون وحدة متميزة بشكل متزايد »[٦] .

يمثل المسلمون ثاني اكبر قوة دينية في الاتحاد السوفييتي ، بعد اتباع الكنيسة الارثوذكسية الروسية[٧] فقد أورد تعداد سنة ١٩٧٠ ، كما يشير الجدول رقم ١ ، أن هناك حوالي ٣٥ مليون مسلم يشكلون ١٤,٣٪ من سكان الاتحاد السوفييتي ، زادوا سنة ١٩٧٧ ، حسب تقديرات الباحث ويكس ، إلى ٤٠,٦ مليون يشكلون ١٥,٧٪ من السكان السوفييت . وينتمي المسلمون السوفييت إلى ثلاث مجموعات عرقية اسلامية هي :

مجموعة الشعوب التركستانية ، وتمثل ٨٥,١٪ منهم ، والشعوب الايبرو قوقازية ، وتمثل ٦,٩٪ منهم ، والشعوب الايرانية ، وتمثل ٨٪ منهم[٨] ويتركز معظم المسلمين السوفييت في الجمهوريات الاتحادية الست الواقعة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي ، والتي تمتد من جمهورية اذربيجان في القوقاز ، إلى الجمهوريات الخمس الواقعة في آسيا الوسطى ، وهي : اوزبكستان ، كازاخستان ، تركمانيا ، قيرجيزيا ، وطاجيكستان . إلى الشمال الغربي من تلك الجمهوريات يتركز الثاتار والباشكير في جمهوريتين مستقلتين في الفولجا والاورال . وتتشابه الشعوب الاسلامية السوفييتية في كثير من الخصائص الثقافية . فالشعوب التركستانية مثلا ، تتكلم ثلاث عشرة لغة متقاربة إلى حد كبير . كما أن معظم المسلمين ينتمون إلى المذهب السني الحنفي ، بينما تنتمي الشعوب الايرانية إلى المذهب الشيعي ، بجانب وجود اقليات من الاسماعيلية والبهائية والاثنى عشرية .

كما أن معظم المسلمين ينتمون إلى المذهب السني ـ الحنفي ، بينما تنتمي الشعوب الايرانية إلى المذهب الشيعي ، بجانب وجود اقليات من الاسماعيلية والبهائية والاثنى عشرية .

جدول رقم (١)

توزيع الشعوب الاسلامية في الاتحاد السوفييتي[٩].

الشعوب	تعداد سنة ١٩٣٩ بالالاف	تعداد سنة ١٩٥٩ بالالاف	تعداد سنة ١٩٧٠ بالالاف	تقدير ٧٧ بالالاف	مقر الاقامة• الرئيسي
١ ـ الشعوب التركستانية	١٧,٦٠١	٢١,٠٥١	٢٩,٨٢٠	٣٤,٦٥٤	
الاوزبك	٤,٨٤٤	٦,٠٠٤	٩,٩٩٥	١٠,٧٤٦	جمهورية اوزبكستان
التاتار	٤,٣٠٠	٤,٩٦٩	٥,٩٣١	٦,٥٥٠	مقاطعة التاتار
الكازاك	٣,٠٩٩	٣,٥٨١	٥,٢٩٩	٦,١٩٥	جمهورية كازاخستان
الاذربيجانيون	٢,٢٧٥	٢,٩٢٩	٤,٣٨٠	٥,١١٠	جمهورية اذربيجان
التركمان	٨١٢	١,٠٠٤	١,٥٢٥	١,٧٨٢	جمهورية تركمانيا
الباشكير	٨٤٣	٩٨٣	١,٢٤٠	١,٤٥١	مقاطعة الباشكير
القرجيز	٨٨٤	٩٧٤	١,٤٥٢	١,٦٩٩	جمهورية فرجيزيا
الكاراكالباك	١٨٦	١٧٣	٢٣٦	٢٧٧	مقاطعة كاراكالباك
الكوميك	٠٩٥	١٣٥	١٣٧	٢٢٠	داغستان
اليوجور	١٠٩	٩٥	١٧٣	٢٠٢	كاراخستان وقرجيزيا
الكاراتشاي	٧٦	٨١	١١٣	٢٠٢	مقاطعة كارتشاي
البارلقار	٤٢	٤٧	٦٠	٧٠	مقاطعة كاباردابلقار
النوجاي	٣٦	٤١	-	٧٠	مقاطعة كاراتشاي
الترك	؟	٣٥	٧٩	٧٠	
٢ ـ الشعوب الايرانية	١,٦٩٧	١,٩٠٧	٢,٧٥٨	٣,٢٤٨	
الطاجيك	١,٢٢٩	١,٣٩٧	٢,١٣٦	٢,٤٩٧	جمهورية طاجيكستان
الاوستين	٣٥٤	٤١٠	٤٨٨	٥٦٥	مقاطعة شمال اوستين
الاكراد	٤٦	٥٩	٨٩	١٠٤	جمهورية ارمينيا
الايرانيون	٢١	٢٨	٤٧		اسيا الوسطى السوفييتية
التات	٢٩	١١		١٨	ازربيجان

تابع جدول رقم ١

الشعوب	تعداد سنة ١٩٣٩ بالالاف	تعداد سنة ١٩٥٩ بالالاف	تعداد سنة ١٩٧٠ بالالاف	تقدير ٧٧ بالالاف	مقر الاقامة الرئيسي
البالوشي	-	٩	١٧	١٧	تركمانيا
٣ ـ الشعوب			-		
الايبروقوقازية	٨٣١	٢,٥٦٧		٢,٨٣٤	
الشيشين	٤٠٨	٤١٨	٢,١٦١	٧١٧	مقاطعة شيشين رأنجوش
الكاربا رديان	١٦٤	٢٠٤	٦١٣	٢٨٢	مقاطعة كاربا رداربلقار
الانجوش	٩٢	١٠٦	١٥٨	١٨٤	مقاطعة شيشين رانجوس
الشركس	٧٩	٣٠	-	٤٧	مقاطعة كاراتش ـ شركس
الداغستانيون	٨٨	١,٨٠٩	١,٣٦٥	١,٦٠٤	داغستان
واخرون					
المجموع الكلي	٢٠,١٢٩	٢٥,٥٢٥	٣٤,٧٣٩	٤٠,٧٢٦	

جذور عملية الاحياء الاسلامي :

الواقع أن عملية الاحياء الاسلامي التي يشهدها مسلمو الاتحاد السوفييتي اليوم ، تمثل الموجة الثانية من الاحياء خلال القرن العشرين فقد سبقتها موجة اولى في اوائل القرن العشرين جاءت متواكبة مع حركة الاحياء التي شهدها الشرق العربي على ايدي المصلحين من امثال محمد عبده . وسميت تلك الموجة الاولى باسم « حركة اصول الجديد » أو « الحركة التجديدية » وطالبت بتجديد القيم الاسلامية واحياء الثقافة الاسلامية ، وتحقيق قدر من الاستقلال الثقافي والسياسي للشعوب الاسلامية[١٠] . بالاضافة إلى حركة الجديد ، توزع المسلمون الروس بين شتى التيارات السياسية في الامبراطورية الروسية ، باستثناء البولشفيك الذين كان نفوذهم محدودا بين المسلمين الروس[١١] . وقد أدى ذلك إلى عدم تقبل المسلمين للنظام الجديد الذي أتت به ثورة سنة ١٩١٧ بسهولة ، برغم روح التسامح المبدئي التي ابداها النظام البلشفي نحو المسلمين بدرجة تفوق تسامحه مع الكنيسة الارثوذكسية[١٢] . والواقع أن المسلك البلشفي

المبدئي ازاء المسلمين ، كان اعترافا ضمنيا بقوة الاسلام بين سكان آسيا الوسطى والقوقاز ، فقد اعترف سلطان جاليف ، الذي قاد التيار البلشفي داخل المجتمع الاسلامي ، بقوة تأثير الاسلام لانه يقدم للمسلمين قواعد للسلوك السياسي والمدني ، بالاضافة إلى العقيدة(١٣) .

ابتداء من سنة ١٩٢٠ بدا التحول في السياسة السوفييتية بالغاء الكثير من المؤسسات الدينية والسياسية الاسلامية ، وظهور كثير من الكتابات المعاديةللاسلام. وكان رد فعل المجتمع الاسلامي ، هو تعميق عملية حركة الاحياء الاسلامي ، تحت لواء « الحركة التجديدية » التي نجحت فعلا في احياء كثير من مظاهر الثقافة الاسلامية خلال الفترة الاولى من الحكم البلشفي . ولكن الحركة صفيت نهائيا في اواخر العشرينات ، باعتبارها « مضادة للثورة » شأنها شأن الحركة التي قادها سلطان جالييف لخلق نظام شيوعي يناسب المجتمعات الاسلامية السوفييتية(١٤) .

توجهت السياسة السوفييتية عقب تولي ستالين السلطة ١٩٢٩ وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ، عبر محاور اربعة ، هدفت جميعها إلى احتواء الهوية الثقافية الاسلامية ، وغرس بذور هوية ثقافية سوفييتية بدلا منها . المحور الاول ، كان تقسيم المجتمع الاسلامي إلى وحدات سياسية ـ ادارية منفصلة ، كتقسيم مسلمي الفولجا الاوسط إلى امتين منفصلتين وتقسيم المجتمع التركستاني إلى خمس جمهوريات منفصلة . المحور الثاني ، كان محور اللغة الذي تمثل في الغاء الابجدية العربية ، وادخال الابجدية اللاتينية بدلا منها ، مما أدى إلى عزل الاجيال التالية عن التراث العربي ، وإلى نمو ظاهرة التجزؤ الثقافي بين المسلمين السوفييت . اما المحور الثالث ، فكان تشجيع عملية استيطان السكان الروس في اسيا الوسطى والقوقاز ، وهي السياسة التي عرفت باسم « تقريب القوميات » إلى احد أن اصبح مسلمو الكازاخستان اقلية في داخل جمهوريتهم . والمحور الاخير ، كان ازالة المؤسسات الاسلامية التقليدية ، كالاوقاف والمدارس التعليمية ، سواء على المستوى الاكاديمي ، أو على مستوى العبادات(١٥) .

على أن تلك السياسة لم تستمر طويلا (رغم انها نجحت في اضعاف مركز الاسلام التقليدي في آسيا الوسطى والقوقاز) اذ سرعان ما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وفرضت على السلطات السوفييتية ضرورة التهادن مع المسلمين السوفييت ، خصوصا ان القوات الالمانية ، كانت قد دخلت فعلا بعض المناطق الاسلامية كالتاتار والباشكير . وبناء عليه ، تم تخفيف القيود المفروضة على الممارسة النظامية للاسلام . فانعقد مؤتمر لمسلمي اسيا الوسطى في اكتوبر ١٩٤٣ ، واخر لمسلمي القوقاز في مايو ١٩٤٤ ، ونشر المفتي

رسولوف كتابا بعنوان « الاسلام ديني » يتضمن قواعد الصلاة[١٦] .

وقد سمح التهادن الذي فرضته الحرب العالمية الثانية ، بإعادة نمو الممارسات الاسلامية وبيقظة المجتمع الاسلامي السوفييتي . فمنذ ذلك الحين ، لم تحظر تلك السلطات ممارسة الشعائر التي بدأت في النمو في شكل افتتاح مدرستين للتعليم الاسلامي ١٩٥٠ واصدار طبعة جديدة من القران ١٩٤٨ وايفاد بعثات إلى الازهر . ولكن اقتصرت السلطات السوفييتية على تشديد حملتها الايديولوجية ضد الممارسة التقليدية للاسلام مما انتهى إلى شكل من التعايش التنافسي بين النظام السوفييتي ، وايديولوجيته الالحادية ، وبين المؤسسات الاسلامية ، ما دام انها لا تمس كفاءة النظام وقدرته على اداء وظائفه ، مثل هذا التعايش ، بالاضافة إلى عوامل اخرى سنذكرها حالا ، هو الذي سمح بظهور حركة الاحياء الاسلامي .

مظاهر اليقظة الاسلامية في الاتحاد السوفييتي :

تتميز حركة الاحياء الاسلامي في الاتحاد السوفييتي ، بأنها في جوهرها لا تدور حول قضية التمسك بالشعائر والعودة إلى التقليد ، وإن كان ذلك يمثل جزءاً يسيراً منها . فالمسلمون السوفييت ، لم يتأثروا كثيرا بتوجهات حركة الاحياء الاسلامي الايراني . ويبدو أن كثيرين منهم ، وبالذات التركمان والاذربيجانيون لم يسمعوا عنها بعد[١٧] ولكن جوهر الحركة يتمثل في تكوين شخصية اسلامية ، قوامها القيم الثقافية التي ارساها الاسلام ، وتطوير طابع اسلامي خاص للجمهوريات السوفييتية ، التي يعيش فيها المسلمون . ففي دراسة حديثة اجريت في جمهورية تركمانيا تبين أن ١٢٪ فقط من سكان المدن المسلمين ، عرفوا أنفسهم بأنهم مؤمنون بالاسلام (بمعنى ممارسة الشعائر) ، الا أن غير المؤمنين ، عرفوا أنفسهم ايضا بأنهم مسلمون ، بمعنى أن هويتهم الثقافية اسلامية ، رغم عدم ممارستهم الشعائر[١٨] .

أولا : المظاهر التقليدية للاحياء الاسلامي :

في دراسة ميدانية اجراها ريتشارد بايبس في منتصف الخمسينات ، اتضح أن هناك تدهورا شديدا في الالتزام بالاحكام الشرعية بين المسلمين السوفييت[١٩] . ويقرر الكاتب اللبناني جميل بيهم ، بعد زيارته للاتحاد السوفييتي سنة ١٩٥٧ ، أن كثيرا من مساجد اذربيجان مغلقة لعدم وجود مصلين[٢٠] . كما يقرر هويلر أن عدد المساجد في الاتحاد السوفييتي ، قد تدهور إلى حوالي اربعمائة مسجد ، مقارنا بحوالي ثمانية آلاف مسجد قبل الحرب العالمية الثانية[٢١] . فإذا قارنا هذا الاتجاه بما طرا على اسيا الوسطى والقوقاز

خلال السبعينات نجد أنه في دراسة نشرها الباحث السوفييتي فاجابوف ، أن نسبة المؤمنين من سكان جمهوريات اسيا الوسطى ، تزيد عنها في اية جمهورية اخرى[٢٢] . والامام الصدر يقرر سنة ١٩٧٢ عقب زيارة للاتحاد السوفييتي أن الاسلام في الاتحاد السوفييتي مازال حيا ، وان هناك اتجاها نحو تزايد عدد المصلين في المساجد ، على نحو ما رأى في طشقند[٢٣] . يضاف إلى ذلك انتشار المساجد بشكل غير رسمي ، فنادرا ما يوجد كولوخوز أو سوفخوز بدون مسجد غير رسمي ، كما انتشرت ظاهرة الاستعاضة عن الحج إلى الاراضي المقدسة ، بالحج إلى اضرحة الاولياء المحليين[٢٤] . كذلك يذكر احد الدارسين ، أن ظاهرة انشاء المدارس الدينية التي تتولى تدريس علوم القران بشكل غير رسمي ، قد انتشرت . ففي اذربيجان وحدها ، يقدر عدد المدارس غير الرسمية بحوالي الالف[٢٥] .

من ناحية اخرى ، يذكر من زاروا اسيا الوسطى حديثاً ، أن الطرق الصوفية التقليدية كالنقشندية والشاذلية والقادرية ، قد دبت فيها الحياة من جديد ، وعادت حلقات الذكر كما أن كتاب سيد قطب « معالم على الطريق » يتداول في آسيا الوسطى والقوقاز[٢٦] .

ثانيا : الاحياء الثقافي الاسلامي :

ذكرنا أن جوهر الاحياء الاسلامي في الاتحاد السوفييتي يتحصل في العودة إلى القيم التاريخية المرتبطة بالاسلام ، وتطوير شخصية اسلامية مستقلة لمنطقة اسيا الوسطى . فرغم أن الكثير من مسلمي اسيا الوسطى ، لا يقيمون الشعائر الدينية الا أنهم يعيشون طبقا « للاسلوب الاسلامي في الحياة » فتقاليد الحياة الاسلامية في ميادين الزواج والميلاد والطلاق والمشاكل وغيرها ، يجري التمسك بها بشكل متزايد . ومن امثلة ذلك ، التقاليد المرتبطة بالزواج . فرغم أن زواج المسلمين بغير المسلمات ، أمر شائع في آسيا الوسطى ، الا أن زواج المسلمات بغير المسلمين ، أمر نادر للغاية . ففي دراسة أجراها الباحث السوفييتي برينتايفا عن الزواج المختلط في اشخاباد ، عاصمة تركمانيا ، لم يجد حالة واحدة لسيدة تركمانية تزوجت من غير تركماني[٢٧] . كذلك فإن تقاليد الجنازة والختان والطعام ، كلها تتم بالاسلوب الاسلامي ، حتى ولو كانت الاسرة لا تمارس الشعائر . ويروي احد المتخصصين في شؤون اسيا الوسطى ، أنه حينما توفي مدير معهد التربية في طشقند عام ١٩٧٠ ، اقترحت السلطات منحه شرف الدفن في مقابر الشيوعيين المخصصة للقادة العظام ، ولكن اسرته رفضت ، واصرت على دفنه في المقابر الاسلامية ، وفقا للتقاليد الاسلامية[٢٨] . ومن الامور ذات الدلالة بين مسلمي آسيا الوسطى ، أن

معدل تربية الخنازير ، هو أقل معدل في الاتحاد السوفييتي فطبقا لاحصائية حديثة ، فإن معدل تربية الخنازير في جمهورية روسيا الاتحادية ، هو ٣٧ خنزيرا لكل مائة من السكان ، بينما تصل النسبة في تركمانيا إلى ٢٪ ، وفي طاجيكستان واوزبكستان ٣٪ ، وفي اذربيجان ٥٪ ، بينما تصل في كازاخستان إلى ١٢٪[٢٩] . وتقاليد الزواج ، رغم أنها مقننة مدنيا ، الا أنها تتم ايضا بالطريق الديني ، فنظام المهور ما زال قائما ، والمسلم يتزوج مدنيا امام الدولة ، ثم يعاود بالزواج دينيا في منزله[٣٠] . اضف إلى ذلك ، ان المناسبات المدنية الاخرى ، تحول إلى مناسبات دينية ، كوصول المولود والختان وبلوغ الرجل سن الثالثة والستين (وهي السن التي توفي فيها النبي محمد)[٣١] .

ومن مظاهر الاحياء الثقافي الاسلامي الاخرى ، الاتجاه نحو ترجمة الكتب الاسلامية التقليدية ، إلى اللغات المحلية ، وصدور مجلة دورية باسم « المسلمين في الاتحاد السوفييتي » والاحتفال بالعيد الـ ٢٥٠٠ لسمرقند ، والاتجاه نحو تنقية اللغات المحلية من المصطلحات الروسية . ففي ١٩٦٩ ، عقد مؤتمر في اوزبكستان ، ناقش قضية استعادة المصطلحات الاوزبكية في اللغات المحلية . وهناك توجه هام ، مؤداه تمجيد فترة التاريخ الاسلامي قبل الغزو الروسي القيصري ، ورفض الفكرة التي نادى بها المؤرخون الروس ، ومؤداها أن القدوم الروسي لآسيا الوسطى ، كان ظاهرة تقدمية[٣٢] .

وبناء على هـذا ، فـإن ريتـشارد بايبس ، يخلص في دراسة اخرى له في منتصف السبعينات ، إلى تعاظم ظاهرة التمسك بالهوية الثقافية الاسلامية ، مصحوبة بقدر معين من الهوية السياسية الاسلامية[٣٣] .

ثالثا : التأكيد المتزايد للشخصية الاسلامية :

إن البعد الثالث لظاهرة بعث الهوية الاسلامية السوفييتية ، هو تصاعد عملية تأكيد الشخصية الاسلامية ، عن طريق مقاومة محاولات اضفاء الطابع الثقافي والديموجرافي الروسي على بعض المناطق الاسلامية ، وهي السياسة التي يعرفها الدارسون الغربيون باسم سياسة « الترويس » Russification وقد اجمع الباحثون ، على أن المسلمين السوفييت ، هم اقل القوميات السوفييتية تقبلا للثقافة والاستيطان الروسي ، وأن ذلك لا يرجع فقط إلى أن المسلمين السوفييت ، قد خضعوا للحكم الروسي في فترة لاحقة للقوميات غير الروسية الاخرى ، ولكن إلى طبيعة الاسلام ذاته ، بدليل أن التاتار والباشكير ، قد خضعوا للحكم الروسي منذ قرون اربعة ، بينما تقل نسبة الترويس بينهم بشكل واضح عن القوميات المجاورة . وتتخذ ظاهرة التأكيد المتزايد للشخصية الاسلامية بعدين اساسين :

١ - **تناقص معدلات المستوطنين الروس في المناطق الاسلامية** : اتبع النظام الروسي ، وبعده النظام السوفييتي سياسة مخططة قوامها نقل اعداد متزايدة من الشعوب السلافية ، للاستقرار في آسيا الوسطى والقوقاز . ونتيجة لذلك ، فقد تدهور معدل المسلمين في المناطق الاسلامية . ففي خلال الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٥٩ مثلا ، زادت نسبة الروس المستوطنين في اوزبكستان من ١١٪ إلى ١٣,٥٪ من سكان الجمهورية ، ومن ٢٠٪ إلى ٣٠,٢٪ في فرجيزيا ، بل أنه في كازاخستان ، اصبح الكازاك اقلية ، والروس اغلبية . الا أنه لوحظ في احضاء ١٩٧٠ ، أن تيار الترويس الديموجرافي ، بدأ في التغير لصالح الشعوب الاسلامية . فكما يظهر من الجدول رقم ٢ فإنه في كل جمهوريات آسيا الوسطى ، زادت نسبة السكان المحليين وهبطت نسبة كل المستوطنين . بيد أن هبوط نسبة المستوطنين الروس ، كان بمعدل يفوق المستوطنين الآخرين ، ففي كازخستان مثلا التي تحولت إلى اغلبية روسية ، هبطت نسبة المستوطنين الروس بمعدل ٣٪ ، بينما هبط معدل المستوطنين الاوربك بمعدل ١,٠٪ فقط .

٢ - **الاتجاه نحو التمسك باللغات القومية المحلية بدلا من اللغة الروسية** : لوحظ في خلال السبعينات ، تناقص نسبة المسلمين الذين يعتبرون اللغة الروسية أو أية لغة اجنبية اخرى ، لغتهم القومية . وبالنسبة للاوزبك ، تناقصت النسبة من ١,٩٪ إلى ١,٤٪ ، الاذربيجانيين من ٢,٤٪ إلى ١,٨٪ ، والطاجيك من ١,٨٪ إلى ١,٥٪ ، والباكشير من ٣٨,١٪ إلى ٣٣,٨٪ وذلك باستثناء التاتار الذين زادت نسبتهم من ٧,٩٪ إلى ١٠,٨٪ ، والكازاك الذين زادت نسبتهم من ١,٨٪ إلى ٢٪ بحكم أن الباشكير ، هم اكثر القوميات الاسلامية تعرضا للروس من الناحية التاريخية ، وأن الكازاك يشكلون اقلية في جمهوريتهم بالنسبة للروس[٣٥] .

دوافع حركة الاحياء الاسلامي في الاتحاد السوفييتي :

يمكن القول أن حركة الاحياء الاسلامي في الاتحاد السوفييتي ، ترجع في جذورها إلى عدة عوامل اساسية :

أولا : طبيعة الاسلام ذاته :

فالاسلام بطبيعته ، ليس مجرد عقيدة دينية ، ولكنه ايضا نظام من المعاملات المدنية ، ونمط من الحياة ، كما أنه يغرس بين المؤمنين فيه قيما ثقافية ، من شأنها أن تستمر حتى ولو لم يمارس المسلم شعائره الدينية ولهذا مثلا ، نجد انه رغم أن نسبة تعرض المسلمين في آسيا الوسطى تكاد تتساوى مع نسبة تعرض الاوكرانيين ، فإن المسلمين أقل تقبلا للثقافة الروسية من غيرهم .

جدول رقم (٢)

التوزيع العرقي لجمهوريات آسيا الوسطى (١٩٥٩ - ١٩٧٠)[٣٤]

	الاوزبك	الكازاك	الفرجيز	الطاجيك	التركمان	التاتار	الروس	الاكرانيون	آخرون
اوزبكستان	٦٤,٧ (٦٠)	٤,٦ (٤,٢)	٠,٩ (١,١)	٣,٨ (٣٠,٨)	٠,٧ (٠,٦)	٤,٨ (٥,٥)	١٢,٥ (١٣,٦)	١ (١,١)	٧,٠
كازاخستان	١,٦ (١,٥)	٣٢,٤ (٢٩,٦)				٢,٢ (٢,١)	٤٢,٨ (٤٣,١)	٧,٢ (٨,٢)	١٣,٨
فرجيزيا	١١,٣ (١٠,٦)	٠,٨ (١,٠)	٤٣,٨ (٤٠,٥)	٠,٧ (٠,٧)		(٢,٤) (٢,٧)	٢٩,٢ (٣٠,٢)	٤,١ (٦,٦)	١٣,٧
طاجيكستان	٢٣,٠ (٢٣)	٠,٣ (٠,٦)	١,٢ (١,٣)	٥٦,٢ (٥٣,١)		٢,٤ (٢٢,٩)	١١,٩ (١٣,٣)	١,١ (١,٤)	٣,٩
تركمانيا	٨,٣ (٨,٣)	٣,٢ (٤,٦)			٦٥,٦ (٦٠.٩)	١,٧ (٢,٠)	١٤,٥ (١٧,٣)	١,٦ (١,٤)	١٥,١

* النسب بين قوسين هي نسب ١٩٥٩ .

ثانيا : طبيعة النظام السوفييتي وسياساته :

فالنظام السوفييتي ذاته ، قد خلق العوامل التي من شأنها ان تدعم الوعي الاسلامي اذ أنه بتحطيمه التقاليد الموروثة ، قد حطم في نفس الوقت ، الولاءات القبلية ، وساعد على التقريب بين المجموعات الاسلامية التي كانت تفصلها الحواجز القبلية . كما انه بسياسته في التنمية الاقتصادية ، ساعد على دخول معظم الشعوب الاسلامية ، بداية مرحلة التعبئة الاجتماعية ، بكل ما تحمله من تحول في القيم والافكار . اضف إلى ذلك ، أن السلطات السوفييتية ذاتها ، تتسامح مع ظاهرة نمو اليقظة الاسلامية ، فهي تعرف عن المساجد والائمة غير الرسميين ، ولكنها تغض النظر عن ذلك .

ثالثا : التوزيع الجغرافي والاطار السياسي للمسلمين السوفييت :

فالمسلمون السوفييت ، - كما ذكرنا - ، يشكلون وحدة جغرافية ، متماسكة ومتركزة في آسيا الوسطى والقوقاز ، مما اعطاهم الاحساس بالتقارب والتماثل ، وأدى إلى سرعة

تأثرهم بالحركات الثقافية التي تجري في أي من اجزاء اسيا الوسطى . كذلك فإن وجود الجمهوريات الاتحادية ، قد ساعد على الاسراع في عملية نمو الوعي الاسلامي الثقافي . فالجمهوريات منحتهم كيانا سياسيا ـ اقتصاديا متميزاً وشعورا بالتميز الثقافي ، بدليل أن عملية الاحياء الاسلامي ، أقوى بين مسلمي الجمهوريات الست ، عنها بين المسلمين الذين لا يعيشون في جمهوريات كالتاتار والباشكير .

كذلك فان المجالس الاسلامية الاربعة التي تنتظم المسلمين السوفييت اسهمت ، إلى حد كبير ، في عملية الاحياء الاسلامي ، فالمجلس الاسلامي لآسيا الوسطى وكازاخستان ، الذي يرأسه المفتي بابا خانوف ، هو الذي يصدر مجلة « المسلمين في الاتحاد السوفييتي » التي تصدر بالاوزبكية والعربية . كما انه اصدر ١٩٦٩ ، ١٩٧٢ طبعتين من القرآن ، فضلا عن أن هذا المجلس ، اسهم في حفظ التراث الاسلامي ، فمكتبته تحتوي على ٢٥ الف مجلد ، والفي مخطوط من اشهرها مصحف عثمان[٣٦] .

رابعا : ظهور نخبة اسلامية مثقفة متميزة :

انتج النظام السوفييتي نخبة جديدة من الانتلجنسيا الاسلامية ، نشأت بفضل تزايد اعداد المسلمين خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، بمعدل يزيد على نظرائهم من السلافيين . هذه النخبة المثقفة ، تنتمي اجتماعيا إلى فلاحي آسيا الوسطى ، الذين ما زالوا بحكم تكوينهم ، يتمسكون بالتقاليد الاسلامية ، كما أنها تجد نفسها في موقف تنافس حاد مع القوميات الوافدة ، كالروس والاوكرانيين ، بحكم ضآلة نفوذها السياسي الحقيقي في اتخاذ القرارات المحلية[٣٧] . ورد الفعل الطبيعي لتلك النخبة ، هو العودة إلى التراث القديم ليس فقط لحمايته في مواجهة الثقافة الروسية ، ولكن لبناء علاقات أقوى مع القوميات المحلية ، يمكن أن تعتبر اساسا لقوتها السياسية[٣٨] .

خامسا : المجتمع الاسلامي قبيل مرحلة التعبئة الاجتماعية :

لم يصل المجتمع الاسلامي السوفييتي بعد إلى مرحلة التعبئة الاجتماعية ، ومن شأن هذه المرحلة ـ التي تعد ادق مرحلة من مراحل التحديث ـ تغيير الانماط الفكرية والثقافية للمجتمع ، بحكم انتقال المجتمع إلى وضع حضري ، وتعرضه المستمر لوسائل الاعلام . وبعبارة اخرى ، فالمجتمع الاسلامي السوفييتي ما زال ، رغم التقدم الاقتصادي الهائل الذي حققه ينتمي إلى فئة المجتمعات التقليدية التي بدأت التحول نحو التحديث . فإذا اخذنا التوطن الحضري كمعيار للتعبئة الاجتماعية فاننا اذا استثنينا الروس المتوطنين آسيا الوسطى ، نجد أن نسبة تحضر المسلمين في كازاخستان وطاجكستان ٢٦٪ ، واوزبكستان ٢٥٪ واذربيجان ٤٠٪ ، والتركمان ٣١٪ ، والقرجيز

١٥٪ والباشكير ٢٧٪ ، وهي نسبة تقل عن معدل التوطن الحضري في جمهورية روسيا الاتحادية (٦٨٪)[٣٩] .

أهمية هذا العامل تكمن في أن المجتمع الاسلامي مهيأ ، بحكم طبيعته شبه الزراعية التقليدية الغالبة ، لتقبل وحماية التراث الديني الاسلامي ، وانه لم يبلغ بعد مرحلة عالية من التعبئة الاجتماعية ، التي تؤدي بالمجتمع إلى تحطيم الاطار الفكري التقليدي ، واحلال اطارات فكرية وثقافية اخرى محلها ، كما أنه في ظل المؤشرات الاقتصادية الحالية ، فإنه ليس من المتوقع أن يبلغ المجتمع الاسلامي السوفييتي تلك المرحلة في المستقبل القريب[٤٠] .

مستقبل حركة الاحياء الاسلامي في الاتحاد السوفييتي :

اذا حاولنا القاء نظرة مستقبلية على حركة الاحياء الاسلامي في الاتحاد السوفييتي ، فانه يمكننا أن نتبين عدة متغيرات اساسية من شأنها أن تحدد مستقبل الحركة وتطورها . أول هذه المتغيرات ، هو المتغير السكاني . فالمسلمون السوفييت ، يتزايدون بمعدلات تفوق بكثير معدل تزايد باقي الشعوب السلافية في الاتحاد السوفييتي وتشير احصاءات ١٩٧٠ إلى ان الزيادة الطبيعية للسكان في الاتحاد السوفييتي تبلغ ٩,٢ في الالف ، وفي جمهورية روسيا ٥,٩ في الالف ، ولكنها بالنسبة لاوزبكستان تبلغ ٢٨ في الالف ، ولكازاخستان ١٧,٣ في الالف ، واذربيجان ٢٢,٥ في الالف ، وقيرجيزيا ٢٣,١ في الالف . أي أن المسلمين الروس يتزايدون بمعدل أربعة اضعاف المعدل الروسي . ويتنبأ بيسمير ، أنه اذا استمرت تلك المعدلات حتى عام ٢٠٠٠ ، فإن المسلمين السوفييت ، سيبلغون في تلك السنة ٦٥ مليون نسمة ، يشكلون ٢١,٣٪ من سكان الاتحاد السوفييتي[٤١] . كما تشير الاحصاءات ، إلى أن ٥٢٪ - ٥٦٪ من المسلمين السوفييت ، يبلغون أقل من ٢٠ سنة ، بينما تبلغ النسبة ٢٩٪ - ٣٨٪ لباقي الجمهوريات[٤٢] . ومعنى هذا الاتجاه انه قرب أواخر القرن العشرين ، سيشكل المسلمون حوالي خمس سكان الاتحاد السوفييتي ، وان النخب الاسلامية الجديدة ، سيتزايد وزنها تدريجياً في مراكز اتخاذ القرارات . وفي البيروقراطية والجيش ، وبمعدل اسرع من معدل القوميات الاخرى ، مثل هذا الاتجاه ، من شأنه أن يزيد من امكانيات تأكيد الذات القومية الثقافية لدى المسلمين السوفييت ، ويعطل من فرص الترويس السكاني والثقافي ، ويعطي النخب الاسلامية ، بقيمها الثقافية الاسلامية ، فرصا اوسع لاحياء القيم الاسلامية . والمتغير الثاني الذي سيحدد مستقبل حركة اليقظة الاسلامية ، هو طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والعالم العربي والاسلامي ، فتوطد هذه العلاقات ، من شأنه أن يزيد من فرص تقبل

السوفييت لمطالب الدول الاسلامية ، بتوسيع نطاق الممارسة الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز . كما أن حرص الاتحاد السوفييتي على تطوير علاقاته العربية والاسلامية ، عن طريق تكثيف علاقات الاجهزة الرسمية الاسلامية السوفييتية مع الدول الاسلامية ، من شأنه أن يضع المسلمين السوفييت في مركز الاتصال الثقافي المستمر مع التيارات الاسلامية ومنها تيار الاحياء الاسلامي الذي يجتاح كثيراً من الدول الاسلامية . أما المتغير الثالث فهو مستقبل الصراع الصيني السوفييتي حول النفوذ في آسيا الوسطى . فهذا المتغير ، كما ـ يقول هويلر ـ ، من شأنه أن يؤثر على قرار القيادة السوفييتية بشأن ابقاء الكيان السياسي للجمهوريات الاسلامية ، وتحسين فرص الممارسة الاسلامية والتسامح الذي تبديه القيادة السوفييتية تجاه تلك الممارسات ، وذلك بالنظر إلى الدعاية الصينية الموجهة إلى سكان آسيا الوسطى لمحاولة اكتساب ولائهم[٤٢] .

وأخيرا ، فإن تعاظم أو تدهور حركة الاحياء الاسلامي ، وبالذات في ايران ، من شأنه أن يؤثر على الاحياء الاسلامي بين المسلمين السوفييت . وتشير الدلائل الحالية إلى أن المسلمين السوفييت لم يتأثروا ، حتى الآن ، تأثراً ملموسا بالآثار الاقليمية التي أحدثتها الثورة الايرانية . ولكن من المرجح أن يعطي توطد تلك الثورة وانتشار حركة الاحياء الديني في الدول الاسلامية ذاتها دفعة قوية لحركة الاحياء لدى المسلمين السوفييت .

ختام : خصوصية الاحياء الاسلامي بين المسلمين السوفييت :

الواقع أن الاحياء الاسلامي بين المسلمين السوفييت يتميز بخصوصيات محددة تميزه عن الاحياء الاسلامي في الدول الاسلامية . فهو من ناحية يتحصل في عملية تأكيد الذات التي تقوم بها اقلية لمحاولة الاحتفاظ بهويتها ازاء طغيان ثقافة الاغلبية . تأكيد الذات يتم ، في هذه الحالة ، عن طريق اعادة اكتشاف القيم الثقافية الاسلامية . من ناحية اخرى ، فالاحياء الاسلامي بين المسلمين السوفييت لا تنتظمه حركة سياسية منظمة ، كما هو الحال بالنسبة لجماعات الاخوان المسلمين ، كما أنه لم يسفر عن تطوير ايديولوجية خاصة أو برنامج للعمل يحدد الاهداف والوسائل ، كما هو الحال بالنسبة للثورة الايرانية ، فالمسلمون السوفييت يقبلون النظام السوفييتي وقيمه الاساسية ولا توجد بينهم حركات سياسية انشقاقية ، كما هو الحال بالنسبة لبعض اتباع الكنيسة الارثوذكسية الروسية او الكنيسة الاوكرانية ، كما أنهم ليسوا في طريقهم لاقامة جمهورية اسلامية مستقلة في آسيا الوسطى[٤٣] . بيد أن المسلمين السوفييت بدأوا فعلا ، وقبل أن يبدأ تيار الاحياء الاسلامي في الدول الاسلامية الاخرى ، في تكوين شخصية ثقافية اسلامية

متميزة . ومن شأن هذا التيار أن يتعاظم أثره ، لأنه لا يرتبط بقضايا طارئة قد تتلاشى سريعا (كقضية ممارسة الشعائر) ، ولكن بتيارات سكانية واقتصادية وثقافية عميقة ، وهو بذلك تيارٌ اكثر هدوءاً ولكنه أشد قوة من التيارات الموجودة في بلاد اسلامية اخرى .

الحواشي

(١) John Vall, «The Islamic past and present resurgence,» **Current History,** (1978), April 1980: 145- 148.

(٢) R. Dekmejian, «The anatomy of Islamic revival: legitimacy, crisis, ethnic conflict and the search for Islamic alternatives.» **The Middle East Journal,** (34), Winter 1978: 2.

(٣) C. Grunwald, **God and the Soviets.** London, Hutchinson, 1961: 197.

(٤) **The Ottawa Journal** (Canada), 1 December 1972.

(٥) T. Rakowska- Harmstone, «The dilemma of nationalism in the Soviet Union,» in John Strong, ed., **The Soviet Union Under Brezhenev and Kosygin,** New York, Van Nostrad, 1972: 130.

(٦) Lana Hill, «Islam's winds blowing toward Soviet Asia,» **The Ottawa Citizen,** 18 April 1979.

(٧) يقصد بالمسلمين السوفييت ، كل المجموعات العرقية التي كانت تنتمي قبل ثورة سنة ١٩١٧ الروسية الى الثقافة الاسلامية ، او التي ما زالت حتى اليوم تحتفظ بطريقة او بأخرى بالاسلوب الاسلامي في الحياة . بعبارة اخرى ، نحن لا نقصد تجمعا دينيا معينا (لأن الاحصاءات السوفييتية ليست فيها فئة خاصة عن المسلمين)، ولكن تجمعا ثقافيا قوميا يتركز في آسيا الوسطى والقوقاز .

(٨) توجد ايضا مجموعة عربية تقدر بحوالي ثلاثة عشرة ألف نسمة ، تتكلم خليطا من العربية واللغات المحلية .

(١٢) «The Arabs and Jews in Central Asia,» **Central Asian Review,** 1964; 271- 272.

(٩) Adapted from, A. Bennigsen and C. Lemercier- Quelquejoy, **Islam in the Soviet Union,** N.Y., Praeger, 1967. Richard Weekes, ed. **Muslim Peoples,** London, Greenwood, 1978.

(١٠) Richard Pipes, **The Formation of the Soviet Union.** Cambridge, Harvard University Press, 1964:0 88.

(١١) O. Caroe, The Soviet Empire, **The Turks of Central Asia and Stalinism,** London, MacMillan, 1957: 102.

(١٢) اصدرت الحكومة البلشفية بيانا في ٢٤ نوفمبرلاً سنة ١٩١٧ موها الى الشعوب الاسلامية تؤكد فيه حرية المؤسسات الاسلامية ، كما اكد لينين وستالين على ضرورة معاملة المسلمين بتسامح وحذر بالغين .

V. Lenin, Collected Works, Vol. 30, Moscow, 1965: 444.
J. Stalin, **Works,** Vol.4, Moscow, 1953; 375.
V. Monteil, **Les Musulmans Sovietiques,** Paris, Seuil, 1957: 30- 33.
(١٣) A. Park, **Bolshevism in Turkestan (1917- 1927),** New York, Columbia University Press, 1957: 207- 208.
(١٤) A. Bennigsen et C. Lemercier- Quelquejoy, **Les Mouvements Nationaux chez les Musulmans de Russie: Le Sultangalievisme et Tatarstan,** Paris, Mouton, 1960: 176-203.
(١٥) A. Bennigsen, «Islam or Local consciousness among Soviet nationalities?,» in E. Allowrth, ed. **Soviet Nationality Problems,** New York, Columbia University Press, 1967: 178- 179.
S. Dunn and E. Dunn, «Soviet regime and native culture in Central Asia and Kazakhstan: the major peoples,» **Current Anthropology,** (8), June 1967: 158.
E. Bacon, **Central Asia under Russian Rule (A Study in Cultural** Change), New York, Cornell University Press, 1966, 1974.
G. Wheeler, **Racial Problems in Soviet Muslim Asia,** London, Oxford University Press, 1962: 28.

ونود أن نشير في هذا الصدد الى ان تلك السياسات كانت جزءا من محاولة النظام السوفييتي ، تحطيم الطابع التقليدي للمجتمع الاسلامي ، وانه على حد قول هويلر ، الخبير البريطاني في الشئون السوفييتية ، فإن التقارير الغربية عن اضطهاد المسلمين في هذه الفترة مبالغ فيها . فلم يحظر ابدا ممارسة الشعائر ، كما فصل السوفييت بين خطهم الايديولوجي تجاه الاسلامي(الذي ارسى دعائمه كليموفيتش) وبين حق المسلمين في ممارسة شئونهم الدينية الخاصة (فأنشيء مجلس اسلامي ديني مركزي في يوفا برئاسة المفتي رسولوف .

G. Wheeler, **The Peoples of Soviet Central Asia,** London, Bodley Head, 1966: 97.
H. Seton- Watson, «Soviet nationality policy,» **The Russian REVIEW, (15) Jan. 1956: 10- 11.**
(١٦) B. Wilhelm, «Moslems in the Soviet Union, 1948- 1954,» in R. Marshal, ed. **Aspects of Religion in the Soviet Union (1917- 1967),** University of Chicago Press, 1967: 263-265.

في مقابل ذلك عوملت المجتمعات الاسلامية التي تعاونت مع الالمان بمنتهى الشدة التي وصلت الى حد ترحيلهم نهائيا من مناطق اقامتهم ، ومنهم تاتار القرم والبلقان .

(١٧) M. Frankland, «Could Russian Moslems start a holy war?» **The Observer Foreign News Service** (London), 31 March 1979.
(١٨) S. Begmedov, «Particular manifestations of religious survivals among the urban population,» **Religion in the Communist Lands,** II (July- Oct. 1974): 45.
(١٩) R. Pipes, «Muslims of Soviet Central Asia: Trends and Prospects,» **Middle East Journal,** (9), 1955: 147- 162.

(٢٠) محمد جميل بيهم ، أسرار ما وراء الستار ، الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية كأنك تراهما ، بيروت ـ المطبعة التجارية ـ ١٩٥٧ ص ٩٩ ـ ١٠٢ ، ص ١٤٤ ، ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٢١) G. Wheeler, «National and religious consciousness in Soviet Islam,» **Survey,** Jan. 1968: 61.

(٢٢) G. Wheeler, «USSR learning to live with Islam,» **Forum World Features** (London), 30 March 1968.

(٢٣) مقابلة صحفية مع موسى الصدر ، الحوادث (بيروت) ٥ يناير سنة ١٩٧٣ ـ (العدد ٨٤٥) ص ٢٢ .

(٢٤) A. Bennigsen, «Islam in the Soviet Union» in B. Bocuirkiw and J. Strong, eds., **Religion and Atheism in the USSR and Eastern Europe.** Toronto, University of Toronto Press, 1975: 96.

)52(Archie Brown and M. Kaser, eds. **The Soviet Union since the Fall of Khruschev,** London, MacMillan, 1978: 172

(٢٦) فهمي هويدي « عالم المسلمين السوفييت » العربي (الكويت)، يناير سنة ١٩٨٠ ، ص ٨٢ .

(٢٧) J. Gritchlow, «Signs of emerging nationalism in the Moslem Soviet Republics,» In Norton Dodge, ed. **The Soviets in Asia.** Mechanicsville, Cremona Foundation, 1972: 27.

في مقابل ذلك وجد ستيفن واثيل دن في منتصف الخمسينات ١٦٢ حالة تركمانيات تزوجن من غير تركمانيين (مقابل ٨٧٨ حالة لتركمان تزوجوا غير تركمانيات) .

Ethel and S. Dunn, Ethnic intermarriage as an indicator of cultural convergence in Soviet Central Asia,» in E. Allworth, ed., Central Asia, New York, Columbia University Press, 1967.

J. Besemeres, «Population politics in the USSR» **The Soviet Union,** USA, (1) 1975: 72.

«Mixed marriages in Central Asia and Kazakhstan,» **Central Asian Review,** (2), 1963:8, 11.

(٢٨) Lawrence Krader, **Peoples of Central Asia.** Indiana University Publications, 1971: 217.

(٢٩) سنرى حالا أن سبب ارتفاع المعدل الكازاخستاني ، هو ان معظم سكان كازاخستان ليسوا مسلمين .

Bennigsen and Lemercier- Quelquejoy, **Islam in the Soviet Union,** op.cit.: 232.

(٣٠) فهمي هويدي ـ المرجع السابق ـ ص ٩٠ .

Current Digest of the Soviet Press, XXV, 42: 20- 24.

(٣١) فهمي هويدي ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٣٢) Gritchlow, **op. cit.:** 21- 24.

(٣٣) R. Pipes, «Reflections on the nationality problems in the Soviet Union,» in Nathan Glazer and P. Moynihan, eds., **Ethnicity,** Cambridge, Harvard University Press, 1975: 453- 465.

(٣٤) USSR, 73, Moscow, Novosti Press Agency Yearbook, 1973: 108- 122, **Pravda,** 4 Feb. 1960.

(٣٥) A. Bennigsen, «The problems of bilingualism and assimilation in the North Caucasus,» **Central Asian Review,** (15), 1962: 210.

ونضيف ان المسلمين السوفييت ، يعتبرون بذلك اقل القوميات السوفييتية تروسا من الناحية اللغوية ، فطبقا لاحصاء سنة ١٩٥٩ ، تبين ان ٣,٦٪ من سكان الحضر المسلمين ، متروسون لغويا ، بينما تبلغ النسبة لسكان الحضر غير المسلمين ١٢,٦٪ ، وتبلغ لسكان الريف المسلمين ٠,٣٪ مقارنة بنسبة ٢,٣٪ لسكان الريف غير المسلمين .

Brian Silver, «Social mobilization and the Russification of Soviet nationalities,» **American Political Science Review,** 1974: 59.

(٣٦) يوجد بالاتحاد السوفييتي ، اربعة مجالس اسلامية تنظم شئون المسلمين السوفييت ، بالتنسيق مع المجلس الاتحادي للشئون الدينية التابع لمجلس الوزراء السوفييتي وهذه المجالس هي : المجلس الاسلامي الديني لآسيا الوسطى وكازاخستان ومقره طشقند ويرأسه المفتي بابا خانوف ، المجلس الاسلامي الديني للجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي وسيبريا ومقره يوفا عاصمة جمهورية الباشكير المستقلة ويرأسه المفتي شاكر حيالدينوف ، المجلس الديني الاسلامي لشمال القوقاز وداغستان ومقره بويناكسك ، ويرأسه المفتي قربانوف واخيرا المجلس الديني الاسلامي للقوقاز ويرأسه شيخ الاسلام علي آغا ومقره باكو .

A. Vakhabov, **Islam in the USSR,** Moscow, Novosti, 1972: 47- 55.

(٣٧) في دراسة للباحث المنشق من آسيا الوسطى أفتور خانوف ، اوضح انه في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ كان ٤٣٪ من اعضاء اللجنة المركزية ولجان المراجعة في كازاخستان من ابناء الجمهورية المحليين ، مقابل ٥٥٪ في قرجيزيا و٧٠٪ في اوزبكستان و٧٣,٧٪ في طاجيكستان . وانه قد تم طرد الكثير من السكرتيرين الأوائل للحزب في جمهوريات آسيا الوطى ، لانتهاجهم سياسات ثقافية تحبذ الثقافة الاسلامية ، ويذكر افتور خانوف اسماء العديد منهم .

A. Avtorkhanov, «De-nationalization of the Soviet ethnic minorities,» **Studies in the Soviet Union,** Munich, (4), 1964: 80- 82.

(٣٨) T. Rakowska- Harmstone, «The dialectics of nationalism in the USSR», **Problems of Communism,** May-June 1974: 10.

(٣٩) لا شك ان المسلمين السوفييت ، قد حققوا تقدما اقتصاديا هائلا في ظل الحكم السوفييتي ، يتمثل في الطفرة الهائلة في الناتج القومي ، والتي تصل إلى ستة أضعاف ماحققته روسيا ذاتها منذ الثورة ، كما أن الجمهوريات الاسلامية تحصل على نصيب من الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرته ، تقترب من قوتها السكانية . لكن الملاحظ ان الفوارق الاقتصادية بين الجمهوريات الاسلامية والجمهوريات الأوروبية السوفييتية ما زالت قائمة . فالنظر الى معامل التنمية (الذي حسبه الباحث السوفييتي فيرميشيف) يوضح ان الجمهوريات الاسلامية ، ما زالت في مؤخرة سلم التقدم الاقتصادي ، اذ يتراوح ما بين ٠,٦٠ ، ٠,٨٨ بالنسبة للجمهوريات الاسلامية بينما يبلغ ١,٠٢ لروسيا ١,١٤ لاستونيا (معامل التنمية هو نصيب الجمهورية من الناتج القومي مقسوما على نصيبها من السكان).

Problems of Economics, Jan 1971: 58- 68.
Anne Sheehy, «Some aspects of regional development in Soviet Central Asia,» **Slavic Review,** Sep. 1972: 557- 558.
V. Halubnychy, «Some economic aspects of relations among the Soviet Republics,» in E. Goldhagen, ed., **Ethnic Minorities in the Soviet Union,** New York, Praeger, 1968: 50- 120.

(٤٠) Besemeres, op.cit.: 69.

(٤١) Rein Taagepera, «National differences within Soviet demographic trends,» **Soviet Studies,** Glasgow, April 1969: 478- 483.

(٤٢) G. Wheeler, «Soviet and Chinese policies in the Middle East,» **World Today,**, (22), Feb. 1966 : 67 - 76 .

(٤٣) Sheik Ali, «Muslim minority in the Soviet Union, **Current History,** (78), April 1980: 177.



# المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الاصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير د. عبدالله العتيبي

مدير التحرير عبدالعزيز السيد

- تتناول المجلة الجوانب المختلفة للعلوم الانسانية والاجتماعية بما يخدم القارىء والمثقف والمتخصص .
- تعالج موضوعات المجلة الميادين التالية :

اللغويات النظرية والتطبيقية – الآداب والآداب المقارنة – الدراسات الفلسفية الدراسات النفسية – الدراسات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانية – الدراسات التاريخية – الدراسات الجغرافية – الدراسات التربوية – الدراسات حول الفنون (الموسيقى – التراث الشعبي – الفنون التشكيلية – النحت ... الخ) – الدراسات الاثارية (الاركيولوجية) .

- تقدم المجلة معالجاتها من خلال نشر :

البحوث والدراسات – مراجعات الكتب – التقارير العلمية – المناقشات الفكرية .

- مواعيد صدور المجلة : كانون ثاني – نيسان – تموز – تشرين أول .
- تنشر المجلة ملخصات للبحوث العربية بالانجليزية ، وملخصات بالعربية للبحوث الانجليزية .

ثمن العدد : للأفراد ٤٠٠ فلس

للطلاب ٢٠٠ فلس

الاشتراكات السنوية

	داخل الكويت	في الخارج
– للمؤسسات	١٠ د.ك.	٤٠ دولاراً أمريكيا
– للأفراد	٢ د.ك.	١٥ دولاراً أمريكيا
– للاساتذة والطلاب	١ د.ك.	١٠ دولارات أمريكية

- تقبل الاشتراكات في المجلة لمدة سنة أو عدة سنوات .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير :ـ

ص.ب : ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت – الشويخ – ت : ٨٢١٦٣٩ – ٨١٧٦٨٩ – ٨١٥٤٥٣

تأهيل المجرمين واثره في المجتمع
دراسة خطوات التأهيل وموقف المشرع العراقي

د. فتحية الجميلي*

المقدمة :

كانت الجريمة وما تزال موضع عناية الباحثين ، وقد لقيت ظاهرة الاجرام اهتماما كبيرا على مر العصور وبخاصة منذ بداية العصور الحديثة . وتوصل العقل البشري إلى نتائج ايجابية في هذا المجال لعل اهمها الاهتمام بشخص المجرم ، فبعد أن ظلت الجريمة طيلة العصور القديمة والوسطى تعتبر ظاهرة مجردة قائمة بذاتها تقاس خطورتها بجسامة الفعل المرتكب وتقدر بخطورتها تبعا لجسامة الضرر الناشيء عنها ، لكن الاهتمام بشخص المجرم اخذ يحتل مكانته منذ الربع الاخير في القرن التاسع عشر ، واصبح الفعل المادي للجريمة دليلا محل خطورة مرتكبها وصار حجم العقاب يقدر تبعا لخطورة المجرم وما يمكن أن يحدثه من اثر في اصلاح مرتكب الجريمة وعلاجه .

على اننا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اخذنا نلاحظ ظاهرة جديدة بدأت تطرأ على التفكير البشري ، فقد بدأ اهتمام المفكرين والمعنيين بشؤون الجريمة والمجرم ينصب على كيفية معاملة المجرمين وعلى مدى امكانية تأهيلهم لاعادتهم اعضاء فعالين في عملية الانتاج الاجتماعي .

وباعتقادنا أن السبب الرئيسي الذي حدا بالفكر البشري إلى الاهتمام بهذه المسألة

* استاذ الاجتماع المساعد بجامعة بغداد .

يكمن في شعور المعنيين بالتطور الاجتماعي والاقتصادي بوجوب الاستفادة من قابليات وقدرات جميع افراد المجتمع ومحاولة إشراكهم في عملية الانتاج الاجتماعي بعد أن تأكد هؤلاء المعنيون من وجود حاجة ماسة إلى جميع طاقات المجتمع لتسيير هذه العملية وبدأ لهم واضحا أن أي تفريط في أي عنصر من عناصر الانتاج لا بد أن يخل في سير هذه العملية ويعرقلها .

ولعل اكثر من وجه عنايته لدراسة تأهيل المجرمين والمنحرفين هي المنظمات الدولية والاقليمية فقد عقدت هيئة الامم المتحدة عدة مؤتمرات في نيويورك وروما واليابان وجنيف وغيرها لدراسة القضايا المتعلقة بظاهرة الاجرام ، وقد نالت عملية التأهيل جانبا كبيرا من اعمال هذه المؤتمرات وخير دليل على اهتمام المنظمة الدولية العالمية بهذه القضية هو ادراج موضوع معاملة المجرمين بين الموضوعات التي درسها مؤتمر الامم المتحدة الخامس الذي عقد في جنيف ١٩٧٦ والمؤتمر السادس للامم المتحدة الذي عقد في كركاس في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٨٠ .

لم يقتصر هذا الاهتمام على المنظمات الدولية فحسب بل ان المنظمات العربية المعنية بدراسة ظاهرة الاجرام لم تتخلف عن هذه المسيرة ، بل انها افردت لقضية التأهيل مكانة خاصة في اغلب المؤتمرات التي عقدتها ، كالمؤتمرات التي عقدتها المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي والمراكز الجنائية القومية وخاصة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية وقرينـه في العراق ، وكانت قضية التأهيل مدار البحث في الحلقة العلمية العربية التي درست قواعد الحد الادنى لمعاملة المسجونين في ضوء التطورات العلمية الحديثة في الميدان القضائي التي عقدت في بغداد في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ .

واذ انني اعتز في المشاركة في هذا المؤتمر العربي فقد وجدت أن من بين مواضيع الساعة التي يوليها غالبية المسؤولين والمعنيين اهتمامهم ، هو موضوع معاملة المجرمين في المجتمع الذي هو في رأي الغالبية العظمى من المصلحين الاجتماعيين لا يعدو عن كونه تأهيل المجرم للحياة الاجتماعية لذا ، فنقطة البحث ستنصب على هذا الموضوع بالرغم من الاعتراف باهمية الموضوعات الاخرى التي سيتناولها المؤتمر ، وانني اهنىء اللجنة التحضيرية على هذا الاختيار .

واود في هذا المجال أن اقول انه اذا كانت بعض العوامل المعرقلة التي ترافق اية عملية منذ بدايتها تعتبر جرثومة فناء لتلك العملية ، فمما لا شك فيه اننا اذا وضعنا نصب اعيننا أن الهدف في الجزاء الجنائي هو تأهيل المجرم ، فاننا لا بد أن نبدأ بتحقيق هذا

الهدف منذ مرحلة الاتهام وان نستمر في مواصلة عملية التأهيل إلى ما بعد الافراج عبر مراحل سير الدعوة الجنائية وتنفيذ العقوبة ، لذلك سيشمل هذا البحث على قسمين ، الاول يكرس لمراحل التأهيل وهي دراسة نظرية تبحث فيها بعض الاسس الفكرية استنادا إلى الدراسات العلمية الحديثة من جهة ثم التطرق إلى موقف التشريع العراقي من هذه الاسس قدر الامكان ، اما القسم الثاني فسوف يخصص لدراسة خطط الجمهورية العراقية في مجال التنمية الاجتماعية وما يتطلبه التشريع الجنائي العراقي من تعديل بعض نصوصه او ادخال نصوص جديدة للوصول إلى افضل الطرق لانجاح عملية التأهيل لاعتقادنا بأن حكومة الثورة في العراق ساهرة وجادة في البحث عن الفجوات الموجودة في التشريع العراقي وتبذل الجهود المستمرة بجعل التشريع العراقي منصفا ومحققا للاهداف التي تسعى الثورة إلى تحقيقها عن طريق الاستفادة من كل فرد من افرادها .

القسم الاول

مراحل التأهيل

إن الاجراءات التي تتخذ بحق من يشتبه بأنه ارتكب جريمة ما والحكم عليه اذا ثبتت التهمة بحقه ومجازاته تشتمل عليه ثلاث مراحل هي : ـ

١ ـ مرحلة الاتهام وجمع الادلة والتحقيق .

٢ ـ مرحلة الحكم (الادانة) .

٣ ـ مرحلة تنفيذ الجزاء الجنائي .

الا أن عملية التأهيل تضيف إلى هذه المراحل مرحلة رابعة تستغرق زمنا قد يطول بعد انهاء المجرم تنفيذ عقوبته اي بعد الافراج عنه ، لذلك سوف ندرس عملية التأهيل في مراحلها الاربع وهي : ١ ـ مرحلة الاتهام ٢ ـ مرحلة الحكم ٣ ـ مرحلة تنفيذ العقوبة ٤ ـ مرحلة ما بعد الافراج (الرعاية اللاحقة ١) .

١ ـ مرحلة الاتهام : ظلت البشرية زمنا طويلا تكافح من اجل مثل عليا ولم تفلح في تحقيقها الا بعد أن لقيت في نضالها ومن اجلها عنتا كبيرا تخللته اراقة دماء غزيرة ، ولعل من اهم تلك المثل التي كافحت من اجل تحقيقها البشرية في مجال هذا البحث قاعدة (الاصل في الانسان البراءة) وقد اصبحت هذه القاعدة اليوم من المسلمات التي لا جدال فيها . وقد اعتمد القانون الوضعي العراقي هذه القاعدة فقد نصت المادة العشرون من الدستور العراقي الموقت الصادر في ١٦ تموز (يوليو) لسنة ١٩٧٠ عليها حيث قالت

(أ ـ المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية) . لذلك يعتبر المتهم وديعة لدى سلطات الاتهام مما يحتم عليها أن تتجنب كل الوسائل التي من شأنها أن تحط من كرامته أو تولد عنده شعورا باليأس والنقمة لأن مثل هذا الشعور سيكون عاملا عاما في عدم نجاح عملية التأهيل اذا لم نقل إنّ عملية التأهيل ستولد حاملة جرثومة فنائها في هذه الحالة .

لذا فقد اصبح من المسلم به اليوم وجوب تجنب انتزاع الاعتراف من المتهم وبخاصة اذا كان هذا الانتزاع بطرق قسرية ، لذا فالجديد الذي جاء به الدستور العراقي في هذا المجال هو ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون في فقراتها ـ أ ـ التي قضت (بأن كرامة الانسان مصونة وتحرم ممارسة أي نوع من انواع التعذيب الجسدي أو النفسي) .

بل إن من المسلمات الجنائية عدم الاخذ بالاعتراف ما لم تعززه قرائن اخرى . وعلى ذلك فإن على السلطات المختصة بالقبض على المتهم وتوقيفه وجمع الادلة والتحقيق الاولى ، ان نسلك مع المتهم سلوكا اعتياديا مماثلا لسلوك اي هيئة اخرى مع بقية المواطنين وان تثبت للمتهم دوما أنه وديعة لديها وانها ليست سلطات مضادة له وان امره متروك اولا وآخرا إلى المحكمة لتكون حكما عدلا فيما وجه اليه يذكرونها الا اذا رأى الحاكم أن الطلب تتعذر اجابته أو يؤدي إلى تأخير التحقيق بلا مبرر أو تضليل العدالة .

المادة ١٢٦ : (أ ـ لا يحلف المتهم اليمين إلا اذا كان في مقام الشهادة على غيره من المتهمين . . ب ـ لا يجبر المتهم على الاجابة عن الاسئلة التي توجه اليه) .

المادة ١٢٧ : (لا يجوز استعمال اية وسيلة غير مشروعة للتأثير على المتهم للحصول على اقراره ويعتبر من الوسائل غير المشروعة ، اساءة المعاملة والتهديد بالايذاء والاغراء والوعد والوعيد والتأثير النفسي واستعمال المخدرات والمسكرات والعقاقير) .

وقد اكدت هذه النصوص التشريعات الحديثة في العراق فقد ورد ضمن الاهداف العامة للتشريعات الجزائية العراقية (حماية حرية وامن وكرامة المواطنين ضد التجاوزات) (قانون اصلاح النظام القانوني ١٩٧٧ ـ وزارة العدل ـ الجمهورية العراقية ، الفصل الرابع ص ٧٤) .

وقد نصت المادة الثانية والعشرون ـ أ ـ من الدستور العراقي الموافق ١٩٧٠ (كرامة الانسان مصونة وتحرم ممارسة اي نوع من انواع التعذيب الجسدي أو النفسي) .

لذا فلنا أمل في أن هيئات الشرطة والتحقيق ستكون دوما ملتزمة بهذه النصوص التي اذا ما طبقت تطبيقاً صحيحا ستكون بذرة صالحة لعملية تأهيل المجرم التي اكدتها ايضا التشريعات الحديثة اذ اعتبرت العقوبة اداة ردع وليست اداة انتقام من المجرم ،

(العقوبة اداة ردع ومحاولة لتلافي ارتكاب جرائم جديدة ولاعادة تربية المحكوم عليه باستثناء من ارتكب جريمة تمس امن الدولة أو حقوق الشعب أو شرف الولاء للوطن فمن الضروري حماية المحكوم عليه من قسوة العقوبة ، وتعويده على احترام قواعد الحياة الاجتماعية واعادته عضوا فعالا في مجتمعه الذي يحتاجه اكثر من حاجته إلى الآلة .

فالمجتمع يجب أن يأخذ بيد كل شخص مستعد للاعتراف بخطإه واصلاح الضرر الذي تسبب فيه وتقديم الدليل على حسن نواياه عبر سلوك مشبع بالمسؤولية وخلال عمل منتج) قانون اصلاح النظام القانوني ، ١٩٧٧ ص ٧٠ - ٧١ .

ثانيا - مرحلة الحكم أو الادانة :

إن هذه المرحلة لها تأثير كبير على عملية التأهيل سواء كان تأثيراً سلبياً أو ايجابياً تبعا للظروف التي تحيط بالمتهم خلالها .

إن محاكمة المتهم قد تستغرق عدة جلسات وهذا ما يستدعي جلبه من الموقف إلى قاعة المحكمة اكثر من مرة لذلك يجب عدم المساس بشخصه وتجنب كل ما من شأنه أن يحط من كرامته ، اذ يجب أن تتم عملية نقله بوسائط نقل يوفر فيها الجو الاعتيادي للتنقل وان لا تغل يداه بالاصفاد خارج قاعة المحكمة إذ أن المادة ١٥٦ من الاصول نصت على أن (يحضر المتهم الى قاعة المحكمة بغير قيود ولا اغلال - (الاصول ١٩٧١ - ص ٨٤) كما أن طريقة دعوة المتهم للدخول الى قاعة المحكمة يجب أن لا تتبع الطريقة التقليدية التي تتم بطريق المناداة على المتهم وعلى المحامين بصوت جهوري وهذا ما يجعل دخول المتهم إلى قاعة المحاكمة محاطا بالجلبة والضوضاء مما يؤدي إلى جلب انتباه الجمهور الواقف خارج القاعة ، ويثير لغطا قد يعرض المتهم إلى سماع كلمات قاسية احيانا ويجعله هدفا لنظرات شزرة مقرونة بالتهكم والاشمئزاز مما يخلق ردود فعل سيئة كالكره والنقمة تجاه المجتمع ، ولا ينكر ما لهذه العوارض من تأثير سيّء على نفسيه المتهم التي تعرقل عملية التأهيل وتجعلها صعبة فيما بعد .

إن مثل هذه البداية المقرونة بالكره والحقد لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج حسنة بالنسبة لتأهيل المجرم وتكون احدى العقبات التي تعترض عملية التأهيل وتجعل منها عملية صعبة ، اذ أن أول ما يجب أن نبدأ به في عملية التأهيل في هذه الحالة هو ازالة هذا الكره والنقمة وما اغنانا عن هذه الصعوبات لو احترسنا سلفا واخذنا الاحتياطات اللازمة لعدم الاساءة إلى المتهم واخذنا بالنقاط التي اوردها القانون العراقي في تشريعاته .

إن من اهم الضمانات التي توصلت البشرية إلى اعطائها للمتهم هو مبدأ علنية

المحاكمات ، وقد اقر الدستور العراقي هذا المبدأ في الفقرة ـ جـ ـ من المادة العشرين التي نصت (على أن جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية) الا أن العلنية لا تعني تعريض المتهم إلى استهزاء الرأي العام وضغوطه ، لذلك يجب على القاضي أن يتبع اثناء المرافعة اسلوبا خاليا من أي مساس بالمتهم ، وان يسمح له بممارسة حقه في الدفاع كاملا . وان يتجنب الاسئلة التي تثير شكوكه وتجعله يعتقد أن المحكمة خصم لا حكم ويجب عليه كذلك ان يمنع الحاضرين من الجمهور من القيام بكل ما يمكن أن يعتبر تعريضا بالمتهم .

والمادة ١٥٢ من الاصول في الباب الثالث ، اشارت إلى ذلك في نصها (يجب أن تكون جلسات المحكمة علنية ما لم تقرر المحكمة أن تكون كلها أو بعضها سرية لا يحضرها غير ذوي العلاقة بالدعوى مراعاة للامن أو المحافظة على الآداب ولها أن تمنع من حضورها فئات معينة من الناس) .

وكذلك فقد وردت نصوص اخرى من الاصول ضمنت المحافظة على كرامة المتهم ، فقد نصت المادة ـ ١٥٣ ـ على أن (ضبط المحاكمة وادارتها منوطان برئيسها وله في سبيل ذلك أن يمنع أي شخص من مغادرة قاعة المحكمة وأن يخرج كل من يخل بنظامها ، فإن لم يمتثل ، جاز للمحكمة أن تحكم فورا بحبسه بسيطا اربع وعشرين ساعة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثة دنانير ، ولا يجوز للمحكوم عليه الطعن في هذا الحكم ، وانما يجوز للمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه أن تصفح عنه وترجع عن الحكم الذي اصدرته) وقضت المادة ١٥٤ من الاصول (بأن للمحكمة أن تمنع الخصوم ووكلاءهم من الاسترسال في الكلام اذا خرجوا عن موضوع الدعوى او كرروا اقوالهم او اخلّوا بالنظام او وجّه احدهم إلى الآخر أو إلى شخص اجنبي عن الدعوى سبّاً او طعنا لا يقتضيه الدفاع) . وجاء في المادة ١٥٦ من الاصول ايضا أن (يحضر المتهم إلى قاعة المحكمة بغير قيود ولا اغلال وللمحكمة أن تتخذ الوسائل اللازمة لحفظ الامن في القاعة) .

إن هذه النصوص اذا ما احسن تطبيقها ، لا شك انها ستساعد على تجنيب المتهم التعرض إلى بعض الصدمات ، الا اننا نعتقد أن هذه النصوص ناقصة فالمادة ١٥٦ والتي وردت ايضا تمنع تقيد المتهم عند دخوله إلى القاعة ولكنها لا تورد ما يضمن له عدم المساس بكرامته اثناء جلبه من الموقف الى المحكمة ، وثمة نقطة اخرى تجلب الانتباه ، هي أن القضاة يزودون بالمعارف القانونية الصرفة فقط مما يجعلهم ينظرون الى الامور نظرة قانونية مجردة . والحال أن عملية التأهيل تحتاج إلى الالمام بالمعارف الاجتماعية والنفسية

التي تساعد على تفهم الاوضاع الاجتماعية المحيطة بالمتهم وإلى سَبْر نفسيته ، لذا يجب الاستعانة بالباحثين الاجتماعيين والنفسانيين او من لهم خبرة واختصاص في العلوم ذات العلاقة بمثل هذه الشؤون .

وقد تداركت حكومة الثورة هذا الخلل فاصدرت قانونا بتشكيل معهد قضائي تابع لوزارة العدل يتولى اعداد الحكام ونواب المدعي العام ، تكون مدة الدراسة فيه سنتين ويقبل الطلاب من خريجي كلية القانون والسياسة (قسم القانون) في العراق او كلية قانون معترف بها غير العراق يزود الطالب خلال هذه المدة دروسا نظرية وتطبيقية ، فالسنة الاولى من الدراسة تشتمل على دراسة نظرية موسعة وبعض الدروس التطبيقية والدراسة النظرية تتضمن : ـ

١ ـ فلسفة الشريعة الاسلامية .

٢ ـ فلسفة القانون .

٣ ـ القانون العام .

٤ ـ الاجتماع السياسي .

٥ ـ طرق البحث .

٦ ـ الصياغة القانونية .

اما الدراسة التطبيقية فتتضمن المواد الاتية : ـ

١ ـ الاجراءات المدنية .

٢ ـ الاجراءات الجزائية .

اما السنة الثانية من الدراسة فتشتمل على دراسة نظرية وتطبيقية للمباحث التالية : ـ

١ ـ التحقيق الجنائي .

٢ ـ الطب العدلي .

٣ ـ علم النفس الجنائي .

٤ ـ السياسة الجنائية .

٥ - تنازع القوانين بالنسبة للمؤهلين للحاكمية والادعاء العام المقارن بالنسبة للمؤهلين لوظائف نواب المدعي العام .

اما الجزء الثاني من الدراسة ، فعلى الطالب تقديم بحث في المواضيع ذات العلاقة (القانون المدني القانون الاداري ، قانون العقوبات ، والاجراءات الجنائية) .

(المادة الثامنة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦) . الوقائع العراقية عدد ٢٥٢٠ بتاريخ ٩٧٦/٣/٢٩) إن هذا المعهد ساعد على تزويد القانونيين . وخاصة الحكام ونواب المدعي العام والمحققين الذين يمارسون عملهم حالياً . لقضايا الجنائية فقد ساعدهم على تفهم عملية التأهيل للمجرم والشعور باهميتها والرغبة في ممارستها اثناء عملهم . اما اذا ادين المتهم فان الادانة هذه ستكون النقطة الحرجة التي سينقل بعدها المتهم إلى مرحلة اخرى تختلف عن سابقتها لذلك يجب على المحكمة أن تحرص على أن تبقى حكما عدلا وان تتجنب كل ما من شأنه أن يثير المجرم ويزيد من نقمته وان توفر له الحماية وتجنبه التعرض إلى ثورة الرأي العام وغضبه .

ثالثا - مرحلة تنفيذ العقوبة :

اذا كنا قد ارتأينا أن التأهيل يجب أن يكون هدف المعنيين منذ مرحلة الاتهام والحكم . فلا شك أن مرحلة تنفيذ العقوبة هي المرحلة التي يبدأ فيها التأهيل الفعلي والمتفق عليه في هذا المجال هو أن يكون التأهيل واقعيا ومفتوحا والمقصود بالتأهيل الواقعي هو التأهيل الذي يهدف إلى اخراج السجين إلى المجتمع في مستوى قريب من المستوى الذي كان فيه قبل ارتكابه الجريمة أي رفعه إلى مستوى لا يبعد كثيرا عن ذلك المستوى لأن بعد الشقة بين المستويين سيجعل من يخرج من السجن بعد الافراج عنه في حالة ضياع قد تكون عواقبها وخيمة على الفرد والمجتمع معاً يؤدي إلى تقريب البعد الحاصل بينه وبين المجتمع عند اصدار الحكم عليه اذ من المعروف أن مجتمع السجن يختلف كليا عن المجتمع العام ، وعزل السجين لفترات طالت أو قصرت في السجن لها تأثير غير جيد قد يدفع إلى صعوبة التفاعل مع المجتمع ثانية اذ أن اتصاله المستمر بالمجتمع يؤدي إلى تقبل المجتمع له وتولد عنده الرغبة في العودة إلى الحياة الاجتماعية ثانية وهذه من النقاط المهمة جدا .

وقد ادرك المشرع العراقي هذه المعطية فقضت المادة الثانية والاربعون من قانون مصلحة السجون العراقي رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٩ بأن (على اللجنة الفنية تنظيم العمل في السجن مع تقريب ظروف العمل فيه إلى ظروف العمل في خارجه من حيث النوع وطريقة الاداء وانواع الادوات والالآت المستعملة) .

ونصت المادة الخمسون من القانون نفسه على أن (تضع اللجنة الفنية المناهج الثقافية للسجناء وعلى أن تكون بمستوى محو الامية على الاقل) .

ولعل من متطلبات التأهيل الواقعي أن يكون التأهيل مفتوحا داخل السجن وخارجه ، اذ أن امكان خروج السجين إلى المجتمع بين حين وآخر سيؤدي إلى تضييق الفجوة التي حصلت عند اصدار الحكم عليه وانفتاح المجتمع إلى السجين من جهة ويولد رغبة عنده في العودة إلى الحياة الاجتماعية ثانية من جهة اخرى .

لذا يجب تقسيم تنفيذ العقوبة وبخاصة العقوبات الطويلة الامد إلى مرحلتين : =

١ ـ مرحلة يجري فيها التأهيل داخل السجن فقط حتى اذا ما زود السجين بقدر من المعارف المهنية والثقافية خلال هذه المرحلة تبدأ المرحلة الثانية التي يجري خلالها التأهيل داخل السجن وخارجه ونحن نعتقد أن المرحلة الاولى يجب أن تستغرق المدة الطويلة في العقوبة وأن تقصر المرحلة الثانية على السنة الاخيرة كحد اقصى أو على الستة اشهر الاخيرة كحد ادنى .

والمشرع العراقي لا يحتاج إلى تعديل قانون مصلحة السجن واضافة نصوص جديدة اليه في هذا المجال فلنا من نص الفقرة الاولى من المادة الخامسة والثلاثين ومن نص المادة التاسعة والثلاثين مخرج يمكننا من تطبيق التأهيل الخارجي إلى جانب التأهيل الداخلي فقد نصت الفقرة الاولى من المادة الخامسة والثلاثين : (على أن تقرر اللجنة الفنية درجة التحفظ والاحكام التي يجب احاطة السجين بها) . وقضت المادة التاسعة والثلاثون بأن (على اللجنة الفنيّة أن تشرف على سير برامج معاملة السجين وتأهيله وتعديل هذا البرنامج حسب مقتضيات المصلحة .

ومما لا شك فيه أن اللجنة الفنية بموجب هذين النصين تستطيع أن تخفف درجة التحفظ وتعديل برنامج التأهيل بحيث تضيف اليه التأهيل خارج السجن اذا ما رأت أن السجين قد استجاب الى التأهيل داخل السجن استجابة حسنة .

ولا يسعنى الا أن اذكر في هذا المجال استجابة حكومة الثورة لنداءات المنادين لعملية تأهيل المجرمين فاصدرت القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ الذي يقضي باطلاق سراح السجين شرطيا اذا استقام سيره وحسن سلوكه داخل السجن (الوقائع العراقية عدد ٢٣٣٣ في ٢٧/٣/ ١٩٧٤) .

ولغرض تحقيق التأهيل الخارجي اقترح ما يلي : ـ

١ ـ ان يجري تشغيل السجين في السنة الاخيرة او الستة اشهر الاخيرة خارج

السجن في المصانع والمزارع وغيرها من المهن الاخرى على أن تجري توعية تامة للمشرفين على هذه القطاعات والعاملين فيها لكي يعامل السجين معاملة عادية ويتجنبوا كل ما يمكن أن يمّس شعوره وان يحيطوه بغبطتهم لاشتغاله معهم وتحقيق هذا في العراق اصبح على جانب من السهولة نظرا لاتساع القطاع العام مما يجعل السجين في هذه الفترة تحت اشراف الدولة ولا بدّ من القول أن هذا السجين قد لا يكون مؤهلا للاشتغال في المعامل الكبرى والمزارع النموذجية ، في هذه الحالة تناط به اشغال بسيطة ومن الممكن أن يجري تدريب بسيط له قبل اناطة الاشغال به ، ذلك أن الهدف من التشغيل الخارجي ليس هو تدريب السجين على مهنة معينة بالذات بقدر ما هو فتح المجتمع الخارجي امام السجين .

إن اخراج السجين إلى المجتمع قبل انتهاء مدة الحكم بهذه الصورة سيؤدي إلى تلافي النقطة النفسية الشديدة التي تنتابه اذا ما قصدنا تأهيله على التأهيل الداخلي حينما يخرج من السجن فجأة إلى العالم الخارجي فهذا التشغيل الخرجي يعوّده على مواجهة المجتمع قبل انتهاء مدة العقوبة ويجعله متلهفا للعودة إلى المجتمع بعد أن ذاق طعم الحرية النسبية وخير ما يمكن أن تحدد به مدة التشغيل الخارجي في هذا المجال هي أن تكون هذه المدة لثلاثة ايام في الاسبوع ولفترة واحدة يوميا . وقد نصت المادة الثالثة والاربعون من قانون مصلحة السجون العراقي رقم (١٥١ ـ ١٦٩) على أنه (يجب أن يكون العمل جزءاً من تنفيذ العقوبة وليس جزءاً من العقوبة نفسها وان تنظر اللجنة الفنية اليه كضرورة لحفظ كيان السجين ومصلحة المجتمع) .

وقضت المادة الخامسة والاربعون من القانون نفسه بأن (يمنع استخدام العمل كعقوبة تأديبية) وجاء ايضا في المادة السابعة والأربعين (يجب أن يكون العمل في السجن مستهدفا تأهيل السجين وتدريبه مهنيا ويهيء له اسباب المعيشة خارج السجن ويساعده على الاندماج في المجتمع ويجعل منه مواطنا صالحا) .

ونحن نعتقد أن هذه النصوص لم تتضمن التأهيل الواقعي خارج السجن لذلك نعتقد أن تعديل القانون المذكور وادخال نصوص تتضمن هذا التأهيل طبقا للمقترح المذكور اعلاه (اذ ان التأهيل الخارجي في اعتقادنا هو) خير متمم للتأهيل الداخلي لمساعدة السجين على الاندماج في المجتمع وجعله مواطنا اعتياديا .

٢ ـ الاسرة نواة المجتمع لذلك فإن اول عمل يمكن القيام به لفتح المجتمع امام السجين هو تقريبه إلى اسرته في الفترة الاخيرة من تنفيذ العقوبة التي سبقت الاشارة اليها ، لذلك اقترح فتح الزيارات امام الاسرة ليتسنى لها زيارة السجين متى شاءت خلال الدوام الرسمي لادارة السجن واقترح في هذا الصدد القضاء على الروتين المعمول به

حاليا بصدد الموجهات الدورية وارى أن ادارة البحث الاجتماعي الموجودة في السجن تستطيع أن تكون حلقة الوصل بين السجين واسرته وادارة السجن وبذلك يمكنها اتباع روتين مبسط في اجراء المواجهات وتسهيل لعملية تلافي الارتباك الذي قد يحصل من جراء ذلك . لذا فنلاحظ في هذا الصدد أن حملة واسعة النطاق يجب أن تجري في وسط اسر الجناة يتولاها الباحثون الاجتماعيون وبعض المنظمات الشعبية كالاتحاد العام لنساء العراق الغرض منها افهام الاسر وبإمكانية عودة السجين فردا طبيعياً إلى احضانها ويجب أن تتضمن هذه الحملة حث الاسر على عدم القاء أي لوم على السجين اثناء الزيارات وتجنب تذكيره باخطائه السابقة ، وان تبثه احزانها وما لاقته من عنت اثناء سجنه وأن تبعث الامل فيه وتشوقه إلى الخروج إلى المجتمع ، والعودة اليه . وان تعيد الثقة اليه بالعودة إلى الحياة الاجتماعية .

٣ ـ وجوب تزويد السجناء بالصحف اليومية والمجلات الدورية لكي يطلع السجين على ما يجري في المجتمع ويكون عالما في مجريات الامور فتضيق الهوة بينه وبين من سيشتغل معهم اثناء فترات التأهيل الخارجي الاسبوعية من جهة ولتوسيع اطاره الذهني حول احداث المجتمع بصورة عامة وهذا ما سيجعله متكيفا مع المجتمع عند انتهاء مدة الحكم .

٤ ـ فتح السجن امام المعنيين بالشؤ ون الاجتماعية وتمكينهم من الاتصال بالسجن وذلك عن طريق القاء المحاضرات العامة وفتح النقاش امام السجناء كافة وهذا ما سيعيد الثقة إلى السجين ويولد لديه راحة نفسية عندما يلمس مدى اهتمام هؤلاء به ويجب أن يكون اختيار المحاضرين اختيارا دقيقا لكي نتجنب اقتصار هذه المحاضرات على الوعظ والتذكير بالأخطاء وادخال السجين في متاهات يصعب عليه التخلص منها والارشاد .

واقترح في هذا الصدد الاكثار من هذه المحاضرات خاصة بالنسبة للسجناء الذين قاربوا مدة انهاء حكمهم وبخاصة في الفترة الاخيرة التي اشرنا اليها .

ونجدر الاشارة هنا إلى وجوب ترك السجناء احرارا في ابداء الرغبة بحضور هذه المحاضرات أو التمنع عنها اذ أن عزوفهم عن حضورها يكشف لنا جانبا من جوانب النقص في مراحل التأهيل وبذلك يجب تقصّي الاسباب لاجل تلافيها سواء بصورة فردية أو (للسجناء) بصورة عامة .

٤ ـ مرحلة ما بعد الافراج : يجمع الطب الحديث على أن اهم الصعوبات التي تواجهها الجراحة هو الاعتناء بالمريض بعد العملية ، ولنا أن نعتبر هذه الحقيقة مثلا يحتذى به في مجال التأهيل .

لقد دلت الدراسات الحديثة أن السجن يولّد اثارا لها انعكاسات ضارة على نفسية السجين تجعل سلوكه الاجتماعي يختلف عن سلوك الافراد العاديين فكما أن المريض الذي تماثل لتوه إلى الشفاء لا يستطيع أن يستعيد قواه كاملة الا بعد فترة من الزمن فإن السجين كذلك لا يستطيع أن يسلك سلوك الاسوياء حال خروجه من السجن ، لذلك فإن العناية به في هذه المرحلة قد تفوق حد الضرورة وهنا تقع على عاتق المجتمع والدولة مهام اساسية قد يؤدي التفريط بها إلى فشل عملية التأهيل الطويلة التي كلفت جهدا ونفقات باهظة ولكي يتحقق نجاح عملية التأهيل اقترح ما يلي : -

١ - المعاملة الاجتماعية ، رأينا أن السجين الخارج لتوه من السجن يحتاج إلى فترة من الزمن لاستعادة السلوك السوّي ، ونضيف ان مزاج السجين في هذه الفترة قد يتميز بنوع من الحدّة نظرا لقلقه النفسي الذي عانى منه في السجن والذي قد يكون مستحوذا عليه حال خروجه منه ، لذلك قد تبدو على المفرج عنه بوادر لا تظهر عند الافراد الذين لم يدخلوا السجن ، لذا يجب عدم مؤاخذته اذا بدرت منه بعض التصرفات التي لا ترتفع إلى مرتبة الجريمة والاكتفاء بتسجيلها كملاحظات في اضبارته الخاصة اذ قد نحتاج اليها للاستفادة منها في محاولة اقناع المطلق السراح بالكف عن هذه التصرفات وهنا يلعب المعنيون بالخدمات الاجتماعية ، دورا هاما في عملية الاقناع هذه اذ يجب عليهم تقديم كافة المساعدات اللازمة التي تسهل عملية اعادة هؤلاء إلى حالتهم الطبيعية ، كذلك يقع على عاتق المعنيين بالخدمات الاجتماعية بث الوعي في الاوساط التي يعمل فيها المطلقو السراح بوجوب معاملتهم معاملة اعتيادية وتجنب كل ما يثير او يخرج مشاعرهم نظرا للظروف غير الطبيعية التي مروا بها .

٢ - ايجاد العمل : - ان اهم ما تتطلبه عملة دمج من أنهى مدة حكمه أن يجد له عملا ، لذلك يجب على الدولة أن تتكفل بتشغيله باسرع ما يمكن بعد خروجه من السجن ، والدولة قادرة في الوقت الحاضر على تحقيق هذه المهمة بعد أن توسع القطاع العام وصارت الفاعلية له .

ولما كانت الفكرة التقليدية السائدة في المجتمع تنم عن عدم الرغبة في تشغيل الخارجين من السجن لدى القطاع الخاص فاقترح تشكيل مكاتب حكومية خاصة تقوم بمهمة تشغيل الخارجين من السجن وتكون وسيطا بين ارباب العمل والخارجين من السجن وتكفل استقامة سيرتهم في عملهم .

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن اذكر معالجة المشرع العراقي لنقطتين هامتين جدا

كانتا تقفان حائلا بين الشخص المطلق السراح وبين عودته إلى الحياة الطبيعية في المجتمع اولاهما : ـ

رد الاعتبار ويعتبر من اهم الخطوات التي تساعد الاشخاص الخارجين من السجن على الاندماج في الحياة الاجتماعية واول آثاره يتمثل في حمل هؤلاء الاشخاص على نسيان الماضي ولعل من آثاره ايضا اقتناع افراد المجتمع بأن هؤلاء الاشخاص قد اصبحوا اقرانا لهم ولا يخفى ما لصدور قرار مجلس قيادة الثورة بالغاء قانون رد الاعتبار من اثار ايجابية على الخارجين من السجون واندماجهم في المجتمع حال خروجهم من السجن وتمتعهم بغالبية الحقوق والالتزامات المترتبة على المواطنين كافة .

(قرار رقم ٩٩٧ في ١٩٧٨/٧/٣٠ ، الوقائع العراقية عدد ٢٦٦٧ في ١٩٧٨/٨/٧) .

وثانيهما : ـ

شهادة عدم المحكومية ونلاحظ أن المشرع العراقي كان يطلب من كل من يريد الدخول إلى الوظائف العامة أو الاشتغال في القطاع العام أو مواصلة الدراسة الجامعية أن يقدم شهادة تثبت أنه لم يسبق ان حكم عليه بجريمة غير سياسية والواقع أن هذا الطلب كان يقف حجرة في سبيل اندماج الاشخاص الذين خرجوا من السجن في الحياة الاجتماعية اذ أن طلب هذه الشهادة كان يعني غلق باب الدخول إلى الوظائف العامة والقطاع العام والدراسة امامه .

اذ كثيرا ما كانت تشترط القوانين العراقية أن يكون طالب الوظيفة أو العمل أو من يروم الدراسة ممن حكم عليه بجريمة ما لم يرد اليه اعتباره ، فقد نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من قانون الخدمة العراقي رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل على أن (لايعين لاول مرة في الوظائف الحكومية الا من كان ١ ..... ٢ - ..... ٣ - ..... ٤ - ..... حسن الاخلاق وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة تمس الشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير) .

(قوانين الخدمة المدنية والملاك (المجموعة الدائمة للقوانين والانظمة العراقية الموحدة) .

الا أن طلب هذه الشهادة قد ابطل مفعوله بصدور قرار الغاء قانون رد الاعتبار الوارد ذكره سابقا الا انني اقترح ان تسجل سوابق هؤلاء في سجلات خاصة تحفظ لدى

السلطات القضائية وادارات السجون والاصلاحيات ومكاتب الخدمة الاجتماعية للرجوع لها عند الحاجة .

القسم الثاني

المتطلبات المادية للتأهيل

إن عملية التأهيل تتطلب رسم خطة تضع البرامج اللازمة لهذه العملية وتوفر الطاقات المادية الضرورية لانجاحها من جهة ووضع الاطر التشريعية التي تجري هذه العملية بموجبها من جهة اخرى . ولم يغفل المعنيون في العراق هاتين النقطتين ، بل عملوا على وضع خطة اجتماعية تضمنت رسم البرامج للوقاية من الجريمة وتأهيل المجرمين وكذلك ما انفك المشرع العراقي عن اصدار تشريعات جديدة أو ادخال تعديلات على تشريعات سابقة هدفها جميعا الوصول إلى نتائج ايجابية في مجال الوقاية من الجريمة وتأهيل المجرمين . لذلك ساحاول في هذا القسم دراسة الخطط الموضوعة في هذا المجال وتقديم المقترحات اللازمة لتحسينها وبيان تعرقل عملية التأهيل .

١ ـ **الخطة** : ما زال التخطيط الاجتماعي يصادف بعض العثرات التي ابقته في حالة تخلف عما يجب أن يكون عليه في الوقت الحاضر ، وإن دولة العراق تسعى للنهوض بمجتمعها الى مسار الدول المتقدمة .

واولى هذه العقبات هي قلة المخصصات المالية المرصودة للمشاريع الاجتماعية فقد جاء في دليل التخطيط الاجتماعي الصادر عن وزارة التخطيط في نيسان (ابريل) ١٩٧٣ (ونرى كمثل على قلة التخطيطات للامور الاجتماعية ، ان مجموع حصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية شكلت نسبة ٠,٨٤٪ من مجمل المبالغ المعتمدة في الميزانية العامة للسنة المالية ٧٠ ـ ١٩٧١ . وقد انخفضت هذه الحصة لتبلغ ٠,٨١٪ للسنة المالية ٧١ ـ ١٩٧٢ (١) ولا شك أن عملية التخصيصات الضئيلة لا تساعد على انجاز عملية التطوير الاجتماعي لان هذه العملية تحتاج إلى موارد لا يستهان بها اذا اردنا القيام بها على اسس علمية حديثة .

اضف إلى ذلك ان مشاريع البناء تستنزف الجزء الاكبر من هذه التخصيصات مما يعني أن الجزء المخصص للرعاية الاجتماعية عامة ولرعاية المسجونين والخارجين من السجن خاصة هو من الضآلة بمكان .

والعقبة الثانية التي تعترض التخطيط الاجتماعي تكمن في تخلف المؤسسات الاجتماعية عن اداء دورها في انعاش الخدمات الاجتماعية وتطويرها وهذا ناتج عن

التركيز على التنمية الاقتصادية عند وضع الخطة القومية للتنمية واهمال الجوانب الاجتماعية . فقد جاء في دليل التخطيط المشار اليه (أن نسبة التخصيصات التي تذهب إلى القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة هي اعلى بكثير من تلكم المخصصة للقطاع الاجتماعي . وبطبيعة الحال فلا جدال في جدوى واهمية اعطاء الاولية الاساسية لقطاعي الزراعة والصناعة ولكن اعطاء القطاع الاجتماعي هذه النسبة الضئيلة من التخصيصات اضافة إلى تواجد التخلف النوعي والكلي الواضح لمؤسساتنا الاجتماعية وافتقار التخطيط العلمي للعملية الاجتماعية يجب أن يجعلنا واعين تماما للمشكلة الاساسية التي تتكامل الآن فإن الذي بدا من التطور النسبي للقطاع الاقتصادي المنتج في العراق هو أن التركيبات الاجتماعية في القطر العراقي قد اصبح تطورها متأخرا نسبة للتطور الحاصل في التركيبات الاقتصادية المنتجة نتيجة لما ذكرناه (المرجع السابق ، ص ٣٨) .

إن حصول مثل هذا الامر يؤدي إلى نتيجتين الاولى هي التأزم الذي يحصل في تواجد علاقة نمو غير متجانسة لتركيبات اجتماعية واقتصادية من بعضها في ذات المجتمع ، اما النتيجة الثانية فهي الاختلالات (١) الحاصلة من التخلف في التركيبات الاجتماعية التي تشد النمو الحاصل في القطاع الاقتصادي المنتج ، ومن هنا تصبح التركيبات الاجتماعية حواجز ضد النمو وضد تحقيق اهداف الخطة القومية للتنمية) . (المرجع السابق ص . ٣٩) .

لا شك أن هذا التخلف يشمل المؤسسات الاجتماعية التي تعمل على الوقاية من الجريمة ومكافحة الاجرام وتأهيل السجناء والرعاية اللاحقة لذا فإن الخطة القومية للتنمية يجب أن تعطي هذه المؤسسات ما تحتاج إليه من عناية لرفعها إلى المستوى المطلوب . اذ لا جدال بأن الهدف من علاج المجرمين اصبح حاليا اصلاحهم بغية اعادتهم اعضاء فعالين في عملية الانتاج ، لذا فان استمرار تخلف المؤسسات الاجتماعية يحول دون اصلاح المجرمين ويفقد عملية الانتاج جزءاً من عناصرها أي جزءاً من الطاقة البشرية وهذا ما يتناقى مع ما جاء في قانون اصلاح النظام القانوني في ١٩٧٧ - ص ٧١ (ان المجتمع بحاجة إلى الفرد اكثر من حاجته إلى الآلة) .

ويتطلب اصلاح المجرمين وضع سياسة جنائية محكمة تتضمن برامج هذا الاصلاح وعند رسم هذه السياسة يجب الربط بين كل من التخطيط الاجتماعي والاقتصادي لتلافي الفجوات الاجتماعية التي تؤدي إلى حدوث ظواهر اجتماعية مرضية كظاهرة الاجرام اذ مما لا شك فيه أن الازدهار الاقتصادي المقرون بتخلف اجتماعي يؤدي إلى زيادة عدد المجرمين ويقود بعض الفئات المتخلفة اجتماعيا نحو سلوك منحرف ، وهذا ما يظهر لنا

دور المؤسسات الاجتماعية واهميتها لذلك نؤكد على أن التخطيط الاجتماعي يجب أن لا يكون متخلفا عن التخطيط الاقتصادي وان تولى الخطة القومية عنايتها لهذه المؤسسات .

اما العقبة الثالثة فتتأتى من ضعف الكادر الفني المتخصص في الخدمات الاجتماعية والعلوم ذات الصلة لعلاج المجرمين ومكافحة الاجرام .

وينعقد الاجماع اليوم على أن رصد الموارد المالية الكافية واقامة المنشآت اللازمة للرعاية الاجتماعية بصورة عامة ولرعاية السجناء وتأهيلهم بصورة خاصة يكون عبثا اذا لم يتول هذه الرعاية كادر فني متخصص ومن باب اولى ان الخطط الكفيلة برسم البرامج الناجحة لهذه الرعاية لا يمكن أن تعطي ثمارها على الوجه الصحيح ما لم توضع من قبل كادر فني متخصص واذا تفحصنا الكادر المشرف على وضع هذه الخطط في العراق إلى عهد قريب وجدناه لا يتمتع بالمؤهلات الفنية اللازمة لهذا الغرض . فقد جاء في دليل التخطيط الاجتماعي المشار اليه الصادر في نيسان ١٩٧٣ (ما يلي : (تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالعبء الأكبر في تقديم الخدمات الاجتماعية ومن اجل التخطيط لهذه العملية الاساسية في هذه الوزارة نظام الوزارة رقم ـ ٣ ـ لسنة ١٩٧٢ الصادر في الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية للحكومة) عدد ٢٠٩٠ تاريخ ١٩٧٢/١/٣١ . وقد انشأت الوزارة مديرية التخطيط والمتابعة العامة التي من واجباتها اقتراح المشاريع ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها سواء كانت هذه المشاريع ضمن خطط التنمية القومية او ممولة ذاتيا وكذلك دراسة مقترحات المديريات العامة والمؤسسات والمصالح التابعة للوزارة . .
ومما ذكر اعلاه نلاحظ أن مديرية التخطيط والمتابعة هي جهاز التخطيط الرسمي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وقد كان اكثرية اعضاء هذه المديرية مهندسين ولكن مؤخرا تم تكوين شعبة خاصة للامور الهندسية وبذا تم افراغ المديرية من العنصر الهندسي . وفي وقت الزيارة ووضع التقرير ـ كان للمديرية ثلاثة موظفين فقط وهم المدير والملاحظ ومعاون الملاحظ وجميعهم من الخريجين ولاحظنا أنه وان كانت جميع مشاريع الوزارة تصل إلى هذه المديرية فإن عمل المديرية المذكورة قد اصبح متابعة مشاريع اكثر من التخطيط للمشاريع وبصورة تدريجية اصبح التخطيط للمشاريع الاجتماعية منوطا بالمركز « المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية » وهي مديرية عامة تابعة للوزارة ليس من مهامها الاساسية القيام بالتخطيط لمشاريع الوزارة . هذا ومن الجدير بالذكر أن مديرية التخطيط والمتابعة لا توجد لها علاقة مع الدائرة التربوية والاجتماعية بوزارة التخطيط حيث أن علاقتها هي بدائرة المباني والخدمات أما فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بتخصيص الاستثمارات لمشروعات الخطة فمن الواضح ان مديرية التخطيط والمتابعة وهي بكادرها الصغير جدا واختصاصه ليست مهيأة للقيام بعملية التخطيط الاجتماعي وهي لا

تقوم به كما أن مديرية الخدمات الاجتماعية العامة التابعة لنفس الوزارة لا تقوم ايضا بعمليات تخطيط اجتماعي (دليل التخطيط ١٩٧٣ - ص - ٤٦ - ٤٧).

على أن وزارة التخطيط بعد أن شخصت هذه الحالة اخذت على عاتقها في الوقت الحاضر القيام بعملية التخطيط الاجتماعي انطلاقا من المعطيات التي توصلت اليها اخيرا وسطرتها في الدليل المشار اليه.

وتتولى هذه المهمة حاليا الدائرة التربوية والاجتماعية/قسم تخطيط الخدمات وهي تضم كادر اعلى درجة من التخصص العالي وقد قام بسد الكثير من التغييرات التي كانت موجودة الا اننا نأمل او نطمح بسد بقية التغييرات منها التخطيط الاجتماعي.

والملاحظ اخيرا أن الخطة القومية يجب أن تولي اهتمامها بالدرجة الاولى للمشاكل الاجتماعية في ذاتها وان تضع برنامجا لمعالجة الظواهر الاجتماعية المرضية بالدرجة الاولى وان نقصر اهتمامها على اقامة المنشآت اللازمة لمعالجة هذه الظواهر والمشاكل فقط.

٢ - **التشريع العراقي** : إن التشريع الجنائي العراقي ما زال يفتقر الى ادخال بعض المفاهيم والنظم الحديثة اللازمة لعملية التأهيل. ونقترح في هذا الصدد ما يلي : -

١ - ادخال النصوص الكفيلة بتنظيم التأهيل الخارجي في الفترات الاخيرة من العقوبة.

٢ - ادخال نصوص تلزم القطاع العام بتشغيل الخارجين من السجن في جميع مجالاته.

٣ - تعديل قانون مصلحة السجون وادخال نصوص تكفل تنظيم زيارات اسر السجناء وتكفل الاكثار منها كلما اقترب موعد خروج السجين من السجن وتقليل القيود والروتين المتعلق بها.

٤ - وضع النصوص اللازمة التي تكفل تشجيع افراد المجتمع على المشاركة في تأهيل الخارجين من السجن وتقبل المجتمع لهؤلاء الافراد، وذلك بمنح مكافآت مادية وتشجيع معنوي لكل من يسهم في هذه العملية وبتشجيع المشاريع الخاصة التي يقيمها الافراد لهذا الغرض وبمنحها الرعاية اللازمة.

الخاتمة

تلك هي مراحل التأهيل ووضع الخطة القومية للتنمية والتشريع الجنائي في العراق، بحثت انطلاقا من الاسس النظرية والعلمية واستنادا الى الواقع العملي وانا

اعتقد أن الاخذ بما اقترح قد يساعد على تقبل المجتمع للخارجين من السجن ومعاملتهم معاملة حسنة ، ولا اريد أن اكرر هذه المقترحات كي لا تكون الخاتمة خاتمة تقليدية فظاهرة الاجرام هي ظاهرة ومشكلة اجتماعية لا يمكن التخفيف من حدّتها الا باستخدام الطرق العلمية الحديثة في معالجة المجرمين ومكافحة الاجرام والوقاية من الجريمة ، وقد ادرك المعنيون بالشؤون الجنائية هذه الحقيقة ونادوا بها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فاصبح هدف العقاب اصلاح المجرمين وعلاجهم ، اما الانتقام والتكفير عن الذنب ، فلم يعد له مكان في علم العقاب الحديث ، وقد خطا القطر العراقي خطوات شاسعة في هذا المضمار لتحقيق هذه الحقيقة العلمية باصداره التشريعات المتعددة التي ذكرنا قسما منها .

مصادر البحث

أ ـ العربية :

١ ـ وزارة التخطيط/ الدائرة التربوية والاجتماعية دليل **التخطيط الاجتماعي** ، قسم تخطيط الخدمات (بغداد/نيسان ١٩٧٣) .

٢ ـ وزارة الثقافة والاعلام ، مديرية الاعلام العامة الدستور الموقت ، مطبعة الحكومة بغداد ١٩٧٠ .

٣ ـ **الوقائع العراقية** (الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية) السنة الثانية عشرة العدد ١٧٨٨ ، تشرين الاول ١٩٦٩ **(قانون مصلحة السجون العراقي رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٩** .

٤ ـ وزارة العدل **قانون اصول المحاكمات الجزائية** ، مطبعة دار الحرية للطباعة ، مطبعة الحكومة ١٩٧١ .

٥ ـ **الوقائع العراقية** ، عدد ٢٣٣٣ في ١٩٧٤/٣/٢٧ الافراج الشرطي .

٦ ـ **المصدر السابق** عدد ٢٦٦٧ في ١٩٧٨/٨/٧ قرار ٩٩٧ . الغاء قانون رد الاعتبار .

٧ ـ **المصدر نفسه** ، عدد ٢٥٢٠ في ١٩٧٦/٣/٢٩ قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦ تكوين المعهد القضائي .

٨ ـ وزارة العدل **قانون اصلاح النظام القانوني**/ الجمهورية العراقية/ ١٩٧٧ .

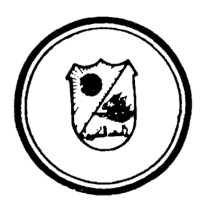
ب ـ بالانجليزية :

1. L. B. Orfield. Criminal Procedure from Arrest to Appeal. **Judical Administration Series.** N. Y. University Press, Washington Square, London, 1947.
2. G. Playfair and D. Sington. **Crime, Punishment and Cure.** London, Secker and Warbury, 1965.

3. P. W. Tapan. **Contemporary Correction.** N- Hill Book Company, Inc., New York, 1951.

4. W. T. McGrath. **Crime and Its Treatment in Canada,** Second edition, Macmillan of Canada, Maclean- Hunter Press, 1976.

5. The American Correctional Association. **Manual of Correctional Standards.** The American Correctional Association. 135 East 15th Street, New York 3, N. Y. 1959.



فاعلية التغذية الراجعة في تغيير اسلوب التعليم الصفي

د. نجاح الجمل*

يمثل التدريس النشاط الرئيسي الذي يقوم به المعلم . ويختلف معنى التدريس أو التعليم ، وبالتالي طرقه ، باختلاف مفهومنا عن طبيعة التعليم ، وباختلاف الاهداف التربوية ، فبينما يرى بعض التربويين أن التعليم عملية تلقين الطلاب معلومات مختلفة يرى غيرهم الآخر أن التعليم هو عملية تنظيم المواقف التعليمية وتوجيه الطلاب للقيام بالنشاط اللازم لتحقيق اهدافها ، فمثلا ، يعرف بعض التربويين[1] عملية التعليم بأنها تفاعل بين المعلم وطلابه ، يحدث من خلال أنشطة تعليمية صفية محددة ، ومع أن هناك اختلافاً واضحاً بين الانشطة التعليمية والكلام الصفي الا أن كليهما يصف عملية التعليم . ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه التفاعل اللفظي في غرفة الصف فإن مربياً كفلاندرز[2] يذهب إلى أن ٦٠٪ من النجاح في عملية التدريس يمكن تحفيقه من خلال المشاركة اللفظية في الصفوف الابتدائية .

ولقد اوضحت البحوث العلمية في مجال العلوم التربوية العديد من المفاهيم والوسائل الجديدة في مجال التعليم والتي توضح بدورها الطريقة نحو المزيد من الفاعلية في العملية التربوية ، فمثلا ، تحاول التربية الافادة من مفهوم التغذية الراجعة الذي يعد احد مفاهيم علم السيرناطيقا ، والذي يعني بشيء من التبسيط التصحيح الذاتي لمسار أي

---

*المدرسة بكلية التربية في الجامعة الاردنية .

عملية عن طريق استخدام نتائج التقويم المستمر .

وهنا نتساءل : إلى أي مدى يستطيع المعلم أن يسيطر على سلوكه داخل الصف ؟

إن المبادأة في التغيير يجب أن تنبثق من المعلم نفسه ، فالرغبة في تفهم سلوك فرد وتحسينه ليست الشرط الاساسي أو الوحيد لتغيير ذلك السلوك ، بل يجب أن يلازمها الوقت والجهد ليتفحص المعلم نفسه بموضوعية ويتقبل الارشادات[٣] .

واذا كان على التعليم أن يتحسن فمن الواجب ان ينظر إلى الانماط السلوكية على أنها مهارات يمكن اكتسابها عن وعي من خلال الدراسة وتحليل التفاعل الصفي ، كما يمكن ممارستها وضبطها داخل غرفة الصف او خارجها .

وقد ينتج عن البحوث المختلفة التي تناولت فحص السلوك اللفظي الصفي أنظمة متعددة لتصنيف هذا السلوك ، وكان القصد من ذلك مساعدة المعلمين ليبتعدوا عن التقاليد والتجارب العمياء والاتجاه إلى السيطرة بذكاء على سلوكهم اللفظي ، وبعبارة اخرى أن تصنيف التفاعل اللفظي الصفي يهدف إلى تحسين عملية التعليم[٤] .

هذا وقد صنف فلاندرز كلام المعلم ـ حسب تحليله للتفاعل اللفظي ـ إلى مباشر وغير مباشر وهذا التصنيف يركز على مقدار الحرية التي يمنحها المعلم لطلابه . فالتأثير المباشر يتكون من الجمل اللفظية للمعلم التي تحد من حرية العمل والتعبير عند الطالب وتركز الاهتمام على سلطة المعلم . أما التأثير غير المباشر فيتكون من الجمل اللفظية للمعلم التي توسع حدود حرية العمل عند الطالب وتشجع مشاركته ومبادأته[٥] .

ولتكتمل صورة التفاعل اللفظي قام فلاندرز بتصنيف الكلام داخل غرفة الصف إلى قسمين ، علاوة على انه اعتبر فترات السكون والتشويش التي تتخلل الكلام داخل الصف قسما ثالثا هاما من التفاعل الصفي ، وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم كل ما يحدث داخل غرفة الصف إلى ثلاثة اقسام رئيسة هي* : ـ

١ ـ كلام المعلم .
٢ ـ كلام الطالب .
٣ ـ فترة الصمت والتشويش .

كما قسم كلام المعلم إلى مباشر وغير مباشر ، أما كلام المعلم غير المباشر فقسمه إلى : ـ

---

* انظر شكل رقم (١) .

١ ـ تقبل الشعور ٢ ـ المديح والتشجيع ٣ ـ تقبل الافكار ٤ ـ طرح الاسئلة .
وكلام المعلم المباشر فقسمه إلى : ـ
٥ ـ المحاضرة ٦ ـ اعطاء التعليمات . ٧ ـ نقد أو تبرير افعال المعلم
وكلام الطالب قسمه الى : ـ

٨ ـ الاستجابات للمعلم ٩ ـ المبادأة الكلامية .

أما البند العاشر فهو فترات الصمت والتشويش ويقع تحته كل ما لم يرد ذكره في البنود السابقة .

ويتميز عن تطبيق نظام فلاندرز نوعان من المعلمين : الاول معلم يتبع الاسلوب المباشر في تدريسه والثاني معلم يتبع الاسلوب غير المباشر في تدريسه . ويرى فلاندرز أن اسلوب المعلم غير المباشر في التدريس اكثر فاعلية من حيث الآثار التي يتركها في طلبته سواء في تحصيلهم الدراسي او في اتجاهاتهم التي يكونونها نحو المعلم ونحو الدروس التي يتناولونها معه .

هذا وقد بيّنتْ دراسة قام بها احد طلبة الماجستير(٦) في كلية التربية/الجامعة الاردنية/ طبّق فيها تصنيف فلاندرز العشري ان هناك تأثيراً لاسلوب المعلم غير المباشر واسلوب المعلم المباشر على تحصيل الطلبة الاردنيين وآرائهم نحو الدروس والمعلم فقد تبين في الدراسة أن هناك زيادة واضحة في تحصيل الطلبة الذين تلقوا دروسا بالاسلوب غير المباشر ، بالمقارنة مع الطلبة الذين تلقوا دروسا بالاسلوب المباشر ، كما كانت آراء المجموعة الاولى نحو المعلم والدروس اكثر ايجابية منها عند المجموعة الثانية(٢) .

لقد اظهرت نتائج الدراسات السابقة بأن اسلوب المعلم غير المباشر في التدريس ادعى إلى رفع التحصيل لدى الطلبة وتكوين اتجاهات ايجابية نحو المعلم والدرس بشكل واضح وذلك في بيئة اردنية واخرى امريكية . على أن التساؤل التالي يبرز في هذا المجال : ـ

هل يمكن عمل تغذية راجعة يتغير فيها المعلم قبل الخدمة ـ أي المعلم الطالب الذي لا يزال يتدرب على التدريس ـ من معلم مباشر إلى معلم غير مباشر ؟ وهو ما يتضمن دراسة اثر التغذية الراجعة في تحسين اسلوب المعلم وذلك بأن تُعطى له الفرصة الكافية ليقوم نفسه من خلال اطلاعه على نتائج الرصد بتطبيق تصنيف فلاندرز في حصص

يدرسها وتحليل نتائج التصنيف ، وليعمل المعلم على تغيير اسلوبه من مباشر الى غير مباشر .

مشكلة الدراسة واهدافها :

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى فاعلية التغذية الراجعة عن طريق تطبيق نظام فلاندرز على عيّنة من طلبة وطالبات كلية التربية/ الجامعة الاردنية/ الذين يعدون للتدريس في المرحلة الابتدائية وذلك بدراسة الفاعلية من حيث : ـ

١ ـ تغيير اسلوب المعلم من مباشر إلى غير مباشر ، أي دراسة مدى التحسن في اسلوب التدريس لدى المعلم الطالب بتأثير التغذية الراجعة .

أ ـ بزيادة نسبة كلام المعلم غير المباشر ـ للذكور والاناث .

ب ـ وانخفاض نسبة كلام المعلم المباشر ـ للذكور والاناث .

٢ ـ مدى التغيير في نسبة كلام المعلم لكلام الطلاب وعلى ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة على النحو التالي : ـ

« فاعلية التغذية الراجعة في تغيير اسلوب التعليم الصفي » .

الفرضية :

قد تفترض في هذه الدراسة أن من الممكن مساعدة المعلم لتغيير اسلوبه في التدريس من مباشر إلى غير مباشر باستخدام نظام موضوعي يصف التفاعل اللفظي داخل غرفة الصف مما يساعده على أن يفهم أن هناك اسلوبا علميا يمكن ممارسته لدراسة عملية التعليم فالراصدون الذين يستخدمون نظام فلاندرز العشري ، يزودون المعلم بمعلومات عن سلوكه بطريقة تبين له الجوانب التي تحتاج أن يغير فيها اسلوبه حتى يصبح غير مباشر بدرجة اكبر ، ويمكن خلال التمرين ـ التطبيق ـ أن تصبح بعض انماط السلوك الجديدة ذاتية وهكذا تندمج في المواقف التعليمية الصحيحة بشكل تلقائي ، وعليه ستحاول هذه الدراسة التحقق من الفرضية التالية : ـ

« إن التغذية الراجعة ـ في عدد من المحاولات التدريسية ـ تؤدي إلى تغيير في اسلوب التدريس من مباشر إلى غير مباشر بدلالة احصائية ذات معنى » .

تعريف المصطلحات :

التغذية الراجعة : المقصود بالتغذية الراجعة أن تعطى الفرصة للمعلم لكي يقوم

نفسه وذلك باعطائه نتائج الرصد في حصص يدرسها ويبين له فيها الجوانب التي كان مباشرا أو غير مباشر كما يوضح له كيف يمكن أن يكون غير مباشر في نسبة الرصد في الخانات التي تجعل الاسلوب غير المباشر بشكل عام . وبعبارة أخرى « التصحيح الذاتي لمسار العملية التعليمية عن طريق استخدام نتائج التقويم الذاتي المستمر » .

نظام فلاندرز العشري[٧] هو النظام الذي وضعه فلاندرز ويتكون من عشرة مجالات تظهر السلوك اللفظي داخل الصف وقد اعطيت هذه المجالات الارقام من (١ - ١٠) ، خصصت المجالات (١ - ٧) لكلام المعلم والمجالات (٨ - ٩) لكلام التلميذ ، بينما خصص المجال العاشر الاخير لفترات الصمت أو الضوضاء التي قد تحدث خلال الدرس ، وقد تضمن كل مجال من المجالات مجموعة من عناصر التفاعل الذي يحدث بين المعلم وتلاميذه ، أو بين تلاميذ الصف الواحد انفسهم في درس من الدروس كما هو واضح في الشكل رقم (١) .

المعلم المباشر والمعلم غير المباشر :

يقصد بالمعلم المباشر ، المعلم الذي تكون نسبة كلامه ضمن الاسلوب المباشر اكثر من النصف اذا ما قورن بالكلام غير المباشر[٩] . وتقاس نسبة الكلام هنا بالنسبة للمعلم المباشر بما يندرج من كلامه تحت الارقام ٥ ، ٦ ، ٧ ، من النظام ، وبالنسبة للمعلم غير المباشر بما يندرج من كلامه تحت المجموعات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

اهمية الدراسة :

تتجلى اهمية هذه الدراسة فيما يلي :

١ - يمكن أن تفيد باستخدام نظام فلاندرز في تمرين الطلاب المعلمين في معاهد/ كليات التربية عن طريق وضع المعلم الطالب تحت الملاحظة واعطائه النتائج الموضوعية ليسيطر بشكل واع على سلوكه اللفظي وليقلل في تعليمه من استخدام الطرق العشوائية والروتينية .

٢ - يمكن أن تفيد باستخدام تصنيفات فلاندرز في بناء نموذج تقويم يساعد في عملية الاشراف التربوي في الاردن بشكل موضوعي .

٣ - يمكن أن تفيد باستخدام نظام فلاندرز في التقويم الذاتي للمعلم ، أي كشف مدى تأثير اسلوب المعلم بنتائج الرصد عن طريق تسجيلها على آلة التسجيل ، بغية العمل على تعديل اسلوبه إلى الشكل الذي يدفع تلاميذه إلى النمو التربوي وبالتالي تحقيق الاهداف التربوية المنشودة .

شكل رقم (١)

النظام العشري لرصد التفاعل اللفظي في الصف

نظام فلاندرز(٨)

<table>
<tr><td rowspan="4">كلام المعلم</td><td rowspan="4">كلام المعلم غير المباشر</td><td>(١) تقبل الشعور : يتقبل شعور الطالب ويوضحه باسلوب غير مخيف . ويمكن أن يكون شعور الطالب ايجابيا أو سلبيا .</td></tr>
<tr><td>(٢) المديح والتشجيع : يدخل هنا تشجيع لكلام الطالب أو لسلوكه . ويمكن أن يكون بنكتة تزيل حدة توتر التفاعل الصفي ولكن يجب أن لا تكون النكتة على حساب الغير . يدخل هنا أيضاً الموافقة والطلب بالاستمرارية .</td></tr>
<tr><td>(٣) قبول افكار الطلاب واستعمالها : يأخذ المعلم هنا مقترحات التلاميذ وافكارهم ثم يبني ويزيد عليها اشياء من عنده .</td></tr>
<tr><td>(٤) طرح الاسئلة : تكون الاسئلة عادة من محتويات الدرس وتكون الاسئلة من النوع الذي تمكن الاجابة عنه وليست تساؤلات .</td></tr>
<tr><td rowspan="3">كلام المعلم المباشر</td><td>(٥) الشرح : اعطاء حقائق أو آراء عن محتويات الدرس وعن طرق التفاعل ، طرح المعلم لآرائه وافكاره وطرح تساؤلات بشكل استفهامات إنكارية وبنبرة شبه تسلطية أو تنم عن السلطة .</td></tr>
<tr><td>(٦) اعطاء توجيهات وتعليمات : اعطاء تعليمات واوامر . وهذه الاوامر يتوقع المعلم من الطلاب الالتزام بها والانصياع اليها .</td></tr>
<tr><td>(٧) انتقادات وتبريرات للسلطة : يطرح المعلم هنا جملا القصد منها تغيير سلوك الطلاب وضبطه من سلوك غير مقبول في رايه إلى سلوك مقبول . ومن الممكن أن يتحدى احد الطلاب دون سائر الطلبة . ثم يضع تبريرات لافعاله بانها هي الافعال الصحيحة ولا بد من عملها .</td></tr>
</table>

* لا يوجد معيار معين لهذه الارقام ، بل يشكل كل رقم فئة خاصة به ، حيث يساهم ـ هذا الرقم ـ على تنمية نوع خاص من الاتصال . وكتابة هذه الارقام خلال الملاحظة هو بقصد العد لا بقصد اصدار حكم على الموقف في سلم أو معيار ما .

كلام الطالب	(٨) كلام الطالب : كلام الطالب الذي يكون استجابة لسؤال من المعلم أو استجابة لمنبه من المعلم يطلب إلى احد الطلاب الاستجابة اليه . (٩) كلام الطالب مبادرة منه : هنا يقوم الطالب بالتحدث دون أن يشار اليه أو يسأل ليقوم بالحديث .
سكوت وتشويش .	(١٠) سكوت أو ارتباك : يكون الاتصال هنا غير مفهوم فإما أن يسكت الطلاب واما أن يتكلم الجميع معا بحيث لا يسمع احد لاخر .

الطريقة

افراد الدراسة :

افراد الدراسة مجموعة من طلبة كلية التربية/ الجامعة الاردنية/ الذين يعدون للتدريس في المرحلة الابتدائية الدنيا ، وقد تألفت من اربعة وعشرين طالبا وطالبة ـ ١٢ ذكرا ، ١٢ انثى ـ ، وقد سبق لهم ان درسوا مساقات تربوية مختلفة في اساليب التدريس الخاصة والعامة ومساقات في علم النفس التعليمي والتربوي . . . . الخ وشاهدوا مواقف تعليمية في مدارس ابتدائية حكومية لمدة فصل دراسي كامل ، واعطيت الفرصة لافراد العينة بالتدريس لمدة اسبوعين في مدارس ابتدائية حكومية وكان الهدف من ذلك هو التعرف على جو المدارس الاداري والتعليمي . وقد كلف افراد العينة بتدريس اربع حصص اسبوعيا ولمدة تسعة اسابيع تم خلالها رصد خمس حصص لكل منهم من قبل الراصدين .

تصميم البحث :

استخدم اسلوب التباين[١٠] من نوع التصميم[١١] المختلط ، الذي يأخذ كمتغيرات مستقلة عامل الجنس في مستويين والقياسات المتكررة في خمس محاولات جرت في كل منها ملاحظة حصة للطالب المعلم والطالبة المعلمة ورصدت نتائج الملاحظة وأعقبت باعطاء المعلم الطالب معلومات « التغذية الراجعة » عن نتائج الملاحظة ، وكيف يمكن له أن يغير من اسلوبه بحيث يصبح هذا الاسلوب اقل مباشرة أي نسبة غير المباشر فيه اكبر ، وذلك لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق بين الذكور والاناث نتيجة تعرضهم لعملية التمرين والتغذية الراجعة من جهة ، وما اذا كان للتغذية الراجعة في كل محاولة

من المحاولات الخمس التي اجريت على كل مفحوص تأثير على تحسن المفحوصين خلال مدة التجربة ، ومن حساب التفاعل بين عاملي الجنس والقياسات المتكررة يمكن معرفة ما اذا كان تأثير التغذية الراجعة مختلفا بين الجنسين .

اداة البحث :

لما كان الهدف الرئيسي من البحث ينحصر في ملاحظة مدى التحسن في اسلوب التدريس لدى الطالب المعلم قبل الخدمة بتأثير التغذية الراجعة فان الوسيلة الفضلى لجمع البيانات هي استخدامه النظام العشري الذي استخدمه فلاندرز في بحثه لرصد التفاعل اللفظي بين المعلم وطلابه في غرفة الصف ، ويحدد هذا النظام موقفين من مواقف التدريس ، الاول يعتمد الاسلوب غير المباشر والثاني يعتمد الاسلوب المباشر ، وهذا التصنيف يركز على مقدار الحرية التي يمنحها المعلم لطلابه .

وقد حددت مدة مشاهدة الدرس الواحد ب (١٥) دقيقة . وكانت المدة الواقعة بين مشاهدة درس وآخر اسبوعاً تقريبا ليتسنى للمعلم تصحيح مسار اسلوبه حتى يصبح غير مباشر بدرجة اكبر بناء على ما يسمعه من نقد وما يدور بينه وبين الراصد بعد كل حصة رصد ـ حصة مشاهدة ـ من نقاش حول الجوانب التي يحتاج ان يغير فيها من اسلوبه .

وطريقة استعمال النظام العشري لرصد التفاعل الصفي هي أن يحفظ الراصد التصنيفات (١) العشر التي وضعها فلاندرز وقرنها بالارقام المقابلة لها . فمثلا : عندما يمدح المعلم الطالب ويحاول تشجيعه فهذا يعني بلغة فلاندرز رقم (٢) فما على الراصد الا ان يضع امامه على ورقة الرقم (٢) ، واذا استمر المديح اكثر من (٣ ثوان) فعلى الراصد أن يكرر الرقم (٢) بمعدل مرّة واحدة كل ثلاث ثوان ، وتسجل هذه الارقام متتابعة ، ويرصد حوالي ٢٠ رقما كل دقيقة ، وفي نهاية مدة الرصد سوف يحصل الراصد على عدة عمدة من الارقام ، فمثلا اذا كان احد اعمدة الرصد التي سجلها كالتالي : ـ

* (١٠ ١٠٦) (٦ ٧) (١ ١) (٤ ٩) (٩ ٢) (٣ ٣) * ١٠

فانه في الخطوة التالية يكوّن الراصد من كل رقمين زوجا واحدا مبتدئاً من الرقم العلوي فالزوج الاول في العمود اعلاه يتكون من الرقمين ١٠ ، ٦ والزوج الثاني ٦ ، ١٠ والزوج الثالث من ١٠ ، ٧ وهكذا ، ويلاحظ أن كل رقم يتكرر مرتين عدا الرقمين الاول والاخير[١٢] .

* استعمال رقم ١٠ في أول العمود واخره يعني أن التفاعل الصفي ابتدأ وانتهى من حالة سكون أو من حالة ارتباك وفوضى ـ عدم وضوح الاتصال .

شكل رقم (٢)

مصفوف التفاعل اللفظي[١٣] اعمدة

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	١			١						
٢			١							
٣										١
٤									١	
٥										
٦	١									١
٧										
٨										
٩		١	١						١١	
١٠						١	١			
المجموع	٢	١	٢	١	صفر	٢	١	صفر	٣	٢

يبين شكل رقم (٢) صفوف التفاعل اللفظي ، وهو يتكون من عشرة اعمدة ومن عشرة صفوف ، وكل عمود أو صف يمثل تصنيفا من تصنيفات فلاندرز فالرقم (١) ـ سواء كان عموديا أو افقيا ـ يعني تقبل شعور الطلاب من قبل المعلم وكل ما يقع في هذا المربع من اشارات بعد الرصد يعزز سلوك المعلم في هذا التصنيف . ولو اردنا رصد المثال السابق على الصفوف فاننا ناخذ زوجا كالزوج الاول وهو (١٠ , ٦) ونرصد الرقم الاول من هذا الزوج (١٠) في خلية الصفوف ثم نفتش على المربع الذي يتقاطع به مع العمود (٦) ونضع في المربع اشارة وهكذا مع كل زوج معتبرين الرقم الاول من كل زوج صفا والرقم الثاني عمودا . ومن المعلوم كما ورد في شكل رقم (١) أن الارقام من ١ ـ ٧ تمثل كلام المعلم ، فبالنسبة لكلام المعلم غير المباشر تجمع الارقام للاعمدة من ١ ـ ٤

وتضرب بمائة وتقسم على مجموع الكلام الذي يبلغ لكل الدرس (٣٠٠) . بالنسبة لكلام المعلم المباشر تجمع الارقام للاعمدة من ٥ ـ ٧ وتضرب بمائة وتقسم على مجموع الكلام الذي يبلغ لكل الدرس (٣٠٠) ، والقيمة الناتجة هي مقياس للمتغير التابع الذي اجريت عليه عملية التحليل الاحصائي[١٤] .

وقد رصدت لكل طالب معلم ـ بتطبيق اداة البحث المذكورة آنفا ـ خمس حصص اشتملت على وحدات دراسية في العلوم الاجتماعية واللغة العربية والدين والحساب والعلوم . وكان عدد الدروس في العلوم الاجتماعية (٤١) درسا وفي اللغة العربية ٤٠ درسا والدين ٢٠ درسا والحساب ٨ دروس والعلوم ١١ درسا ، قام بتدريسها ٢٤ طالبا وطالبة من كلية التربية/ الجامعة الاردنية/ والذين يعدون للتدريس في المرحلة الابتدائية الدنيا ، في اربع مدارس ابتدائية حكومية ، مدرستين للذكور ومدرستين للاناث . وبذلك بلغ مجموع الحصص التي تم رصدها بمقياس فلاندرز مائة وعشرين حصة .

ثبات الرصد :

لاستخراج دلالة ثبات لعملية الرصد استخرجت درجة التوافق بين راصدين سبق ان دربا على هذه العملية وذلك في نتائج رصدهما لمعلمين من معلمي احدى المدارس الابتدائية الحكومية للبنين كل في حصتين ، بينما الراصدان يجريان الملاحظة في نفس الوقت معا ولكن من مكانين متباعدين ، وقد فرغت نتائج الرصد واستخرج لكل راصد مجموع رصداته خلال فترة الرصد ـ ١٥ دقيقة ـ ونسبة كلام المعلم غير المباشر ونسبة كلام المعلم المباشر ونسبة كلام الطالب . ويبين الجدولين رقم (١ ، ٢) نتائج هذه المقارنة وفيها يظهر أن هناك تقاربا كبيرا جدا في نتائج الراصدين .

محددات الدراسة :

١ ـ العينة لم تكن عشوائية ، ولذلك فان النتائج يمكن تعميمها بالقدر الذي يمكن أن توجد فيه عيّنات أخرى مماثلة في الخصائص لهذه العينة .

٢ ـ النتائج المتحققة في هذه الدراسة تنحصر بالطلاب المعلمين الذين يعدون للتدريس في المرحلة الابتدائية الدنيا .

النتائج :

استخدم اسلوب تحليل التباين من نوع التصميم المختلط في تحليل البيانات المتجمعة في عمليات الرصد الخمس لبيان أثر التغذية الراجعة على اسلوب الطالب المعلم ، ويبين الجدول رقم (٣) التالي نتائج هذا النوع من التحليل .

جدول رقم (١)

معدل التوافق بين الراصدين

الرصدات	مجموع الرصدات		كلام المعلم غير المباشر				كلام المعلم المباشر				كلام الطالب			
	الراصد الاول	الراصد الثاني	عدد رصدات الاول	النسبة ن ١	عدد رصدات الثاني	النسبة ن ٢	عدد رصدات الاول	النسبة ك ١	عدد رصدات الثاني	النسبة ك ٢	عدد رصدات الاول	النسبة ع ١	عدد رصدات الثان	النسبة ع ٢
الرصدة الاولى	٣٠٣	٣٠٦	١١٩	٣٩٪	١٢٠	٣٩٪	١١٠	٣٦٪	١١٢	٣٦٪	٧١	٢٣٪	٧١	٢٣٪
الرصدة الثانية	٣٠٥	٣٠٥	١٠٢	٣٣٪	١٠٢	٣٣٪	١٣٨	٤٤٪	١٤٠	٤٥٪	٥٧	١٨٪	٥٣	١٧٪
الرصدة الثالثة	٣٠٥	٣٠٩	٩٢	٣٠٪	٩٣	٣٠٪	١٣٠	٤٢٪	١٣٥	٤٣٪	٧٥	٢٤٪	٧٤	٢٣٪
الرصدة الرابعة	٣٠٩	٣١٣	١٣٢	٤٢٪	١٣٢	٤٢٪	١١٠	٣٥٪	١١٠	٣٥٪	٦٤	٢٠٪	٦٧	٢١٪

جدول رقم (٢)

معدل التوافق بين الراصدين

رقم الرصدة	نسبة المجموع الكلي للرصدة	نسبة كلام المعلم غير المباشر إلى المجموع العام للرصدة ن ١ : ن ٢	نسبة كلام المعلم المباشر إلى المجموع العام للرصدة ك ١ : ك ٢	نسبة كلام الطلاب إلى المجموع العام للرصدة ع ١ : ع ٢
الرصدة الاولى	,٩٩ : ١	١ : ١	١ : ١	١ : ١
الرصدة الثانية	١ : ٠,٩٨	١ : ١	٠,٩٨ : ١	١ : ٠,٩٤
الرصدة الثالثة	٠,٩٨ : ١	١ : ١	٠,٩٧ : ١	١ : ٠,٩٥
الرصدة الرابعة	٠,٩٨ : ١	١ : ١	١ : ١	٠,٩٥ : ١

جدول رقم (٣)

يبين نتائج تحليل التباين

مصدر التباين SV	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط مجموع المربعات MS.	ف . F
الكلي/ .TOt	١١٩	٢٢٨٦٣		
بين المفحوصين/ B. S	٢٣	٣٣٩٤		
الجنس/ .A	١	٤٨٩	$\frac{٤٨٩}{١}$ = ٤٨٩	FA = ٣,٧
خطأ التباين/ S / A	٢٢	٢٩٠٥	١٣٢	
التباين داخل مجموعات/ W. S	٩٦	١٩٤٦٩		
القياسات المتكررة/ / B	٤	١٦١٤٢	٤٠٣٥,٥	FB = ١٠٧,٣
التفاعل بين عاملي الجنس والقياس/ AB	٤	١٠	٢,٥	FAB = $\frac{٢٥}{٣٧٦}$
خطأ التباين SB / A	٨٨	٣٣١٧	٣٧,٦	

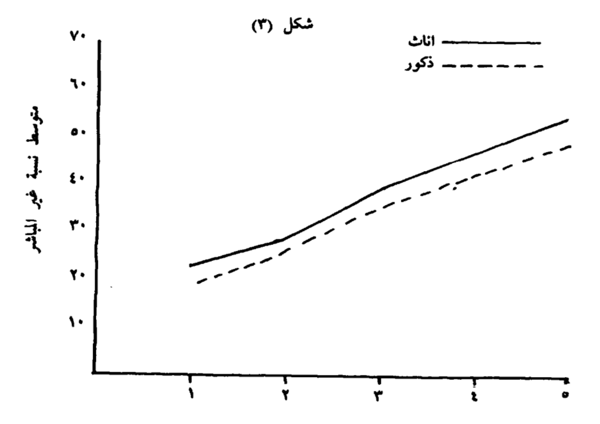
فمن ملاحظة قيم (ف) في العمود الاخير يتبين انه لم يكن للجنس تأثير ذو دلالة في مستوى ٥٪ أو اقل الا ان قيمة (ف) تصل إلى مستوى الدلالة ١٠٪ ، ويشير هذا إلى وجود فرق بين الذكور والاناث ـ لصالح الاناث ـ ربما تأيدت دلالته في مستوى افضل من ١٠٪ في ظروف تجريبية افضل وفي عينة اكبر .

ويتضح كذلك أن القياسات المتكررة التي تقيس تأثير التغذية الراجعة قد ايدت تأثيرها بدلالة احصائية في مستوى يقل عن ١٪ (قيمة ف ١٠٧,٣) .

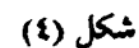
ولم يظهر تأثير ذو دلالة للتفاعل بين عاملي الجنس والقياس المتكرر ، (ف اقل من ٠,١) بمعنى انه لم يكن هناك ما يشير إلى تباين في نوع التأثير لعملية التغذية الراجعة بين الذكور والاناث .

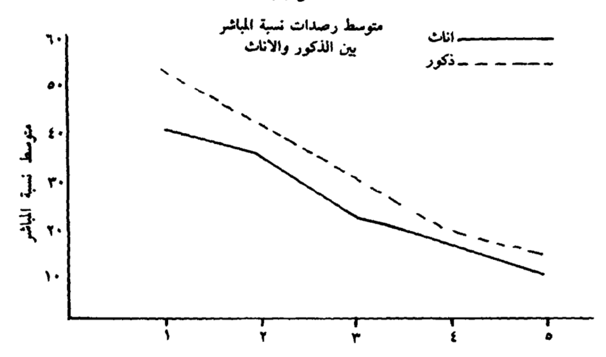
شكل رقم (٣ ، ٤)

يبين متوسط رصدات نسبة غير المباشر والمباشر بين الذكور والاناث



يبين شكل رقم (٣ ، ٤) أن هناك تغيراً في اسلوب المعلم غير المباشر والمباشر بالنسبة للذكور والاناث ، وقد جاء هذا التغير نتيجة للتغذية الراجعة التي كان يحصل عليها الطالب المعلم بعد كل رصدة مباشرة من قبل الراصد واعطائه فرصة للتمرين والتطبيق بحوالي اسبوع تقريبا .

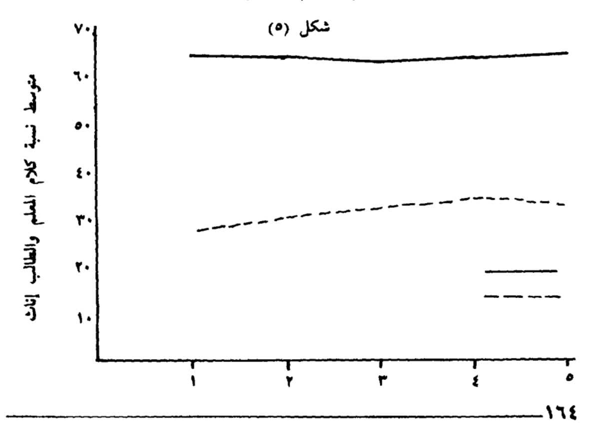

شكل (٤)



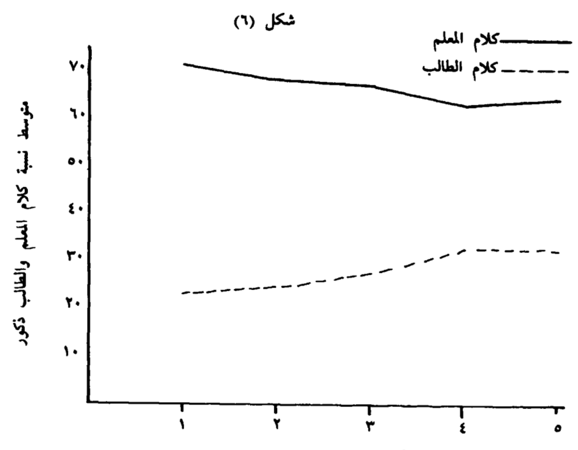
هذا علاوة على أنه يتبين من الشكلين (٣ ، ٤) أن هناك اختلافا بين متوسط رصدات نسبة الاسلوب غير المباشر والاسلوب المباشر بين الذكور والاناث .

شكل رقم (٥، ٦)

يبين متوسط نسبة كلام المعلم وكلام الطالب : ذكور ، اناث



شكل (٦)



يتضح من الشكلينْ رقم (٥، ٦) أن نسبة كلام المعلم لا تزال أعلى بكثير من نسبة كلام الطالب ـ بالرغم من أن متوسط رصدات نسبة اسلوب المعلم غير المباشر قد اظهرت ان اسلوب المعلم قد تغير من مباشر إلى غير مباشر كما وضح في الشكلينْ رقم (٣، ٤) .

مناقشة النتائج :

نصّت فرضية الدراسة على أنه من الممكن مساعدة المعلم على تغير اسلوبه في التدريس من مباشر إلى غير مباشر باستخدام نظام موضوعي يصف التفاعل اللفظي داخل غرفة الصف مما يساعده على أن يفهم أن هناك اسلوبا علميا يمكن ممارسته لدراسة عملية التعليم ، فقد دلّت النتائج على فاعلية التغذية الراجعة في تغير اسلوب التدريس قبل الخدمة من مباشر إلى غير مباشر وجاءت هذه النتائج مؤيدة لفرضية البحث . فقد اتضح من النتائج انه كان هناك تحسن واضح من رصدة إلى أخرى خاصة في الرصدات[١] الاخيرة ، وهذا ما يشير بشكل دال على التحسن في الاداء نتيجة التغذية الراجعة التي كان يحصل عليها الطالب المعلم بعد كل حصة ـ رصدة مباشرة ـ من قبل الراصد .

وقد اظهرت النتائج ايضا انه لم يكن للجنس تأثير ذو دلالة في مستوى ٥٪ او اقل الا أن قيمة[٢] (ف) تصل إلى مستوى الدلالة ١٠٪ ، ويشير هذا إلى وجود فرق بينْ

الدور والاناث ـ لصالح الاناث ـ ربما تأيدت دلالته في مستوى افضل من ١٠٪ في ظروف تجريبية أفضل وفي عينة اكبر ، كما أنه لم يكن هناك ما يشير إلى تباين[٣] في نوع التأثير لعملية التغذية الراجعة بين الذكور والاناث ، وقد اتضح للبحث أن جدوى التغذية الراجعة في اسلوب المعلم قبل الخدمة اعتمدت على ضرورة وجود رغبة لدى المعلم في احداث التغير وتحسين سلوكه الصفي بالاضافة إلى تمتعه بالمرونة .

بالرغم من أن متوسط رصدات نسبة اسلوب المعلم غير المباشر قد اظهرت أن اسلوب المعلم قد تغير من مباشر إلى غير مباشر[١٥] ، الا أن نسبة كلام المعلم لا تزال أعلى بكثير من نسبة كلام الطالب[١٦] أي أن المعلم لا يزال يأخذ نصيب الاسد في الكلام في حجرة الدراسة ، وتعليل البحث لهذه الظاهرة بأن المعلم يعتمد على توجيه الاسئلة الكثيرة وأن طالب المرحلة الابتدائية الدنيا لا زالت قدرته على المناقشة ضعيفة بسبب ضآلة معلوماته وخبراته .

إن نظام فلاندرز يعتمد بشكل اساسي على ملاحظة مظهر التفاعل الصفي وليس مضمونه ، فعند تصنيف عملية التفاعل اللفظي من حيث نسبة كلام المعلم وكلام الطالب فإن الملاحظة تقتصر على التصنيف من حيث مصدر الكلام ونوعه لا من حيث مضمونه العلمي ، وفي الدراسة الحالية يتبين أن شكل التفاعل هذا يرتبط إلى حد كبير بفاعلية المعلم .

وإذا كان البحث الحالي قد عالج فاعلية التغذية الراجعة في تغيير اسلوب التعليم الصفي ، فإننا نوّد أن نشير إلى أن الامر ما زال يحتاج إلى بحوث ودراسات اخرى مثل :

أ ـ فاعلية التغذية الراجعة في تغيير اسلوب المعلمين اثناء الخدمة ـ أي المعلمين الذين مارسوا التعليم لمدة مختلفة باساليبهم المباشرة التي مارسوها حتى كادت تصبح عادات ثابتة لديهم .

ب ـ فاعلية التغذية الراجعة عندما تتغير المرحلة التي يدرسها المعلم .

جـ ـ فاعلية التغذية الراجعة عند نماذج من المعلمين يختلفون فيما بينهم في مستوى مؤهلهم العلمي والخصائص الشخصية التي تميزهم .

الهوامش

(١) Amidon, E. J. and Elizabeth Hunter: **Improving Teaching, The Analyzing of Classroom Verbal Interaction.** New York: Holt, Rinehart and Winston Inc. 1966 P. 1

(٢) **Ibid: P. 11**

(٣) Edmund: J. Amidon and N. Flanders: **«The Role Of The Teacher In The Classroom.»** Minneapolis: Associates for Productive Teaching Inc., Revised Edition. 1967. P. 2-3

(٤) Amidon and Hunter: **Op. Cit.,** PP. 3- 4.

(٥) Hyman Ronald T.: **«Teaching.»** New York, J. F Lippicet 1968, P. 225.

(٦) اثمار مصطفى زيد الكيلاني : « تأثير عملية التفاعل اللفظي الصفي في تحصيل الطلبة الاردنيين وارائهم في عينة من طلبة المرحلة الاعدادية » ، رسالة ماجستير مودعة في كلية التربية ، الجامعة الاردنية ، عمان : ١٩٧٦ ، غير منشورة ص ، ٤ .

(٧) A. Flanders, N. A.: **Analyzing Teaching Behavior.** Ontano, Addison, Wesley Publishing Com, Inc. 1970, pp. 33- 34.

B. Edmund J. Amidon and N. Flanders: **Op. Cit.,** P. 14.

(٨) A. Flanders. N. A: **Ibid.** PP. 33- 34.

B. Edmund J. Amidon and N. Flanders: **Op. Cit,** P. 14.

(٩) Flanders and Amidon: Op. Cit., P. 55.

(١٠) George A. Ferguson: «Statistical Analysis In Psychology and Education» Newyork, McGraw- Hill Inc. 1971, PP, 208- 230.

(١١) Mixed design.

(١٢) Edmund J. Amidon and N. Flanders: **Op, Cit.,** P. 32.

(١٣) **Ibid:** P. 34.

(١٤) **Ibid:**P. 34.

(١) انظر الشكلين رقم (٣ ، ٤) ص ، ١٦ .

(٢) انظر جدول رقم (٣) ص ، ١٥ .

(٣) انظر جدول رقم (٣) ص ، ١٥ .

(١٥) انظر الشكلين رقم (٣ ، ٤) ، ص ، ١٦ .

(١٦) انظر الشكلين رقم (٥ ، ٦) ص ، ١٧ .

بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الحاسبات الالكترونية للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على التجربة العربية

د. انس السيد نور*

« تقع المستويات الادارية (خاصة العليا) للوحدات التنظيمية في الدول العربية تحت الانطباع ان استخدام الكمبيوتر** في بناء نظم معلومات فعالة يمكن أن يتم بسرعة وكيفية تماثل تلك التي تشاهدها في الاقتصاديات المتقدمة . الا أن الواقع الفعلي يؤكد أن البيئة التي يعمل فيها الكمبيوتر في الاقتصاديات النامية وخاصة العربية تختلف اختلافا جوهريا عن تلك الخاصة بالاقتصاديات المتقدمة .

وفي ضوء الدراسة العملية لتلك البيئة العربية التي تستخدم فيها الحاسبات الالكترونية ، يسعى الباحث إلى اقتراح مجموعة متكاملة من الخطوات والاعتبارات الواجب اتباعها للارتقاء بنظم معلومات الكمبيوتر في الدول العربية » .

(*) مدرس الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات بجامعة الكويت .

(**) ينوه الباحث الى استخدامه المصطلحات التالية كمرادفات : « الكمبيوتر » الحاسب الالكتروني» و« الحاسب الآلي » وان كان الباحث لا يميل الى استخدام المصطلح الاخير عموما ، فإنه يعتقد ان المصطلح « الكمبيوتر » يعتبر ابسط وادق من التعبير الحاسب الالكتروني .

لقد اصبح استخدام الكمبيوتر في اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتعددة في الدول الصناعية المتقدمة القاعدة لا الاستثناء ، وقد صاحب توظيف القدرات الالكترونية في تلك الدول ارتقاء جودة النظم والتطبيقات التي يدخل استخدام الكمبيوتر كأحد العناصر فيها . . . . ومن ثم نجد انعكاسا واضحا على فاعلية*تلك التطبيقات التي

(*) لا بد من التفرقة منذ البداية بين مصطلحين أساسيين وهما الكفاءة Efficiency والفاعلية Effective-ness وتتعلق الأولى بدرجة استخدام المدخلات للحصول على مخرجات . . في حين ترتبط الفاعلية (فاعلية نظم الحاسبات الالكترونية) بالاهداف ودرجة تحقيقها . ولعل المقتطف التالي لـ Gotterer يلقي مزيدا من الضوء عن التفرقة بين المصطلحين :

Efficiency, as the word is used here, means the competency in performance of a production unit. In a broader sense it is the ratio of the work done by a machine to the total work the machine is capable of doing during the same time period. The modern computer presents a problem when measuring efficiency for it is not a simple monolithic device. Rather it can be characterized as a series of machines working in cooperation with each other. Therefore, the CPU may be executing parts of several demands doing different operations, the channels are each capable of performing one operation at a time so that a queue develops frequently in the channel, there is frequently contention by several requests for access to the same arm in secondary stores, etc. Each of these problems merely compounds the problem of efficiency in a computer system.

Effectiveness, unlike efficiency, relates to the producing of the intended or expected result. It therefore is concerned not with the process of production but rather with the results of the production process. If the result of a computer system meets the needs of the person or organization who requested the service then the system can be called effective. Since user of the Computer Service must be the judge of effectiveness, this is a far more difficult measurement problem than found in computer efficiency.

Both measures of performance are appropriate to computer systems but for different types of computing. Frequently Efficiency measures can resonably be applied to algorithimic computing while effectiveness is appropriate to the processing of data.

Gotterer, M.H. «Effective vs. Efficient Computing», in: Joseph, M. and Kohli, F.C., (eds.), SEARCC 76, Proceedings of the IFIP Regional Conference, Singapore, 6-9 September 1976, North- Holland Publishing Company, Amsterdanm, 1976, p.748.

تستخدم الكمبيوتر . ويبدو ذلك واضحا في نظم التخطيط والرقابة التي تتبعها الوحدات التنظيمية التي توظف تلك القدرات والسعي مستمر لتطوير تلك النظم لجعلها اكثر استجابة لاحتياجات متخذي القرارات .

هذا وتتطلع الوحدات التنظيمية في الدول النامية ـ ومنها العربية ـ إلى استخدام وتوظيف القدرات الالكترونية املا في الارتقاء بجودة نظم المعلومات المحاسبية والاحصائية والادارية بها . وتشير الخبرة العملية إلى أن الدول النامية تواجه العديد من المشكلات الواضحة ـ كما وكيفا ـ في مجال تطويع تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنشودة .

وتجدر الاشارة منذ البداية انه لا توجد معادلة سحرية ينتج عن اتباعها نظم فعالة للحاسبات الالكترونية نظرا للطبيعة المعقدة لتلك الظاهرة الحديثة نسبيا . وقد يكون من المفيد ايضا الاستعانة ببعض النماذج التوضيحية لتلك المتغيرات والابعاد والمؤشرات التي ترتبط بفاعلية نظم الحاسبات الالكترونية على النحو التالي :*

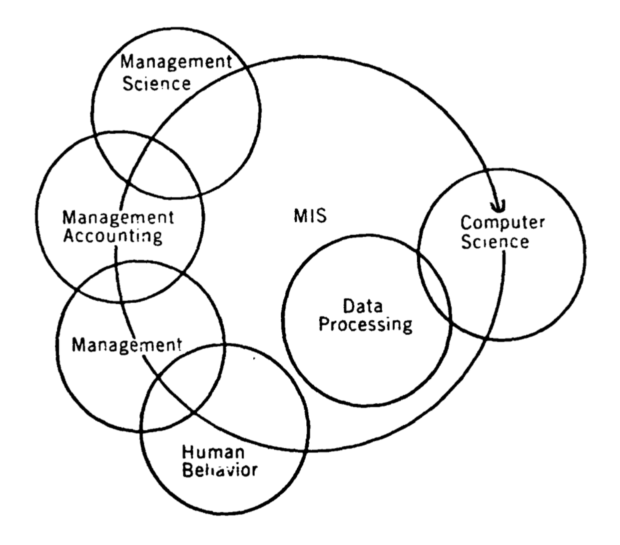
شكل (١) توضح المؤثرات الرئيسية في نظم الحاسبات الالكترونية ، ويبين النموذج المجالات المتصلة بنظم المعلومات الادارية . ويتضح من الشكل صعوبة تحديد أين يبدأ وأين ينتهي مجال نظم الحاسبات الالكترونية للمعلومات .

وينظر شكل (٢) إلى نظم الحاسبات الالكترونية للمعلومات وكغيرها من النظم . . لها مدخلاتها ولها مخرجاتها . . لها مكوناتها من النظم الفرعية ولها اهدافها التي تسعى إلى تحقيقها خاصة اهداف الكفاءة Efficiency والفاعلية Effectiveness .

شكل (٣) هو نموذج مبسط لعملية التحويلات Transformation Process التي تتعرض لها مدخلات نظام ما لتصبح مخرجات .

(*) يعلم الذين لهم اتصال وثيق بنظم المعلومات المبنية على الحاسبات ان هذا الفرع من المعرفة ما زال في دور النمو والتطور . ومن الواضح ان يقع غير المدركين لابعاد الموضوع في الكثير من الاخطاء والنتائج عن هذا الفرع من علوم الحاسبات Computing Sciences . وقد يكون من المفيد اقتباس بعض النماذج الفكرية لحدود ومعالم نظم المعلومات المبنية على الحاسبات Computer Based Information Systems كما يراها Nolan and Wetherbe سعيا وراء تفهم اوضح للفائدة المنشودة من توظيف الحاسبات في بناء نظم المعلومات في الوحدات التنظيمية بأشكالها المختلفة . ولمزيد من التفصيلات حول تلك النقاط يمكن الرجوع الى :

Nolan, R.L., and Wetherbe, J.C., «Toward a Comprehensive Framework for MIS Research, MIS Quarterly, Vol.4, No.2, June 1980.



(Source: Nolan and Wetherbe, 1980)

Figure 1. Major MIS Influences

هذا وتتألف نظم الحاسبات الالكترونية من النظم الفرعية التالية : ـ

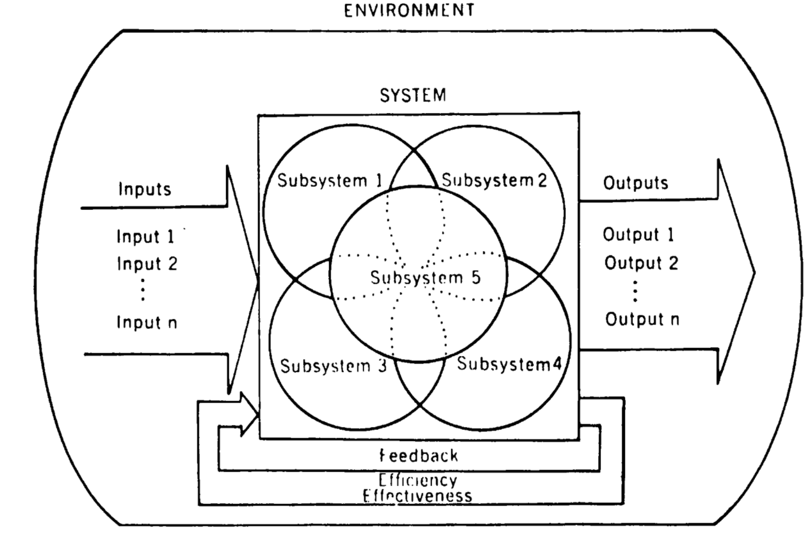
الحاسبات الالكترونية Hardware واجهزة الادخال والاخراج .

البرامج والتعليمات Software التي تتضمنها .

قاعدة البيانات Data base بما تحتويه من ملفات وسجلات وبنود بيانات .

الاجراءات Procedures الواجب اتباعها عند تنمية وتشغيل نظم الحاسبات الالكترونية .

العناصر البشرية Personnel التي تشترك في تصميم وتنفيذ وتشغيل نظم الحاسبات الالكترونية .



(Source: Nolan and Wetherbe, 1980)

Figure 2. General Model of a System

ومن الطبيعي أن تتفاعل تلك النظم الفرعية في عملية التحويلات تلك .

ويقترح النموذج تصنيف ناتج نظم الحاسبات الالكترونية الى الانواع الآتية : -

١ - Transaction Processing تشغيل المعاملات الروتينية المتكررة .

٢ - Information Reporting تقارير المعلومات للادارة بمستوياتها المختلفة .

٣ - Decision Support استخدام النماذج لمساندة أو تعضيد القرارات .

٤ - Programmed Decisions برمجة القرارات وفقا لقواعد قرارات تحدد مقدما .

وذلك بغية تحقيق اهداف الفاعلية والكفاءة ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار ما يعود على النظام نفسه من آثار وانطباعات أو ما يعرف بعمليات التغذية المرتدة Feedback .

شكل (٤) الذي ينظر إلى الوحدة التنظيمية والبيئة المحيطة بها ، وكذلك النظم الفرعية التي تتفاعل مع بعضها البعض للسعي إلى تحقيق اهداف الوحدة التنظيمية . أي ينظر شكل (٤) إلى البيئة المحيطة بالوحدات التنظيمية والتي لها أثارها المباشرة وغير المباشرة على عمليات تحويل الموارد أو المدخلات للوحدة التنظيمية الى مخرجات من سلع أو خدمات .

شكل (٥) الذي يوضح العلاقة الشاملة بين نظم الحاسبات الالكترونية للمعلومات والبيئة المحيطة بها ، أي التفاعل المستمر بين نظم الحاسبات الالكترونية والوحدات التنظيمية كاطار تنظيمي لتلك النظم . . وكذلك تفاعل الوحدات التنظيمية نفسها مع البيئة المحيطة بها .

هذا وتكمن اهمية الاشكال من (١ إلى ٤) في التأكيد على حقيقة هامة وهي انه من الاهمية بمكان أن ندرس نظم الحاسبات الالكترونية للمعلومات في اطار الوحدات التنظيمية التي تصمم من اجلها تلك النظم .

ومن ثم فان دراسة نظم الحاسبات الالكترونية للمعلومات في معزل عن الوحدات التنظيمية والبيئية المحيطة بها من شأنه أن يشكل جانبا من جوانب القصور التي من شأنها أن تحد من فاعلية مثل تلك الدراسات .

وبالتالي يمكن استخدام النموذج المبسط - التي توضحه الاشكال ارقام (١ إلى ٤) للتأكيد على اعتبارات التكامل الواجب اتباعها بصدد رسم السياسات والاستراتيجيات التي تسعى إلى تحقيق اهداف فاعلية استخدام الحاسبات الالكترونية .

ومن هنا لا بد وأن تهتم تلك السياسات الاستراتيجية بالابعاد التالية :

- باهداف النظام .
- بتحليل النظام .
- بتخطيط البرامج الخاصة بالنظام .
- بتصميم النظام ومتابعة التنفيذ .
- بالمسؤولين عن تصميم وتنفيذ النظام .
- بالمسؤولين عن ناتج النظام .
- بالمسؤولين عن الرقابة على النظام .
- بطبيعة التفاعل بين متخصصي الحاسبات الالكترونية والمستفيدين من النظام .
- بطبيعة التفاعل بين متخصصي الحاسبات الالكترونية .
- بطبيعة التفاعل بين الوحدة التنظيمية والبيئة المحيطة بها .

وينصب تركيز الباحث هنا على اقتراح مجموعة متكاملة من الخطوات والاعتبارات الواجب اتباعها للارتقاء بجودة نظم المعلومات التي يجري توظيف الكمبيوتر في تشغيل بياناتها . وتجدر الاشارة إلى أن الاعتبارات والخطوات التالية هي بمثابة رد فعل للطريقة والكيفية التي يتم بموجبها حاليا توظيف تلك الامكانيات الالكترونية في العديد من الوحدات التنظيمية التي قام الباحث بدراستها والاتصال المستمر بأنشطتها للوقوف على المدى الذي امكن به لتلك الوحدات الاستخدام الفعال لامكانيات الكمبيوتر في تشغيل بياناتها .

ومن هنا يمكن النظر إلى الاعتبارات التالية على انها بمثابة خطوات وارشادات من الواجب مراعاتها اذا ما رغبنا في الارتقاء بجودة نظم المعلومات التي يجري استخدام الكمبيوتر في تشغيل بياناتها للوفاء باهدافها المنشودة :

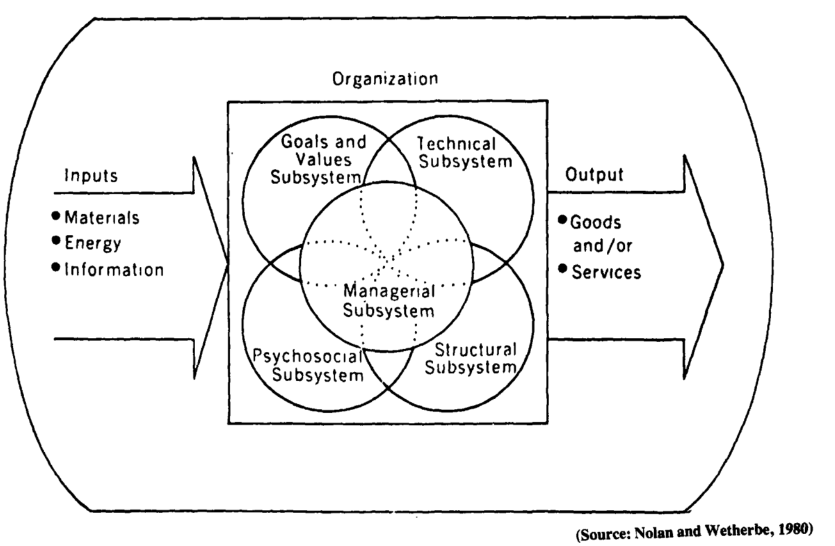
- تهيئة المناخ اللازم لتوظيف القدرات الالكترونية .
- تبني خطوات « الاسلوب الجيد » في تنمية النظم التي يتم تصميمها وتنفيذها .
- ملاءمة الاساليب والاجراءات الادارية لنظم الحاسبات الالكترونية .

الدور الطليعي لقسم النظم والاساليب «Organization and Method» .

- ضرورة اندماج المستفيدين واشتراكهم الفعلي في دراسة وتصميم وتنمية ومتابعة نظم الحاسبات الالكترونية .

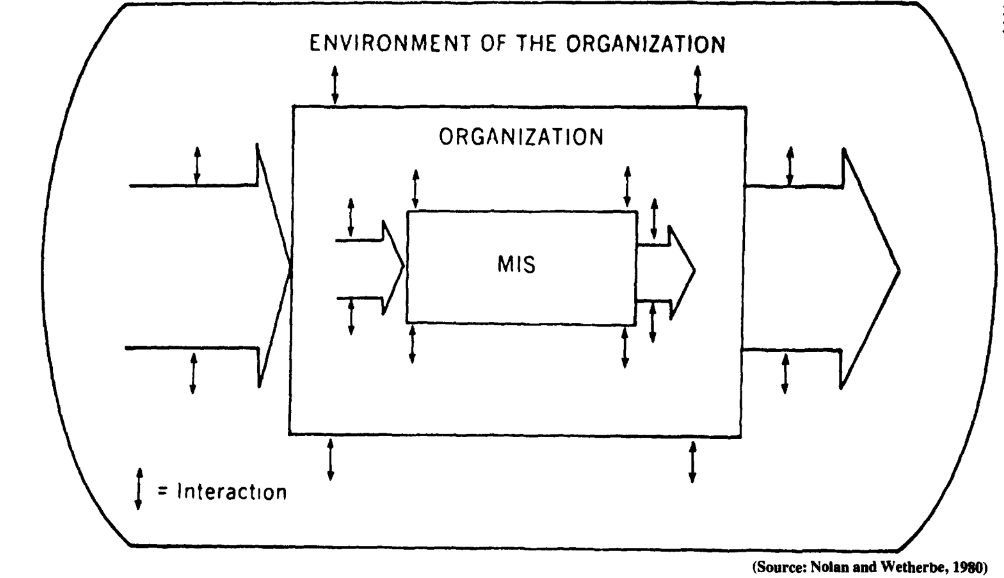
(Source: Nolan and Wetherbe, 1980)

Figure 3. Model of the MIS Transformation Process



(Source: Nolan and Wetherbe, 1980)

Figure 4. The Organizational System



(Source: Nolan and Wetherbe, 1980)

Figure 5. Overall Model of MIS and its Environment

- اهمية التخطيط الطويل الاجل .
- تنمية مفاهيم واساليب نظم تعضيد أو مساندة القرارات .
- المدخل المتناسق والمتكامل لمفاهيم واساليب قاعدة البيانات .
- الاستفادة من التطورات الحديثة في تكنولوجيا البرمجة المتطورة .
- تنمية انماط ومعايير الاداء .
- تنمية التعاون مع وظيفة المراجعة الداخلية .

هذا ويتناول الباحث فيما يلي بشيء من التفصيل توضيح الكيفية التي يمكن بها لتلك العناصر أن تشكل استراتيجية متكاملة لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر .

تهيئة المناخ اللازم لتوظيف القدرات الالكترونية :

من الواضح أن استحواذ الوحدة التنظيمية على موارد للتشغيل الالكتروني هو امر لا تقف حدوده أو مؤثراته على الموقع الذي يختار مكانا لمثل تلك الامكانيات بل يمتد إلى كافة ارجاء الوحدة التنظيمية وبالتالي فان استخدام الكمبيوتر في الوحدات التنظيمية من شأنه أن يؤدي إلى احداث تغيرات جوهرية في تدفق البيانات والعلاقات بين الاقسام والادارات التقليدية للوحدات التنظيمية ، الأمر الذي له أثاره على عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .

وما لم تتخذ الخطوات لتهيئة المناخ اللازم لمثل تلك التغيرات فانه من المتوقع أن تعاني الوحدة التنظيمية المعنية من الكثير من الصعوبات التي قد تؤجل أو تؤخر استفادة الوحدة التنظيمية من ثمار توظيف الكمبيوتر في تشغيل بيانات الوحدة التنظيمية . هذا بالاضافة إلى أن يكون الكمبيوتر عبئا باهظ التكاليف على الوحدة التنظيمية موضع الاعتبار . وليس هناك مجال للشك في أن الجوانب الانسانية والاعتبارات الادارية المرتبطة بالموارد البشرية وجوانب الادارة والتنظيم واسلوب العمل تعد من ابرز الامور التي يجب الاحتياط والتخطيط لها قبل وصول الكمبيوتر نفسه للوحدة التنظيمية نفسها . هذا وتعد المشكلات الفنية المرتبطة باستغلال الامكانيات التكنولوجية اقل سهولة في معالجتها .

وبصفة اساسية يقع عبء مسؤولية تهيئة المناخ اللازم على الادارة العليا بالوحدة التنظيمية اذ لا بد وان تتأكد من وجوده ، وتتابع خطة عملية للانتقال إلى توظيف الكمبيوتر في تشغيل بيانات الوحدة التنظيمية لاستخلاص المعلومات اللازمة التي تساعد

في اتخاذ القرارات . وعلى الادارة العليا أن تدرك انه ما لم تتخذ تلك الاجراءات فإن احتمالات المقاومة ـ مقاومة التغير إلى النظم الالكترونية ـ والمعارضة (بكافة اشكالها العلنية أو المستترة) لاستخدام الكمبيوتر سوف تزداد .

ومن الحيوية بمكان التأكيد على أن قرار توظيف الكمبيوتر هو قرار ـ بطبيعته ـ طويل الأجل ـ يمتد في الغالب إلى اكثر من الاربعة أو الخمسة سنوات التالية للقرار . ومن ثم يجب أن لا يترك هذا القرار إلى فئة وظيفية معينة دون اشتراك الجهات الاخرى (المتوقع تأثرها بالمشروع) وبالتالي لا بد من أن يصاحب القرار توضيح للعديد من الاسئلة وأهمها :

ـ ما هي الخطوات والمراحل الاساسية الواجب اتباعها لتحويل نظم تشغيل البيانات الحالية (قبل الكمبيوتر) إلى نظم للمعلومات ؟

ـ ما هو شكل ونوعية التفاعل بين قسم أو ادارة الكمبيوتر وبين الاقسام والادارات الاخرى بالوحدة التنظيمية وما هي افضل الطرق والاساليب للاستفادة الفعالة من توظيف القدرات الالكترونية في نشاط الوحدة ؟

ـ ما هي افضل الطرق لادارة الموارد البشرية في مجال الحاسبات الالكترونية بما في ذلك سلم الترقي للمتخصصين حتى وظائف الادارة العليا بالمشروع ؟ .

ـ كيف يمكن للكمبيوتر أن يخدم في توفير « المعلومات » اللازمة لعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، لا أن تغرق الوحدة التنظيمية في طوفان من « البيانات » ؟

لا بد وان يكون هناك خطة استراتيجية للانتقال بالوحدة التنظيمية إلى ميدان التشغيل الالكتروني للبيانات تحت الاشراف الفعال والقيادة المستمرة من جانب الادارة العليا وارتباطها . . ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد اسلوب سهل أو طريقة مختصرة لمعالجة « تلك المشكلة » ، ولكنها عملية مستمرة تعتمد على خطة متكاملة وبرنامج عمل يتألف من النقاط التالية :

١ ـ اعداد برامج التوعية اللازمة بما يمكن للكمبيوتر أن يؤديه وما لا يمكن له أن يؤديه في اطار خطة متكاملة لتقديم الكمبيوتر إلى الوحدة التنظيمية بما في ذلك توفير برامج وندوات تدريبية لاعطاء رؤساء الاقسام ومديري الادارات الرئيسية ـ ومن في مستواهم ـ في الوحدة التنظيمية الماما غير سطحي بكافة ابعاد نظم الكمبيوتر وما يمكن أن يسهم به في تحسين كفاءة وفاعلية عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في اداراتهم واقسامهم المختلفة ، كما يجب أن تكون تلك الندوات والبرامج مجالا لتبادل الآراء والافكار حول ما

يمكن لاقسامهم واداراتهم ان تستفيد من توظيف القدرات الالكترونية بالوحدة التنظيمية . كما يجب أن توضح تلك الندوات والبرامج أن مسؤولية الاستغلال الفعال لقدرات الكمبيوتر من حيث السرعة والدقة وامكانيات تخزين واسترجاع البيانات انما تقع على عاتق الاقسام والادارات المستفيدة نفسها User department هذا بالاضافة إلى ضرورة الاشارة إلى نوعية المشكلات المحتمل أن تقابلها الاقسام والادارات المستفيدة ومحاولة وضع الخطوط العريضة والبرامج العملية لتذليل مثل تلك المشكلات .

لا بد من التأكيد على أن ادخال الكمبيوتر في تشغيل بيانات الوحدة التنظيمية يمثل تغيرا جوهريا في حياة الوحدة التنظيمية ، الامر الذي يتطلب جهدا كبيرا من جانب كافة الفئات المساهمة في المشروع .

٢ ـ يتطلب مثل هذا التغيير التضحية من جانب الاقسام والادارات المستفيدة بوقت بعض الافراد الذين سوف يكون لهم اتصال مباشر أو استفادة محتملة من امكانيات الكمبيوتر . ويجب أن تنظر الاقسام المستفيدة إلى هذا الاجراء ـ بما في ذلك نقل بعض الافراد ذي الكفاءة العالية إلى اقسام الكمبيوتر ـ على أنه استثمار ضروري يجب الاستعداد له منذ البداية . وكل تأخير في هذا الصدد من شأنه أن يؤثر على امكانيات الاقسام والادارات المستفيدة من الانتفاع الفعال بقدرات الكمبيوتر في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات لتوجيه دفة النشاط بما يحقق اهداف الوحدة التنظيمية .

٣ ـ التركيز على مقدار مساهمة الكمبيوتر كأداة للارتقاء بجودة المعلومات بالوحدة التنظيمية وتوضيح طبيعة الدور الذي سوف يلعبه الكمبيوتر في تشغيل بيانات الوحدة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وذلك حتى لا يقف دور الحاسب الالكتروني على تشغيل بيانات المعاملات اليومية . دون التعمق الواعي في انطباعات وآثار الارقام والاتجاهات على نظم مراقبة المخزون وتحليل المبيعات والمفاضلة بين الفرص البديلة إلى غيرها من الامور المرتبطة بنشاط الوحدة التنظيمية . ومن الواضح أن النظر في التوقعات الخاصة بما يمكن للكمبيوتر أن ينجزه بالوحده التنظيمية امر له آثاره السلبية في الأمد الطويل ، اذا لم ترتبط تلك التوقعات بالعمل الشاق والاستثمار الكافي في تهيئة المناخ اللازم الذي يمكن في طيه أستغلال تلك الامكانيات والقدرات التكنولوجية . ومن ناحية اخرى نجد أن المبالغة في تقليل اهمية الدور الذي يمكن ان يساهم به الكمبيوتر في سرعة ودقة تشغيل بيانات الوحدة التنظيمية من شأنه أن يؤخر ويعطل الاستفادة الفعالة من تلك الاداة ، وبالتالي لا بد وان تتسم توقعات الوحدة التنظيمية بالصبغة العملية وعلى ان يتم التنفيذ على مراحل مدروسة .

ويرتبط بتلك التوقعات ما يمكن للامكانيات البشرية (المتخصصة في الحاسبات الالكترونية) ان تؤديه في حدود معرفتها وخبرتها الحالية ودرجة تشكيلها في المستقبل ، ومن هنا تجدر الاجابة على مثل تلك التساؤلات :

- ما هو عد ونوعية خبرة الافراد (محللي نظم ، مخططي برامج ، مديري قاعدة البيانات ، مديري مشروعات الكمبيوتر . . الخ) اللازمة للوفاء بتلك الاحتياجات ؟

- كم من الافراد (الحاليين بالوحدة التنظيمية) يمكن اعدادهم وتشكيلهم للمساهمة في تحقيق اهداف الوحدة التنظيمية ؟

- ما هي نوعية الخبرة والمهارات الواجب توافرها في المستويات الادارية والافراد (غير المتخصصين في الحاسبات الالكترونية) الذين سوف يتعاملون مع نظم الكمبيوتر وسوف يشاركون في اعدادها وتنفيذها ؟

وبالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة ، نجد أن الدول النامية - ومنها الدول العربية تحتاج إلى بذل الكثير من الجهد في هذا الصدد . والمشكلة لا تقف حدودها على توظيف الحاسبات الالكترونية ، ولكنها تمتد إلى العديد من الوظائف الاخرى بالوحدات التنظيمية والادارات الحكومية وغيرها .

والملاحظ في الكثير من الاحيان ان ادارة الوحدات التنظيمية تلجأ إلى قرار استخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل بياناتها على امل أن يساعد ذلك في تحسين النظم المعمول بها والارتقاء بالبيئة وتهيئة المناخ المناسب لاداء افضل . وبالتالي يأتي استخدام الحاسب الالكتروني لاحقا للنظر في مدى ملاءمة المناخ المناسب للنظم الالكترونية . ومن ثم تنصرف معظم الجهود بعد ذلك إلى محاولات التسكين، والاصلاح المؤقت للمشكلات والعيوب البارزة .

ملاءمة الاساليب والاجراءات الادارية لنظم الحاسبات الالكترونية : الدور الطليعي لقسم النظم والاساليب

من الضروري اعادة تقييم النظم والاساليب التي تتبعها الوحدات التنظيمية ليمكن تنقيحها أو تحسينها لتوائم استخدام نظم تشغيل البيانات (الالكترونية منها وغير الالكترونية) . من الطبيعي أن يكون هناك فوائد ملموسة من اللجوء إلى توظيف القدرات الالكترونية في تشغيل بيانات الاعمال ، ولكن ليس الامر مجرد تحويل للنظام

اليدوي السائد والمتبع قبل استخدام الوسائل الالكترونية إلى نظام يتم الحصول على مخرجاته باستخدام تلك الوسائل التكنولوجية .

لا بد من اعطاء قدر اكبر من الاهمية للنظم المحاسبية ونظم الرقابة التكاليفية ومن اهمها نظم الموازنات التخطيطية والتكاليف النمطية وتقارير التغيرات وتحليل الانحرافات .

ولا يود الباحث أن يؤخذ تأكيده على أنه مبالغة في الاهمية التي يجب اعطاؤها لمثل هذا الاعتبار ، الا أنه لا يجد بدا من الاشارة إلى حيوية هذا العامل ، أي أنه من الضروري معالجة عدم ملاءمة الاساليب والاجراءات والنظم المعمول بها في الوحدات التنظيمية لمتطلبات واحتياجات نظم التشغيل الالكتروني الحديثة .

لقد جاءت نظم الكمبيوتر تلبية لمتطلبات السرعة والدقة وتشغيل القدر الهائل والضخم من المعاملات الروتينية المتكررة ، وكذلك حل المعادلات الرياضية المعقدة . وهنا نحن نشاهد الامثلة الواضحة لتلك الحالات التي تمثل المدخلات لنظم الكمبيوتر أو المخرجات منها لا تتوافر لها البيئة والمناخ المناسب من الاجراءات والنظم والاساليب .

في الواقع لا بد وأن يجد المسؤولون عن دراسة النظم (عند دراسة النظم بغرض انشاء نظم الكمبيوتر أو اعادة تقييمها) اجابات تدعمها الادلة والبيانات الكمية لكل من الاسئلة الثلاثة الآتية :-

ما هي التحسينات التي يمكن ادخالها على النظام موضع الدراسة بسرعة وسهولة وكفاءة باستخدام الاساليب التقليدية مثل اعادة تصميم النماذج المتداولة أو دراسات الوقت والحركة ؟ اذ يمكن لمثل تلك الاساليب ادخال بعض التحسينات على النظم القائمة اذا ما لجأنا إلى متخصصي دراسات النظم والاساليب Organization and Method الذين يمكنهم ادخال بعض التعديلات البسيطة التي تحقق قدرا اكبر من الكفاءة والامثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة .

ما هي التحسينات التي يمكن ادخالها على النظام موضع الدراسة نتيجة استخدام الآلات الحاسبة والآلات المحاسبيه؟ اذ يمكن في بعض الاحيان الاستعانة بمثل تلك الآلات لتحقيق السرعة والكفاءة في انجاز العمل دون الحاجة الى الكمبيوتر .

ما هي التحسينات التي يمكن ادخالها على النظام باللجوء إلى الحاسبات الالكترونية ؟ أي أنه من الضروري أن تلجأ الوحدات التنظيمية إلى استخدام الكمبيوتر عندما يكون هو أفضل الاجابات لتحقيق الفوائد والتحسينات على النظام . وعلى الرغم من بداهة مثل هذه النتيجة ، الا أن الدلائل العملية توضح أن الوحدات التنظيمية تلجأ

في اغلب الاحيان إلى الحاسب الالكتروني كالحل الاول والاخير لمشكلات تشغيل البيانات وتحقيق الكفاءة الادارية . دون الاخذ في الاعتبار البدائل الاخرى المتاحة للوحدة التنظيمية .

من الضروري - بل ومن الحيوي - اعطاء قدر اكبر من الاهمية لادارة تنظيم طرق العمل التي تسعى إلى دراسة الطرق المختلفة لتحسين كفاءة العمل المكتبية وطريقة تدفق الاعمال وانسيابها بين الوظائف الادارية المختلفة ، هذا بالاضافة إلى الاستفادة من دراسات الوقت والحركة .

ومن الطبيعي أن نلجأ إلى الاستعانة بالمعدات والتجهيزات المكتبية الحديثة سعيا وراء مزيد من الكفاءة . الا أنه يجب الاخذ في الاعتبار دائما أن الكمبيوتر ما هو إلا آلة أو جهاز باهظ التكاليف يجب استخدامه في الحالات التي تؤكد الدراسات جدية الاستفادة منه ، آخذين في الحسبان اعتبارات التكاليف والمنافع .

هذا ويجب أن نتذكر الحقيقة الاساسية التي تنادي بأنه :

« لا تعني امكانية استخدام الكمبيوتر في تشغيل بيانات نظام ما أنه يجب استخدام الكمبيوتر في انجازه » . اذ أنه غالبا ما يمكن الوفاء باحتياجات نظام ما باستخدام الاساليب التقليدية دون الحاجة إلى انشاء أو تنمية نظام كمبيوتر على درجة عالية من التعقيد - ومن ثم فانه من الضروري توافر المبررات التي تؤكد أن استخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل بيانات النظام محل الدراسة هو أبسط الطرق واكثرها تحقيقا وملاءمة لاهداف النظام في ظل اعتبارات المنافع والتكاليف .

وبالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة ، نجد أن الدول النامية عموما تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد والوقت في الاستفادة من النظم والاساليب وطرق اداء العمل التي ثبتت كفاءتها مع تطويعها لملاءمة البيئة المحلية . لقد استطاعت الدول الصناعية المتقدمة أن تحقق قدرا عالياً من الكفاءة في الاساليب والنظم الادارية مما أمكن معه تمهيد المناخ الاداري لمزيد من الاستفادة بامكانيات وقدرات الحاسبات الالكترونية . ولا يعني ذلك بالضرورة أن المشكلة غير موجودة في الدول الصناعية المتقدمة ، الا أن حدتها تتضخم اكثر في الوحدات التنظيمية في الدول النامية حيث تسيطر - إلى حد كبير - المعوقات الادارية ، وبالتالي الاعتقاد الخاطىء من جانب بعض المستويات الادارية أن الحل هو استخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل البيانات مع اعطاء درجة ووزن اقل من الاهمية للنظم والاجراءات والاساليب التقليدية .

ضرورة اندماج المستفيدين واشتراكهم الفعلي في دراسة وتصميم وتنمية ومتابعة نظم الحاسبات الالكترونية

لا بد وأن تشترك الاقسام والادارات المستفيدة في دراسة وتصميم وتنمية ومتابعة نظم الحاسبات الالكترونية لاقسامهم واداراتهم . ولا بديل لاشتراكهم الفعلي ، المبني على اساس التفهم الواعي لاحتياجاتهم ومتطلباتهم .

لا بد على المستويات الادارية بالأقسام أو الادارات المعنية أن تدرك حقيقة دورها في مشروعات نظم الكمبيوتر التي تخص اقسامها أو اداراتها وان تخصص من الافراد من يقوم بمهمة التنسيق الضروري وحلقة الاتصال مع متخصصي الحاسبات الالكترونية للموافقة على المواصفات ومتابعة التقدم في تنمية وتصميم النظم . ومن الضروري أن تُمثَّل تلك الاقسام المستفيدة في فريق مشروع تصميم او تنمية أي نظام يتعلق بهم .

ان اندماج المستفيدين Users واشتراكهم الفعلي منذ البداية ، يعتبر عاملا هاما من عوامل النجاح الذي تحرزه نظم الحاسبات الالكترونية ، وكلما تحملت تلك الاقسام والادارات المستفيدة مسؤولياتها في هذا الخصوص ، كلما ازدادت فرص النجاح للنظام محل الدراسة والتصميم وازدادت احتمالات تحقيقه للاهداف المنشودة منه .

وقد يتساءل القارىء عن الدوافع التي لا تجعل الاقسام المستفيدة من نظم الحاسبات الالكترونية تشترك بفاعلية في مثل تلك المشروعات من بدايتها على الرغم من أن الحقيقة واضحة : فما لم يشترك هؤلاء المستفيدون فان النتيجة المتوقعة هي تصميم نظام لا يأخذ إلى حد كبير في الاعتبار احتياجات المستفيدين من البيانات والمعلومات .

في الواقع نجد القاء المسؤولية ـ مسؤولية تصميم النظام ـ على متخصصي الحاسبات الالكترونية انفسهم . والدوافع التي تسبب هذا الوضع متعددة وكثيرة كما اوضحت الدراسة ، منها ما يرجع إلى الاقسام المستفيدة نفسها ، او ما يرجع إلى سياسة المنشأة أو الوحدة التنظيمية تجاه انشاء أو تنمية النظم الالكترونية أو ما يرجع إلى متخصصي الحاسبات الالكترونية انفسهم .

ومشكلات المستفيدين فيما يتعلق باستخدام الحاسبات الالكترونية متشعبة ومتعددة فما زالت هناك مقاومة من جانب بعض المستفيدين اعتقادا منهم أن الخطوة التالية لاستخدام الحاسب الالكتروني في مجال التخصص الوظيفي لهؤلاء الاشخاص هي الاستغناء عن خدماتهم . وتؤكد العديد من الدراسات أن هذا التخوف من الحاسب الالكتروني لا مبرر له في غالبية الاحيان . اذ قد خلق الحاسب الالكتروني فرصا جديدة

ومتنوعة للعمل بدلا من تلك التي كان السبب في القضاء عليها . ولعل وجود خطة واضحة لدى الوحدة التنظيمية تؤكد هذه الحقيقة وتبين فرص العمل الجديدة امام الاشخاص الذين يحتمل أن يتأثر موقع عملهم بالكمبيوتر .

ومهما كانت الدوافع فانه من الضروري أن تندمج الاقسام المستفيدة User Departments وتتجاوب مع المتخصصين في مجال الحاسبات الالكترونية كفريق عمل يتحمل مسؤولية دراسة وتنمية ومتابعة نظم الحاسبات الالكترونية . ومن بين المجالات الواجب على الاقسام المستفيدة الاشتراك الفعلي منها النواحي الآتية :

● دراسة الامكانية الشاملة على مستوى الوحدة التنظيمية وخاصة ما يتعلق بالمنافع والتكاليف المترتبة على توظيف القدرات الالكترونية في مجالهم الوظيفي .

● الدراسة التمهيدية للجوانب التي يتضح اهمية تطبيقها على الحاسب الالكتروني مع التحديد الواضح للاهداف من وراء الاستعانة بالكمبيوتر في تشغيل بيانات القسم او الادارة موضع الاعتبار .

● الموافقة على المواصفات التفصيلية للمشكلة المراد حلها باستخدام الحاسب الالكتروني بما في ذلك الموافقة على الخطة التفصيلية لتصميم النظام وتشمل :

- توقيت وشكل وتوصيف مخرجات النظام .

- تدفق البيانات الى الكمبيوتر ومنه وكذلك الدورة المستندية لتدفق المعلومات بين الاقسام المرتبطة أو المتأثرة بالعمليات والنشاط موضع الاعتبار .

- توصيف الملفات والسجلات التي يحتوي عليها النظام .

- اجراءات الرقابة اللازمة لضمان دقة مدخلات ومخرجات النظام وكذلك العمليات التشغيلية داخل الكمبيوتر .

- خطة تكامل الاجراءات اليدوية مع اساليب التشغيل الالكتروني لضمان تحقيق الاهداف المنشودة من النظام نفسه بتسلسل وانسياب .

- تحديد الاشخاص المصرح لهم باستخدام البيانات التي يحتويها النظام وكذلك المساهمة في وضع الاجراءات .

إن الفرق بين الوحدات التنظيمية التي حققت قدرا كبيرا من النجاح ، وتلك التي كانت أقل حظا يكمن في قدرة الاولى على ترجمة البنود الموضحة اعلاه من جانب

المستفيدين الى خطة عمل وطريقة لمواجهة مشكلة الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية - بينما تتعثّر الاخيرة في أن تحول اشتراك المستفيدين (اصحاب المصلحة الحقيقية في النظام) الى اندماج ايجابي .

انه من الحتمي أن يشترك المستفيدون Users في تنمية التصميم التفصيلي للنظام ذلك ليمكن ضمان أن النظام يصمم لخدمة الادارة أو القسم المستفيد .

وبمقارنة الوضع في الدول النامية ومنها العربية بما هو عليه الحال في المنشآت والوحدات التنظيمية الرائدة في الدول المتقدمة ، نجد أن مساهمة المستفيدين ودرجة اشتراكهم الفعلي في تصميم وتنمية ومتابعة تنفيذ نظم الحاسبات الالكترونية تحتاج إلى جهد متزايد من المستفيدين انفسهم (لتفهم النظم ودورهم الاساسي في تصميمها ومتابعة تنفيذها) ومن جانب متخصصي الحاسبات الالكترونية للاضطلاع بسمؤ وليتهم في نشر الوعي بين المستفيدين عن طبيعة مسؤ وليتهم في هذا المجال . كما ان على الادارة العليا واجباً اساسياً هنا يتعلق بضرورة تنبيه الادارات والاقسام المستفيدة بأن اقسام الحاسبات الالكترونية ما هي الا نوع من الخدمات التي جاءت لمساعدتهم في الحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاجونها بشكل ادق واسرع وفي الوقت المناسب . والتعمق في دراسة هذا البعد في الوحدات التنظيمية العربية يوضح انه ما زال امامنا الكثير من الجهد الواجب بذله في هذا الخصوص .

اهمية التخطيط الطويل الاجل :

ان توافر خطة واضحة تحدد احتياجات وامكانيات تشغيل بيانات الوحدة التنظيمية له مزاياه الواضحة بالنسبة لادارة الحاسب الالكتروني ، وكذلك للوحدة التنظيمية ككل . واذا كنا نسلم باهمية توافر عناصر التخطيط بالنسبة للنواحي الوظيفية الاخرى ، فيجب اعتبار تخطيط موارد تشغيل البيانات (من اجهزة وآليات Hardware ، وبرامج جاهزة Software وفنيين ومتخصصين (E. D. P. Specialists) اكثر اهمية . حيث يجب أن تحتوي تلك الخطة على احتياجات الاقسام الاخرى من تشغيل البيانات .

هذا ويجب اعادة النظر في تلك الخطة كلما طرأ من الظروف والعوامل ما يؤثر على اتجاه الخطة ومحتوياتها التفصيلية . كما يجب تكامل تلك الخطة مع خطط الاقسام أو الادارات الاخرى بالوحدة التنظيمية حتى يكون هناك تناسق في خدمة الاهداف المنشود تحقيقها . وكحد ادنى لا بد من اعادة النظر في تلك الخطة سنويا لما يترتب على ذلك من استثمارات وارتباطات مالية ضخمة .

حقا تستغرق عملية التخطيط الوقت الكثير للاعداد والتحضير ورسم الخطط ، الا أن التخطيط الفعال يعدّ مطلباً اساسيا لضمان فاعلية التحول إلى نظم الحاسبات الالكترونية . اذ يمكن التنبؤ بالعديد من المشكلات والمصاعب التي سوف تعترض عملية التحول تلك . كما تساعد عمليات التخطيط على التحديد الواضح للاهداف والاستراتيجيات المرغوب تحقيقها . هذا بالاضافة إلى امكانية متابعة التقدم وقياس درجة تحقيق الاهداف المنشودة .

ومن ثم فانه من الضروري أن يكون هناك برنامج واضح ومحدد ـ يخضع للتعديل والتطوير ـ لاستخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل بيانات الوحدة التنظيمية وارساء دعائم نظم المعلومات الاحصائية والمحاسبية .

وبالمقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة ، نجد أن الدول النامية ومنها العربية في حاجة الى أن تعطي اعتبارات التخطيط الطويل الاجل قدرا اكبر من الاهمية . ومن الطبيعي أن هذا لا يقتصر على النظم الالكترونية ولكنه يمتد إلى نظم التخطيط والرقابة ومفاهيمها وادواتها المطبقة في الدول النامية .

تنمية مفاهيم واساليب نظم تعضيد او مساندة القرارات :

تؤكد خبرة الوحدات التنظيمية المتقدمة في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية اهمية تنمية ذلك النوع من النظم التي تساعد أو تساند وتعضد متخذي القرارات على مختلف مستوياتهم : الادارة العليا ، والمتوسطة والمباشرة[1] . وتتصف نظم مساندة أو تعضيد القرارات Decision Support Systems تلك بعدد من الخصائص ابرزها :

ـ بانها تعتمد على القاعدة العريضة للبيانات عن المعاملات الاساسية Transactional Data Base .

ـ وبأنها تتجه أكثر نحو ذلك النوع من المشكلات غير الروتينية والتي يطلق عليها Semistructured or unstructured problems .

ـ وبأنها لا تقتصر على تلبية احتياجات مستويات الادارة العليا فقط بل تتفاعل مع احتياجات المستويات المختلفة من المعلومات التي تساندها في اتخاذ القرارات .

ـ بأنها تسعى إلى استخدام واستغلال اكثر كفاءة وفاعلية لنماذج بحوث العمليات التي تم بالفعل برمجتها واعداد روتينيات أو برامج جاهزة Software لها ، وخاصة على أساس تخاطبي Conversational وعلى اساس إحداث نوع من الحوار مع الكمبيوتر

ونظم قاعدة البيانات للحصول على اجابات باستخدام تلك النماذج .

وبالمقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة نجد أن الحديث ان جاز القول بأن هناك نوعا من الحديث ـ عن مفاهيم واساليب نظم تعضيد أو مساندة القرارات لا يخرج عن كونه نقاشا اكاديميا . . وتحتاج مراكز البحث العلمي بالدول العربية إلى اعطاء قدرا اكبر من الاهمية لتلك المفاهيم والاساليب الحديثة في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية لاغراض مساندة القرارات الادارية .

المدخل المتناسق والمتكامل لمفاهيم
واساليب قاعدة البيانات

ليس هناك أي شك على الاطلاق فيما يتعلق بالمشكلات المرتبطة بصيانة النظم والبرامج المصممة والتي تم تكويدها وفقا للاسلوب التقليدي . اذ تلمس اقسام وادارات الكمبيوتر انخفاض انتاجية مخططي البرامج المرتبطة بتلك الاساليب التقليدية (التعديل وصيانة الملفات File maintenace and modification) . حيث يخصص جزء كبير من وقت مخططي البرامج (حوالي ٥٠٪) لمثل تلك الاعمال . خاصة اذا تمت المقارنة مع تلك النظم والبرامج التي تم تصميمها على اساس مفاهيم واساليب نظم قاعدة البيانات(٢) Data Base Management Systems (DBMS) .

ويتوقع أن تزداد كفاءة نظم الحاسبات الالكترونية المصممة على مبادىء واساليب نظم قاعدة البيانات . ومن ابرز اهداف تلك النظم :

- تسهيل الاستخدام المتعدد لنفس البيانات .

- سهولة ووضوح استخدام التطبيقات المعدة وفقا لتلك الاساليب .

- تمثل استثمارا افضل في النظم والبرامج الموضوعة وفي ما يسمى بهياكل البيانات المنطقية Logical data Structure .

- تحقيق الدقة والتناسق في استخدام البيانات .

- سهولة اجراء التعديلات على النظم والتطبيقات القائمة وسهولة تصميم التطبيقات الجديدة .

- وقاية البيانات من الاستخدام غير المصرح به وحمايتها من الضياع .

ومن الضروري الاعتراف بأن تلك النظم لها مشكلاتها ايضا المرتبطة بها ومن ابرزها :

ـ الاعتماد الكامل للوحدة التنظيمية على قاعدة البيانات التي تصمم على اساس استبعاد البيانات المزدوجة والزائدة وغير المتناسقة ، الامر الذي يترتب عليه ازدياد المخاطر المرتبطة « بوضع كل بيض الوحدة التنظيمية في سلة واحدة » بالاضافة إلى جعلها هدفا وعرضة للتآمر والاخطار . كما أن في حالة توقف او عطل النظام ، تتوقف الاعمال المرتبطة بالنظام ككل .

ـ غالبا ما تتطلب نظم قاعدة البيانات الاستثمار الضخم في الوقت والجهد والتكلفة ، بالاضافة إلى ضرورة القيام بالتخطيط المكثف وتوافر الكفاءات العالية المتخصصة وخاصة مديري نظم قاعدة البيانات Data Base Administrators (DBA) .

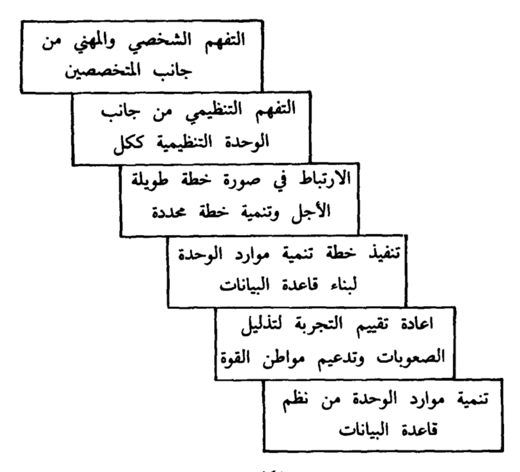
ولا يغرب عن البال النقص الواضح في مثل تلك التخصصات التي تحتاج الى التدريب المكثف والخبرة العملية .

هذا ويمكن التخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بتبني مفاهيم واساليب نظم قاعدة البيانات بوضع خطط لمواجهة احتمالات التوقف والعطل وامكانية استعادة النشاط recovery بالاضافة إلى تنفيذ خطط متكاملة ومتناسقة للتدريب ومواجهة مشكلات التنفيذ .

هذا ومن الضروري أن تتبنى الوحدة التنظيمية (التي تفكر في تطبيق وتنفيذ مفاهيم واساليب نظم قاعدة البيانات) اسلوبا متناسقا لتنمية مواردها من نظم قاعدة البيانات . ونقطة الانطلاق الاساسية كما يوضحها الشكل المبين أدناه (شكل ١) هي التفهم الشخصي والمهني من جانب المتخصصين في الحاسبات الالكترونية لابعاد النظم الممكن استخدامها بوحدتهم التنظيمية . حيث أن هناك العديد من تلك الانظمة تتباين في الوظائف التي يمكن لكل منها أن تقدمها بالاضافة إلى الاختلافات المرتبطة بنظم التشغيل المرتبطة بالانواع والطرازات المختلفة للحاسبات الالكترونية .

ويحتوي شكل (٢) على امثلة لتلك البرامج الجاهزة DBMS Packages التي يمكن اخذها في الاعتبار عند اتخاذ مثل هذا القرار[٣] .

ومن المهم ايضا أن يتخذ هذا القرار في ضوء دراسات مكثفة لاداء تلك البرامج الجاهزة . تلك العملية المعروفة في مجال الحاسبات الالكترونية بـ : Benchmarking التي تهدف إلى اخضاع الانظمة الجاهزة المختلفة للعديد من المقاييس والمعايير النمطية



شكل (١)

المدخل المتناسق لمفاهيم واساليب قاعدة البيانات

للوقوف على مستوى اداء كل منها . ومن الطبيعي ان ذلك يرتبط باحتياجات الوحدة التنظيمية نفسها . اي أن عملية التقييم المشار اليها تهدف إلى التوصل إلى افضل البرامج الجاهزة التي تفي باحتياجات الوحدة الحالية والمستقبلة .

وبالمقارنة مع تجربة الاقتصاديات المتقدمة ، نجد أن خبرة الدول النامية ومنها العربية في مجالات تكنولوجيا حاسبات قاعدة البيانات Data base machines ونظم قاعدة البيانات Data base systems تعد محدودة جدا . خاصة اذا تذكرنا أن نضوج تلك النظم يتطلب ارساء قواعد النظم التقليدية المعروفة بـ Computerized Conventional File Systems

الاستفادة من التطورات الحديثة في تكنولوجيات البرمجة المتطورة .

ان متابعة التطور والتقدم الذي يحدث في مجال البرمجة وتخطيط البرامج يعد امرا

Source . Language اللغة المصدرية	نظم التشغيل المرتبطة	اللغات المدعمة Languages Supported	الجهة المنتجة أو الموردة Vendor	المنتج Package
Assembler	IBM 360 / 370 Dos / VS OS /VS1/ VS2 /MVS	COBOL Assembler PL / 1	IBM	IMS / DL 1
COBOL and Assembler	IBM 360 / 370 (OS, DOS,VS) NCR 101, 151 200, 251, DEC PDP-11 Honeywell 200,2000 Burroughs 2500- 4700	COBOL Assembler PL / 1 FORTRAN	CinCom Systems Inc	TOTAL
Assembler	IBM360/ 370 (OS, DOS, Vs) Siemans 4004	COBOL FORTRAN PL / 1 Assembler	Software ag	ADABAS (Adabtable Data Base
Assembler	IBM 360/ 370 DOS, OS / VS VM	COBOL FORTRAN PL / 1 BAL	Mathematica Products Group	RAMIS 11

شكل (٢)

امثلة لبعض البرامج الجاهزة في مجال نظم

قاعدة البيانات DBMS

اساسياً لمن تقع على عاتقهم تخطيط وصيانة وتعديل برامج الحاسبات الالكترونية ، خاصة تلك البرامج التي لم تكن من تصميمهم أو تكويدهم .

ومن أشهر تلك الاساليب الحديثة في هذا المجال ، تلك المجموعة من الاساليب التي اطلق عليها الاصطلاح « تكنولوجيات البرمجة المتطورة »(٤) Improved Programming Technologies (IPT) التي تشير الدلائل العملية الى أنها اكثر سهولة في قراءة البرامج المعدة على اساسها وامكانية تعديلها بسهولة وعدم صعوبة صيانتها ، وتعتمد تلك الاساليب على بلورة منطق تصميم البرامج وانسياب الرقابة من اعلى الى اسفل حيث مستوى التفصيل واستخدام فريق عمل لمراجعة منطق التكويد بالاضافة إلى اساليب اخرى تزيد من فاعلية عملية تخطيط البرامج . ويبين شكل (٣) اهم عناصر تلك الاساليب التي يطلق عليها تكنولوجيات البرمجة المتطورة .

وليس الهدف بالطبع هو السعي نحو تطبيق الاساليب الحديثة بصرف النظر عن مدى فاعليتها ، ولكن الباحث يدرك أن لكل من الاساليب التقليدية والحديثة مزاياها

TOP- DOWN DESIGN (T- D)

HIERARCHY INPUT, OUTPUT (HIPO)

TEAM OPERATIONS (T- O)

DEVELOPMENT SUPPORT LIBRARIES (DSL)

STRUCTURED PROGRAMMING (S- P)

PROGRAM DESIGN LANGUAGES

STRUCTURED DESIGN

STRUCTURED WALK- THROUGHS

INTERACTIVE DEBUGGING AND TESTING

شكل (٣)

اهم عناصر تكنولوجيات البرمجة المتطورة

Improved Programming Technologies

وتكاليفها واعباءها . والعبرة اذن باستخدام الاساليب التي تزيد من فاعلية مخططي البرامج في قراءة وصيانة وتعديل البرامج .

ويدرك القارىء بلا شك أن البرمجة باستخدام الاساليب التقليدية عادة ما تسفر عن منتج يصعب صيانته أو تعديله أو استيعاب محتواه بسهولة خاصة من جانب الاشخاص الذين لم يعاصروا عملية برمجته .

والعبرة اذن بتطويع تلك الاساليب التي تشكل اصولاً وقواعد جيدة للبرمجة وتخطيط البرامج للبيئة التي تعمل فيها الوحدة التنظيمية ، حتى تستطيع تلك الوحدة أن تغرس في نفوس مصممي ومخططي البرامج من الاساليب ما يساعد على تيسير مهمة تصميم وتخطيط البرامج الجديدة وامكانية صيانتها وتعديلها مستقبلا بواسطة اشخاص آخرين(٥) .

وفضلا عن الامكانيات الفردية للرجوع إلى المراجع المتخصصة ، فانه يمكن للوحدات التنظيمية أن تنشر تلك الاساليب والمبادىء بين المسؤولين عن تخطيط وتصميم البرامج عن طريق :

- تدبير الدورات التدريبية سواء في داخل الوحدة التنظيمية أو خارجها (مع تدعيمها بالوسائل الايضاحية اللازمة والتي يمكن الرجوع اليها وقت الحاجة) .
- عقد حلقات مناقشة حول تلك الاساليب الحديثة ومدى فاعليتها ويمكن الاستعانة ببعض الاشخاص البارزين في هذا المجال للمساعدة على اثارة الاهتمام وتوضيح بعض الابعاد التي تحتاج الى مزيد من الشرح والتفصيل .
- وضع تلك المبادىء والاساليب موضع التنفيذ من خلال مشروعات تصميم وتخطيط البرامج حتى يمكن التأكد من المزايا والفوائد المنشودة .
- تشيع روح فريق العمل اثناء التصميم ووضع واختبار البرامج .

هذا ، ولا يعتقد الباحث أن هناك مجالاً للمقارنة بين الدول المتقدمة والاقتصاديات النامية ومنها العربية في هذا الخصوص ، اذا ان النظم والاساليب الحديثة تأخذ وقتا ، عادة اطول ، من ذلك الذي تستغرقه الدول المتقدمة لاستيعاب الابعاد المختلفة لتلك الاساليب الحديثة .

تنمية انماط ومعايير الاداء :

على الرغم من أن استخدام الحاسبات الالكترونية لاغراض امساك الدفاتر

والمعاملات اليومية يعد خطوة طبيعية واساسية لاستغلال طاقات وامكانيات الحاسب الالكتروني الا أن الاستخدام الفعال لتلك الامكانيات يوجب الوفاء باحتياجات ومتطلبات التخطيط والرقابة .

إن ما تحتاجه تلك الوحدات التنظيمية التي تستخدم الكمبيوتر في تشغيل بياناتها في الواقع هو أن تحدد لنفسها افضل طريقة يمكن بواسطتها تسخير قدرات الحاسبات الالكترونية لخدمة اهدافها التي تسعى الوحدة الى تحقيقها اصلا . ولن يتأتى ذلك طالما بعدت الادارة العليا عن هذا المجال . ومن المهم ان توضح الادارة العليا بالوحدات التنظيمية اهدافها بالنسبة لاستخدام تلك الامكانيات وان تشرف على عمليات :

وضع وتحديد قائمة أولويات المشروعات الواجب تنفيذها اولا على الحاسب الالكتروني ، ثم المشروعات التي تلي ذلك في الاهمية وهكذا . والغرض الاساسي هنا هو أن تضمن الادارة العليا أن النظم التي سوف (يتم بالفعل) تنفيذها أولا تحتل المرتبة الاولى بالنسبة لعوائدها على الوحدة التنظيمية من جراء استخدام الكمبيوتر . ويطبق نفس المنطق على المشروعات التالية في الترتيب .

وضع الاجراءات التنفيذية للتأكد من اتباع الاساليب والطرق الملاءمة لتنفيذ تلك المشروعات وللوفاء بالأولويات المرتبة طبقا لاحتياجات الادارة . اي التأكد من أن المشروعات التي تم ترتيبها في القائمة الموضحة أعلاه ، يتم تنفيذها وفقا للاساليب والطرق الادارية الفعالة (تذكر أن نظم الكمبيوتر يجب اخضاعها للاساليب الادارية المعروفة الواجب اتباعها في حالة النظم الاخرى . تذكر ايضا أن تدليل نظم الكمبيوتر من شأنه أن يخرج اداء تلك النظم عن اطار الاهداف المنشودة منها) .

وضع الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الاولويات وفقا للاساليب الادارية الفعالة ، اي أنه من الضروري أن تتأكد الادارة العليا من توفر القدر المناسب والملائم من الموارد التي تكفل التنفيذ ، بفاعلية وبأقل قدر من المشكلات والمتاعب للوحدة التنظيمية . والموارد هنا لا تقتصر على الاجهزة والآليات أو البرامج Software ، بل تمتد إلى الموارد المتاحة للوحدة فيما يتعلق بانماط ومعايير الاداء .

والنقطة المراد تأكيدها هنا هي ضرورة ان يتوافر لدى الوحدة من الانماط والمعايير ما يكفل للوحدة التنظيمية اخضاع عمليات نظم الكمبيوتر للرقابة والاشراف بما يحقق لتلك الوحدة اهدافها التي تنشدها من وراء تسخير قدرات الحاسبات الالكترونية في تشغيل بيانات اعمالها[٦] .

ومن ثم كان لزاما على الادارة العليا بالوحدات التنظيمية أن تتأكد من توافر الانماط والمعايير التي تحدد الاداء الفعال لموارد التشغيل الالكتروني الاخرى .

هذا ويحتوي الجدول المبين على الصفحة التالية اطارا لأهم انواع الانماط الواجب تنميتها فيما يتعلق بموارد التشغيل الالكتروني للبيانات . ومن الطبيعي أن درجة تفصيل وشمول تلك الانماط سوف تتأثر بحجم الوحدة التنظيمية ، ومرحلة النمو والتطور التي وصل اليها قسم او ادارة التشغيل الالكتروني بها وكذلك درجة مهارة المتخصصين في مجال الحاسبات الالكترونية وقدرتهم على جعل اسلوب عملهم نموذجا للاقسام الاخرى .

ولسنا بحاجة إلى التأكيد الى أن هذه الانماط أو المعايير ليست غاية في حد ذاتها ، ولكنها وسيلة يمكن الاستعانة بها في تحسين فاعلية نظم الكمبيوتر المستخدمة والجاري تصميمها لدى الوحدة التنظيمية . ولهذا لا بد من بذل الجهد والوقت والمال في سبيل تنمية تلك المعايير والانماط ولوضعها في حيز التنفيذ والعمل على تطويرها لتلائم متطلبات التطبيق .

انماط ادارة المشروعات	Project management standards
أنماط تحليل النظم	Systems analysis standards
أنماط البرمجة	Programming standards
أنماط الاجهزة والآليات	Hardware Standards
أنماط البرامج الجاهزة	Software Standards
أنماط التشغيل	Computer operations standards
أنماط الرقابة التكاليفية	Cost Control Standards
أنماط التوثيق والمستندات	Documentation Standards

وبمجرد مقارنة الاقتصاديات المتقدمة وتلك النامية في هذا الخصوص ، نجد أن الاخيرة في حاجة إلى بذل الكثير من الجهد لوضع وتنقيح وارساء تلك الانماط . ولا يقف الامر على الانماط المرتبطة بالحاسبات الالكترونية ولكنه يمتد إلى العديد من النظم الادارية والمحاسبية والاحصائية وغيرها بتشكيل البيئة المناسبة للاستغلال الفعال للحاسبات الالكترونية .

تنمية التعاون مع وظيفة المراجعة الداخلية :

إن الحاجة ماسة إلى تفهم وتوضيح كامل لما يمكن أن يطلق عليه « مراجعة نظم

الحاسبات الالكترونية » ومع الازدياد المستمر في استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات في كل من قطاعي الادارة الحكومية والقطاع الخاص والمشترك ، يجدر الاهتمام بتنمية مقومات تلك الوظيفة التي تجمع بين اصول واجراءات وفنون المراجعة وبين اساليب وطرق ومفاهيم تشغيل البيانات باستخدام الحاسبات الالكترونية . وبصفة اساسية فإن هناك حاجة ملحة إلى اشخاص يقع على عاتقهم المسؤوليات الآتية :

* تقييم مدى كفاية وكفاءة اجراءات الضبط الداخلي والرقابة للنظم المنفذة باستخدام الحاسب الالكتروني ومدى فاعلية الاجراءات الرقابية المستندية والحسابية التي تتضمنها تلك النظم . ولا يقتصر الأمر على النظر إلى النظم الالكترونية منفردة أو منعزلة عن بعضها البعض ولكن ينبغي النظر إلى الاجراءات المتبعة بمركز الحاسبات الالكترونية ككل لتقييم مدى فاعلية الاساليب والاجراءات الرقابية المتبعة .

* تقييم مدى فاعلية أداء وظيفة الحاسبات الالكترونية من حيث توافر الاجراءات والاساليب التخطيطية والرقابية اللازمة بالاضافة إلى مدى استفادة المنتفعين بتلك الامكانيات الالكترونية .

* مساعدة المراجعين الداخلين بالوحدة على القيام بعمليات مراجعة نظم الكمبيوتر .

ومن الطبيعي أن الاضطلاع بمثل تلك المسؤوليات يتطلب قدرا عاليا من المعرفة والخبرة العملية بنظم الحاسبات الالكترونية خاصة وان مجال التخصص هذا في تطوير مستمر . حيث اصبحت نظم التشغيل على درجة عالية من التعقد ، واتخذت نظم قاعدة البيانات اتجاهات جديدة لم تكن متاحة من قبل مع التقدم التكنولوجي الخاص بامكانيات التخزين وسرعات المشغل ، هذا بالاضافة إلى الانتشار الواسع لنظم اتصالات البيانات .

إن الاقتصار على مجرد قيام المراجع الخارجي بعملية التأكد من بعض الارقام والعمليات الحسابية التي تؤديها بعض نظم الحاسبات الالكترونية المرتبطة بالنواحي المالية هو اجراء غير فعال . وله آثاره السلبية على فاعلية نظم الحاسبات الالكترونية في الوفاء باهدافها المنشودة .

كما أن القيام بتوعية بعض المراجعين الداخليين ببعض الوحدات التنظيمية بمجال الحاسبات الالكترونية هو اجراء مسكن فقط لا يضع حلا جذريا للمشكلة ، والعبء بالطبع يقع على المسؤولين عن تخطيط برامج التعليم والتدريب للسنوات القادمة ، اذ لا بد وأن تعطى اهمية اكبر لتشكيل نوعية من الخبرة تتوافر فيها الخصائص الموضحة اعلاه .

الخلاصة :

قد يكون من المفيد تلخيص ابرز المؤشرات والاعتبارات الواجب الاهتمام بها لزيادة فاعلية نظم الكمبيوتر : ـ

ـ العبرة بوضع اهداف الوحدات التنظيمية أولا والسعي إلى تحديدها ووضع الاساليب والطرق الكفيلة بخدمتها (ومنها اللجوء إلى طرق التشغيل الالكتروني) والتركيز على استخدام الحاسبات الالكترونية لميكنة الطرق والاساليب القائمة دون تغير يتفق مع طبيعة نظم الحاسبات الالكترونية من شأنه أن يحد من فاعلية تلك النظم . وعلى الرغم من اهمية تلك الحقيقة ، الا أن الكثيرين لا يسعون لتطبيقها تطبيقا يعكس تفهمهم لها .

لا بد وان تصمم نظم الحاسبات الالكترونية لتخدم اهداف الوحدة التنظيمية نفسها ولا بد أن يكون ذلك واضحا ومحددا منذ البداية . ومن ثم فإن نقطة الانطلاق لا بد وان تكون الاهداف ـ أي اهداف البنك أو الشركة أو المؤسسة أو الادارات الحكومية ـ واضحة تماما . كما وأنه من الحتمي متابعة تنفيذ تلك الاهداف وفق خطة تفصيلية تشترك في وضعها الجهات والوظائف المعنية . ولا بديل للاصرار على ضرورة توافر الخطة التفصيلية بكافة جوانبها . وتركها لوقت لاحق لن يخدم التوظيف الفعال لتلك الاساليب الحديثة .

ـ تحديد وترتيب الاولويات من اهم الاعتبارات الواجب اخذها في الحسبان عند تصميم وتنفيذ خطة بناء شبكة نظم المعلومات بالوحدة التنظيمية نفسها . ويجب أن يرتبط بمثل تلك الاولويات التحديد الواضح لكيفية استخدام الموارد (الخاصة بنظم التشغيل الالكتروني) . أي أنه من الضروري افتراض ان لدينا كماً محدداً من موارد التشغيل الالكتروني (الالية والبشرية وتلك الخاصة بالبيانات والبرامج) ثم العمل على وضع وترتيب الاولويات لكيفية الاستفادة القصوى والفعالة من تلك الامكانيات والموارد المحدودة . ومن الضروري ايضا تحديد الاسس والمقاييس التي يتم على اساسها المفاضلة بين البدائل والاولويات المختلفة . وبقدر الامكان يجب أن تستخدم تلك المقاييس نواحي واعتبارات كمية .

ـ يجب على مدير ادارة التشغيل الالكتروني للبيانات أن يضع نصب عينيه الالكتروني هو امر ذو شقين : اولا أن عناصر التشغيل الالكتروني هي بمثابة موارد وليس مجرد خدمة تؤدي لمن يطلبها (وبالتالي لا بد من العمل على الاستفادة من تلك الموارد في

عمليات التخطيط والرقابة وتوجيه دفة النشاط) ، ثانياً : إن ارتباطاتها تلك تجاه عمليات التشغيل الالكتروني للبيانات يجب أن تعكس تداخلا من جانبها (أي الادارة العليا) في الخطوات والمراحل المختلفة للتشغيل الالكتروني للبيانات والتداخل هنا بمعنى الاندماج والاشتراك الفعال وبالتالي يجب أن تشرك الادارة العليا في تقييم احتياجات الوحدة التنظيمية من نظم التشغيل الالكتروني على مدى خطة طويلة الاجل . هذا بالاضافة إلى ضرورة متابعة تنفيذ ومراجعة تلك الخطط لتعكس نظما للمعلومات تستخدم في عمليات توجيه دفة النشاط واتخاذ القرارات وما يرتبط بها من عمليات تخطيط ورقابة . إن على الادارة العليا بالمشروع أو الوحدة التنظيمية مسؤولية كبيرة في تهيئة المناخ اللازم للاستخدام الفعال لنظم الحاسبات الالكترونية .

ـ يجب على مدير إدارة التشغيل الالكتروني للبيانات أن يضع نصب عينيه خطة عملية تسعى إلى تحقيق اهداف الوحدة التنظيمية في مجال تشغيل البيانات وليس هناك ما يمنع من أن تكون الخطة طموحة للارتقاء بجودة نظم المعلومات بالوحدة التنظيمية التي يعمل من اجلها ولكن عليه أن لا يعطي وعودا لا يستطيع ـ أو يصعب عليه تنفيذها ـ وبصفة اساسية يجب على شاغل تلك الوظيفة :

ـ أن يجعل من مستخدم النظام أو المستفيد منه User محور ارتكاز النظام . أي أنه من واجبه أن يسعى إلى تصميم نظم الكمبيوتر لتحقيق اهداف المستفيد User وليس المصلحة الذاتية لاقسام وادارات التشغيل الالكتروني نفسها .

ـ ان يضمن اشتراك المستفيدين Users منذ البداية ويؤمن موافقتهم على الوظائف والمخرجات الرئيسية للنظام وكذلك على دقة مدخلات النظام . والكثير من المشكلات التي تصاحب الكثير من النظم المصممة حاليا تغري ـ كأخذ الاساسيات الرئيسية ـ إلى عدم العمل منذ البداية على ضمان الاشتراك والموافقة الفعالة من جانب المستفيد من النظام منذ مراحل بداية تصميم النظام .

ـ أن تضمن الاستمرار والفاعلية من اشتراك المستفيدين Users خلال مراحل تصميم النظام حتى مرحلة التنفيذ الكامل . ومن ثم فإنه من الخطأ ترك مسؤولية احتياجات المستفيدين ومخرجات النظام كلية إلى المتخصصين في مجال الحاسبات الالكترونية .

ـ أن يؤكد ويعمل على أن يتولى المتخصصون في مجالات الحاسبات الالكترونية اختيار افضل الطرق والاساليب لتنفيذ النظام .

ـ أن يضع وينفذ بدقة وعملية ارتباطاته وجداوله الزمنية . ومن هنا لا بد أن تكون المواعيد التي يرتبط بها عملية يمكن لرجاله أن ينفذوها وفي الوقت نفسها تعكس تفهما لاحتياجات المستفيدين دون التضحية بمستوى الجودة المنشود في النظام .

ـ أن تشترك اقسام المراجعة الداخلية منذ البداية في تصميم النظام للتأكد من اتباع اساليب واجراءات الضبط الداخلي .

ـ ان يعطى اعتبارات التدريب والتوعية اهتماماً كبيراًيتناسب مع حجم المشروع محل التصميم وأن يسعى الى بذل كل ما في استطاعته لضمان تـعاون كل من لهم صلة بالمراحل المختلفة لتصميم النظام حتى يتم تنفيذه .

الحواشي

(١) لمزيد من التفصيلات عن تلك النظم ، يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى :
Scott Morton, M. S., **«Management Decision Systems: Computer Based Support for Decision Making»**, Division of Research, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, 1971.

Alter, S., «A Taxonomy of Decision Support Systems», **Sloan Management Review,** Vol. 19, No. 1, Fall 1977, pp. 39- 56.

Alter, S., **«Decision Support Systems: Current Practice and Continuing Challenges»,** Addison- Wesley Publishing Co., Reading Massachusetts, 1980.

Keen, P. G. W. and Scott Morton, **«Decision Support Systems: An Organization Perspective»,** Addis- Wesley Publishing Company, Reading, Massachusetts, 1978.

(٢) لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع- على سبيل المثال- إلى :
- Canning Publications, Inc., «The Debate on Data Base Management», **EDP Analyzer,** March 1972.

- ——————— «The Current Status of Data Management», **EDP Analyzer,** February, 1974.

- ——————— «Problem Areas in Data Management», **EDP Analyzer,** March 1974.

- Martin, J., «Principles of Data Base Management», Prentice- Hall, Englewood Cliffs, N. J. 1976.

- Martin, J., **«Computer Data- Base Organizations»**, 2nd ed., Prentice- Hall, Englewood Cliffs, N. J. 1977.

(٣) Data Management System- 11 (Burroughs Coporation).
TOTAL (Cincom Systems Inc.).
CRISP (Computer Systems International).

Integrated Data Base Management IDMS (Cullinane Corporation).

Data Base Management System- 10 (DBMS- 10) (Digital Equipment Corporation).

Image / 1000 (Hewlett- Packard).

IDS / 11 (Honeywell Information Systems).

IMS / VS (IBM).

INQUIRE (Infodata Systems Inc.).

Rapid Access Management Information System- RAMIS- 11 (Mathematica Products Group).

(٤) لقد بدأ انتشار تلك المفاهيم ومناقشة مزاياها وعيوبها على نطاق واسع بعد أن نشرت شركة IBM المزايا العديدة التي نجمت عن استخدام تلك الاساليب الحديثة والمتطورة في البرمجة على اثر استخدامها في النظام الضخم المعروف :
New York Times Information Bank System

في عام ١٩٧٢ .
ومن الممكن الرجوع إلى الكتب التي اصدرتها شركة IBM حول هذا الموضوع ، على الرغم من أن تطبيق تلك المبادىء والاساليب يمتد إلى البرمجة كنظام وفن وطريقة دون الاقتصار على تلك التطبيقات المرتبطة بنظم IBM .
كما يمكن الرجوع إلى المناقشة الواسعة التي دارت حول هذه الاساليب .

(٥) من بين الاعمال التي يمكن أن تساعد في غرس تلك الاصول الجيدة تلك التي يعرضها Brian W. Kernighan و P. J. Plauger في كتابها Software Tools ويؤكد المؤلفات في مقدمة الكتاب (Addison- Wesley Publishing, Co., 1976.) على أن : =

«Good Programming is not Learned from generalities, but by seeing how significant programs can be made clean, easy to read, easy to maintain and modify, human- engineered, efficient, and reliable, by the application of common sense and good programming practices. Careful study and imitation of good programs leads to better writing».

كما يمكن الرجوع الى كتابهما : «The Elements of Programming Style» لمزيد من الامثلة والتوضيحات والنصائح .

هذا بالاضافة إلى المراجع التالية .

Dijkstra, E. W., «**A Discipline of Programming**», Prentice- Hall, Englewood Cliffs, N. J., 1976.

McGee, W. C., «Review of A Discipline of Programming by Edsgar W- Dijkstra, Popular Computing, August 1977, pp. 14- 20.

Freeman, p. and A. I. Wasserman, «Tutorial on Software Design Techniques», IEEE Computer Societe,

(٦) يمكن النظر إلى تلك الانماط والمعايير على أنها إطارٌ جوهريٌ تعمل من خلاله الوحدة التنظيمية على ضمان فاعلية نظم التشغيل الالكترونية . ويمكن ادراك اهمية تلك الموارد اذا ما فحصنا الكيفية التي يمكن بواسطتها قياس فاعلية تلك النظم في غياب تلك الانماط أو المعايير .

بعض المراجع المختارة

Ackoff, R.L. «**Management Misinformation Systems**», **Management Science,** Volume 14, Number 4, December 1967, pp. B147- 156.

Alexander, M.J. «**Information Systems Analysis:**» Theory and Applications, Science Research Associates, Inc., Chicago, 1974.

Alter S.L. «**How Effective Managers Use Information Systems**», **Harvard Business Review,** Vol. 54, No.6 November- December 1976.

Anthony, R.N. «**Planning and Control Systems: A Framework for Analysis», Division of Research, Harvard Graduate School of Business Administration, Boston, Massachusetts, 1965.**

Arnoff, E.L. «**Operations Research and Decision- Oriented Management Information System**», **Management Accounting** Vol. 51, No.12, June, 1970, pp.11- 16.

Aron, J.D. «**Information Systems in Perspective**», **Computing Surveys** December, 1969.

Barbosa, L.C. and Hirko, R.G. «**Integration of Algorithmic Aids into**

Decision Support Systems», MIS Quarterly, Volume 4, Number 1, March 1980, pp.1- 12.

Bariff, M.L. and Lusk, E.J. **«A Study of the Utilization of Cognitive Style and Personality Tests for the Design of Management Information Systems», Management Science**, Volume 23, Number 8, 1977, pp.820- 829.

Bennett, J. **«User- Oriented Graphics, Systems for Decision Support in Unstructured Tasks»**, in User- Oriented Design of interactive Graphics Systems, in S. Treu (ed.) Association for Computing Machinery, New York, New York, 1977, pp.3- 11.

Bonezed, H. Hosapple, C.W. and Whinston, A. **«Evolving Roles of Models in Decision Support Systems», Decision Sciences**, Volume 11, Number 2, April 1980, pp.337- 356.

Carlson, E.D. **Aproach for designing Decision Support Systems»**, Proceedings, 11th Hawaii International Conference on Systems Sciences, Western Periodicals Co., North Hollywood, California, 19978, pp.76- 96.

Cooper, R.B. and Swanson, E.B. **«Management Information Requirements Assessment: The State of the Art», Data Base**, Volume 11, Number 2, Fall 1979, pp.5- 16.

Davis, G.B. **«Management Information Systems: Conceptual Foundations, Structure, and Development»**, McGraw-Hill Book Company, New York, 1974.

Gerrity, R.P., Jr. **«Design of Man-Machine Decision Systems: An Application to Portfolio Management», Sloan Management Review** 12, volume 12, Number 2, Wintr 1971, pp.59- 75.

Hayes, R.H. and Noland, R.L. **«What Kind of Corporate Modeling Functions Best?» Harvard Business Review**, Volume 52, May-June 1974, pp.102- 112.

Head, R. **«Management Information Systems:** A Critical Appraisal»,, **Datamation**, Volume 13, Number 5, May 1967, pp.22- 28.

King, W.R. and Cleland D.I. **«The Design of Management Information Systems: An Information Analysis Approach», Management Science**, Volume 22, Number 3, November 1975, pp.286- 297.

King, J.L. and Schrems, E.L. **«Cost-Benefit Analysis in Information Systems Development and Operation»**, ACM **Computing Surveys,** Volume 10, Number 1, March 1978, pp..19- 34.

Little, J.D.C. **«Models and Managers: The Concept of a Decision Calculus», Management Science,** Volume 16, Number 8, April 1970, pp.B466- 485.

Munro, M.C. and Davis, G.B. **«Determining Management Information Needs: A Comparison of Methods», MIS Quarterly,** Volume 1, Number 2, June 1977, pp.55- 67.

Simon, H. **The New Science of Management Decision,** Harper and Row, New York, New York, 1960.

Sprague, R.H. and Watson, H.J. **«Bit by Bit: Toward Decision Support Systems»,California Management Review,** Volume XXII, Number 1, Fall 1979, pp.60- 68.

Vazsonyi, A. **«Information Systems in Managment Science: Decision Support Systems: The New Technology of Decision Making», Interfaces.** November 1978, pp.72- 77.

Zani, W.M. **«Blueprint for MIS», Harvard Business Review,** Volume 48, Number 6, November- December 1970, pp.85- 90.

الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا .. ؟

د. عواطف عبد الرحمن*

بينما تبحث العلوم المختلفة في حقائق وموضوعات يمكن وصفها بطريقة او بأخرى بصفة الحالية ، فإن التاريخ يحتل مكانا فريدا بين هذه العلوم لانه يبحث في الوقائع التي حدثت مرة واحدة ولن تتكرر الى الابد . واذا كان التاريخ كما يعرفه ابن خلدون بحق هو خبر عن حدث فان نشأة المجتمعات الانسانية وتطورها هو الحدث الاكبر في هذا الكون ولذلك فان اي حديث عن هذه المجتمعات هو بمثابة صياغة لخبر اي تاريخ وتنظيم للتاريخ ـ لذلك فان كل العلوم الاجتماعية والانسانية تمت بعلاقات انتماء متفاوتة من حيث الكم والكيف الى علم التاريخ .

ورغم ما تزخر به كتب التاريخ وفلسفته من محاولات لتحديد مفهوم علم التاريخ فان هناك بعض التعريفات التي لا بد من التعرض لها ومناقشة التساؤلات التي أثارتها وذلك قبل الاشارة الى التعريف الذي يجمع عليه جمهرة الباحثين خصوصا واننا نعتقد ان معظم هذه التعريفات تتسم بالنسبية والرؤية الجزئية للتاريخ سواء من الناحية الزمنة او الموضوعية .

ويتصدر هذه التعريفات جميعا التعريف الاغريقي لكلمة Historiq اذ يرى انها تعني « البحث عن الاشياء الجديرة بالمعرفة ، بمعنى ان علم التاريخ هو ذلك النوع من

(*) المدرسة بكلية الاعلام في جامعة القاهرة .

المعرفة الانسانية التي تستطيع ان تعيد الى الذاكرة كل ما هو جدير بالمعرفة مما حدث في الماضي وتستبعد كل ما هو غير جدير بها».. وهنا يثور التساؤل حول تحديد ما هية الشيء الجدير بالمعرفة.

فمثلا مجيء الحملة الفرنسية الى مصر ١٧٩٨ شيء جدير بالمعرفة وذلك باتفاق الجميع سواء كانوا مؤرخين او قراء ولكن لا شك انهم يستخلصون منها اشياء تتفاوت اهميتها من فريق الى آخر فاذا كان البعض يرى انها تمثل بداية دخول مصر العصر الحديث وانتهاء حكم المماليك بكل اشكال التمزق السياسي والتدهور الاقتصادي والحضاري الذي عانت منه مصر في تلك الحقبة، وكذلك تمثل بداية نشأة الصحافة في مصر بظهور صحيفتي لاديكا اجيسين وكورييه دي ليجبت اللتين اصدرتها الحملة اثناء وجودها بمصر، فان البعض الآخر سوف يرى ان مجيء الحملة كان بداية لتفجر الوعي القومي المصري باشكاله الشعبية المتعددة التي تتمثل في ثورتي القاهرة الاولى والثانية، ومقاومة الازهر والعلماء ورجال الدين للحملة واهدافها.

اما التعريف الذي يرى ان التاريخ عبارة عن وصف الحوادث والحقائق الماضية وكتابتها بروح البحث النقدي عن الحقيقة الكاملة، فانه يستثنى من احداث التاريخ كل ما لا يمكن وصفه بانه بحث نقدي مثل التقارير الصحفية والبرلمانية ومعاهدات السلام واتفاقيات الحروب وبروتوكولات التبادل السياسي والدبلوماسي بين الدول. كذلك يستبعد هذا التعريف من احداث التاريخ ايضا كل ما لا يمكن اعتباره وصفا للحقيقة الكاملة مثل تقارير القادة العسكريين عن معاركهم ومنشورات الاحزاب السياسية المختلفة حول المعارك الانتخابية وتقارير مجالس ادارة الهيئات النقابية. ذلك ان كل هذه الاحداث ومثيلاتها لا تكتب بحثا عن الحقيقة الكاملة وانما تكتب تعبيرا عن الحقيقة من وجهة نظر معينة.

ورغم اجماع الباحثين على ان التاريخ هو البحث في احوال البشرية الماضية فلا يمكن الاعتماد على هذا التعريف الذي يتسم بالعمومية بل لا بد من اضافة بعض التحديدات كي تصبح الصيغة التعريفية اكثر شمولا وتكاملا كأن تضيف مثلا (ان التاريخ يضم المجالات الكلية الشاملة للماضي البشري كما انه يحتوي على كل الحقائق والبيانات التاريخية التي يجب ان يُنظر اليها على انها جزء لا يتجزأ من عملية النمو الاجتماعي للمجتمعات البشرية ككل). اي ان التاريخ كمعنى يهتم بتتبع النشاط الانساني سواء في تفاعله مع الطبيعة او تفاعله مع الوسط الانساني المحيط به. بينما يعمل

التاريخ كعلم على بلورة وتجسيد هذا المعنى في طريقة صياغته للواقعة التاريخية اي في طريقة ربطه الماضي بالحاضر بالمستقبل . (وحدة السياق التاريخي)

ولا يتضمن علم التاريخ قوانين مانعة جامعة مثل العلوم الطبيعية نظرا لانه يتناول ظاهرة الانسان او ما يتعلق به وهي ظاهرة شديدة التنوع والتعقيد فضلا عن ان فكرة علم التاريخ ذاتها تتميز بالحداثة اذ تعتبر احدى ثمار عصر النهضة الاوربية فمن تطور مجموعة المفاهيم والافكار التي ارساها عصر النهضة نشأت فكرة علم التاريخ الذي يهتم بالحركة العامة للاحداث والوقائع وبالصيرورة ويعطي القدرة على التنبؤ بسبب اعتماده على كشف القوانين الثابتة والموضوعية التي تحكم حركة الظواهر الانسانية في اطارها الزمني . ورغم الجانب الموضوعي في علم التاريخ الا انه يحوي قدرا من الذاتية لا يمكن تجاهله ، تلك الذاتية التي يخلقها وجود المؤرخ نفسه باعتباره اداة رئيسية في البحث التاريخي . ورغم الاعتراضات التي تثار حول الذاتية ويذهب بها البعض الى نفي صفة العلم عن التاريخ ، الا ان التاريخ لا يكتمل الا بالتفاعل الخلاق بين ذات المؤرخ والواقع الموضوعي الذي حدث . والحقيقة ان التاريخ علم له خصوصيته فهو علم له ادواته وقواعده العلمية التي يلتزم بها الباحث كما يلتزم مثيله في المعمل الطبيعي سواء في جمع الوثائق ونقدها وتنقيتها من الزيف والكذب والاوهام واثبات صحتها وصدقها او في ترتيب المادة العلمية واستخلاص الحقائق وصياغتها وعرضها ولكن ذلك كله يتم من خلال ذات المؤرخ اراد او لم يرد ولكل مؤرخ منظوره التاريخي الذي يلتقط من خلاله صورة الحدث التاريخي . ويتأثر هذا المنظور تأثرا كبيرا بثقافة المؤرخ وانتمائه الفكري والطبقي وموقعه الجغرافي ويؤثر بدوره في الزاوية التي يركز عليها المؤرخ والتي تختلف عن الزاوية التي يراها غيره من منظور مختلف ولكنه لا يغير من الحقائق التاريخية التي تبقى خاضعة لمنهج علمي ثابت .

واذا كان العمل الاول للمؤرخ هو الاهتداء الى الواقعة التي حدثت مرة واحدة في الماضي واختفت الى الابد . فان نقطة البدء في المنهج التاريخي هي الوثيقة اي الاثر المادي الذي تتركه الواقعة او الحدث ومن خلاله يمكن الرجوع الى الحدث ذاته . ومن الاعمال الأولى والهامة التي يقوم بها المؤرخ استعراض آثار الانسان العديدة المتنوعة التي تدل على الاحداث الماضية وذلك كي ينتقي منها الشواهد التي تتعلق بالمشكلة التي بحثها وعلى الرغم من انه قد يبدأ بحثه بفحص المصادر الثانوية الا ان هدفه النهائي هو الوصول الى المصادر الاولية . ويفرق البعض بين نوعين من الوثائق التاريخية فيرون ان هناك وثائق ارادية ووثائق غير ارادية وتمثل الاولى تلك الاثار المادية التي حفظت عمدا من اجل ارشاد

الاجيال التالية او التي تهدف في الحاضر ذاته الى الدعاية ولا توجه الى الاجيال التالية مثل النفوذ والنياشين والاثار والصور اما الثانية فهي تتمثل بوضوح في الحفريات ورغم ان الوثائق غير الارادية قد لا تقول الا القليل لكنها اكثر صدقا واعتمادية من تلك الوثائق الارادية التي قد تقول اكثر ولكن لا يوثق فيها كثيرا . ولسنا بحاجة الى تأكيد اهمية هذه الوثائق اذ يستطيع المؤرخ عن طريق هذه الاثار الباقية لافكار الناس وانشطتهم ان يفهم الماضي بعض الفهم ودونها يصبح عاجزا ويصبح التاريخ مجرد قصة جوفاء ، ونظرا لادراك المؤرخ لقيمة المصادر الاولية فهو يحاول جاهدا ان يصل اليها فلا يرضيه الاكتفاء بمقال في صحيفة يصف ما حدث في اجتماع ما دام يستطيع الحصول على الوثيقة الاصلية وقراءتها . ولكن لا يعني ذلك تجاهل المؤرخ للمصادر الثانوية التي يجد من الضروري احيانا ان يرجع اليها . ولكن على ان يحتفظ بيقظة بالغة اذ قد تكون الوقائع المذكورة في بعض المصادر الثانوية مبنية على معلومات منقولة للمرة الثالثة او الرابعة وبالطبع كلما ابتعدت المسافة بين المؤرخ والحدث من خلال التفسيرات والكتابات العديدة كلما قلت الثقة في صدق هذا الحدث ولا يتيسر دائما الفصل بين المصادر فقد يتضمن المصدر الواحد معلومات اولية وثانوية . وفي بعض الحالات قد يصنف مرجع معين على انه مصدر اولي او ثانوي وفقا لكيفية استخدامه في الدراسة التاريخية . فكتاب عام عن تاريخ الصحافة مثلا قد يبعد قليلا او كثيرا عن الاحداث الاصلية التي يتناولها ولذلك يعتبر مصدرا ثانويا ولكنه يصبح مصدرا اوليا بالنسبة للباحثين في تاريخ الصحافة .

ويتضح لنا مما سبق ان هناك علاقات تداخل وتبادل بين علم التاريخ وسائر العلوم الاجتماعية وخصوصا علوم الاجتماع والسياسة والصحافة .

واذ كان التاريخ والصحافة كعلمين يدخلان في دائرة العلوم الانسانية والاجتماعية فان التاريخ اقرب هذه العلوم الى الصحافة فكلاهما يدون قصة البشرية بأحداثها وكوارثها والظواهر الاجتماعية والاعمال المؤثرة في حياة الجماعة ويتناولها بالدراسة والنقد والتحليل والتعليل . وبينما يتناول التاريخ في العادة المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنشاط الانساني والاحداث الهامة والشخصيات المؤثرة التي لعبت دورا هاما في مجتمعاتها اي يتناول كل ما هو جدير بالمعرفة نلاحظ ان الصحافة تتعرض للاحداث الكبيرة والصغيرة وتهتم بمختلف الفئات والطوائف واخبار الجرائم الفردية والجماعية ، وتمد الصحافة الرأي العام باكثر الاحداث الآنية فهي تحاول ان تنشر احدث الاخبار باسرع الوسائل .

والى جانب آنية الاحداث وسرعة نشرها واتساع رقعة توزيعها استطاعت الصحف على مدار الزمن ان تخلق لها وظائف جديدة بجانب وظائفها التقليدية . اذ ترتب على

الوظيفة الاولى للصحافة وهي الاعلام وظيفة جديدة وهي التوثيق اذ ادت ثورة المعلومات التي يتميز بها العصر الراهن الى تجاوز الموضوعات التي تتناولها الكتب باعتبارها حقائق قديمة والى القاء هذه المسؤولية على اكتاف الصحافة المعاصرة التي اسند اليها دور تجديد المعلومات والمعارف وملاحقتها وذلك بسبب دوريتها التي تسمح لها بهذا الدور خيرا مما يقوم به الكتاب الذي لا يعاد طبعه بسرعة دورية الصحيفة . فضلا عن ان عدد قراء الكتاب اقل بكثير من عدد قراء الصحيفة .

واذا كانت الصحافة المعاصرة قد اصبحت مرجعا وثائقيا لا يمكن الاستغناء عنه فان ذلك يثير عدة قضايا تتعلق باستخدام الصحيفة كمصدر للتاريخ ومتى بدأ المؤرخون يعتمدون على الصحف كمصادر للمادة التاريخية ولماذا ؟ وهل تمت الاستعانة بهذه الصحف كجزء من المصادر الاولية للبحوث التاريخية ، ام اقتصرت اهميتها على اعتبارها جزءا من المصادر الثانوية فحسب ؟ ولا شك ان محاولة الاجابة على هذه التساؤلات سوف تقودنا الى توضيح ابعاد القضية التي نحن بصدد معالجتها وهي متى تصبح الصحيفة وثيقة تاريخية . .؟ ولماذا . . . ؟

في الواقع ان الصحافة تعد ظاهرة من ظواهر التاريخ الحديث فحسب ، اذ يرجع ظهورها في اوربا الى القرن الخامس عشر بعد ان اخترع يوحنا جوتنبرج الطباعة بالحروف المعدنية المتفرقة . وكانت الصحافة احدى ثمار عصر التنوير الاوربي . وقد تواكبت نشأتها مع انهيار النظام الاقطاعي وظهور القوى الاجتماعية الجديدة التي حملت عبء بناء النهضة الاوربية الحديثة وقامت بارساء الرأسمالية الصناعية في العالم الغربي .

ورغم ان بعض المؤرخين يرون ان المصريين القدماء والرومانيين قد عرفوا الصحافة الا انه ثبت علمياً ان الاخبار التي كانت تنقش على الحجر او تكتب على اوراق البردى لا يمكن اعتبارها صحافة بالمفهوم المعاصر ، وان كنا نعتبرها البدايات الاولى لعلوم الاعلام والاتصال . وقد اتخذت اشكالا واساليب تتلاءم مع طبيعة المرحلة التاريخية التي ظهرت اثناءها . وبناء على ما سبق فان الفترة التي شهدت نشأة الصحافة في اوربا وهي نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر جعلت امكانية استخدام الصحف كمصدر من مصادر التاريخ قاصرة على التاريخ الحديث والمعاصر فحسب . واستكمالا لهذه النتيجة فان مجال الفترة التاريخية التي يمكن ان نستعين فيها بالصحف كمصدر يختلف من بلد الى آخر طبقا لاختلاف نشأة الصحف في كل منها .

فمثلا بلد كانجلترا يتيح قدم الصحافة بها عن الكويت فرصة اكبر للاستعانة

بالصحف الانجليزية في الدراسات التاريخية الخاصة بانجلترا اكثر مما يحدث بالنسبة للكويت .

وفيما يتعلق بالدراسات التاريخية في مصر لم يلجأ المؤرخون الى الصحف كمصدر للمادة التاريخية الا منذ وقت قريب نسبيا بعد ان بدأ الاهتمام بدراسة التاريخ المصري المعاصر وقد فوجىء المؤرخون بوجود نقص شديد في المادة التاريخية الخاصة ببعض الاحداث او الفترات التاريخية المعاصرة ، اذ لم تكن هناك مثلا مذكرات للزعامات او الساسة الذين شاركوا في صنع الاحداث فيما عدا القليل الذي كان متوفرا سواء على شكل مخطوطات او مطبوعات ولم يكن يفي بالغرض . عندئذ لجأ الباحثون الى الصحافة واتخذوا منها مصدرا للمادة التاريخية . وقد فسر المؤرخون المصريون ذلك بأن الصحف تتشابه مع نظام الحوليات التي كانت تعتبر مصدرا من مصادر الدرجة الاولى للبحوث التاريخية في الفترات السابقة على القرن التاسع عشر الذي شهد مولد الصحافة المصرية . فاذا كانت هذه الحوليات تسجل حوادث يومية فكذلك الصحف . بل ان الصحف تعتبر في نظر هؤلاء أغزر من ناحية المادة التاريخية لانها لا تعتمد على رؤية كاتب واحد للحدث ولكنها تعتمد على وجهات نظر متعددة تقوم بعرضها . ومن هنا بدأ الاهتمام بالصحافة كمصدر للمادة التاريخية وامتد هذا الاهتمام وشمل تاريخ مصر في القرن التاسع عشر حيث اعتمد الباحثون الذين عالجوا موضوعات تتصل بتاريخ مصر في عهد اسماعيل والاحتلال على صحافة ذلك العهد واستطاعوا ان يسدوا بمادتهم فراغا هاما في المادة التاريخية التي قدمتها لهم مصادر اخرى كالوثائق وكتابات المعاصرين . وفي هذا الاطار يرى البعض ان كتابات الجبرتي التي كانت تتبع التقسيم الزمني يمكن اعتبارها تجاوزا احد انواع الصحف ولكن كان يحررها شخص واحد بينما يساهم في تحرير الصحيفة اكثر من محرر يقومون بتغطية جميع جوانب القضايا المعاصرة سواء من الناحية الزمنية او الموضوعية .

وبوجه عام يختلف المؤرخون في نظرتهم الى الدور الذي تقوم به الصحف في البحوث التاريخية . فهم قد يتفقون على اهمية الاستعانة بالصحف في دراسة تاريخ القضايا الوطنية اما المسائل ذات الطابع القومي او الدولي فهم يبدون بشأنها بعض التحفظات . والواقع ان هذه الرؤية ليست جديدة اذ يرى البعض ان المعلومات التي تتضمنها الصحف مهما بولغ فيها فهي تعد مصدرا اوليا هاما للتاريخ الوطني او المحلي ولدراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع .

وتعد المؤرخة الامريكية لوس ماينارد سالمون من اشد المناصرين لاستخدام

الصحف في الدراسات التاريخية وقد قامت بجهد خلاق في ابراز قيمة الصحف في الكتابات التاريخية في اولها بعنوان « الصحف والمؤرخ » وثانيها « الصحف والسلطة ». وقد قامت بتزويد القارىء بالعديد من الامثلة والنماذج لابراز كيفية استخدام الصحف كمصدر تاريخي في مختلف القضايا . هذا وقد ادركت مسز سوالمون منذ اربعين عاما كثيرا من المشاكل المرتبطة باستخدام الصحف في البحوث التاريخية وقد حذرت من الاحكام المسبقة او القبول المطلق للصحافة وكتبت تقول : « ان هناك بعض الصحف التي يمكن ان تكون حجة وذات قيمة عظيمة في كل قسم من اقسامها العديدة ومع ذلك لا تملك تأثيرا يوازي قيمتها الحقيقية كصحيفة جادة بينما هناك صحيفة قد تبلغ في هبوط قيمتها الدرجة التي تصل الى التزييف وعدم الاعتماد عليها كمصدر موثوق به ومع ذلك تمارس تأثيرا يفوق كثيرا قيمتها الحقيقية »[١] كما لاحظت مسز سوالمون ان الصحافة ككل في امكانها ان تعلو على القيود التي تحد من حركتها ولذلك يجب على المؤرخ ان يعرّف جيدا الخلفية التاريخية للصحيفة التي سوف يستعين بها في دراسته وان يلم بكافة مواقفها واتجاهاتها وانتمائها الايديولوجي والاجتماعي سواء موقفها الشامل كصحيفة او موقف كتابها ومحرريها .

ولا شك ان هناك تشابها كبيرا بين اهتمامات كل من المؤرخين والصحفيين اذ يهتمون بتناول حياة البشر ـ نشاطهم ـ صراعاتهم ـ انجازاتهم ـ واسهاماتهم في التاريخ الوطني والعالمي . ويرى البعض ان الصحفيين الاكفاء يلجأون غالبا الى النظرة التاريخية في كتاباتهم ، وقد تزايد هذا الاتجاه في المرحلة الراهنة . كذلك يحاول بعض المؤرخين تطبيق التكنيك الصحفي في كتاباتهم التاريخية .

وهناك اثنان من المؤرخين الامريكيين يعتبران بحق رواداً في استخدام الصحف كمصادر للتاريخ وهما جون باخ ماكماستر وجيمس فورد رودس ، وقد استخدم ماكماستر الصحف كمصدر رئيسي في دراسته عن تاريخ شعب الولايات المتحدة التي نشرت ١٨٨٣ . اما رودس فقد نظر ايضا الى الصحف كمصدر ذي قيمة عالية في قدرتها على ان تعكس الاحداث المعاصرة وقد اشار رودس منذ اكثر من نصف قرن الى ان هدفهم كمؤرخين هو ادراك العلاقة الديناميكية بين الاحداث اليومية بعضها بالبعض الآخر فاذا تلونت هذه الاحداث بموقف امين أو غير امين فان من السهل على المؤرخ ان يدرك ذلك من خلال النقد الداخلي والنقد الخارجي لمحتويات الصحيفة ذاتها من اخبار وتعليقات واعلانات . وهناك بعض المؤرخين الذين اعتبروا انفسهم صحفيين اكثر منهم

---

(١) سرمون : الصحيفة والسلطة ص ٣٨٥ .

مؤرخين مثل هـ. ج. ويلز وكارليل الذي كان يعتقد ان التاريخ هو نوع من الصحف المحفوظة .

ولا شك انه من الصعب على اي باحث متمكن او صحفي كفء ان يتوقع انه سيجد كل ما ينشده من بيانات ووجهات نظر (المادة التاريخية) داخل هذه الاطر المحدودة المهددة بالتلاشي والضياع ولكن اذا كان العامل الزمني يمثل المحور الرئيسي لاهتمام المؤرخ فلا شك انه لن يجد ذلك متوفرا الا في الصحف التي تقوم بحفظ وتسجيل الاحداث كوحدات زمنية فالصحف تلعب دورا متميزا ورئيسيا في البحوث التاريخية ورغم التحفظات التي تتعلق بطبيعة ونوع المادة التاريخية التي يتطلبها كل بحث ، يظل للصحيفة دورها الرئيسي في تزويد البحث بالمادة التاريخية المطلوبة وخصوصا المادة ذات الطابع الاخباري لانه لا يمكن استقاؤها بنفس الدقة من المصادر الاخرى كذلك في كتابة تاريخ الشخصيات لا يمكن انجازه دون الرجوع الى الصحف .

ومن الواضح ان المواد الاعلامية التي تنشرها الصحف اليومية تشكل العمود الفقري للمادة التاريخية وذلك على عكس التعليقات والمواد الاخبارية التي تنشرها المجلات الاسبوعية او الشهرية او يبثها الراديو والتليفزيون .

وهنا يبرز سؤال هام يتعلق بدورية الصحيفة واي الصحف أكثر اهمية واعتمادية للمؤرخ . . هل الصحيفة اليومية ام المجلات الاسبوعية والشهرية والفصلية ؟ ويتفرع عن ذلك نقطة اخرى تتعلق بنوعية الصحيفة ـ صحيفة الرأي وصحيفة الخبر وايهما اكثر افادة للمؤرخ . . ؟ يرى البعض ان الصحف اليومية ذات الطابع الخبري قد تكون لها اهميتها البارزة في البحوث التاريخية ولكن نظرا الى انها لا تنشر جميع الاخبار بنفس درجة الاهتمام بل تختار بعضها وتبرزه على حساب الاخبار لذلك لا يمكن اغفال احتمال تحيزها وحينئذ لا يمكن الاعتماد عليها الا في التأريخ للاحداث والقضايا العامة .

ولذلك يفضل البعض صحافة الرأي وخصوصا اذا كان موضوع البحث يتعلق بوجهة نظر حزب او جماعة سياسية معينة . وهنا تصبح الصحيفة مصدرا اوليا او مصدرا من مصادر الدرجة الاولى (مثل دراسة الثورة الجزائرية من خلال جريدة المجاهد او دراسة الاحرار الدستوريين من خلال صحيفتهم السياسة او دراسة الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي من خلال البرافدا). ولكن اذا كانت الدراسة التاريخية تتناول حدثا عاما مثل ثورة ١٩ او الثورة العرابية ١٨٨٢ او حرب فلسطين ١٩٤٨ ، فان صحافة الخبر تكون اكثر افادة على اعتبار انها تعطي معلومات حول وقائع واحداث محددة وهنا تصبح الصحيفة مصدرا من مصادر الدرجة الثانية ولا ترقى الى مصادر الدرجة الاولى .

ويقودنا هذا الى مناقشة الفرق بين الصحيفة كمصدر اولي او ثانوي لا يمكن الاستغناء عنه في الدراسات التاريخية وبين كونها اداة للتأريخ في حد ذاتها . في الحالة الاولى وكما سبق ان رأينا فان ترتيب وضع الصحيفة كمصدر تاريخي يختلف طبقا لطبيعة البحث واهدافه ، وما اذا كان الغرض منه تتبع نشأة ظواهر او وقوع احداث معينة اجتماعية او سياسية او ثقافية او دينية ، وعندئذ تستخدم الصحيفة كمصدر ثانوي مكمل للتأكد من صحة حدث معين او موقف مثار خلاف . اما اذا كان الهدف هو دراسة الصحيفة او مجموعة صحف تنتمي الى تيار سياسي او فكري معين وتمثل مرحلة تاريخية ماضية بهدف التعرف من خلالها على الخصائص المميزة لهذه الصحف ومواقفها واتجاهاتها ازاء قضايا عصرها فان ذلك يدخل في نطاق تاريخ الصحافة وليس التاريخ العام . وتصبح الصحيفة حينئذ هي الوثيقة الاولى للدراسة ، ويمكن نقد ما جاء بها من خلال المقارنة المنهجية مع المصادر المعاصرة لها سواء أكانت مصادر مباشرة تتمثل في اشخاص عاصروا الحدث او شاركوا في صنعه ، ام كانت صحفا اخرى .

مثال : دراسة عن اتجاهات الصحافة المصرية نحو القضية الفلسطينية منذ وعد بلفور ١٩١٧ الى قيام الكيان الصهيوني ١٩٤٨).

واذا كان المهتمون بالدراسات التاريخية يفرقون بين التأريخ والتاريخ باعتبار ان التأريخ يعني رصد ما حدث في فترة معينة اما التاريخ فهو عرض منظم لهذه الاحداث وتحليلها وتفسيرها والوصول الى القوانين التي تحكم حركتها ، فان الصحف وفقا لهذه التفرقة تستخدم كمصدر اولي او ثانوي في دراسات التاريخ العام ولا تقوم بوظيفة التأريخ الا اذا اصبحت هي الغاية الاساسية والمحور الرئيسي الذي تدور حوله الدراسة وفي هذه الحالة تصبح جزءا من تاريخ الصحافة .

وتقوم الصحافة كأداة للتأريخ بوظيفتين ، اولاهما تتعلق برصد الوقائع وتسجيلها ووصفها والاحتفاظ بها للاجيال المقبلة كي تصير احد مصادر التاريخ ، وثانيهما تدور حول القيام بتحديد وقياس الرأس العام وآراء الجماعات والاتجاهات المختلفة ازاء وقائع او قضايا معينة .

ويمكن تحديد مجالات استفادة التاريخ العام من الصحافة على النحو التالي :

اولا/ التأكد من وقوع احداث معينة مع تحديد التواريخ بدقة .

ثانيا/ التعرف على الرأي العام السائد في مرحلة تاريخية معينة او اتجاهات الرأي العام نحو قضايا معينة .

ثالثا/ تحديد القضايا التي كانت تشغل المجتمع والسلطة السياسية في فترة معينة .

رابعا/ تحديد مدى صدق الصحيفة في التعبير عن الواقع والآراء السائدة في مرحلة تاريخية معينة .

على ان هناك عدة ضوابط يجب مراعاتها لضمان كيفية الاستخدام الصحيح للصحف في الدراسات التاريخية ـ فعلى المؤرخ ان يلم الماما كافيا بالمصادر الصحفية التي سيعتمد عليها في انجاز دراسته التاريخية ، وعليه ان يراعي اثناء تطبيقه لخطوات المنهج التاريخي كلاً من الاطار الموضوعي والاطار الذاتي لهذه الصحف . والمقصود بالاطار الموضوعي هو المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاعلامي السائد اثناء فترة الدراسة ، اما الاطار الذاتي فهو يتعلق بالصحيفة ذاتها (التي سيتم الاستعانة بها) سواء من حيث دورية صدورها (يومية او غير يومية) ومدى انتشارها الجغرافي وطبيعتها الاعلامية (صحيفة رأي ام صحيفة خبرية) او انتمائها السياسي ومصادر تمويلها وموقعها من صحف عصرها ونوع الجمهور الذي تتوجه اليه ومصادر الانباء التي تعتمد عليها .

والواقع ان استخدام الصحيفة كمصدر تاريخي يطرح امام الباحثين والمؤرخين عدة مهام يمكن تلخيصها في نقطتين رئيسيتين :ـ

اولاهما : تتعلق بنقد وتمحيص الصحف التي استقر الرأي على استخدامها ، ويتم ذلك على مرحلتين : النقد الخارجي للصحيفة وتتضمن الموضوعي الذي سبق الاشارة اليه والنقد الداخلي للصحيفة وهي يتعلق بالاطار الذاتي الذي اشير اليه من قبل ايضا . .

ثانيهما : تتعلق بعملية التركيب التاريخي التي يقوم فيها المؤرخ بتنظيم وترتيب الوقائع التاريخية حتى تأخذ طابع التأريخ للفترة التي يبحثها .

وغني عن البيان ان المؤرخ يحتاج من اجل انجاز هذه المهمة الى ان يفسر الوثائق التاريخية ومنها الصحف وان يوضح مدى ارتباط هذه الوثائق بعضها ببعض كأن يذكر مثلا الاسباب التي ادت الى اتخاذ الصحف الوفدية او المعبرة عن الوفد موقفا من القضية الفلسطينية اكثر راديكالية من موقف الوفد ذاته او يشير الى العوامل التي ادت الى عدم تسجيل الصحافة المصرية لاحداث ثورة ١٩ ما عدا صحيفة المقطم التي كانت لسانا للاحتلال البريطاني في مصر . والحقيقة ان المؤرخ في هذه الحالة لا يقوم فقط بوظيفة تركيبية بل يمارس ايضا مهمة تحليلية تتعلق بالوقائع التي أثبتها ، ويفترض لهذه الوقائع اسبابا ادت الى حدوثها . فهو يستعيد التطور التاريخي على نحو يجعله مقبولا للعقل الانساني .

ولا شك ان الخطوة الخاصة بفحص الصحيفة ونقدها موضوعيا وذاتيا تعد من اهم الخطوات التي يجب ان يوليها المؤرخ عناية خاصة . فمن الناحية الموضوعية لا بد ان يركز على دراسة وتغطية الابعاد التالية :

١ ـ البعد السياسي للفترة التي عاصرتها الصحيفة من حيث طبيعة السلطة السياسية : هل هي ملكية ام جمهورية وهل تلتزم الاساليب الديموقراطية ام الشمولية وعلاقة السلطة السياسية بالقوى السياسية والاجتماعية الأخرى القائمة في المجتمع في تلك المرحلة وعلاقتها بأدوات التعبير الاعلامي السائدة وخصوصا الصحافة .

٢ ـ البعد الاقتصادي للفترة التاريخية موضع الدراسة ونوعية النظام الاقتصادي الذي تبنته السلطة السياسية القائمة آنذاك هل النظام الرأسمالي أم النظام الاشتراكي ام النظام المختلط . كما يجب دراسة مصادر الثروة والدخل وكيفية توزيعها على الفئات الاجتماعية السائدة .

٣ ـ البعد الاجتماعي للفترة ويتضمن الخريطة الطبقية بكل شرائحها المنتجة والطفيلية التي ظهرت او اندثرت ودراسة العلاقة بين هذه الشرائح وبعضها وبينها وبين السلطة السياسية .

٤ ـ البعد الاعلامي للفترة ويتضمن تحديدا دقيقا للخريطة الاعلامية من حيث وسائل الاعلام السائدة سواء المسموعة والمرئية او المقروءة مع التركيز على دراسة قوانين النشر والمطبوعات وادماج الخريطة الاعلامية أو بمعنى ادق الخريطة الصحفية مع الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستخراج تصور متكامل للواقع الصحفي بانتماءاته المتعددة (الاجتماعية والسياسية والفكرية) وذلك في داخل اطاره التاريخي الصحيح .

وبعد الانتهاء من هذه المهمة تأتي مباشرة المرحلة الثانية من عملية النقد التي يقوم بها المؤرخ للصحيفة وتتناول الابعاد الذاتية التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ـ البعد المكاني للصحيفة ويتضمن خريطة الانتشار الجغرافي للصحيفة هل صحيفة قومية ام اقليمية .

٢ ـ البعد الزمني للصحيفة ويتضمن دورية صدورها يومية ام اسبوعية ام شهرية ام فصلية وكذلك ما اذا كانت صباحية ام مسائية .

٣ ـ البعد البشري للصحيفة ويتضمن كتاب الصحيفة وجمهورها (من يحررها ولمن تتوجه) اي دراسة انتماءات محرريها وكتابها اجتماعيا وسياسيا وفكريا ومهنيا كذلك يتضمن

نوعية الجمهور الذي تتوجه اليه الصحيفة جمهور عام ام جمهور نوعي (عمال ـ فلاحون ـ طلبة ـ سكان مدن ـ سكان ريف).

٤ ـ البعد الاقتصادي للصحيفة ويتضمن دراسة مصادر تمويل الصحيفة . (الاعلانـات ـ الاشتراكات ـ مصادر اخرى) وهذا البعد يتميز بأهمية خاصة نظرا لاستخدامه في تحديد نوعية المصالح الاجتماعية والسياسية التي تعبر عنها الصحيفة من خلال تبعيتها الاقتصادية والمالية ومما يساعد على ادراك هذا البعد ، تحديد حجم ودور الاعلانـات وتأثيرها على سياسة الصحيفة التحريرية ومدى التزامها بنشر الحقائق في اطارها الموضوعي او التكنيكي اي الجزئي .

٥ ـ البعد السياسي للصحيفة ويتضمن علاقة الصحيفة بالسلطة السياسية ويتم هذا من خلال دراسة التشريعات والقوانين الخاصة بحرية التعبير والنشر بالاضافة الى ضرورة رصد ممارسات السلطة السياسية تجاه الصحيفة على الخريطة السياسية لعصرها : هل كانت تعبر عن السلطة السياسية بجميع اجنحتها اليسارية واليمينية ام كانت تمثل القوى المعارضة ، ودراسة مدى تأثير ذلك على الالتزام العام للصحيفة تجاه قضايا عصرها : هل كانت تعبر بموضوعية عن الواقع التاريخي الذي عاصرته ام كانت تعبر عن جهاز الدولة الذي يمثل قوى اجتماعية وطبقية من مصلحتها اقناع الرأي العام المعاصر لها بافكار وصياغات تخدم هذه القوى ولا تعبر عن الحقيقة الموضوعية للواقع السائد .
مثال : تصوير الصحافة الفرنسية للمناضلين الجزائريين بأنهم مجموعة من « الغلاقة »، تصوير الصحافة الاسرائيلية للفدائيين الفلسطينيين بأنهم مجموعة من « الارهابيين »، تصوير الصحف الغربية للثورة الفرنسية بأنها كانت « مذبحة » للاقطاعيين الابرياء .

٦ ـ الطابع الاعلامي للصحيفة ويتضمن التميز بين كونها صحيفة رأي او صحيفة خبرية . فالمعروف ان صحف الرأي تحمل هويتها الفكرية والسياسية التي يمكن ادراكها بسهولة ويسر بينما يصعب كشف الانتماء الفكري والسياسي للصحيفة ذات الطابع الخبري . كذلك يتحدد مجال استخدام الصحيفة في الدراسات التاريخية طبقا لتحديد هذا البعد الخاص بكونها صحيفة رأي ام صحيفة اخبارية ، وقد سبقت الاشارة اليه .

٧ ـ البعد التكنولوجي للصحيفة ومدى تأثيره على اخراج وتحرير الصحيفة ويتضمن دراسة الوسائل والامكانيات الخاصة بالطباعة والاخراج الصحفي ومدى تلاؤم ذلك مع طبيعة وواقع الفترة التاريخية التي تصدر اثناءها الصحيفة .

٨ ـ مضمون المادة الاعلامية التي تنشرها الصحيفة ، وتتضمن اشكال الاخراج

وانماط التحرير فضلا عن السياسة التحريرية العامة للصحيفة ومدى التزامها بالقضايا الجادة ام الموضوعات الخفيفة ، علاوة على اسلوب تناولها او صياغتها للمواد الاعلامية وهل تتبنى اسلوبا يعتمد على الاثارة والتهويل والمبالغة ام تتميز بالجدية والموضوعية والصدق في صياغة الاحداث والظواهر ، وهل تركز على الجوانب الايجابية البناءة في تناولها للوقائع والحقائق ام تهتم بابراز الجوانب السلبية الهدامة جريا وراء الاثارة والتشويق ؟ .

وهل تلتزم بعرض وجهات النظر المختلفة في معالجاتها لقضايا عصرها ام تنحو منحى منحازا لاحد الاطراف على حساب الاطراف الاخرى ؟ .

وهناك بعض الاعتبارات او التحفظات الجانبية التي لا بد ان يضعها المؤرخ امام عينيه اثناء تعامله مع الصحف كمصدر للتاريخ منها :

١ ـ قد تنشر الصحيفة خبرا ثم يرد تكذيب له بعد فترة زمنية قد تصل الى شهور او اكثر وهنا يجب التحفظ والرجوع الى معاصري تلك الفترة او المصادر التاريخية الاخرى للتثبت من صحة الخبر او الحادث .

٢ ـ تحاول اغلب الصحف التأكيد على انها تعبر عن الرأي العام في مجتمعاتها ، وبالطبع يجب اخذ هذا الامر بكثير من التحفظ فقد تحرم احدى القوى الاجتماعية الرئيسية من التعبير عن آرائها ومصالحها ، وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على الصحيفة كمصدر تاريخي فقد تقع احداث هامة كالانتفاضات الشعبية التي يقوم بها الكادحون للتعبير عن مصالحهم في مواجهة الطبقات المسيطرة على وسائل التعبير السياسي والاعلامي وبالتالي يتم تجاهل الحدث او تشويهه .

مثال : معالجات الصحف المصرية للانتفاضة الشعبية في ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧

٣ ـ الصحافة باعتبارها ظاهرة يومية كثيرا ما تستغرقها الاحداث غير الهامة والتي قد لا يكون لها قيمة تاريخية فيما بعد . فليس كل ما تحويه صفحات الصحف يستحق الاستعانة به كمادة تاريخية . وهنا يحق لنا ان نطرح تساؤلا يتعلق بنوعية القضايا والموضوعات التاريخية التي تصلح لها الصحف كوثائق او مصادر تاريخية . هل رصد الوقائع والاحداث ومحاولة تفسيرها ام تتبع نشأة وتطور الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ام رصد الظواهر الفكرية والايديولوجية . اي مجال من مجالات الدراسة التاريخية تصلح له الصحف كمصدر او كوثيقة اكثر من سواه ؟ لا شك ان مجالات التاريخ المختلفة سواء تاريخ البنى المادية او تاريخ الظواهر الفكرية والايديولوجية او حتى

سرد الاحداث تبدو حاجتها واضحة للصحيفة كأحد المصادر الاولية او الثانوية ولكن ينفرد المجال الخاص بدراسة تاريخ الظواهر الفكرية والايديولوجية بحاجته الاساسية للصحف كمصدر اولى وخصوصا صحف الرأي التي يتحدد انتماؤها الفكري والسياسي

والواقع انه اذا كان اساتذة التاريخ والمؤرخون يعتبرون الصحيفة مصدرا للمعلومات التاريخية أي جزءاً من المصادر الرئيسية أو الثانوية للدراسات التاريخية فان الباحثين في تاريخ الصحافة يعتبرون الصحيفة وثيقة تاريخية لا غنى عنها في الدراسات والبحوث التي تتناول تاريخ الصحافة (الصحف والصحفيون). وعلاوة على استخدام الصحيفة كوثيقة تاريخية في جميع الدراسات التي تتناول نشأة وتطور الصحافة ، سواء على المستوى القومي او الدولي - فان هناك حالات محددة تصبح فيها الصحيفة هي الوثيقة الاساسية للدراسة مثلما يحدث في النماذج التالية :-

١ - دراسة تاريخ الصحافة الحزبية مثل صحيفة « اللواء » لسان حال الحزب الوطني و« الجريدة » لسان حال حزب الامة و« المؤيد » الناطق باسم حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية و« السياسة » لسان حال الاحرار الدستوريين والصحف الوفدية « كالمصري » و« صوت الامة » و« البلاغ » و« كوكب الشرق » وصحف اليسار المصري « كالحساب » و« الفجر » و« الجماهير » و« الضمير » و« صحيفتي مصر الفتاة » و« الاشتراكية » المعبرتين عن حزب مصر الفتاة و« الدعوة » لسان حال جماعة الاخوان المسلمين .

٢ - دراسة الاعلام في تاريخ الصحافة مثل امين الرافعي صاحب جريدة « الاخبار » وفكري اباظة ومحمد مندور والعقاد وطه حسين وتوفيق دياب ومحمد حسين هيكل وعبد القادر حمزة واحمد حافظ عوض واحمد لطفي السيد والشيخ على يوسف وعبد الله النديم ويعقوب صنوع واديب اسحاق .

٣ - دراسة صحافة التحرير الوطني وحركات الكفاح المسلح في العالم الثالث : مثل دراسة صحيفة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية وصحيفة الثورة الناطقة باسم الفريليمو (حركة تحرير موزمبيق) وصحف السوابو (جبهة تحرير ناميبيا) وصحف كل من حزبي الزابو والزانو اثناء فترة الكفاح المسلح لتحرير زيمبابوي ومجلة سيشابا في جنوب افريقيا .

٤ - دراسة قياس اتجاهات الصحف ازاء قضايا وطنية او قومية او دولية - امثلة : اتجاهات الصحافة العربية نحو قضايا التحرر في الجنوب الافريقي او اتجاهات الصحافة الغربية نحو الصراع العربي الاسرائيلي او موقف الصحف المصرية من حرب فلسطين ١٩٤٨ .

والخلاصة ان الصحيفة يمكن ان تستخدم كوثيقة تاريخية في حالة انتماء هذه الصحيفة لقوى اجتماعية وسياسية محددة وفي حالة التزامها ببرنامج فكري وايديولوجي معلن او سري اما الصحف ذات الطابع التجاري والتي لا تلتزم بسياسة او منهج محدد مثل الاهرام واخبار اليوم (قبل ثورة يوليو ١٩٥٢) فيمكن الاستعانة بها كمصادر اولية في كتابة تاريخ الصحافة المصرية . هذا بينما تعتبر الاهرام وثيقة تاريخية لدراسة عصر عبد الناصر او الفترة الناصرية من ثورة يوليو .

نموذج تطبيقي :

- **الصحافة كمصدر من المصادر الاولية لدراسة تاريخ مصر** : نظرا لأن الصحافة المصرية قد مرت بمراحل مختلفة انعكست فيها الاوضاع العامة للمجتمع المصري على الصحافة حيث برز قدرٌ من التمايز بين الدور الذي تقوم به الصحف كمصدر من مصادر التاريخ في كل مرحلة عن الأخرى .

المرحلة الأولى : الوقائع المصرية ١٨٢٨

* **الوقائع المصرية** : - تتميز هذه المرحلة بأن الوقائع ظلت لفترة طويلة هي الصحيفة الوحيدة في مصر وكانت تخضع لسيطرة تتفاوت استبداديتها من فترة لاخرى على ان الطابع العام للمرحلة هو الرقابة الشديدة من قبل السلطة على الصحيفة .. ومنع الاتجاهات التحررية والمعارضة للرأي العام من ان تصل اليها او قصرها في اضيق الحدود ورغم ذلك يمكن للوقائع ان تفيدنا فيما يلي :

- رصد المشروعات التي قامت في عهد محمد علي والخديوي عباس وسعيد بالذات ... وتفهم سياسة الدولة في تلك المراحل ..

- دراسة دور الادارة الحكومية لشؤون مصر ومكانة الخديوي فيها .

غير انه كان هناك بعض التحفظات على استخدامها في دراسة الرأي العام المصري في تلك الفترة لانها لم تكن تعبر عنه .. كذلك ترد تحفظات على استخدامها في تقييم المواقف الفكرية لبعض المثقفين المصريين . مثل دراسة فكر رفاعة الطهطاوي . اذ ترى ان الاعتماد على ما كتب في الوقائع فقط من شأنه ان يعطي صورة مشوشة وغير صحيحة عن فكر هذا المفكر العظيم . لانه في اطار الوقائع كان ملزما بقدر كبير من التحفظ حتى ان بعض مقالاته التي عبر فيها عن مفاهيم ديمقراطية وطرح فيها صيغاً متقدمة للحكم ، كان مجبرا على تخفيف لهجته فيها ، بل والتذبذب في مواقفه في الصحيفة وذلك نتيجة لضغوط السلطة والوالي .

المرحلةالثانية :

* صحف ما قبل الاحزاب ـ وتمتد تلك الفترة من ظهور الصحف الاهلية (مثل وادي النيل ١٨٦٧) خاصة في نهاية عهد اسماعيل حتى ظهور الصحف المرتبطة بالاحزاب (احزاب ١٩٠٧) وتتميز تلك المرحلة بقدر اكبر من حرية التعبير عن الرأي وبانها في البداية واكبت الحركة الوطنية ضد النفوذ الاجنبي وطرح مفاهيم دستورية تحديثية . . ولا شك ان الصحف هنا عكست الى حد ما الرأي العام كما ان تنوع الصحف يتيح مقارنة الرأي والوقائع بين صحيفة واخرى مما يساعد على التحقق من صحة الحدث ، مع مراعاة وضع الرأي في اطار الآراء المطروحة في عصره ليتم الحكم عليه من خلال الوسط المحيط به لا عن طريق مقاييس مثالية او مقاييس عصر آخر .

ـ ومع ذلك يجب ان نتحفظ على استخدام تلك الصحف كمصدر وحيد للتأريخ نظرا لضعف امكاناتها الصحفية التي تتيح لها ان تغطي احداث الفترة التغطية الوافية . . ولان الاتجاهات التي كانت تعبر عنها في الاغلب لم تكن متبلورة بل كانت الصحيفة تتذبذب من اتجاه لآخر لعدم ارتباطها بكيان حزبي . . واضح ومحدد . كما ان كثيرا من صحف تلك الفترة كانت غير مستقرة في الصدور . . .

المرحلة الثالثة :

الصحافة الحزبية ـ وتشمل المرحلة من ١٩٠٧ ـ ١٩٥٢ وتمثل هذه الفترة المرحلة الليبرالية في تاريخ مصر السياسي وخصوصا منذ دستور ١٩٢٣ باستثناء بعض فترات الانقلابات غير الدستورية لاحزاب الاقلية (محمد محمود باشا واسماعيل صدقي).

ـ تتميز الصحف بانها تتمتع بالقدر المناسب من حرية التعبير عن اتجاهاتها (اتجاهات سياسية حزبية موجودة).

ـ احرزت الصحف في تلك الفترة قدرا لا بأس به من التقدم التكنولوجي والفني خاصة بعد الحرب العالمية الثانية اتاح لها مستوى متطورا من الخدمة الصحفية خاصة الخارجية منها ، ومما عكس نفسه في ابراز الاتجاهات السياسية في القضايا المثارة (كقضية فلسطين مثلا) بشكل واضح .

ـ ورغم ذلك فان الاعتماد على صحيفة واحدة او عدة صحف بدون الاستناد الى المصادر الاخرى اساسا يمكن ان يؤدي الى نتائج مغلوطة . . فقد اتخذت بعض الصحف مواقف تقدمية عن التيارات والاحزاب السياسية التي مثلتها كالسياسة والاحرار الدستوريين . كما ان بعض الصحف قد تتخذ مواقف اكثر وضوحا وحسما من احزابها

(× كصحيفتي البلاغ وكوكب الشرق في قضية فلسطين مقارنة بموقف حزب الوفد).

تتميز الصحف الحزبية غالبا بطرح الاحداث من وجهة نظر شديدة التحيز مما يوضح خطورة الاعتماد على مصدر واحد او مصادر صحفية متعددة دون اللجوء الى المصادر الاخرى . .

المرحلة الرابعة : صحافة ثورة يوليو

- تعتبر صحافة ما بعد الثورة شديدة التعبير عن النظام في اغلب الفترات وبالتالي تتجاهل المواقف والاحداث المعارضة ، لانها تمثل اداة سيطرة على الجماهير ، وبالتالي من الممكن ان تقوم بعرض مشوه لبعض الاحداث وتكتب اتجاهات موجودة للرأي العام ، وخير مثال لذلك معالجة الصحف القومية لقضايا التطبيع والصلح مع اسرائيل في السبعينات .

- كما توجد على هامش تلك الصحف مجموعة من المجلات التي تتحرك في اطار قوانين واجراءات على قدر من الصرامة . . كمجلة الدعوة . . فرغم انها تتمتع بحرية نسبية فانها لا يمكن او لا تستطيع ان تعبر عن اهداف الجماعة السياسية بشكل واضح وصريح ، وكذلك مجلة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي والتي تمثل صوت المعارضة الرسمية .

الخلاصة :

الصحيفة تعتبر مصدرا من مصادر التأريخ ولكنها مصدر لا يجب استخدامه بمفرده بل يجب الاستعانة بمصادر وضوابط عديدة أخرى، بينما تعتبر الصحيفة وثيقة من الدرجة الاولى في دراسات تاريخ الصحافة .

مصادر البحث

١ - برهان غالبون : مفهوم التطور التاريخي - مجلة الفكر العربي - بيروت يوليو ١٩٧٨ ص١٠٣

٢ - جودون تشايلد : التاريخ - ترجمة عدلي برسوم ، الدار المصرية للكتب - القاهرة ١٩٥٨ .

٣ - جورج دوبي : التاريخ الاجتماعي وايديولوجيات المجتمعات - مجلة الفكر العربية ، بيروت ١٩٧٨ ص ١٢٨

٤ - حسن عبد الحميد ومحمد مهران ، في فلسفة العلوم ومناهج البحث ، مكتبة سعيد رأفت القاهرة ١٩٧٩ - ص ٢٥٤

٥ - خليل صابات : نشأة وسائل الاعلام - القاهرة - ١٩٧٨ .

٦ - خليل صابات : الصحافة رسالة واستعداد وعلم وفن ، دار المعارف - القاهرة ١٩٦٧ - ص ٧٥

٧ - عبد العظيم رمضان : علم التاريخ بين الموضوعية والذاتية - المجلة التاريخية المغربية - تونس يناير ١٩٧٩

٨ - عبد العزيز الغنام ، مدخل في علم الصحافة - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٧

٩ - عواطف عبد الرحمن ، الصحافة العربية في الجزائر - معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٧٨

١٠ - عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين - سلسلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٠

١١ - بول موي : المنطق وفلسفة العلوم (ترجمة فؤاد زكريا) - النهضة المصرية - الفجالة - القاهرة ص ٢٥٥

١٢ - رفعت السعيد : الثورة المصرية في مائة عام - لجنة التثقيف - حزب التجمع التقدمي الوطني الوحدوي - القاهرة - اغسطس ١٩٨٠

١٣ - كولنجوود : فكرة التاريخ - ترجمة محمد بكير خليل - لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ٩٦٨

١٤ - وولش (و. هـ): مدخل لفلسفة التاريخ - ترجمة احمد حمدي محمود - مؤسسة سجل العرب ١٩٦٢ .

١٥ - ديوبولد فان والين : مناهج البحث في التربية وعلم النفس - ترجمة د. محمد نبيل نوفل - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٧

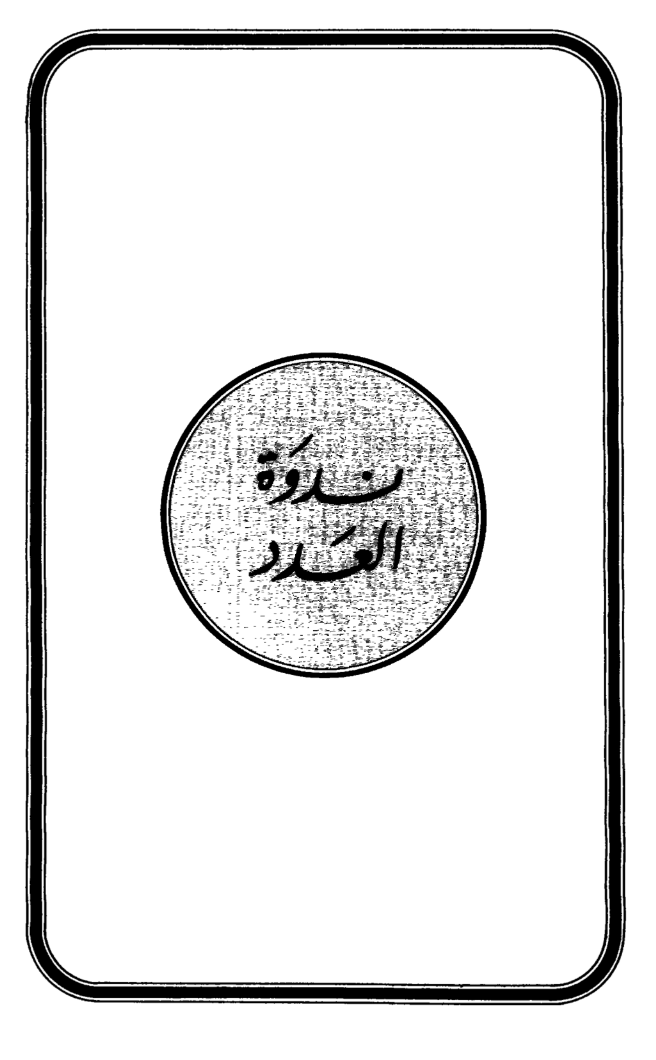
16- Albert Brimo: **Les methodes de sciences sociales.** Edition Mont chrestieu - Paris. 1972. pp.115- 120.

17- Francis Balle: **Médias et Societé- éditions Monchrestien.** Paris. 1980. pp.13- 49.

18- Phillips Davison: **Mass- Communication research.** Praeger Publisher. New York 1974. pp.2- 9, 184- 200.

19- Pierrette Rongère: **Méthodes de Sciences sociales.** Libraire Dalloz- Paris 1971. pp.14- 18.

20- William Taft: **Local Newspaper and local history in Mass Media and National Experience.** Harper and Row Publishers- New York 1971. pp.168- 184.


ندوة
العدد

استمرارا في سياسة التطوير التي
انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية ، نتابع
في هذا العدد نشر الندوات المختلفة التي
تعالج شتى حقول العلوم الاجتماعية .

وتناقش ندوة هذا العدد موضوع :
دور المثقفين العرب في الحياة
السياسية المعاصرة . يدير الندوة
الكاتب والباحث السياسي **توفيق ابو بكر** .
ويشارك فيها كل من : **الدكتور باسم سرحان**
الخبير المساعد بالمعهد العربي للتخطيط .
والدكتور عبد الباسط عبد المعطي
استاذ الاجتماع بجامعة عين
شمس والخبير المعار للمعهد العربي للتخطيط .
والدكتور وليد مبارك الاستاذ المساعد بقسم
العلوم السياسية في جامعة الكويت .

دور المثقفين العرب في الحياة السياسية المعاصرة

تنظيم وتحرير : توفيق ابو بكر*

● **توفيق :**

أرحب بكم في هذه الندوة التي تعقدها مجلة العلوم الاجتماعية ، حول دور المثقفين العرب في الحياة السياسية المعاصرة ، وهو موضوع ما زال محل نقاش واسع على كل الأصعدة ، باعتباره إحدى شروط تطوير المجتمع العربي وتحرّره من عوامل التخلف والتبعية .

أريد أن أدخل في الموضوع مباشرة ، وأطرح مجموعة من الأسئلة تساهم في تطوير النقاش السياسي والعلمي حول هذه المسألة .

سؤال : كيف تقيمون دور المثقف السياسي بشكل عام ، في التأثير على الواقع الاجتماعي والسياسي لأي شعب من الشعوب ، فهناك في هذا الاطار نظريتان : الأولى ترى أن العوامل الموضوعية ودرجة نضج هذه العوامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، هي الحاسم في تطور الشعوب وتحررها ، وأن المثقف يساهم فقط في إنضاج هذه الظروف ، وفي التبشير العام ، بينما تعلق النظرية الثانية أهمية قصوى على دور المثقفين يفوق مجموع العوامل الموضوعية ، ويعطيهم دورا بارزا واسعا ، وحاسما ، في خلق الظروف المواتية للتغيير .

(*) كاتب وباحث سياسي .

● د. وليد مبارك : أعتقد شخصيا بأنه قبل البدء في الحديث عن دور المثقف السياسي في الحياة العربية ، لا بد من تعريف « المثقف » وهو أن يكون المواطن على علم ودراية بالمؤسسات السياسية الموجودة في البلد ، وبالمعتقدات السياسية ، أيا كانت ، السائدة في المجتمع . وأن يملك المواطن ليكون مثقفا سياسيا ، الشعور بالانتهاء ومن ثم المشاركة في المؤسسات السياسية القائمة . وعندما أتكلم عن المجتمع السياسي ، أتكلم أيضا عن البيئة والثقافات المتعددة في المجتمع ، والانتهاءات الطبقية التي يخضع لها المثقف . كما يتأثر المثقف السياسي بالقيم التي تساهم في تنشئته ، منذ البدء ، هكذا أرى تعريف المثقف كبداية للنقاش في هذه الندوة .

● د. عبد الباسط : أنطلق من مجموعة الأفكار التي طرحها د. وليد ، قبل الاجابة على السؤال حول تعريف المثقف ، وحول تقييم دور المثقف تبعاً للنظريتين اللتين جاءتا في السؤال . لو دققنا في كلام د. وليد لجمعنا هذه الأبعاد التي تحدث بها تحت شعار « الوعي السياسي » : المثقف السياسي الذي يملك الوعي والدراية ، ولا أقصد بالدراية الفهم والمعرفة فقط . فالمثقف ، بالمعنى السياسي الذي نقصده ، هو ذلك الانسان القادر على ادراك واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، بشكل محدد ، وتفسير هذا الواقع تفسيرا حقيقيا واخذ موقف من هذا الواقع لتجاوزه نحو مستقبل أفضل للمجموعة التي ينتمي اليها ، ثم لمجتمعه الأوسع ، ثم لأمته اذا ما وضعنا بعين الاعتبار ان المستقبل هو الحركة الاساسية التي علينا أن نسعى اليها ، من منظور ان التغيير حتمي تاريخي لأي مجتمع من المجتمعات .

كيف نقيم دور المثقف : يجب ان ننطلق في كل ذلك ، من الواقع ومدى فهم المثقف لهذا الواقع ، او وجود عدة اسباب تحول بينه وبين ادراك هذا الواقع والوعي به والممارسة من خلاله ، الذي قد يبدأ بالمعرفة ، موقف سلبي مثلا ، ثم ينتقل للعمل الواسع . وفي رأيي أنه طبقا لذلك تكون النظريتان وجهين لعملة واحدة ، مرتبطتين جدليا . وكل منهما منفردة تكون مبتورة ، ذلك انه اذا افترضنا ضرورة ان يكون المثقف فاعلا في مجتمعه ، فلا بد ان تكون هناك علاقة جدلية بين المثقف وجماع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمعه . وهنا تبرز على الفور مسألة « الطليعة المثقفة » ، إذ ليس من المنطقي او المعقول ان ينتظر المثقف الظروف حتى تنضج ، ليكون مجرد انعكاس ميكانيكي لها ، وإنما عليه تجاوز ذلك . وهنا علينا دائما الربط بين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والمثقف السياسي القادر على التأثير في الواقع والعامل على انضاج الظروف الاجتماعية السائدة . لذلك أرى ان النظريتين المطروحتين : كلا منهما على حدة مبتورة ، ودائما لا بد من الربط بين جماع الظروف السائدة ، ودور المثقف الطليعي . ولا

بد من الاشارة الى ان المثقفين ليسوا شيئا هلاميا ، بل إنهم ينقسمون حسب التضاريس الاجتماعية ، فهناك مثقف يميني وآخر يساري ، وهناك مثقف يدافع عن مصالح طبقة معينة ، وآخر يدافع عن مصالح طبقة اخرى ، رغم ان جميع هؤلاء مثقفون . وليكن تعليقي هذا مداخلة أولية . . . ويمكن أن نعود لمناقشة بعض المسائل بشكل أكثر تفصيلا فيما بعد .

● د. باسم : دعونا نتفق على تحديد تعريف المثقف ، هل هو كل من يملك علما وثقافة أم هو المفكر الواعي الذي يحمل قضايا وهموم شعبه ، ويدافع عنها بحماسة . إنني شخصيا مع التعريف الثاني للمثقف ، رغم أن الصنفين متعلمان . فأنا مع تعريف المثقف بأنه رجل فكر Intellectual وليس الرجل المتعلم Educated ، وذاك المنخرط في هموم شعبه . وله دور ريادي . وبالنسبة للنظريتين المطروحتين في السؤال ، فإنني ما زلت أعتقد بأن دور المفكر ريادي وقيادي ومؤثر في مجمل الظروف الموضوعية القائمة .

● د. وليد : لدي ملاحظة بسيطة تتعلق بما قاله د. عبد الباسط ، وهي ضرورة التفريق بين المثقف السياسي ، والثقافة السياسية . فالمثقف السياسي يجب أن يكون فاعلا في مجتمعه ، لكن الثقافة السياسية هي مسألة مختلفة تماما . وملاحظتي حول ضرورة أن يسبق المثقف السياسي أو يتجاوز الواقع القائم اولا ، كمقدمة لتجاوزه . . .

● توفيق : أشكر لكم اجاباتكم ، على السؤال ، ولا أريد التدخل قدر الامكان في سير الندوة ، ولكن إذا أردت أن اعطي امثلة على ما قصدت في السؤال الأول ، فهناك مثلا من يعطون أهمية قصوى لفكر لينين في تغيير الوضع في روسيا القيصرية . بينما يرى آخرون ان ما كان حاسما هو الظروف المحيطة وليس فكر لينين ، ويستشهدون بفشل جيفارا ، رغم فكره المؤثر ، لأن الظروف الموضوعية لم تكن ملائمة ، ولو بالحد الأدنى لمجموع ما طرحه من افكار للتغيير ، مما سبب الانتكاسة .

● د. عبد الباسط : تعليق بسيط : تمكن لينين من فهم الظروف الموضوعية السائدة ، ولو لم يوجد لينين ، لكان هناك لينين آخر . بينما المثال حول جيفارا يتعلق بدور الفرد في التاريخ ، ودور الفرد في التاريخ ليس معزولا عن مجموع الظروف الملائمة والموضوعية العامة . وعلى كل حال ، فتقييم ما فعله لينين او جيفارا ليس ممكنا دون أخذ مقياس نظري واضح يتعلق بجدل العام والخاص . . . ولا يمكن ، في جميع الحالات ، أن يكون المثقف انعكاسا ميكانيكيا للظروف السائدة ، فإن كانت متخلفة ، تحول فكر المثقف ودوره الى انعكاس لهذا التخلف على سبيل المثال . وفي نفس الوقت فأنا لست مع القفز على الظروف السائدة وتكليف المثقف القيام بهذا الدور ، بل عليه دائما أن ينتقي

من الأساليب والممارسات الملائمة ، في المرحلة الزمنية المحددة ما يمكنه من تجاوز ما هو قائم ، نحو أفق أكثر رحابة ، وهذا هو دور المثقف بالمعنى الجدلي الذي أقصده .

● توفيق : سأنتقل لموضوعات أكثر تحديدا ، ولنبدأ بمسألة « المثقف العربي والقيادة » فقد كان للمثقفين العرب دور ريادي في قيادة الحركات الوطنية المنظمة في منطقتنا ، منذ ما قبل مرحلة الاستقلال السياسي ، وفي العهود الأولى للإستقلال السياسي . ولكن مع بدء عصر التغيير عن طريق الانقلابات العسكرية ، حيث أخذت المؤسسة العسكرية دورها الوطني في عموم بلدان العالم الثالث ، بدأ الانحسار في « طلائعية المثقفين » . . . وما زال هذا الانحسار مستمرا . . كيف تقيمون هذا التطور ، إلى الوراء ، في الحياة السياسية العربية ؟

● د. عبد الباسط : السؤال كما فهمته ، لماذا انتكس دور المثقف الوطني بعد الاستقلال السياسي ، رغم انه كان مفترضا ان يتقدم بدوره إلى مراحل أكثر تطورا وعطاء . وهذا الموضوع يقودني أولا إلى العودة للظروف الاجتماعية والتضاريس الاجتماعية التي كانت سائدة في الوطن العربي عشية الاستقلال . فقد كان شعار الاستقلال هدفا وطنيا عاما ، التفت حوله كافة الطبقات ، بمن في ذلك البورجوازية التي كانت متضررة من الاستعمار أو نحن نقصد البورجوازية (المنتجة) . ولذلك كان دور المثقف الوطني انعكاسا لتلك الظروف ، في مرحلة التقاء مصالح أغلب الطبقات حول هدف الاستقلال . ففي مصر مثلا ، كان شعار العامل والبورجوازي الوطني في مرحلة ما قبل الاستقلال هو : « الاستقلال التام ، أو الموت الزؤام » . ولكن عندما استلم العسكريون السلطة في منطقتنا ، وفي غالبية بلدان العالم الثالث ، عكسوا ثقافتهم وتربيتهم القائمة على الطاعة المطلقة ، وهي فكرة متناقضة إلى حد كبير مع الديمقراطية . كما أن غالبية ضباطنا الذين استلموا السلطة ، لم تكن لديهم رؤى سياسية واضحة ، في كافة المجالات ، وذلك أمر لا ينتقص من وطنيتهم . فالمسألة إذن طبيعة الأنظمة العسكرية ونظرتها للديموقراطية ، وجذور تلك النظرة .

أما المسألة الثانية فهي نمو وفرز المصالح الطبقية بعد الاستقلال ، حيث بدأت شرائح من البورجوازية تنمو وتنمو مصالحها وشكلت طبقة جديدة لها مصالح راسخة وأثر ذلك على عملية فرز وانحسار المثقفين ، بعد أن بدأت مصالح الطبقات التي اتحدت لنيل الاستقلال ، تتعارض ويتسع هذا التعارض .

كما أضيف الى ذلك أن طبيعة الثورات التي حصلت في الوطن العربي كانت ثورات وطنية مشغولة بمهمات التحرر الوطني ، وليس مهمات التحرر الاجتماعي ـ الاقتصادي ،

وكانت غالبية القيادات الجديدة من ابناء البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، والتي لعبت دور التوازن ، أو حاولت ذلك ، وانعكس فكرها على العملية التعليمية وعلى وسائل الاعلام بما يخدم مصالحها . لذلك أرى أن ثمة علاقة حميمة بين انتكاسة الثورة في الوطن العربي ، وانتكاسة المثقفين . وأضيف هنا ، للاحتراس ، أنه ليس صحيحا بأن كافة المثقفين العرب قد سقطوا مع نمو وسائل القمع واستثمارها للتكنولوجيا الجديدة والمتقدمة في العالم .

● **د. وليد** : أتفق مع د. عبد الباسط ، أن الإئتلاف الوطني العام للتخلص من الاستعمار كان طبيعة مرحلة ما قبل الاستقلال . ولكن المسألة التي برزت بعد ذلك هي : ماذا بعد الاستقلال ، وما مهمات المرحلة الجديدة ، وما دور المثقف في ذلك كله ؟ ولماذا ما زال يسود عدم الاستقرار السياسي في المنطقة ؟

أعتقد ان المثقف السياسي ، لم يعط دوره للفعل في الواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد . لقد أعطي هامش محدود للعمل من خلال الأحزاب الحاكمة القائمة ، أو بعض أحزاب المعارضة ، واعتقد ان احزابنا القومية والأممية والدينية ـ جميعها بلا استثناء ، لم تنجح في فهم الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي السائد في بلداننا . بل كانت بعضها متأثرة بأفكار غربية ، بعيدة عن واقعنا المعاش والمباشر . وحتى هذه الأحزاب ، لم تعط للمثقفين دورهم المطلوب للعمل من داخلها ، لأن قواعد اللعبة السياسية لم تسمح بذلك .

. . . وفشل الأحزاب ، أبقى الخيار الوحيد هو تحرك الجيش ـ باعتباره الأكثر تنظيما والمالك لوسائل العنف القادرة على الاطاحة بالسلطة ، مما أوجد ظاهرة الانقلابات العسكرية في منطقتنا .

● **توفيق** : تعتقد د . وليد أن فشل الأحزاب هو الذي أفسح المجال للجيش بالتحرك ، مع ان الانقلابات العسكرية في بلادنا أو أغلبها قادتها احزاب .

● **د. عبد الباسط** : أتفق مع د. وليد أن بعض الأحزاب العربية ، بمن فيها بعض الأحزاب التقدمية ، قد أخطأت في محاولتها القيام بنقل ميكانيكي لبعض التجارب الخارجية ، دون التفات كاف للخصائص المحلية ـ الاقتصادية والاجتماعية ، ودون القيام بتشخيص كاف لطبيعة السلطة السياسية ، ومراعاة القوانين النوعية الخاصة في واقعنا . ولو فعلت ذلك ، ودرست الواقع بعمق ، لاستنبطت وسائل وتكتيكات نضال جديدة تتفق مع المرحلة التاريخية . فهناك ـ على سبيل المثال ـ مثقفون طرحوا قضايا لصالح

الفلاحين بالفعل ، ومع ذلك قاومها الفلاحون أنفسهم إذ أن طبيعة مجتمعنا الزراعي ، وانتشار الأمية ، والفكر الغيبي أمور لم يجر استيعابها من قبل حركاتنا السياسية ومثقفينا .

زد على ذلك أن الانقلابات العسكرية ، لم تحدث تغييرات جذرية عميقة في اوضاعنا ، فقد بقي التعليم على سبيل المثال يسير بنفس الاساليب التي كانت سائدة أيام الاستعمار .

● د . وليد : تعليقاً على الملاحظة السابقة للأخ توفيق : أقول إنّ العنصر الأساسي في الانقلابات العسكرية ، التي حدثت في بلادنا ، كان الأفراد العسكريون في التنظيم السياسي ، وليس الجناح المدني من التنظيم . ويبدو أن العسكريين كانوا بحاجة للتنظيم السياسي ، من أجل إضفاء الشرعية على الواقع الجديد ، ولا شيء اكثر من ذلك . تماما كما تحاول أنظمة أخرى أن تضفي شرعية على وجودها باسم الدين .

● د . عبدالباسط : تأكيداً لما قاله د . وليد ، فقد كان الضباط هم الحاسمين في مسيرة الأمور ، وليست الأحزاب التي انتموا أو ينتمون إليها . فالضباط الأحرار في مصر ، كانوا ينتمون لمجموعات متناقضة من الأحزاب . من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، ولم يتمكن أي حزب بمفرده من السيطرة على الأمور .

● توفيق : ملاحظة بسيطة : عشية انقلاب الضباط الأحرار في مصر ، لم يكن أي من ضباط الثورة منتمياً ـ في تلك اللحظة ـ إلى أي حزب سياسي .

● د . عبدالباسط : كان بعضهم ينتمي إلى أكثرمن حزب سياسي ، قبل الثورة ، أو قبل انضمامه لتنظيم الضباط الأحرار .

● د . وليد : ما زلت أعتقد أن الحزب كان وسيلة العسكريين لاضفاء الشرعية . فحين استلم عبدالناصر السلطة ، وشعر أنه بحاجة لشرعية ، أسس فيما بعد ما عرف باسم « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي يبرر خطوات النظام . وحتى استصلاح الأراضي وتوزيعها على الفلاحين ، كان شكلا من أشكال البحث عن شرعية وتأييد ، في إطار أوسع القطاعات الشعبية .

● د . باسم : أعتقد أن الزملاء اشبعوا الموضوع بحثاً . ولكن لدي ملاحظات : فاستلام العساكر للسلطة ، قلّل حتماً من فرص العمل الجماهيري والديمقراطي المفتوح ، مما استتبع بالضرورة انحساراً في دور المثقف في ظل الوضع الجديد . وحتى الأحزاب التي استلمت السلطة عبر الجيش ، فقد حسم الجناح العسكري أمره مع الجناح المدني ،

وقام بتشريد وإبعاد القيادات الفكرية، حتى داخل الحزب نفسه ، وحوّل من تبقى منهم إلى تابع للسلطة يبرر خطواتها .

كما أعتقد أن الثروة الجديدة في المنطقة ، قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر ، في سحب قطاعات واسعة من المثقفين ـ عبر وسائل الاغراء المختلفة ـ وإبعادهم عن دورهم الريادي والقيادي المطلوب : القمع والثروة إذن هما الحاسمان في انتكاسة دور المثقف السياسي .

● توفيق : أعتقد أن هذا الأمر يفتح المجال للانتقال للسؤال الذي يتحدث عما أسميه « بالمثقف والاستمالة السياسية » .

سؤال : ففي أيامنا ، حيث يضيق مجال الديمقراطية السياسية بشكل لم يسبق له مثيل ، ينحصر دور المثقف القادر على لعب دور سياسي ، في خيارَيْن محددين : إما أن يكون تابعاً للسلطة ، يبرر خطواتها ، أياً كانت تلك الخطوات ، ويسير في ركاب النظام ، مؤثراً السلامة ورغد العيش ، ومبتعداً بشكل طوعي عن لعب دور الابداع الذي يقوم على النقد اليومي المستمر ، وعلى صراع الأفكار الديمقراطي والمستمر .

والخيار الآخر أن يكون المثقف مقموعاً خارج إطار السلطة ، مقذوفاً بكل التهم والنعوت التي تكيلها له كل أدوات إعلام السلطة ، عبر أوركسترا متناغمة . وهذا الخيار الصعب ، أوجد ما يسمى في الحياة السياسية العربية المعاصرة « بالاستمالة السياسية » ، حيث يزداد عدد أولئك المثقفين السياسيين الذين يتساقطون يومياً ، وبعضهم يدين ماهية المتطرف ، ويشرع في تنظيرات جديدة باسم الواقعية . . . كيف تقيمون هذه المسألة .

● د . باسم : انتشرت الاستمالة السياسية حسب تعبير السؤال المطروح ، لسببين في رأيي : أولاً صعوبة التغيير الاجتماعي الذي يحتاج إلى صمود طويل ، لا يقدر معه بعض المثقفين السياسيين على الاستمرار ، حيث يحاربون بوسائل عديدة ، ومنها لقمة العيش ، كما نعرف جميعاً ، ويزيد هذا الأمر صعوبة عدم وجود أطر سياسية منظمة ، يعمل المثقف من خلالها ، أو تعارضه مع الأطر القائمة ، لسبب أو لآخر ، مما يجعل المثقف ـ كفرد ، لا يقدم على تضحية كبيرة ، لقاء مقال مثلاً ، أو ندوة ، أو غير ذلك من منابر طرح الأفكار .

والسبب الثاني : هو الاحباط الذي لازم المثقفين بعد أن أصاب الحركات السياسية المنظمة التي عمل في إطارها العديد من المثقفين ، ما أصابها من تشرذم وانقسامات وما

عانته من أزمات . كما حصل مع حركة القوميين العرب التي سبق أن استوعبت أعداداً واسعة من المثقفين في الستينات ، وكما حصل مع حزب البعث ومع الحركة الناصرية وغير ذلك .

وقد قابل هذه التطورات السلبية : ازدياد قوة الأنظمة ـ ثروة وقمعاً ، مما دفع بأجنحة من المثقفين للانضواء في إطار ما هو قائم والقيام بعمل إصلاحي محض ، على اعتبار أن التغيير الاجتماعي الشامل ، يزداد صعوبة يوماً بعد يوم .

كما أن المهادنة التي فرضت نفسها في الحياة السياسية العربية ، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ م بين الأنظمة التقدمية والأنظمة المحافظة ، قد عكس نفسه على المثقفين .

● **د . عبدالباسط** : أفضل تسمية « الاستمالة السياسية » باسمها الحقيقي وهو « الانتهازية السياسية » ، فنحن في عصر سقوط المثقف العربي . لكن هذا لا ينفي إطلاقاً أنه ما زال هناك مثقفون يقاتلون ببسالة ، من مواقعهم .

وحتى يمكن تفسير الظاهرة التي أسماها السؤال بالاستمالة السياسية ، لا بد من العودة لما تحدثنا عنه في البداية ، وهو الترابط الجدلي بين جماع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبين دور المثقفين

فالعوامل العضوية لسقوط المثقف العربي تتعلق بإعداد وتنشئة المسرح السياسي الذي يفترض أن يلعب المثقف السياسي دوره من فوقه وعلى خشبته . فإعداد المسرح السياسي أو الاعداد المجتمعي حوّل الأحزاب السياسية إلى أحزاب بيروقراطية في السلطة ، والمشاركة داخلها بقي ذا طابع شكلي وصوري ، والقوى السياسية الجديدة ، لم تكن قادرة على أداء مهمات المرحلة . ولعلي أذكر ـ المناقشات التي جرت في التجربة المصرية حول تعزيف المثقف ، والعامل والفلاح . ووجدنا ، في النهاية أن من يمثل العمال هم أصحاب العمل ، وأن البورجوازية الزراعية هي التي تمثل في النهاية الفلاحين .

وهكذا فإن عدم وجود تنظيمات تسمح بالمشاركة الحقيقة ـ كمقدمة أساسية للوعي الذي يفضي للدور الريادي للمثقف كان مسألة هامة حصدنا نتائجها فيما بعد .

كما أن التعليم والقيم التي غرسها ذلك النوع من التعليم سواء على النطاق المحلي ، أو في إطار المثقفين بالقيم الغربية ، قد كان عاملاً من عوامل انتشار الاستمال السياسية .

كما أن نسق القيم السائدة في المجتمع العربي باعتباره انعكاساً لجملة عوامل موضوعية داخلية وخارجية ، قد لعب في إطارهما عاملان هامان في الفترة الأخيرة : نكسة ١٩٦٧ م ، التي هزت المجتمع العربي من أعماقه وأوصلت بعضنا إلى حالة من

اليأس ، والنقد المرير الذي أوشك على هدم الشخصية العربية في مرحلة ما بعد الهزيمة ، حتى بتنا نصدق ما يقوله عنا الصهاينـة.

وكذلك الثروة النفطية والهجرة الواسعة إلى حيث يوجد الزيت ، مما أفرز مجموعة جديدة من القيم الأساسية : الانفصال بين العمل والتعليم ، فنوع العمل لا علاقة له بالتعليم ، ثم الانفصال بين العمل والدخل ، وعندما تتحول قضية الدخل إلى ارتزاق ، تهدم كل القيم القائمة على جماعية العمل وغير ذلك .

وقد تفاعل هذان العاملان ، مع الفراغ السياسي السائد وهو ما أسميته عدم وجود مسرح سياسي ، مما زاد من حالة التبعية بكل أشكالها ، وأثر على الأجيال الجديدة من المثقفين الذين فتحوا عيونهم على هذا الواقع ـ بكل تضاريسه التي تحدثنا عنها .

● د . وليد : موضوع « المثقف والاستمالة السياسية » ، يطرح بنفسه سؤالاً هاماً : ما هي القنوات التي تسمح بها الأنظمة القائمة في المنطقة للعمل السياسي ؟ والجواب معروف : إنها قنوات محلية ، تخدم إطار السياسية التي تتبناها السلطة الحاكمة ـ رغم التفاوت الحاصل في هذه المسألة بين هذه الدولة العربية أو تلك . ففي لبنان ـ على سبيل المثال ، أعطى إطار التعايش بين الطوائف هامشاً أوسع لهذه القنوات في المرحلة الماضية ، بينما ضاقت هذه القنوات لدى أنظمة عربية أخرى ، سواء أكانت تلك القنوات أحزاباً أو نقابات أو نوادي ثقافية واجتماعية .

ملاحظة ثانية : أنه بجانب التقسيم للمثقفين السياسيين بأنهم إما تابع للسلطة ، وإما معارض ، أرى أن هناك بعداً ثالثاً وهو الاغتراب واللامبالاة لدى عدد من المثقفين الذين يشعرون باللاإنتماء بسبب ما ينتابهم من قرف لطبيعة العمل السياسي المطروح . والاستمالة السياسية هي شكل من أشكال الانتهازية ـ كما ذكر د . عبدالباسط ، وهي في بعض الجوانب ، مظهر من مظاهر التعويض الاجتماعي .

المثقف السياسي المعارض ، لما هو قائم ، غالباً ما يعمل تحت الأرض بسبب انسداد أبواب القنوات الأخرى أمامه .

نقطة أخرى أود الحديث عنها ، وهي الإعلام السياسي : ففي بعض البلدان ، كلبنان مثلاً ، هناك هامش معين من الاعلام السياسي للرأي الآخر ، بينما توجه عدد من البلدان العربية الاعلام بشكل كامل ، لصالح سياساتها ، وهذا له تأثير سلبي على المواطن الذي يسمع رأياً واحداً ، مما يمنعه ذلك من التفكير والمقارنة بين الآراء المتباينة ويساهم في تشويه الوعي السياسي ، لأنه يسمع رأياً واحداً يمثل مصلحة واحدة.

● د . عبدالباسط : أبرز د . وليد مسألة « القنوات الممكنة للعمل السياسي » ، مسألة الاعلام السياسي الموجه وسلبياتها . ولكن هنا أرفض اعتبار مسألة ما بعد الاستقلال حتى اليوم ، كمسألة واحدة متصلة . ففي رأيي أن الستينات شهدت مرحلة من الابداع الحقيقي للمثقفين في كافة مجالات الفكر ، ويجب أن ألا نغمط هؤلاء حقهم .

كما أشير إلى انخراط بعض المثقفين في إطار السلطة القائمة ، كما حدث لمثقفين يساريين في مصر أيام عبدالناصر ، ليس لموقف انتهازي أو استمالة سياسية ، بل اعتقاداً منهم ، بنية طيبة ، أن ذلك مقدمة لتطوير وتحذير مواقف السلطة وتوجهاتها .

كما أود الإشارة إلى فئة « الصامتين » ، الذين لم يسقطوا بعد ، وإن تواروا عن الأنظار ، بانتظار مرحلة قادمة .

وهناك أيضاً « ثقافة تحت الأرض » : في مختلف مجالات الفكر والفن والثقافة وفيها مناحي إبداع عديدة .قصدت في هـذهالملاحظات ضرورة أن لا نضع الجميع في سلة واحدة : فالمثقف الانتهازي يختلف عن المثقف الصامت أو المثقف الصامد تحت الأرض ، أو المثقف الذي لعب دوراً ما في إطار السلطة ، ولكن بأفق استراتيجي بعيد النظر ، سواء أثبتت الحياة صحة توجهاتهم أم خطأها وما زلت أعتقد أن المثقف العربي قادر على أداء دوره الريادي والقيادي ، متى ما أتيحت له الظروف الموضوعية الملائمة .

السؤال الأخير : ربما كان السؤال الأخير يشكل امتداداً للموضوع السابق ، أو الوجه الآخر للمسألة المطروحة .

المسألة هي : « المثقف والالتزام» : فكثيراً ما تتصارع الآراء حول هذه المسألة . فالبعض يرى ، ربما بحكم الظروف الموضوعية ، وبحكم عوامل عديدة ، أنه يكفي للمثقف أن يكون ملتزماً بشكل عام ، في قضايا شعبه وأمته ، رغم الخلافات في تفسير الالتزام ، ودرجته . وترى هذه النظرية وأصحابها أنه لا ضرورة أن يكون المثقف جزءاً من حركة منظمة فاعلة ، لأنه بحكم أفقه الواسع وخياله المبدع ، يرفض أن يذوب في الكل ويصبح تابعاً ، وينفذ ثم يناقش ، ولعل مناقشات المثقفين العرب في مجلة الكاتب الفلسطيني وفي غيرها من ندوات حول مسألة « المثقفون والثورة الفلسطينية » ، قد ركزت على هذه المسألة التي كان لها مريدون أوسع .

أما الرأي الآخر ، فيقول إن دور المثقف سيبقى تبشيرياً عاماً ، ما لم يكن جزءاً من حركة منظمة ، تحفر بجهود المجموع، مجريات الصراع ، وتكثف الانجازات الكمية

المتوالية ، لتحدث ، في النهاية ، إنعطافات نوعية واضحة . إلى أي من النظريتين تميلون إلى الاعتناق ، وبناءً على أية معطيات ؟

● د . عبدالباسط : يتفرع من السؤال مسألتان فرعيتان : هل ينتظر المثقف لتنخلق الظروف الموضوعية الناضجة ، أم عليه المساهمة في خلق الظروف وإنفتاحها . وأنا مع الرأي الثاني وهي تمثل وعي دور المثقف الفرد في التاريخ ، وألوم المثقف إذا كان ينتظر الظروف حتى تنضج .

والمثقف السياسي الملتزم يبدأ من الأسرة ، والمدرسة ، والعمل ، والطبقة بشكل متصل ومتكامل حتى يلعب دوره المجتمعي المطلوب ، ضمن كل الدوائر . وقنوات العمل السياسي ، كما هو معروف ، قد تكون في النقابات أو الأحزاب ، أو النوادي أو غير ذلك . ولكن المهم دائماً كيف يستطيع المثقف أن يوصل رأيه للجماهير ، في ظل الأمية ، وفقدان القنوات المفتوحة ، وهنا ، في تقديري ، يأتي دور العمل القاعدي ، كل في موقعه ومن خلاله يستطيع ممارسة الوعي والتغيير ، دون انتظار نضوج الظروف . هذه جملة ملاحظات عامة في البداية .

● د . باسم : يمكن للمثقف أن يلعب دور المحرض العام ، أو دور الحارس المنظم ، أو دور المنسحب ـ الذي أقف ضده رغم أنه قد يفرض نفسه نتيجة للاغتراب الذي تحدثنا عنه .

وأعتقد أن الدور الأقوى والأكثر فاعلية للمثقف السياسي ، أن يكون جزءاً من حركة منظمة ، شريطة أن يكون صبوراً ومستعداً لتحمل كثير من إحباطات العمل اليومي ، والابتعاد عن المثاليات والحلول السريعة . وقد شاهدت في الثورة الفلسطينية ، عدداً من المثقفين ـ الفلسطينيين والعرب ، ينسحبون ويصابون بالاحباط ، بعد فترة قصيرة من انخراطهم في العمل السياسي . لأنهم لم يجدوا الصورة على أرض الواقع ، كما هي في أذهانهم وحسب تصوراتهم المجردة . ذلك أن للعمل السياسي تكتيكاته ومناوراته التي يفرضها الجو العام ، مما قد لا يتناسب مع ذهنية بعض المثقفين الذين ينظرون للأمور بمنظار الصفاء والمثالية كما أعتقد مشكلة رجل الفكر في بلادنا ، هو احتمال انخراطه في البحث مما يجعله بعيداً تماماً عن قضايا الجماهير ، وهذه المسألة بحاجة دائماً إلى موازنة دقيقة بين الاهتمام بقضايا الفكر ، والاهتمام بقضايا الجماهير ، وهذه الموازنة يوفرها في تقديري ، الانخراط في الحركات السياسية المنظمة .

● د . عبدالباسط : أعتقد أنه في ظل ظروفنا ، لو ألقى المثقف بنفسه في وسط

الجماهير ووسط الحركة السياسية ، فإن كثيراً من العقد يمكن أن تحل ، ويزول الغبار العالق في الجوهر ، لأنه بذلك سيحس بنفس الجماهير ويعايش مشاكلها ويشعر بتضحياتها واستعداداتها . فالعمل من وسط الجماهير ، هو المقدمة الأساسية للخروج من عنق الزجاجة ـ إذا أردنا أن نكون صادقين . لأن هذه الجماهير ستقودنا حتماً إلى الطريق الصحيح ، من خلال التفاعل المستمر ، ومن خلال لمس درجة الاستعدادات الواسعة التي يراها المثقف العامل في وسط الناس ، في صفوف العمال والفلاحين .

● د . وليد : مع الأسف ، فإن كثيراً من المثقفين في العالم العربي يعيشون في برج عاجي ، بعيدين عن الواقع ومشاكل الناس ، منعزلين عن الجماهير ، وهذه إحدى أزمات المثقفين في بلادنا . فالقلة من المثقفين هي المستعدة للانخراط في أشكال منظمة من العمل . وقلة أيضاً هم المستعدون للتعامل مع الثقافة ، بشكل ملتزم ، ولو كان في الإطار العام ، وكثيرون يتعاملون مع الثقافة ، باعتبارها مفتاحاً للجدل والترف الذهني ، والمماحكة السياسية .

وأعتقد أنه مطلوب من كل مواطن ، أن تكون له أهداف وطنية عامة ، تساعد على الدمج الاجتماعي . ومع الأسف نلاحظ سيادة التنشئة الثقافية الفئوية ، بدلاً من التنشئة الوطنية العامة ، والتنشئة القوية العامة . فالعالم يتجه في عصرنا إلى الدمج على المستويات الأقليمية الواسعة .

● د . عبدالباسط : أخشى أن نقفز عن الواقع ، بالجدّ في طلب الأهداف الاستراتيجية ، قبل أن نبحث في الشروط الابتدائية لحركة المثقف ، في ظل الظروف التي ناقشناها وسلّمنا بعناصرها وإطاراتها ، وسلمنا بالمحاربة الواسعة التي يلقاها المثقف الملتزم في كل شيء ، حتى لقمة العيش .

نحن هنا نخاطب المثقف الملتزم ، ونطالبه أن يكون صادقاً مع نفسه ، متمثلاً عدداً من القيم الأساسية ، مستعداً للتضحية ، واعياً لدوره التاريخي ، بمعنى واعياً أن تضحياته الراهنة ، ستقوده إلى مكاسب شعبية عامة في المستقبل .

ومطلوب منه ، لذلك ، أن يتجاوز صدقه الذاتي ، وينتقل من التبرير إلى التفسير للظواهر القائمة : تفسير الواقع ، وتفسير السلوك السياسي القائم ، وذلك هو مقدمة لانضاج الوعي الشعبي .

ومطلوب منه ، أن يتقن مخاطبة الناس ، عبر مشاكلهم المباشرة والملحة ، ولكن عبر ربطها بالقضايا السياسية والوطنية والقومية العامة ، وذلك هو الطريق التاريخي الناجح

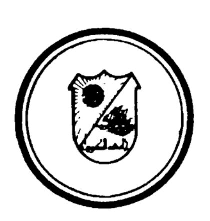
الذي سادت عليه الحركات الوطنية الناجحة عبر التاريخ .

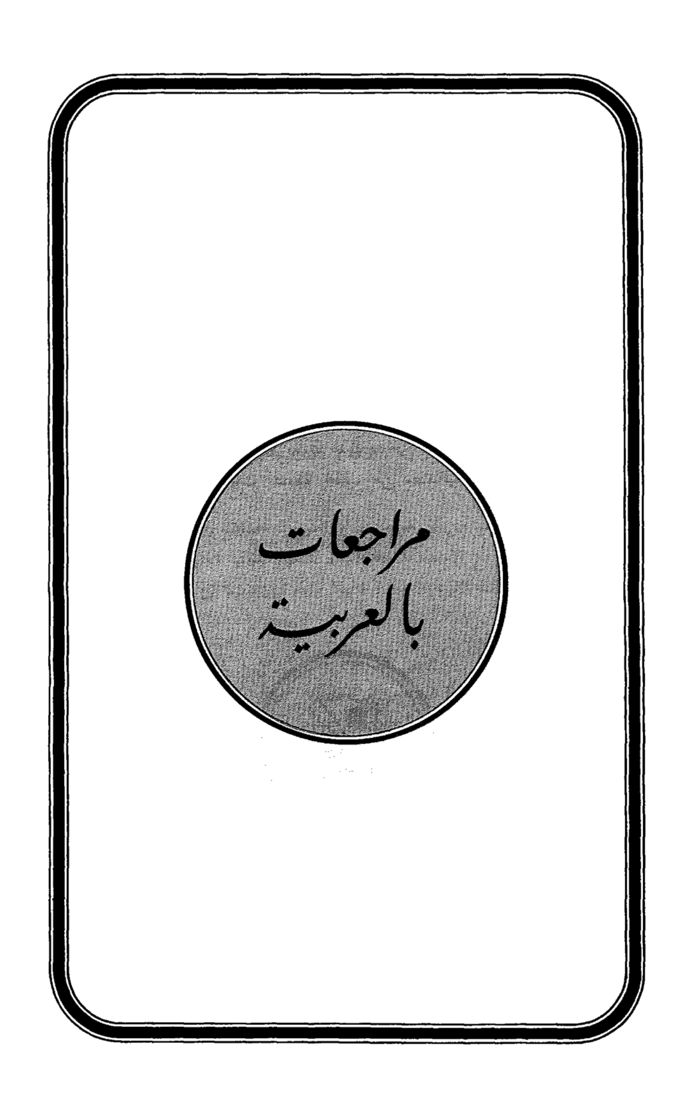
وتحضرني هنا كلمة لفرانز قانون : « إذا كان بناء جسر لا يثري وعي أولئك الذين يبنون الجسر ، فلا كان الجسر ، وليعبرْ الناس النهر سباحة أو على قارب » .

ودلالة ذلك أن المثقف ، ليكسر الحلقة المفرغة ، يجب أن يبدأ من الواقع ليحتضن الواقع ، لا ليحتضنه الواقع .

● د . وليد : هناك نقطة أخيرة أحب إضافتها ما دمنا نتحدث عن الواقع والواقعية ، وهي ضرورة توفر شكل من أشكال الضمانات للمثقف ، حين ينخرط في العمل السياسي .

● د . باسم : المثقف الملتزم مناضل سياسي ، وعليه أن يكون طليعة في تقديم التضحيات وتحمل نتائجها ، وأن يكون قدوة ، حتى لو كان لا يملك أية ضمانات للمستقبل . فطلب الضمانات المسبقة يخفف من مصداقية المثقف السياسي .




مراجعات
بالعربية

الدكتور عمر ابراهيم الخطيب

القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع اسرائيل

مركز الخليج للدراسات العربية ـ الشارقة (١٩٨١ ، ١٢٧ ص)

اسماعيل صبري مقلد*

لقد تزايد في السنوات الاخيرة احتمال تحول الصراع العربي الاسرائيلي من الشكل التقليدي إلى الشكل النووي في وقت ليس ببعيد ، بكل ما سيترتب على ذلك من تبدّل في ديناميكات هذا الصراع ، وفي أدواته ووسائله ، وفي مستوى توقعات اطرافه ، الخ .

ومن المؤسف حقا أن الدراسات العربية الجادة التي صدرت حول هذا الموضوع ، على خطورته الهائلة ، تعد على أصابع اليد الواحدة بصورة تبعث على الدهشة والتساؤ ل . ومن هنا تأتي اهمية الكتاب الذي نحن بصدد تقديمه ، فهو يتناول باسلوب علمي رصين كافة الابعاد واللابسات التي ستحيط بهذا التحول المنتظر في طبيعة الصراع على المستويين الاقليمي والعالمي .

والمبحث الأول من هذا الكتاب عبارة عن تأصيل نظري لاستراتيجية الردع وذلك من حيث شروط هذا الردع وخصائصه وحساباته واشكاله ، الخ .

والعرض في مجمله جيد ، وقد ناقش عددا من المفاهيم الاستراتيجية الاساسية المرتبطة بنظرية الردع النووي وبطريقة تجمع بين التركيز والوضوح معا ، وما قدمه يكفي في تصورنا كمدخل أولي لموضوع البحث الرئيسي .

---

* استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت .

أما المبحث الثاني فقد صاغه المؤلف على شكل سؤال مؤداه : هل انتهى دور الاسلحة التقليدية في الصراع العربي الاسرائيلي ؟

وهو من البداية يستبعد امكانية حذف الاسلحة التقليدية ودورها من ساحة الصراع العربي الاسرائيلي ، ويجري تقييما مبدئيا مختصرا للقدرات العسكرية التقليدية التي يحوزها الجانبان ،ولا يغفل الاشارة إلى المجادلات التي تدور في اسرائيل حول ما للاسلحة التقليدية من فاعلية محققة في اية حرب مقبلة ، وهو يخلص من عرضه هذا إلى القول بأنه بتحييد الجبهة المصرية اصبحت اسرائيل اكثر اطمئنانا إلى ضعف احتمال قيام جبهة عربية صدامية كبديل عن مصر وذلك لاسباب تتعلق اكثر بطبيعة العلاقات السياسية بين الدول العربية لا سيما تلك المحيطة باسرائيل أو القريبة منها . ويضيف أن اسرائيل مطمئنة إلى عدم قدرة الدول العربية على انتاج الاسلحة النووية واستيعاب القدرة على استخدامها لفترة مقبلة أقلها نهاية الثمانينات ، وأنه لهذا السبب ترى اسرائيل أن دور السلاح التقليدي في هذا الصراع ما يزال قائما .

واذا كان هذا هو الحال ، فما الذي يدفع اذن بالطرفين إلى محاولة امتلاك الخيار النووي ، هل لاستخدامه فعلا ، ام للضغط به كأداة للردع المتبادل ابقاء على الصبغة التقليدية لهذا الصراع . هـذا ما يحاول أن يجيب عليه في المبحث الثالث ، وهو يذكر أن ثمة عوامل متعددة ذات تأثير مشترك تضغط على الجانبين في اتجاه العمل على انتاج الاسلحة النووية ومن هذه العوامل كما يقول : العامل السياسي الايديولوجي (تصادم الايديولوجيات التي تكاد تلغي امكانية التعايش السلمي بين الطرفين) ، والعامل العسكري المرتبط باعتبارات الامن القومي على المدى البعيد ، والعامل النفسي ، والعامل الدولي المتصل بحركة القوى الكبرى وسياساتها حيال اطراف الصراع ، ثم العامل الديموغرافي أو البشري الذي ينبع في أساسه من تخوف العرب من أن تفوقهم البشري الحالي والذي يخدم مجهودهم في الحرب التقليدية سيفقد تأثيره بامتلاك اسرائيل للاسلحة النووية أما الاسرائيليون فان ضآلة وزنهم البشري تجعلهم يبحثون عن تعويض ذلك الضعف بحيازة الاسلحة النووية ، واخيرا يأتي دور العامل الجغرافي الذي يقتصر تأثيره الضاغط على اسرائيل التي تجد نفسها محصورة في رقعة جغرافية ضيقة لا تزيد عن اثنين بالمائة من مساحة الوطن العربي .

واذا كان المؤلف قد افرغ طاقته في التحليل في تبيين ما لتلك العوامل كلها من تأثيرات محتملة على قرارات الجانبين بامتلاك السلاح النووي الا أنه لم يشر ـ خلافاً لما كنا نتوقعه منه ـ إلى الهدف من وراء هذا التملك :

هل هو تغيير الوضع القائم ، وهل يكون ذلك ممكنا بتوفر القدرة المتبادلة على الردع

التي ستلغي أو على الاقل ستقلل كثيرا من الحافز على الهجوم لمخاطرة غير المحتملة ؟

أم أنه الاحتفاظ بالوضع القائم على ما هو عليه ، وهل يكون ذلك فعلا هو دافع الطرف العربي على الاخص من سعيه إلى امتلاك السلاح النووي ، أي القبول بالسيء لتفادي الأسوأ ؟

إن الاجابة على مثل هذه التساؤلات الجوهرية وغيرها ، كان من الممكن في تصورنا أن تضيف قيمة اخرى إلى هذا التحليل ، لأنه يصبح بغير معنى أن تقبل اطراف الصراع بهذا التحدي القاتل دون أن يكون لكل منهم هدف محدد يسعى اليه ويهوّن عليه أمر تلك المخاطرة .

أما المبحث الرابع فقد خصصه المؤلف بأكمله لبحث القدرة التكنولوجية المتاحة للطرفين في مجال الطاقة النووية القادرة على انتاج هذا النوع من الاسلحة .

وهو يخلص من هذا العرض المطوَّل نسبيا إلى التعبير عن عدم اعتقاده ـ ونحن لا نختلف معه فيما توصل اليه ـ بأن الدول العربية المتقدمة في بحوث الطاقة النووية وبالاخص مصر والعراق ، قد امتلكت أو انها بصدد امتلاك الخيار النووي ، ويشير إلى أن ذلك لن يحدث قبل عدة سنوات قادمة قد يكون من المتعذر فعليا الآن تحديد مداها .

أما بالنسبة لاسرائيل فيذكر أن هناك ثلاثة افتراضات ولكل منها مؤشراتها : الافتراض الاول هو أن اسرائيل تملك بالفعل اسلحة نووية ، والافتراض الثاني هو انها لا تملكها ، ثم يبقى الافتراض الثالث وهو انها قادرة على انتاجها .

والمؤلف اميل إلى قبول الافتراض الثالث بدرجة اكبر منه بالنسبة للافتراضين الآخرين . ومن قبيل الانصاف للجهد الذي بذله المؤلف حول هذا الجانب من جوانب الموضوع ، لا بد وان نسلم له بأنه قد اجهد نفسه في البحث عن الاسانيد التي اسماها بالمؤشرات التي تتيح له ترجيح اتجاه على آخر في هذه القضية التي لم تحسم بشكل قاطع بعد ، وقد حاول أن يكون موضوعيا ومتوازنا على قدر ما توفر له من اجتهاد . وهذه احدى الايجابيات البارزة التي نسجلها له .

في المبحث الخامس طرح المؤلف تساؤلا محددا هو : هل يمكن استقرار العلاقات بين الدول العربية واسرائيل عبر تعادل الردع النووي ؟

وهو يؤكد أن هناك ردين مختلفين تماما على هذا التساؤل : أولهما ويعقد أن الردع النووي المتبادل كفيل بأن يحقق هذا الاستقرار ، والمؤلف يتحفظ على هذا الرد وينتقده ويقول ان ما يحدث بين القوتين العظمين لا يمكن أن ينطبق بحذافيره على ظروف

الصراع العربي الاسرائيلي ، واما الرد الثاني فهو الذي يقوم على تصور أن استمرار هذا الصراع وتصاعد سباق التسلح بين اطرافه لن يقف حائلا امام قيام احد الجانبين باللجوء في حرب قادمة إلى استخدام الاسلحة النووية . ومرة اخرى فإن المؤلف لا يقبل هذا الرأي على اطلاقه وانما يتحفظ عليه .

واذا كان من الجائز ان يرفض هذين الرأيين معا ، فهو لم يقطع لنا برأيه أو اجتهاده الخاص في هذه القضية بترجيح تصور على آخر ، وانما اكتفى بايراد بعض المقولات التي تتردد حول الموضوع ، وشغل نفسه بنقدها دون أن يتطرق منها إلى توفير اجابة محددة عن السؤال الذي وضعه عنوانا لهذا المبحث من مباحث الكتاب .

يبقى المبحث السادس والاخير الذي جاء ايضاً على شكل سؤال هو : إذا حدثت حرب نووية بين الدول العربية واسرائيل فما هي ردود الفعل المتوقعة للدولتين الاعظم ؟

وهو يبدأ اجابته بالقول بأن حربا نووية بين الدول العربية واسرائيل سيكون من شأنها على الارجح أن تزعزع علاقات الاستقرار والتوازن النووي القائمة حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، بل وقد تنتهي بتوريطهما في كارثة رهيبة .

ويشير إلى الاتفاق المعقود بين الدولتين العظميين في يونيو ١٩٧٣ لمنع الحرب النووية ، ويذكر أنه يمكن أن ينطبق على منطقة الشرق الاوسط .

ثم يتعرض لنماذج من التصرفات النووية التي يمكن أن يلجآ اليها في حالة حدوث نزاع نووي عربي اسرائيلي ، وان كان يرى أنه من الصعب التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه رد فعل هذه القوى العظمى حيث أن ذلك سيرتبط بظروف المستقبل ، ونوعية هذه الحرب ، وطبيعة العلاقة التي تربط اطراف الحرب بكل واحدة من هاتين القوتين العظميين ، الخ .

كان هذا باختصار الاطار العام لكتاب القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع اسرائيل للدكتور عمر ابراهيم الخطيب .

والكتاب طرح العديد من التساؤلات التي قدمنا فقط بعضا منها ، واحتوى على الكثير من الافكار والحقائق والمعلومات القيمة ، وإذا كان هناك بعض الهنات التي اشرنا اليها في موضعها والتي لا يكاد يخلو منها مرجع علمي واحد ، فانها لا يمكن أن تبخسه حقه ولا أن تنتقص من ضخامة الجهد الذي بذله في اعداد مؤلفه الذي جاء في وقته ليسد فراغا واضحا في المكتبة العربية ، ونرجو للمؤلف الاستمرار في تقديم المزيد من امثال هذه الدراسات الجادة والهادفة .

د. علي خليفة الكواري

دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية
مدخل إلى دراسة كفاءة اداء المشروعات العامة
في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط

سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٨١

مراجعة : د . زكريا عبد الحميد باشا*

تركزت هذه الدراسة على الاقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية . وقد كان اختيار هذه الأقطار - حسبما ورد في مقدمة الدراسة - نابعا من كونها تمثل شريحة عربية تكاد أن تتماثل في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما انها تواجه مشاكل وتحديات متشابهة خلال مسيرتها التنموية .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الواقع الحالي للمشروعات العامة في اقطار المنطقة ، وتحري كفاءة ادائها والتعرف على دورها في عملية التنمية . ثم تسعى الدراسة إلى محاولة التوصل إلى افضل السبل لتطوير واقع هذه المشروعات من خلال تحديد المشكلات التي تواجهها والمعوقات التي تحول دون الوصول بكفاءة ادائها إلى المستوى المطلوب . كما تسعى الدراسة إلى محاولة تصور استراتيجية عملية مناسبة تمكن هذه المشروعات من رفع مستوى كفاءة ادائها بشكل متدرج ومستمر لكي تتمكن من القيام بالدور المتوقع منها في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها اقطار المنطقة في مسيرتها التنموية .

وتنقسم الدراسة إلى خمسة فصُول . ونوجز فيما يلي اهم ما ورد في هذه الفصول :

---

* الاستاذ المساعد بقسم الاقتصاد في جامعة الكويت .

الفصل الأول :

تناول هذا الفصل الوضع الراهن للمشروعات العامة في اقطار المنطقة كما تناول الدواعي الاضافية لانشاء هذه المشروعات .

فبالنسبة للوضع الحالي للمشروعات العامة في المنطقة نجد أن الدراسة تتوصل إلى وجود العديد من المشاكل وجوانب القصور التي تحد من نمو هذه المشروعات وتعوق من الارتفاع بمستوى ادائها ، ويتمثل ذلك بصورة رئيسية في الافتقار إلى رؤ ية واضحة مسبقة لمبررات وجود هذه المشروعات ، وإلى عدم وجود استراتيجية تنمويه واضحة المعالم يتم في اطارها انشاء مثل هذه المشروعات .

أما بالنسبة للدواعي الاضافية لانشاء هذه المشروعات ، فإن اهم المبررات التي تناولتها الدراسة في هذا الفصل يمكن ايجازها كما يلي :

١ ـ النفط ثروة عامة ناضبة ، والعائدات النفطية تمثل دخلا رأسماليا وليس دخلا جاريا متكررا . وهذا يحتم استثمار هذه العائدات في انشاء المشروعات العامة الانتاجية التي يمكن أن تحل في المستقبل محل الثروة النفطية العامة التي يجري استنضابها .

٢ ـ تعد المشروعات العامة الانتاجية المتنوعة وسيلة هامة لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجهها اقطار المنطقة والتي تتمثل في الفوائض النقدية النفطية وفي كون اقتصاديات هذه الاقطار تتسم بكونها اقتصاديات وحيدة الجانب يعتمد كل منها على النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل القومي .

٣ ـ تحتاج المنطقة إلى العديد من المشروعات الاقتصادية الحديثة كبيرة الحجم التي تتطلب استثمارات ضخمة يعجز القطاع الخاص عن توفيرها مما يتطلب قيام الدولة بانشائها ، مثل صناعات التكرير والاسمدة الكيماوية والبتروكيماويات وكذلك الصناعات التي تنتج بدائل للسلع المستوردة . كما أن ضخامة الاستثمارات الخارجية تتطلب انشاء العديد من المؤسسات الاستثمارية والنقدية العامة القادرة على توجيه ومتابعة هذا النشاط على أفضل وجه .

٤ ـ إن الطبيعة المحافظة للقطاع الخاص في اقطار المنطقة تجعله يتردد في كثير من الاحيان بل وقد يحجم عن القيام بانشاء المشروعات الانتاجية الحديثة المتطورة التي قد لا تؤدي إلى تحقيق ارباح سريعة وبمعدلات عالية . لذا فإن انشاء مثل هذه المشروعات لا بد وان يتم ضمن النشاط الاستثماري العام للدولة .

الفصل الثاني :

يلقي هذا الفصل الضوء على احدى القضايا الجوهرية التي تتعلق بالموازنة بين رقابة الدولة على المشروعات العامة من ناحية ، وتحقق استقلالها الاداري من ناحية اخرى .

وقد توصلت الدراسة التحليلية في هذا الفصل إلى أن الموازنة بين استقلال المشروعات العامة وحدود صلاحيات اجهزة الرقابة عليها في اقطار المنطقة هي قضية لم تحدد بعد ، مما ادى في كثير من الاحيان إلى اعطاء بعض المشروعات العامة صلاحيات مبالغا فيها في أمور ثانوية ، بينما حجبت عنها هذه الصلاحيات في امور اخرى جوهرية . كما أن اجهزة الرقابة الحالية قاصرة بما يواجهها من عقبات عن توفير الشروط اللازمة والمناخ المناسب لنجاح المشروعات العامة وتوجيهها بشكل ايجابي وتحقيق الحد الادنى من الاستقلال الضروري لهذا النجاح .

وفي نهاية هذا الفصل نجد تصوراً مقترحا لنظام للرقابة يحدد أولا موقع المشروعات العامة وعلاقاتها باجهزة الدولة ، ثم يطرح بدائل لهيكل الرقابة على هذه المشروعات . ويؤكد هذا التصور المقترح انه لكي يكون هذا النظام فعالا بحيث يؤتي النتائج المرجوة من تطبيقه لا بد من توفر الارادة الكافية لتطبيقه عمليا لدى القيادة السياسية والقيادات الادارية . كما وتؤكد الدراسة انه قبل البدء في تطبيق هذا النظام المقترح أو أي نظام آخر غيره لا بد من بذل الكثير من الجهد لدراسة واستيعاب التجربة الراهنة لاقطار المنطقة وتحديد المشكلات التي تواجهها ومن ثم ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات بهدف التوصل إلى افضل الشروط التي يمكن أن توفر فرصا اكبر لنجاح المشروعات العامة وتطورها .

الفصل الثالث :

تركز هذا الفصل على القيادات الادارية في اقطار المنطقة وذلك من حيث وضعها الحالي ، اهمية تعبئتها واعدادها من الكوادر المحلية ، وامكانية ترشيد سبل ايجاد وتطوير هذه القيادات .

اوضحت الدراسة انه يوجد العديد من العوامل التي ادت إلى حجب وتسرب الكفاءات الادارية المحلية من المشروعات العامة وانخراطها في قطاع الادارة العامة والقطاع الخاص . هذه العوامل هي :

١ ـ استناد اسلوب اختيار القيادات الادارية في اقطار المنطقة على اساس دائرة المعرفة وعلى الثقة الشخصية .

٢ ـ محدودية برامج اعداد قيادات ادارية للمشروعات العامة ممن يعملون فيها .

٣ ـ عدم فعالية النظام الحالي للحوافز في المشروعات العامة .

وتؤكد الدراسة على اهمية اعادة النظر في الجوانب السابقة (الاختيار ، الاعداد والحوافز) لكي يمكن تعبئة الكوادر القيادية المحلية واعدادها وترشيد سبل اختيارها وتدرجها الوظيفي وتوفير ظروف استقرارها في المشروعات العامة .

الفصل الرابع :

اهتم هذا الفصل بتحديد العوامل الداخلية التي اثرت بصورة سلبية على مستوى كفاءة المشروعات العامة ، ويمكن ايجاز أهم العوامل التي حددتها الدراسة فيما يلي :

١ ـ عدم الاهتمام الكافي بمبدأ التخطيط عند اختيار المشروع واقرار فكرة انشائه .

٢ ـ عدم توفر الشروط الموضوعية لاعداد دراسات الجدوى الأولية للمشروع المزمع انشاؤه .

٣ ـ التعاظم النسبي لدور الشريك الاجنبي في انشاء وتوجيه اغلب المشروعات الصناعية الكبرى في اقطار المنطقة ، باستثناء الكويت وإلى حد اقل المملكة العربية السعودية .

٤ ـ الارتفاع الكبير في التكلفة الرأسمالية لمشروعات المنطقة وما ذلك الا بسبب ضعف الحس الاقتصادي ، عدم توفر شروط كفاءة ادارة التشييد ، الاعباء المالية والآثار النفسية لدور الوسطاء المحليين ، والاتجاه الواضح للدول الصناعية الى استنزاف الموارد النقدية لاقطار المنطقة خاصة بعد الطفرة التي طرأت على العوائد النفطية في السنوات الاخيرة .

٥ ـ تعدد العقبات التي تواجهها المشروعات العامة في مرحلة التشغيل مثل عجز الادارة المحلية عن استيعاب النظم الحديثة للادارة العلمية ، تحيز الادارة الاجنبية لمصلحتها الخاصة ، ندرة الايدي العاملة المحلية ، هذا بالاضافة إلى الآثار السلبية للعادات والموروثات الاجتماعية في المنطقة والمتمثلة في مراعاة الاعتبارات العشائرية والمحسوبية وعدم تقبل النقد .

الفصل الخامس :

تناول هذا الفصل موضوع تقييم اداء المشروعات العامة . وبعد تقديم اطار نظري

مختصر لتوضيح ماهية تقييم اداء المشروعات العامة ، تناولت الدراسة الوضع الحالي لعملية تقييم اداء المشروعات العامة في المنطقة وخلصت إلى وجود العديد من جوانب القصور في هذه العملية . ونوجز فيما يلي اهم هذه الجوانب :

١ ـ افتقار المشروعات العامة في المنطقة إلى نظام متكامل لتقييم الاداء .

٢ ـ افتقار هذه المشروعات إلى وجود تقييم خارجي للأداء .

٣ ـ عدم كفاية التقييم الداخلي للاداء لاعطاء صورة واضحة وصحيحة عن مدى كفاءة اداء المشروعات العامة .

٤ ـ عجز دواوين المحاسبة العامة عن القيام بدورها في عملية تقييم اداء المشروعات العامة ، وما ذلك إلا بسبب محدودية امكانياتها الفنية من ناحية وبسبب محدودية سلطتها وشكلية هذه السلطة من ناحية اخرى .

٥ ـ عدم اعطاء الرأي العام واجهزة الاعلام الرسمية مسألة تقييم الاداء ما تستحقه من اهتمام .

٦ ـ عدم الاهتمام بالاعتبارات والمعايير الاقتصادية الصحيحة والمناسبة التي يمكن على ضوئها تحديد مستوى كفاءة اداء المشروعات العامة .

٧ ـ ان حداثة التجربة الادارية في اقطار المنطقة والحساسية الشديدة تجاه النقد أدى إلى غياب الاساليب العلمية الصحيحة لتقييم اداء المشروعات العامة .

وقد قدمت الدراسة في نهاية هذا الفصل تصورا عاما لنظام لتقييم اداء المشروعات العامة . واهم عناصر هذا النظام هي :

أ ـ نطاق تقييم المشروعات العامة واهدافه .

ب ـ مؤشرات اداء المشروعات العامة .

جـ ـ الجهات الرسمية المسؤولة عن تقييم الاداء .

من استعراضنا الموجز السابق لأهم ما تناولته الفصول الخمسة التي تكونت منها الدراسة يمكن أن نرى بوضوح أن هذه الدراسة قد نجحت إلى حد كبير في تحديد اهم المشاكل والعقبات التي تواجهها المشروعات العامة في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط مما اثر ويؤثر بصورة سلبية على دورها في عملية التنمية . ونظرا لتعدد هذه المشاكل وتشعبها وامتداد جذورها فإن ايجاد الحلول المناسبة لها لتصحيح مسار المشروعات العامة

في المنطقة يتطلب بالدرجة الاولى الارادة الصادقة المخلصة على كل المستويات لتبني وتنفيذ الاستراتيجية المناسبة لتنمية وتطوير المشروعات العامة في المنطقة التي تزداد اهميتها يوما بعد يوم .

ومن الجدير بالذكر انه منذ الوهلة الاولى لمراجعتنا هذه الدراسة توقعنا أن تعطينا تصورا عاما عن حجم وتصنيف المشروعات العامة في اقطار المنطقة وذلك من حيث عددها الاجمالي ، والحجم الاجمالي للقوة العاملة فيها ، واجمالي الاستثمارات الرأسمالية ، ويا حبذا لو تضمنت الصورة ايضا نصيبها من الانتاج أو القيمة المضافة بالنسبة لقطاع أو قطاعات معينة أو بالنسبة للانتاج القومي في كل قطر عدا قطاع النفط . صحيح أن توفير هذه الصورة الاحصائية كان سيتطلب جهدا ذاتيا كبيرا نظرا للصعوبة البالغة التي يواجهها أي باحث للحصول على بيانات واحصائيات دقيقة وحديثة ليس فقط في اقطار الجزيرة العربية بل وفي كل الاقطار النامية ، الا أن توفر مثل هذه الصورة كان من الممكن أن يزيد من اهمية البحث ويضيف إلى المساهمات القيمة والجادة التي اتحفتنا بها الدراسة الحالية . الا أن غياب هذه الصورة الاحصائية حجب الكثير من المعالم الهامة « لقطاع المشروعات العامة » كما جعل من الصعب الحكم على مدى تمثيل عينة المشروعات العامة المستخدمة في الدراسة (٤١ مشروع) للمجتمع الكلي الا وهو قطاع المشروعات العامة .

ومن ملاحظاتنا الثانوية نود أن نطرح التساؤ ل التالي الذي فرض نفسه اثناء استعراضنا لفصول البحث :

ورد ضمن الفصل الأول وتحت عنوان التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجهها اقطار الجزيرة العربية المصدرة للنفط ، ان هذه التحديات تتمثل في الظواهر الرئيسية التالية :

أ ـ اعتماد الناتج المحلي الاجمالي على النفط الخام .

ب ـ التدفقات النقدية وتوجيه معظمها للاستهلاك المباشر .

ونعتقد أنه يحق لنا أن نتساءل : هل تقتصر التحديات على ذلك فقط ؟

ألا يعتبر الصغر النسبي لحجم السوق في هذه المنطقة تحديا ؟

ألا يعتبر محدودية المقدرة الاستيعابية المحلية للاستثمارات تحديا ؟

هذا بالاضافة إلى العديد من التحديات الخارجية التي تواجهها وتعيشها المنطقة والتي تزداد حدتها يوما بعد يوم .

صحيح أنه في مواضع متفرقة من الدراسة تم استعراض التحديات السابقة ، الا اننا نرى انه كان من الضروري ان ترد تحت العنوان الخاص بها ولو بالاشارة على الاقل .

واخيرا لا يسعني الا أن اقر بأن هذه الدراسة تمثل جهدا ملموسا واضافة قيمة إلى المكتبة العربية ، يكمن خلفها النية الصادقة المخلصة التي تهدف إلى المساهمة في القاء الضوء على سلبيات ماضي وحاضر المشروعات العامة في اقطار الجزيرة الغربية المصدرة للنفط بغرض تصحيح مسار هذه المشروعات ورفع كفأءة ادائها وتنمية قدرتها على القيام بدورها الاستراتيجي في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها اقطار المنطقة في مسيرتها التنموية .





منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

في ذكرى بياجيه

أضواء على حياة بياجيه وإنجازاته العلمية

ندوة علمية

اشترك فيها ونظمها

د . محمد عماد الدين اسماعيل استاذ علم النفس بجامعة الكويت منظماً

د . محمد أحمد غالي استاذ علم النفس بجامعة الكويت عضواً

د . حامد عبد العزيز الفقي استاذ علم النفس المساعد بجامعة الكويت عضواً

د . عبد الرحيم عبد الله صالح مدرس علم النفس بجامعة الكويت عضواً

د. عصمت سيف الدولة

دفاع عن الشعب ، دار الحكمة للنشر
بيروت ١٩٨٠ ، ٢٨٦ صفحة

مراجعة : د . عدنان البكري*

يقع الكتاب - بالاضافة إلى المقدمة - في ثلاثة اجزاء . الجزء الاول « الوقائع » ، والجزء الثاني « الدفاع » والجزء الثالث « الانقلاب والمقاومة الشعبية » .

والكتاب هو وثيقة افتتاح الدفاع امام محكمة جنايات امن الدولة العليا بالقاهرة عن مائة وستة وسبعين مناضلاً اتهموا بتحريض الشعب وتحريكه وقيادته في محاولة لتغيير نظام الحكم بالقوة بعد انتفاضة ١٨ ، ١٩ كانون الثاني - يناير - ١٩٧٧ التي اجتاحت مصر لاسباب وصفها الحاكم بانها « انتفاضية حراميّة » ووصفها الدفاع بانها تعبير عن نقمة الشعب على السلطة التي خذلته في تطلعاته القومية والمعيشية .

وامام محكمة امن الدولة يقف « المحامي » عن الشعب متهماً الدولة . فيضعها في قفص الاتهام بدلاً من الشعب . وبذلك يقدم لنا الدكتور سيف الدولة صورة حيّة للمحاكمات السياسية التي لا يعتذر فيها المحامي عما أتهم به موكله - ففي ذلك اهانة للموكل - بل ليبينّ بأن ما كان قد اقدم عليه موكله هو استجابة طبيعية لتصرفات الدولة الخاطئة التي استفزّته فانتفض دفاعاً عن كرامته وخبزه .

لقد اراد سيف الدولة في دفاعه أن يقدم الدليل على أن الشعب العربي في مصر ما كان ليرضى بالخبز ثمناً للكرامة . وأن الانتفاضة باسم الخبز هي تعبير رمزي عن

* قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .

الاحباطات المتوالية والشعور بالمهانة الذي ولده تحقير الحاكم للشعب حين ربط الصلح مع اسرائيل بتوفير الطعام واللباس والمأوى . فالشعوب تتحمل شظف العيش من اجل هدف اسمي ، وحين يغيب هذا الهدف عن مخيّلتها ترجع إلى حيوانيتها وتلبي نداء المعدة وحده . فحين كان الشعب العربي في مصر يدافع عن حقوق العرب في فلسطين ويقودهم نحو الوحدة كانت لذة النضال من اجل هدف تعوضه عن لذة « الفرخة الاميركاني » ، فصبر وصابر وكافح راضياً . ولكن حين انبرى حكامه يلوحون له بالخبز ثمناً للاعتراف بعدو الامس والتخلي عن مسيرة الوحدة اتخذ من الخبز حجـة لمحاسبة الحاكم وصب جام غضبه عليه . فخواء المعدة من اجل هدف له الف مبرّر ومبرّر ، ولكن خواءها بلا هدف ليس له أي مبرّر . والاسباب المباشرة لانتفاضات الشعوب تعبّر دائما عن الاولويات التي تسيطر على ذهن المواطن العادي وتشغل باله وتحركّه ككائن حي وترسم سلوكه الاجتماعي والسياسي . وعندما يصل مؤشر النقمة الى مرحلة الغليان نتيجة الاحباط في الوصول الى الأولويات البديلة تنبري الطليعة للكشف عن مصادر النقمة الحقيقية وتوجهها نحو الهدف الاساسي . وهذا ما أراد الدكتور سيف الدولة قوله في الدفاع عن الشعب .

لقد عاش فقراء الشعب المصري ، عاملهم وفلاحهم وجنديهم ، تحت مظلة الامن الغذائي التي وفرت الدعم لقوتهم اليومي . وكان قرشه ضماناً اكيداً لـ (عيشه) و (طعميته) و (جلابيته) حين كان يناضل من اجل الكرامة والمستقبل الافضل . واذا به يوعد با (الكاتو) و (الحاجات بتوع بره) و (الفراخ الاميركاني) ثمناً للكف عن نضاله . ولما لم يتحقق الوعد ادرك الشعب بأنه خسر الحلم والخبز ، فانتفض .

« ولم يكن سياق الامور في مصر الا مطحنة رهيبة حاصرت الشعب بين فكين من الجوع والكذب ، فلما كادت أن تسحقه سحقاً حاول الافلات دفعاً لخطر يتهدد حياته وكرامته وخلقه (ص ٢٨) وقد تم ذلك في غياب السيطرة على الاستغلال وعلى المتنفعين من احتكار قوت الشعب الذين اطلق النظام ايديهم أو غض النظر عن تصرفاتهم في مضاربات السوق وصولاً إلى الاثراء السريع ، لكسب تأييدهم ودعمهم للنظام . فخسر تأييد الجماهير المتضررة التي تكمن مصلحتها الحقيقية في دعم نظام حكم ديمقراطي اشتراكي يحقق تثبيت اسعار مئات من السلع الضرورية لحياتهم وابقائهم في حدود المقدرة الشرائية لدخولهم . ففلت زمام الامور حين انعدمت الثقة بين الحاكم والمحكوم لاعتماد الاول على من يعاديه الثاني لانه يمثل نقيض مصالحه .

هذه هي خلاصة ما اعتبره الدفاع « استفزازاً » للشعب . اذن فالدولة هي المتهمة

لانها « اشعرت » الشعب بالظلم فاستفزّته فانتفض . والجماهير لا تعي الحكمة من الظلم بل تحكم على تصرف الحاكم من خلال النتائج التي يفرضها هذا التصرف .

ويستعرض « الدفاع » الاوجه المختلفة للانتفاضة ليردّ عنها وصف « اعمال الشغب » . ولم يكتف بالاستناد إلى الرأي القانوني الرسمي الذي يعجز دائما في المحاكمات السياسية عن تقديم التفسير الواقعي للاحداث بل ذهب إلى ربط الاحداث بالاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ادت اليها .

لقد بدأت الانتفاضة ، كما يُشير تقرير مديرية امن القاهرة ، بالعمال الذين ردّدوا « هتافات عدائية ضد سياسة الحكومة وقرارات رفع الاسعار والقيادة السياسية » ثم طلاب الكليات المختلفة وبعض طلاب المدارس الثانوية ، ووصل صداها إلى الاسكندرية .

وكما هو واضح من الاسلوب الذي اختاره الدفاع في عرض « الوقائع » التصدي لمحاولة السلطة في الاساءة لسمعة القائمين بالمظاهرات والنيل من الغرض النبيل العادل الذي دفعهم للانتفاضة بوصفهم بالمشاغبين والحرامية . فكان ما قدمه صورة حيّة ومكررة لماضي النضال حين كانت الحكومات تصف كل معارضة شريفة لسياساتها القمعية بالاثارة والحض على كراهية النظام واثارة الشغب ، وتنعت الطليعة التي تنبري للكشف عن مصادر النقمة وتوجهها بالشيوعيين والمخربين والانتهاز بين وضعاف النفوس . وحين يقرأ من نال شرف التعرض لهذه التهم في ماضيه النضالي ـ القومي كتاب «دفاع عن الشعب » يدرك لأول وهلة عودة الماضي إلى مصر بصورة الحاضر المتمثل بالوصف التقليدي للمعارضة !!

فقد ارادت السلطة استغلال الاحداث لتصفية القوى الوطنية المتمثلة باكثر شرائح الشعب وعياً وحساسيته للاخطار المحيطة به وهي العمال والطلاب الذين دفعهم الاحساس بمعاناة الشعب إلى الجهر بالمعاناة نيابة عنه منطلقين من مواقع الدفاع عن النفس .

أما وصف السلطات لهم بالمشاغبين والانتهازيين والشيوعيين والحرامية فكان خير رد عليه هو ذكر الدفاع لبعض الهتافات التي كانوا يرددونها والتي سجلتها نيابة امن الدولة نفسها !! ومن هذه الهتافات .

!العيشة بقت مرة عاوزين حكومة حرة .

عبد الناصر يا ما قال لا حرية مع استغلال .

مش عنخاف مش عنخاف غلو علينا العيش الجاف .

عبد الناصر يا ما قال خلو بالكم من العمال .

الثوار رفعوها شعار ربط الأجر بالاسعار .
الاضراب هو سلاحنا ضد السلطة اللي بتدبحنا .
ياللي بتحكم باسم الدين انزل انزل من عابدين .
انزل شوف الملايين بايتين جعانين .
ناصر ناصر يا حريّة .

وكأنه أراد أن يسأل ، هل كل من نادى بالخبز شيوعي ؟ وهل كل من هتف بعبد الناصر مشاغبٌ ؟ وهل كل من أراد حكومة حرة انتهازي ؟
وفذلكة وصف كل حركة تقدميه تتصدي للسلطة وتحاول تعريتها امام الجماهير بانها شيوعية ، اصبحت « دقة » قديمة بعد أن استنفذت اغراضها ولم تعد تدر العطف على الحكام ، لا من الداخل ولا من الخارج . فحين كانت عقول الجماهير خاوية من عقيدة محددة ترسم لها سبل العيش الكريم وتنقذها من مخالب الاستغلال كانت الشيوعية غولاً تخاف أن يحتل مواقع الفراغ في عقولها وايمانها بمقدساتها ومثلها العليا ، فاستغلت السلطات تلك « المقاومة الذاتية » لما هو غريب عما الفته فاستعدتها على القوى الوطنية والقومية التي وصفتها بالشيوعية . وحين آمنت تلك الجماهير بقوى الشعب العامل ، ووجدت أن خلاصها يكمن في ذاتها وبثقتها في نفسها وانها هي صاحبة المصلحة الحقيقية في توحيد الصف والالتفاف حول القيادة المؤمنة بها زال الاحساس بالخطر ولم تعد تخاف التحدي وهي تدرك بأنها أقوى منه .
والهتافات التي اطلقتها الجماهير ، والشعارات التي رفعتها ، لا يستشف منها النبرة الماركسية المألوفة ، بل هي وطنية تعبّر عن واقع الحال المصري ، وقوميّة تعكس النقمة على الخروج عن الصف العربي . ومع ذلك ارادت السلطة وصف المعارضة جميعها بالشيوعية حتى يبدو أن لا أحد غير الشيوعيين ناقم على الوضع ومعارض للحكومة . وحتى الناصريون وصفوا بأنهم « مدعو الناصرية » . ولم يجد « الدفاع » ضرورة لتفسير هذه الصورة المشوهة التي رسمتها اجهزة المخابرات والأمن للانتفاضة الشعبية بل قدمها للقضاء كما هي وذلك بالتجائه إلى الاقتباس المباشر من المذكرات والبلاغات الرسميّة المرفوعة الى الجهات المختصة ، وهو واثق بأن القضاة سيدركون بطلان ادعاءات الحكومة دون حاجة لتفسير أو ايضاح .
وفي الجزء الثاني من الكتاب تحت عنوان « الدفاع » يقدم لنا الكاتب مزيجاً من البلاغة العاطفيّة ـ الحماسيّة والحجج القانونية ليثبت للمحكمة والرأي العام بأن اتهام السلطة لموكليه بالعمالة والانتهازية والتخريب ووصفها للجماهير بانهم رعاع ولصوص يشكل « انعدام الاحترام للشعب والفحش في سبابه واهانته والجرأة على تهديده بالسحق

والحكم عليه باللصوصية » وهو « يؤدي تلقائياً إلى انعدام الاحترام للدستور ثم الى انعدام سيادة القانون » . ولم يكتف الدفاع باتهام السلطة امام القضاء بل اراد رد الاعتبار الى احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ التي شوهتها السلطة فوصفها بأنها « انتفاضة شعبية . انتفاضة لانها رد فعل مباشر على عدوان مفاجىء وهو غير منكور . وشعبية لأن ذلك هو القدر المتيقن من اوصاف الذين انتفضوا . انهم الشعب » .

والجزء الثاني بمجمله يصلح أن يكون درساً في اصول الاجراءات الجنائية وتفسير قانون العقوبات والقانون الدستوري ، ويمثل الجانب الفني ـ القانوني المتخصص الذي لا بد منه في الدفاع عن المتهمين امام القضاء لاثبات « تهافت الاتهام » واقناع المحكمة بالحجج القانونية لإسقاط التهمة التي تحاول النيابة الصاقها بهم . وهذا الجانب من الكتاب قد لا يثير اهتمام القارىء العادي الذي تنقصه الثقافة القانونية ، ولكنه بالتأكيد يعتبر إسهاماً في فن وعلم المرافعات الجنائية الذي يقع ضمن اهتمامات طلاب القانون وخصوصاً ما تعلق منها بمواضيع الارتباط والاحالة والاسناد .

ومع ذلك لم يكتف الدفاع بالحجج القانونية بل التجأ إلى اسلوب بارع لدفع التهمة عن موكليه من خلال التشكيك بجهاز امن الدولة وزعزعة الثقة باستقامة العاملين فيه ، وهم وحدهم شهود الحكومة في القضية . ولهذا الجزء من الدفاع اهميته بالنسبة للمحاكمات السياسية التي تلعب فيها اجهزة الامن والاستخبارات الدور الاول في ادانة من تراه السلطة. مهدداً لوجودها واستمرارها في الحكم حتى ولو اقتضىٰ ذلك تلفيق التهم ثم تقديم الادلة الزائفة والشهود الزور لاثباتها .

وفي محاكمة جهاز أمن الدولة ، او « الجهاز الخرافة » كما سمّاه سيف الدولة الدرس البليغ والاثارة الفكرية النافعة للاجيال التي ولدت أو ترعرعت في ظل هذا الجهاز دون أن تتاح لها الفرصة لمقارنة العيش معه مع العيش بدونه إلى درجة رضاها به كقدر محتوم تفرضه متطلبات حماية المنجزات التي وعدها به حكّامه ، وكأداة ضرورية للضرب على يد « الحاقدين » و « الانتهازيين » و « العملاء » الذين يتآمرون على حرماننا من هذه المنجزات كما تدعي السلطة.وقد اراد سيف الدولة اثبات زيف هذا الادعاء لأن « ادارة مباحث امن الدولة . . . لا تستحق ثقة القضاء ولا تتفق مع سيادة القانون ولا تؤتمن على حريات الشعب » . « وأن هذه الدعوى قد كشفت وصمتين اساسيتين في جهاز امن الدولة القائم . أولاهما : الجرأة على القانون الى حد الاستهتار . ثانيتهما : القصور في الاداء إلى حد الخلل » .

وقد أبدع المؤلف ـ المحامي في تحليله لتخلف جهاز الامن تحت عنوان « السعار »

وتساؤله « فهل يستحق ثقة القضاء جهاز مسعور يعض ذيوله ؟ » فقد ربط بذكاء بين تخلف جهاز الامن كظاهرة فرعية وبين تخلف جهاز الدولة كظاهرة كليّة ، وكأنه أراد الافصاح عن حقيقة ادركها علماء السياسة منذ زمن طويل وهي أن جهاز الدولة السليم لا يحتاج إلى جهاز أمن سقيم . وأن القمع واضطهاد العباد هو وسيلة للتعمية على الفساد . وأن كتم الانفاس هو دليل على انعدام الثقة بين الحاكم والناس . والا لماذا يرتعد الحاكم من كلمة تقال أو تكتب ، ولماذا لا يلتجىء إلى الاقناع عن طريق الحوار بدل تسليط اجهزة الامن لإخراس الالسنة وكم الافواه ؟ وبالاضافة إلى الربط بين السياسة والقانون والحديث عن التخلف الديمقراطي.وغياب الشعور الجماعي بالمسؤولية وضعف المقدرة الجماعية على التمسك بالحق ، يضع الدفاع اصبعه على داء آخر للتخلف هو الداء الاقتصادي الذي بدأ يستشري في جسم مصر منذ اواخر ١٩٧٣ أو أوائل ١٩٧٤ حين أباحت الدولة « النشاط الفردي والجماعي في مصر لذلك القانون البدائي الذي استعاره الانسان في مرحلة تاريخية من مجتمع الوحوش في الغابات : قانون البقاء للاصلح . واسمه المدني « قانون المنافسة الحرة » . . . حيث تنقلب القيم وتصبح السرقة مهارة والنصب شطارة والذمم تجارة ومخالفة القانون شجاعة وجسارة ويفسد المناخ كله . كيف يؤثر هذا المناخ الفاسد في جهاز مباحث أمن الدولة » ؟ ويجيب عن هذا السؤال بأن ضباط أمن الدولة هم مرضى القهر الذي تمارسه الدولة ، وعندما يتحررون من هذا القهر فإنهم سوف لا يستمعون إلا الى صوت القانون ولا ينفذون إلا احكامه ولا يحترمون إلا حدوده .

وبعد أن كشف الدفاع عن نوعية جهاز امن الدولة الذي كان المفروض فيه أن يكون مؤتمناً على حرية الناس وأموالهم واعراضهم ، انتقل لبيان انعكاس ذلك على اداثه الوظيفي المعبّر عنه في التقارير التي كتبها والشهادات التي اداها امام المحاكم . فكانت فضيحة . « وعلى أي حال فها هو الجهاز الذي نقول إنه قد تحول من وظيفة حماية امن الدولة بأمر القانون وفي نطاق احكامه إلى جهاز حماية أمن الحاكمين واحزابهم » .

لقد قدم لنا الدكتور سيف الدولة في هذا الجزء من دفاعه عن الشعب مثالاً حيّاً عن الصلة الوثيقة بين القانون وعلم السياسة والاجتماع والاقتصاد وحتى علم النفس ، واضاف دعماً إلى حجة القائلين بأن التفسير الحرفي للمواد القانونية لا يساعد أبداً على إخراجها من نطاقها الذاتي ذي البعد الواحد المتمثل في الصياغة اللفظية التي لا تعني شيئاً ، أو تعني القليل ، إلاّ بعد ربطها بالحياة . ولما كان القانون هو أحد الوسائل الفعالة لتنظيم الحياة وجب أن ينسجم معها ويخضع لها وليس العكس ، وإلاّ فقد حيويته أو أصبح اداة للقمع والتعسّف المزاجي .

ويمثل الجزء الثالث من الكتاب « الانقلاب والمقاومة الشعبية » قمة الاداء القانوني - السياسي في الدفاع عن الشعب وتضييق الخناق على الحكومة برميها بدائها واتهام الحاكمين بأنهم هم أنفسهم الذين خرقوا الدستور فكان « من حق الشعب أن يقاوم تصرفات الحاكمين بكل الاساليب اللازمة والكافية للدفاع عن الشرعية ضد الاستبداد. وأن احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بكل مفرداتها كانت استعمالاً لحق المقاومة المشروعة ضد التصرفات [الحكومية] الانقلابية غير المشروعة . » [ص ٢١٣] .

ومن أهم وأخطر المبادىء التي أبرزها الدفاع والتي تصلح أن تكون درساً اساسياً في الحرية والديمقراطية في أي بلد عربي مهما كان نظام الحكم فيه هو أن **الاستبداد لا يمكن أن يبرّر بالمصلحة العامة** . وأن إهدار حكم القانون لا يمكن أن يكون ثمناً للوعد بالمنافع . « فلا حسن النية ، ولا الرغبة في إرضاء الشعب ، ولا تحقيق منافع عاجلة له ، ولا إخراجه من ازمة طارئة . . يصلح عذراً لإهدار المصلحة الشعبية الأولى : المشروعية والتزام الحاكمين بالدستور » . فالدساتير والشرائع هي تعبير عن السيادة الشعبية للحد من السلطة لا بالطريقة التي يرتئيها الحاكمون انفسهم بل حسبما تنظمه احكام الدستور ، والا لانتفى الغرض الاساسي الذي من اجله وجدت الدساتير واصبحت اداة طيعة بيد الحاكمين لسلب المحكومين حرياتهم وارادتهم واصبح مصير الشعب معلقاً على ما يرى الحاكمون بأنه في مصلحته أو غير مصلحته . فالمشروعية والتزام الحاكمين بالدستور هي الموضوع الطاغي على الجزء الثالث من الكتاب الذي يصلح بحق أن يكون دراسة متعمقة في القانون الدستوري والحريات العامة . ومن النقاط الرئيسية التي طرحها معيار مشروعية الدستور ذاته . فهل يكفي توفر الشروط الشكلية التي حددها الدستور لإضفاء صفة الشرعية أو « الدستورية » على تصرفات الحاكمين - كأن تكون تلك التصرفات صادرة من مختص في حدود اختصاصه - أم يشترط فيها أن تكون متفقة مع ومؤديه إلى الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حددها الدستور ذاته ؟ إن في الاجابة عن هذا التساؤل يكمن الفرق بين السلطة الدستورية المطلقة والسلطة الدستورية المقيدة . ولكن كيف تكون السلطة دستورية ومطلقة في آن واحد ؟ تكون كذلك إذا اصبح الدستور مجرد رخصة بيد بضعة اشخاص يلوحون بها كلما اعوزهم المبرر لتصرفاتهم طالما تقيدوا بالشكل الدستوري وبالاجراءات التي يجب اتباعها . « ولما كانوا اصحاب الكلمة الاخيرة في تقدير مدى ومضمون سلطاتهم فإنهم لن يكونوا تابعين للدستور الا نظرياً وهم في الواقع سادته » . أما السلطة الدستورية المقيدة فلا يكفي تقيدها بالشكل والإجراءات كي تكون تصرفاتها شرعية بل يجب أن تتفق مع الغايات الموضوعية التي حددها الدستور لممارسة السلطة **طبقاً للاجراءات التي نص عليها الدستور** . فالسلطة

الدستورية المطلقة احادية أو ذاتية القيد ، والسلطة الدستورية المقيدة ازدواجية القيد .

ويسلط المؤلف الضوء على الممارسات الخاطئة في استعمال الحق القائم على السلطة التقديرية ونتائجها القانونية على خرق المبادىء الاساسية التي توخاها الدستور من الاحكام التنظيمية فيه . ويتهم الحاكمين «بالانقلاب» على الدستور « باستعمال السلطة المخولة لأصحابها دستوريا لتحقيق اهداف لا تتفق أو تناقض الغايات التي حددها الدستور ذاته لممارسة السلطة بصرف النظر عن صحتها الشكلية » . (ص ٢٢٥) وحتى يدعم اتهامه ، قدم لنا سيف الدولة دراسة اصيلة في القوة الملزمة لدستورين يحكمان مصر : الدستور الاتحادي الذي استفتى فيه الشعب يوم أول سبتمبر عام ١٩٧١ ووافق عليه بأغلبية كاسحة ، و « دستور جمهورية مصر العربية » في ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، والعلاقة بينهما وبين « الميثاق » الذي اصدره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٢ « ليكون اطاراً لحياتنا وطريقاً لثورتنا ودليلاً لعملنا من اجل المستقبل » .

فالمقومات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من المقومات الاساسية للمجتمع التي عدد الدستور الاساليب الكفيلة بتحقيقها وحمايتها في الفصل الثاني من الباب الثاني . وان المساس بأي من تلك المقومات يعتبر جريمة تقع تحت طائلة العقاب الذي نصت عليه المواد ٨٧ وما بعدها من قانون العقوبات . أما الانفتاح الاقتصادي بقصد تغيير المقومات الاساسية للاقتصاد المصري فيعتبر تغييراً للفصل الثاني من الباب الاول من الدستور الذي حدد الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري . وتغيير الدستور بغير الطرق الدستورية المألوفة ما هو الا انقلاب سلاحه الانفتاح . ويتجلى ذلك بوضوح بالمقارنة بين التشريعات والقرارات « الانفتاحية » وبين التخطيط الاقتصادي الشامل الذي فرضه الدستور اسلوباً للتنمية . فالأولى تهدف الى إحياء وإنماء الرأسمالية والعودة المباشرة إلى اقتصاد السوق والمنافسة الرأسمالية التي تعمل بالسمسرة والعمولات والتهريب ، والثاني يهدف إلى تحقيق الوظيفة الاجتماعية للملكية ـ العامة والخاصة ـ لخدمة الاقتصاد القومي والخير العام للشعب بكل طبقاته في اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال .

هذا « الانقلاب بالانفتاح » هو الحلقة الأولى في سلسلة الانقلابات ضد مواد الدستور الاخرى . وقد صوّر سيف الدولة أهم مظاهر هذا الانقلاب وما أدت اليه سياسة الانفتاح الاقتصادي من تدهور الاقتصاد المصري وزيادة اعباء المعيشة على كاهل الاغلبية العظمى من الشعب المصري الذي زاد فقراً ، وظهور الطبقة الرأسمالية التي زادت غنىً ، حتى أصبحت من اصحاب الملايين في بضع سنوات . فقضت على بقية الطبقات « حين فضّت التحالف بين قوى الشعب العاملة وحققت سيطرة طبقة اجتماعية واحدة

هي : هي نفسها ، وفي سبيل ذلك قلبت نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية كما هي معيّنة في الدستور » . « وهكذا في حلقة جهنمية انتهت إلى أن اصبحت الدولة ذاتها تحت سيطرة هذه الطبقة » . وليس هذا القول من باب البلاغة الكلامية . فنتائجه السياسية ـ على الأقل ـ قد زعزعت اسس العلاقات بين مصر واشقائها العرب وادت إلى القطيعة والعزلة بينها وبينهم ، وبالتالي إلى خروجها من صف المجابهة مع اسرائيل والولايات المتحدة . وقد عبر الدكتور سيف الدولة عن ذلك بالعبارة التالية .

« . . . فإن اصحاب المصلحة المستفيدين من الانفتاح الاقتصادي هم اصحاب المصلحة المستفيدون من علاقة التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية ، هم اصحاب المصلحة المستفيدون من إنهاء الحرب مع اسرائيل ، هم اصحاب المصلحة المستفيدون من عزلة مصر عن الامة العربية ، هم اصحاب المصلحة المستفيدون من قرارات رفع الدعم . . . » [ص ٢٤٩] .

ألا يعتبر انقلابا على الدستور تسخير القوانين لإهدار حقوق قوى الشعب العاملة وتطلعاتها المصيرية التي ضمنها لها التحول الاشتراكي ؟ لعل ابلغ وأدمغ اجابة على هذا السؤال هي ما عبر عنه رئيس الجمهورية انور السادات « ايام زمان » بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٧١ حين قال :

« أوضح الأهداف الاميركية في المنطقة هي : (١) اخراج الاتحاد السوفياتي منها ونحن نرى أن الاتحاد السوفييتي صديقنا في الحرب وصديقنا في السلام (٢) عزل مصر عن الأمة العربية . ونحن لا نستطيع القبول تاريخياً ومصيرياً بمثل ذلك لأن مصر جزء من الأمة العربية قدراً ومستقبلاً (٣) ضرب التجربة الاشتراكية في مصر ونحن نؤمن بطريقنا في التطور ونصمّم عليه الى آخر المدى » .

والمعروف طبعاً أن « الاهداف الاميركية في المنطقة » قد تحققت كلها في مصر ، لا على يد رئيس جديد ، بل على يد الرئيس السادات نفسه . فماذا حصل ؟ الجواب الذي يقدمه لنا سيف الدولة في دفاعه عن الشعب هو :

« (أن) ما وقع في مصر منذ عام ١٩٧٤ هو انقلاب حسب وصفه الدستوري القانوني الصحيح . وإذا صح ما هو منسوب الى المتهمين أو إلى الشعب فإن هتافاتهم وشعاراتهم وكتاباتهم ومظاهراتهم ضد الانفتاح وضد

اتفاقية فض الاشتباك وضد « الاحزاب » وضد « رفع الدعم » وضد « الافقار » . . كانت حركة شعبية مضادة لمظاهر انقلاب غير مشروع » . .

فهل كانوا يمارسون في هذا حقاً مشروعاً ؟

في الخمسة والعشرين صفحة المتبقية من الكتاب تحت عنوان « المقاومة الشعبية » و « لماذا » يقدم لنا المحامي ـ الاستاذ دراسة مقارنة في الفكر السياسي وعلى وجه التحديد في « المقاومة والثورة » . فيستبعد الثورة من تكييف الاحداث ، لأنها تغيير في المبادىء الاساسية للدستور ، أو الغاء له وهذا ما لا ينطبق على انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . أما المقاومة « فهي نشاط يستهدف رد أو ايقاف أو الغاء تصرف غير شرعي . فهي تستمد شرعيتها من الدستور والقانون مباشرة اذ غايتها حمايتها والدفاع عنها » . وهي جزء لا يتجزأ من مفهوم السلطة المقيدة . فهل من حق الشعب العربي في مصر أن يقاوم الانقلاب الذي أوضحنا أركانه ومظاهره فيما سبق أم لا . فكانت اجابة الدفاع عن الشعب بالإيجاب . فحق المقاومة يقره القانون حيث لا تسري احكام قانون العقوبات على كل فعل أرتكب بنيّة سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة (م ٦٠ من قانون العقوبات المصري) وان كلمة الشريعة أو القانون الواردة في نص المادة ٦٠ تشمل الشريعة الاسلامية . فهل أقرت الشريعة حق المقاومة ؟ باستعراض المصادر الرئيسية للشريعة الاسلامية وهي القرآن والسنّة نجد العديد من الآيات الكريمة في سور متعددة والاحاديث الشريفة وما اتخذه ائمة الشريعة وفقهاؤها اساساً لإباحة دفع العدوان على النفس أو الغير أو الجماعة بدون حد ألا أن يكون لازماً لدفعه . لكنهم يشترطون لدفع الاعتداء شرطاً له علاقة بموضوع الدعوى التي وُكِّل فيها المحامي سيف الدولة وهو الاّ يمكن « الغوث » ، أي ألا يكون امام المُعتَدىٰ عليه سبيل الاّ المقاومة لدفع الاعتداء » . وهكذا يتحول حق الدفاع الشرعي في الشريعة الاسلامية عن طريق فرض الغوث على جماعة المسلمين إلى حق في المقاومة الشعبية للاعتداء » .

ولم يكتف سيف الدولة بالشريعة الاسلامية ، بل قدم بحثاً مكثفاً في مفهوم الشريعة المسيحية للمقاومة لا بد وأن هلّل له اساتذة الفكر السياسي لما فيه من اصالة وعمق في التحليل والمقارنـة. فالشريعة المسيحية تدعو لمقاومة الاضطهاد والاستبداد .

أما قول المسيح المشهور « اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » فلا يمكن اعتباره دليلاً على الطبيعة الاستسلامية أو المسالمة للشريعة المسيحية بل ذكره السيد المسيح لاحباط مخطط اليهود في احراجه امام السلطة الرومانية حين سألوه عن وجوب دفع الضرائب لقيصر . وهناك ما يشير إلى عكس ذلك تماماً ، ومنه قول المسيح « ما أخذ بالسيف

بالسيف يؤخذ . وما حق الحرمان الآ امرٌ كنسيٌ باسقاط الحاكم وتجريد تصرفاته من الشرعية وبالتالي اباحة مقاومته . وفي فترة لاحقة طورت المسيحية موقفها من الحاكم الجائر وعلمت المسيحيين عن طريق التبشير بأن كل امر يصدره الحاكم متجاوزاً حقوقه هو أمر باطل وغير ملزم للمواطنين . ثم دعا التبشير بالمسيحية إلى « المقاومة ، حتى المسلحة ، ضد الاجراءات غير العادلة أو المستبدة مقرراً انه اذا كانت تلك الاجراءات مفروضة بالاكراه فيجب أن ترد بالاكراه » .

وتبلورت هذه الافكار على يد القديس توماالاكويني الذي صاغ احكام الشريعة المسيحية على الوجه الذي ما تزال عليه حتى الآن . ومن اهم ما قدمه للفكر السياسي هو حق المقاومة الشعبية ومفهوم « الصالح العام » كسبب موضوعي لقياس العدل أو الجور فاقترب من نظرية « المصالح المرسلة » التي اتخذت منذ وقت مبكر لقياس العدل والجور في الشريعة الاسلامية .

ثم يستعرض سيف الدولة تاريخ المبادىء القانونية وتطورها الذي هو تاريخ وتطور حق المقاومة ضد الاستبداد ، ويلخص بخمس صفحات ما يمكن أن يحتل اضعافها ماراً بالمفكر الايطالي مارسيل دي بادو والمفكر الفرنسي جان دي جاندون (٤ ، ١٣) وغيرهما من اعلام الفكر الغربي في القرن السادس عشر ، والفيلسوف الانجليزي جون لوك ، والفرنسي جان جاك روسو ، حتى يصل الى تبني هذه الافكار والدعوات في القوانين الوضعية بداية باعلان الاستقلال الاميركي (١٧٧٦) وحقوق الانسان في الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وصدور الدستور الفرنسي عام ١٨٩٣ الى استقرار الاعتراف بحق المقاومة في فقه القانون الجنائي . وينتهي به المطاف السريع المركز الى الدستور المصري وقانون العقوبات . وكل الذي استعرضه يشير إلى حق الشعب المشروع في « مقاومة التصرفات التي تتنافى وتتناقض مع المبادىء الاساسية في الدستور أو تنطوي على اعتداء عليه أو تلحق به اضراراً .

فماذا فعل الشعب الذي جاد فيه الابناء بدمائهم دفاعاً عن وطن لم يجد بالغذاء على امهاتهم ، ولا بالكرامة على ابنائهم ؟

« قاوم القرارات والتصرفات غير المشروعة ، بالرأي بالكلمة ، بالنشرة ، بالاحتجاج ، بالمسيرة ، بالشكوى إلى مجلس الشعب ، بالتجمهر ، بالمظاهرة ، فلما اعتدي عليه ... قاوم بالقوة ... » .

فهل ارتكب الشعب جريمة ؟

إن تقييم أي كتاب يعتمد بالدرجة الاولى على مدى نجاح مؤلفه في تغطية الموضوع الذي اختاره له وتوصيله الى القارىء . و « دفاع عن الشعب » ليس كتاباً مدرسياً ولا معالجة شمولية لموضوع محدد ، بل وثيقة دفاع عن متهمين امام القضاء .

لقد اختار المؤلف لنفسه « استراتيجيّة عمل » تتمثل في اتخاذه موقف الهجوم على الدولة واجهزتها ووضعها موضع الاتهام . ونجح في تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال استخدامه لكل الادوات التكتيكية الكفيلة بوضع مخططاتها موضع التنفيذ . فسخّر القانون والسياسة والاقتصاد ومزجها بالعاطفة الجيّاشة كي يعطيها اكبر تأثير ممكن . وبهذه الصفة يمكننا القول بأن المؤلف ـ المحامي قد نجح في تحقيق الهدف من المرافعة موضوع الكتاب وإيصاله إلى القارىء .

توازن النقائض في خريطة الشرق الأوسط السياسية
دراسة لبحث امريكي لحل مشكلة الشرق الاوسط

د . علي سعود عطيه*

مقدمة :

هذه الدراسة ، التي بين ايدينا ، الآن ، والتي عنوانها « ما بعد الامن Beyend Security » ، وقام بها الباحث الامريكي ي . مروز ، دراسة مثيرة للاهتمام ، بالرغم من جميع المآخذ التي نأخذها عليها ، وبالرغم من جميع تحفظاتنا على كثير من الدراسات والدارسين في المعسكر الامريكي بصورة خاصة والعربي بصورة عامة : فنحن الذين اتخمنا من كثرة ما اطلعنا عليه من دراسات ، كما سئمنا من لجان التحقيق واستقصاء المعلومات ، لسنا على استعداد ان نأخذ بجدية دراسات غالبا ما تجمد في اراشيف ورفوف مكيفة ، لكي تبقى هنالك فترة طويلة إلى أن تفقد كل قيمة عملية لها سوى قيمتها الوثائقية التسجيلية .

ولعل مما يزيد في تشككنا في هذه الدراسة الحالية « ما بعد الامن » انها ليست الاولى ولا الاخيرة في مقولة الدراسات الغربية . فمن لدن بدايات القضية الفلسطينية أو مشكلة الشرق الاوسط ، كما يؤثر الامريكان تسميتها به ، كان هنالك لجان للتحقيق والبحث والاستقصاء : ابتداء من لجنة كنج كوين ١٩١٩ عبورا إلى لجنة بالين ١٩٢٠ فلجنة هايكرافت ١٩٢١ إلى لجان شو وسمبسون وفرنش ١٩٢٩ ثم لجنة بيل ١٩٣٧ فلجنة وودهيد ١٩٣٨ ، فلجنة التحقيق الدولية ١٩٤٦ ، ثم لجنة برنادوت ١٩٤٨ فلجان

(*) مدرس التاريخ بجامعة النجاح ـ نابلس .

اخرى كثيرة . . إلى لجنة طيب الذكر يارنج بعد حرب ١٩٦٧ . . . إلى لجان اخرى خاصة بكل رئيس امريكي . علاوة على أن هنالك تقارير كثيرة بل اكداساً مكدسة من هذه التقارير . ومئات بل الوفاً من الصفحات المكتوبة التي ترتب على استقصاءات هذه اللجان . . كل هذه اللجان مع ما بذلت من جهد لا يخلو احيانا كثيرة من الاخلاص للحقيقة السياسية في المنطقة لم تستطع أن تقدم قليلا ولا كثيرا على طريق حل المشكلة الفلسطينية : شاهدنا على ذلك ما تراوح به هذه القضية الان على الرغم من قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن وقرارات الدول العظمى والدول الاخرى . .

بالرغم من كل هذا فإننا نصر على القول أن هذه الدراسة مثيرة للاهتمام جديره بالنقد والتحليل والدراسة لاسباب كثيرة : منها اننا معنيون بالاطلاع عن كل ما يكتب عن قضيتنا من الخصوم والاصدقاء ومن بينهما من المحايدين ، من اجل تكوين فكرة كلية شاملة لعاملين اثنين رئيسيين : الاول الوقوف على ارض صلبة من وعي ابعاد قضيتنا ، حتى نرتب على هذا الوعي موقفنا السياسي والاستراتيجي ، ومقتضيات امننا الوطني والقومي . والثاني أن هذه الدراسات ، باعتبار افكارها ، لا شك ستؤثر ايجابا وسلبا في موقف ذوي العلاقة بها ، الدول والهيئات والمؤسسات والاشخاص الذين قاموا بها ، كما انها تؤثر على قارئيها والمطلعين عليها في جهات الارض المختلفة . وعلى الحالتين الايجابية والسلبية فنحن مدعوون لمعادلة تأثيرها ايجابا وسلبا بموقف مقابل ، ومتابعة الابعاد المختلفة التي ستصل اليها تأثيرات مثل هذه الدراسات ، ولو بلغ الامر بنا ـ تشاؤما ـ ان نتوقع محاولة طمس أي اثر ايجابي لمعطيات هذه الدراسات أم اية اكتشافات توصلت اليها في الصالح العربي .

ثم اننا نريد أن نعرف كيف يفكر خصومنا ، والناس عامة ، فينا . فآفة مواقفنا المختلفة ـ كما يردد خصومنا ـ هو العناد المزري الذي لا يدرك ابعاد مقولة الطرف أو الاطراف المختلفة المعارضة لنا ، وليس لنا أي سلاح لمقاومتها ـ أي المقولة ـ الا الرفض السلبي . الذي اريد الخلوص اليه ليس هو الموافقة على مقولة هذا الخصم التي كثيرا ما تكون سمّا زعافاً ! معاذ الله ! فما هذا اريد ! ففي ذلك حتفنا وهلاكنا ! او اننا لن نفلح بعدها ابدا ! ولكن الذي اريده هو تفحص وتفهم النسيج المعقد والشبكة الشائكة التي ينسج منها الخصم مقولاته وطروحاته حتى نتمكن من الالتفاف عليها وتفريغها من مفعولها بمنطق علمي موضوعي مقنع مساو بل متفوق على منطقه الذي غالبا ما يكتسي ـ ظاهرا ـ بالروح العلمية والاكاديمية . فالعبرة في النهاية للافكار التي هي مقدمة الاعمال كما يقول المثل الفرنسي .

اجل ! نحن اولا وآخرا ـ في حقنا العربي ـ في حرب ، بكل ما في كلمة حرب من

معنى ، حرب فكرية ودعائية . والمسألة مسألة غزو عقول وقلوب وارواح تمهيدا للفتح والغزو العسكري . وهذا ما تعوده خصومنا بما لديهم من مقدرة على تدبير عمليات اختراق هائلة في ميدان الدعاية والفكر والسياسة . والامريكان الان بما لديهم من آلة دعائية جبارة يستطيعون بواسطة الاقمار الصناعية وغيرها من تكنولوجيا الدعاية الجماهيرية غزو الكرة الارضية بكل اطرافها والوصول في ما يقل عن ٢٤ ساعة إلى عقل كل انسان على وجه البسيطة ، وانفاذ ما يريدون ايصاله اليه ! .

وفضلا عن كل ذلك ، فنحن ـ انفسنا ـ مدعوون إلى عملية تنقية ذاتية لفكرنا ، عملية فحص جديدة لافكارنا ومفاهيمنا على محك ما يقوله الاخرون نريد أن نقوم بعملية حوار جادة مع الطروحات التي تطرح علينا ، لاننا لا نستطيع الاستمرار في تجاهلها . وانا اكرر هنا اننا لا نريد ان نقوم بعمل تنازلات ! ولكن الذي نريده هو أخذ افكار الاخرين بجدية ، حتى لو كانت متعارضة ـ ابتداء ـ مع افكارنا . . . واجراء الجدلية المطلوبة معها والوصول إلى مقولة جديدة رافضة أو مؤيدة أو بين بين . تنضاف إلى مقولاتنا في حقنا العربي ، بحسب ما تفرضه أو تعرضه علينا المقولات الاخرى . نريد أن نصل بفكرنا عن طريق المعاناة اخذا وعطاء . . ومناقشة ومقارعة حجة بحجة ، ان نصل به من مرحلة الغموض والهيولى إلى مرحلة الوضوح والنقاء بكل ما يجلبه هذا النقاء من شعور بالاطمئنان والرضا . نريد على سبيل المثال أن ندرك ابعاد مثل هذه المقولات وماذا تعني : الرفض ، الحل السلمي ، الدولة الفلسطينية ، حق تقرير المصير ، السلام ، الامن ، الحدود الامنة ، الخ . . . واي انصراف لنا عن مجابهة مثل هذه المقولات مجابهة علمية انما هو اهمال اشبه بالجريمة ، وركون إلى الامجاد واحلام اليقظة . . وتخدير للذات رهيب . وامعان في ركوب مركبة الزمن في حالة من الغيبوبة المطلقة أو شبه المطلقة ! .

ولما كان رائدنا دائما هو الحق والحقيقة من اجلنا نحن اولا ومن اجل البشرية ثانيا ، فإننا نصر على معرفة الحقيقة كاملة وغير منقوصة سيرا على شعار : « اعرف الحقيقة والحقيقة تحررك » وشعار « في النهاية لا يصح الا الصحيح » .

غاية الامر أن هذه الدراسة : « ما بعد الامن » دراسة جديرة بالاعتبار لكل النواحي التي بيناها . كما انها جديرة بالاعتبار لاسباب تتعلق بها هي : فهي دراسة تتسع لابعاد كثيرة وتصل شبكتها اللاّمة إلى آفاق عريضة في مشكلة الشرق الاوسط . والدراسة ، بما لا شك فيه ذات قيمة اكاديمية كبيرة . فهي نتاج دراسة فريق كامل من الدارسين الامريكان ، قام باستقصاء وجمع المعلومات من المنطقة مباشرة ، وقد حاول هذا الفريق استيضاح كل نقطة غامضة ، او مختلف عليها . ومما يظهر في سطور الدراسة ،

وما بين سطورها ، فانها لا تخلو من نية ايجابية ورغبة صادقة في تحقيق الامن والسلام في الشرق الاوسط على أسس موضوعية وقانونية . ومثل هذه الدراسة ربيع للدارسين والاكاديميين المتخصصين منهم بصورة خاصة اذ انهم يجدون فيها كنوزا من المعلومات التي اخذت من اعلى المستويات المسؤولة وغير المسؤولة في المنطقة : قادة سياسيين وعسكريين وعلماء وباحثين واقتصاديين وغيرهم وعلى الجبهتين العربية والاسرائيلية . وقد شملت الاتصالات التي اجراها الفريق ودخل فيها بحوار كامل مع الافراد المعنيين : ١٧٥ شخصية ممن يطلق عليهم عادة ذوو العلم Know- how .

ومع هذا فاننا ينبغي أن نبادر الى القول أن هذه الدراسة كأية دراسة اخرى ليست سوى ترجمة موضوعية تنطق عن وضع معين تدرسه او تتناوله . فهي تترجم وتنطق عن واقع الشرق الاوسط ممثلا بالدول والهيئات المنخرطة ـ مجابهة ـ بالصراع العربي الاسرائيلي : وهم الفلسطينيون والاردن وسوريا ولبنان ومصر والسعودية من ناحية والاسرائيليون من الناحية الاخرى . كما يدخل فيها ايضا الموقف الدولي ممثلا بالولايات المتحدة بصفة خاصة . ومن ثم الاتحاد السوفييتي .

وعلى هذا فهي تصور هذا الوضع بكل نتوءاته وابعاده : سياسيا وعسكريا وايديولوجيا . تصوره لا على اساس من معايير العدالة واحقاق الحق بمعناهما المطلق بل على اساس من المعايير ذات الطابع البراجماتي وسياسة تمشية الحال ، اكثر من الوصول بالامور إلى القرار ، ومحاولة البحث عن الحق الضائع ! فكل من يتوقع من دراسة كهذه الدراسة ذات الطابع الواقعي أن تأخذ حدا فاصلا وتبين الحق من الباطل ، واعني بالذات الحق العربي . فهو واهم . فالامر هنا نسبي . والحق نسبي ، ان صح القول : هذه النسبية التي تطغي على المنهجية العلمية عند ما تهمل البعد التاريخي للقضية وتتجاهل جذورها .

وبعد ، فهذه مقدمة موجزة عن الكتاب نضعها بين يدي القارىء ، قبل أن ندخل لنعيش معه محاولة لاقرار السلام في منطقة متفجرة . محاولة لاحقاق الامن في وضع ابعد ما يكون عن الامن . محاولة لتحقيق تسوية في وضع لا يكاد ينذر باية بادرة للتسوية . ومع ذلك فكاتب الدراسة متفائل ! ويحاول أن يقول ويستنتج غير ما نلمسه في واقعنا اليومي . فلنحاول اذن أن نكتشف مدى ما يحمله هذا التفاؤل من مصداقية . ونجد إلى أي مدى يمكن أن يكون مبررا . هذا ما نريد أن نفعله ـ معا ـ في الصفحات القادمة التي سنعرض فيها لطروحات الكاتب الاساسية .

(١)

توازن النقائض في وضع ثابت

يضع فريق العمل للاستقصاء والدراسة مشكلة الشرق الاوسط في طبيعتها المتوازنة الثابتة Static والتي هي عليها الآن ويظهر تناقضاتها ومحاذيرها وعيوبها على الجبهتين العربية والاسرائيلية : تلك التناقضات التي تقابل بعضها وتأخذ برقاب بعضها فتمنع المشكلة من التحرك نحو أي انفراج أو أي حل :

هنالك حروب متوالية بلغت أربع حروب في ثلاثين عاما . والحرب الخامسة ربما ليست بعيدة . بل هي مرشحة للاندلاع في اي لحظة . وبالرغم من نتائج هذه الحروب المتفاوتة بالنسبة للطرفين . فليس هنالك أي تحول عن دينامية العداء . بل ان التوجه العام في المنطقة يشير ببوصلته نحو حروب جديدة والسير حثيث على طريق المواجهة الساخنة كالقدر .

والدراسة تشير إلى ما يعتبره العرب : البناء القائم على العنف Structural Violence أو ما يمكن أن نطلق عليه البناء القاتل ، والماثل الان في السياسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة . والذي يتجسد في مصادرة الاراضي العربية ، في كل يوم ، بتحد صارخ ، من اجل اقامة المستوطنات عليها .

وبالمقابل تشير الدراسة إلى ما يعتبره الاسرائيليون حربا بمعناها الكامل full fledged war والمتمثلة بغارات الفدائيين على اسرائيل ، وما ينجم عن ذلك من قتل ودمار وضحايا .

وهذان الموقفان الاخيران يؤزمان المشكلة الى درجة عالية ويجعلان الاوضاع في الشرق الاوسط مشدودة متوترة دائمة الغليان .

ويزيد في هذا التوتر ، حسب ما يذهب اليه الكاتب استنادا على استقصاءات فريق العمل الامريكي ، الصراع بين القوتين الاعظم اللذين يحاولان استقطاب دول المنطقة للسير في فلك استراتيجية كل منهما مما ينعكس ويلا وثبوراً على المنطقة ويحرمها من الاستقرار المطلوب .

ويستشهد الفريق على هذا ، بقول مسؤول اردني : « إن لدى هاتين الدولتين الكثير مما يقتتلان من اجله . . ولا يعنينا كثيرا تزويدهما بفرصة اخرى للصراع » .

على أن « فريق العمل » يرى ـ من الناحية الاخرى ـ ان مشكلة الشرق الاوسط من

التعقيد بمكان بحيث انه لا بد من مشاركة طرف ثالث من اجل التسوية .

وفي نظر « فريق العمل » انه قد تضافر وتواتر لدى كل طرف من الطرفين المتنازعين العربي والاسرائيلي ادلة وبراهين وشواهد يعزز بها موقفه بينما يهمل الادلة والشواهد والبراهين لدى الطرف الاخر . وان صانعي القرار السياسي في كل من هذين الطرفين يبنون على هذه الشواهد والمعطيات مواقف سياسية ثابتة وجامدة لا يتزحزحون عنها . اكثر من ذلك فإن صانعي القرار على الجبهتين العربية والاسرائيلية لا يثقون بأي مصادر للمعلومات أو تفسير لهذه المعلومات يتعارض مع مفاهيمهم ومواقفهم المسبقة .

يختفي تحت الرفض العربي والرفض الاسرائيلي عوامل تمنع كليهما من القيام بأية تنازلات وتتمثل هذه العوامل في التهديدات الواقعة أو المحتملة التي يمارسها او قد يمارسها كل طرف ضد الاخر (سنعرض لهذه التهديدات فيما سيأتي) . ويساهم في هذه التهديدات الواقعة والمتوقعة ما تتلقاه الاطراف المختلفة من معونات من مصادر خارجية . وإن الجهات الستة المشتركة مباشرة في الصراع العربي الاسرائيلي (الفلسطينيون ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، السعودية ، اسرائيل) جميعهم يشتركون في الاعتماد على قوى خارجية بدرجة عالية من اجل استمرار عملياتهم العسكرية يوما فيوما day- to- day- operations .

اما النوايا الحقيقية لدى الجهات المختلفة فتظهر ـ كمثال ـ في المقولة الاسرائيلية التي تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى تعديل ميثاقها الوطني بحيث يدين « الارهاب » قبل أن تقبل اسرائيل بالتعامل مع المنظمة . وبالمقابل فإن الفلسطينيين ليتساءلون بدورهم ايضاً : لماذا ينبغي عليهم أن يتنكروا لميثاقهم بينما « ميثاق بيجن » او ما يسمى « عقيدة ارض اسرائيل Eretz Israel Doctrine » لا تزال سائدة ومعروفة لدى الجميع . وتشهد دراسة فريق العمل برأي مسؤول مصري اشار إلى أنه من الصعب تعبيد الجسور بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني « اذ أن كلا منهما يظهر أنه يعتقد ، ولديه بعض المبرر التاريخي في ذلك ، ان النوايا النهائية لكل من الطرفين تدعو إلى تدمير الطرف الاخر » .

كما أن هنالك بين بعض صانعي القرار السياسي العربي من يعتقد أن معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ليست الا جهدا هادفا ، ويدخل في اطار ما يسميه مسؤول عربي « الخطط الاسرائيلية لتقسيم العالم العربي وتفنيته تمهيدا لاخضاعه » .

ويتساءل صاحب الدراسة ، البروفسوري . مروز ، استمرارا منه على دراسة النقائض على الجبهتين : يتساءل هذا السؤال الهام : هل يستطيع ثلاثة ملايين يهودي الاحتفاظ بمليوني فلسطيني تحت الاحتلال العسكري ؟

ويجيب على ذلك بحسب المعطيات التي بين يديه : إن الاجابة على هذا السؤال حتى الان هي بالاثبات . اما بالنسبة للمستقبل فان الاجابة ستصبح محوطة بكثير من المصاعب وربما المخاطر . ويعـزر . مروز مقولته ، باجابات معظم الاسرائيليين الذين قابلهم « فريق العمل » .

ولعل مما يزيد في تعقيد الموقف في النزاع العربي الاسرائيلي في نظر « فريق العمل » ان العربي لا يعرف المساومة ، ويستشهد الكاتب على ذلك بقول احد الدبلوماسيين الغربيين في المنطقة الذي فسر هذه الظاهرة (عدم المساومة) على الوجه التالي : « إن العربي العادي يؤثر أن يحتفظ بشقته فارغة لمدة سنة من اجل أن يبرهن على قيمتها على أن يؤجرها بأجر اقل كثيرا مما يعتقد من قيمتها » .

ومما يزيد في تعقيد المشكلة ايضا ، هذا السيل من التهديدات الكلامية والمستوى العالي من العنف اللغوي الذي يصدر عن العواصم العربية والاسرائيلية على السواء . عبر عن ذلك مسؤول سياسي عربي بقوله : « كيف يمكن لانسان أن يتعامل مع رئيس وزراء مثل بيغن الذي يتلفظ بهذا السيل المتواصل من الاحتقار والكراهية والعناد في كل شيء يقوله أو يفعله » .

وعلى هذا الدرب الشائك من الحرب الاعلامية التي تعرض للنقائض في الموقفين ، هنالك مبررات يلجأ اليها المسؤولون في نقاشاتهم مع « فريق العمل » ليبرروا رفضهم لخيارات السلام المطروحة من مثل : الحكم الذاتي والدولة الاتحادية ودولة فلسطينية محايدة ، ودولة فلسطينية مستقلة .

وبالرغم من هذا فإن فريق العمل يسارع ليشهد أن المطـلب الاساسي للسلام اصبح مقبولا من جميع العرب وبعدد يزداد يوما فيوما (ويجب أن لا يكشف عن نفسه الان) من اليهود ، ويعني بالمطـلب الاساسي : حق الفلسطينيين في ممارسة تقرير المصير : كما أن كلا من العرب والاسرائيليين يتفقون على أن المشكلة الاكثر الحاحا والتي تحتاج إلى حسم : هي حق تقرير المصير الفلسطيني والمستقبل السياسي للضفة الغربية وغزة .

ومهما يكن من أمر فقد لجأ فريق العمل إلى دراسة التهديدات المنظورة ومتطلبات الامن التي تقوم بها اطراف النزاع الستة . كما أن فريق العمل ـ كما يذهب المؤلف ـ عمد إلى دراسة استراتيجيات بناء الثقة Confidence building . وما الذي ينبغي عمله من اجل تغيير مفاهيم ومشاعر التهديد الى أمر مخالف إلى الشعور بالامن والسلام . وقد خرج الفريق بنتيجتين :

١ ـ الاولى : اعتقاد كل فريق من الخصوم من انه يمكن تدريجيا الكشف بصراحه عن نواياه الحقيقة للعيش بسلام .

٢ ـ الثانية : الحاجة إلى اقتراح وبناء اجراءات تكوين أو خلق ثقة متبادلة الامر الذي سيؤثر بقوة على كل من الطرفين المتخاصمين .

ويذهب فريق العمل إلى أن غالبية اطراف النزاع الستة يرغبون في السلام ولكن هنالك من العوامل الكثيرة ما يمنعهم من تحقيقه . ما هي هذه العوامل ؟ ان الاجابة على هذا السؤال كامنة في ما يسميه الفريق « احساسات ومشاعر التهديد Perceptions of threat » والتي لا يزال كل فريق من الافرقة المتخاصمة واقعاً تحت وطأتها .

توازن النقائض في الاحساسات بالتهديد المتبادلة بين الطرفين = الوجه الاخر لعوامل التجميد او الجمود في مشكلة الشرق الاوسط

من خلال ما اسلفناه من عوامل ورموز العداء الثابتة ، والواقفة بالمرصاد لدى كل من الطرفين نحو الاخر فإن هنالك احساسا بالتهديد الكامن أو المتوقع لدى كل من الطرفين . أو أن الشعور بالتهديد لدى الطرف الواحد يقابله احساس مقابل بالتهديد من الطرف الآخر ، مما يشكل توازنا للنقائض من نوع آخر ، يمكن أن نطلق عليه توازن النقائض في التهديدات . فحقيقة الامر أن لدى الطرفين المتخاصمين العرب والاسرائيليين دواعي كثيرة تمنع كلا منهما من الاطمئنان الى سلامة وجوده . هذه التهديدات هي ما سنتحدث عنه فيما سيأتي بالنسبة لكل دولة .

١ ـ اسرائيل :

ينطلق الاسرائيليون حسب رأي فريق العمل ـ من مقولة التهديد الى مفهوم معين للحدود . فحدود يمكن الدفاع عنها defensible borders بلا سلام ، هي أفضل من سلام بدون حدود يمكن الدفاع عنها . فقد كتب بيجال آلون في اكتوبر ١٩٧٦ في مجلة الشؤون الدولية العالمية ، ان الدول العربية تبحث عن « عزل اسرائيل وخنقها ، ومحوها من خريطة العالم » . ويستشهد دعاة هذه المقولة على صحتها بأن اسرائيل لم تنج في حرب ١٩٧٣ من الهلاك الا لبعد حدودها . وتتجسد عوامل التهديد على اسرائيل كما ذكرها اسرائيليون في مواقف مختلفة لفريق العمل على الوجه التالي :

هجوم متوقع من الجبهة الشرقية (سوريا ، العراق ، الاردن ، العربية

السعودية) . فبامكان العرب هنا أن يحققوا نصرا تاكتيكيا متوسطا : مثل احتلال اريحا ، وسدّ الطريق إلى القدس أو انهم قد يستولون على اصبع الجليل ، وهو المعروف باسم وادي الحولة ، والذي لا يبعد سوى خمسة اميال عن عمق اسرائيل .

وعلى هذا الطريق الذي يهدد اسرائيل فان الامم الاسلامية قد انفقت ٤٨ مليار دولار على التسليح . وان سوريا تملك الآن صواريخ ارض ، قادرة على ضرب اهداف في أي موقع من اسرائيل .

وبالنسبة للارقام الصادرة عن المصادر الاسرائيلية فان الجبهة العراقية السورية الاردنية على الحدود الشمالية الشرقية لاسرائيل تحتوي على ٥٠٠,٠٠٠ جندي و٤,٥٠٠ دبابة ، و٨٠٠ طائرة مقاتلة (مقارنة بـ ٦٥٠ لدى اسرائيل) .

كما أن الاسرائيليين يعتقدون أن مصر يمكن أن تجرّ إلى حرب عربية اسرائيلية اخرى ، ويستشهد الاسرائيليون ـ على هذا التوجه ـ بتصريح لرئيس الوزراء المصري مصطفى خليل يشير فيه الى احتمال التدخل المصري في حرب عربية اسرائيلية ، بموجب معاهدات الدفاع المشترك .

ويستدرك الاسرائيليون قائلين : انه اذا لم يكن لدى العرب الان التنسيق او الارادة السياسية للعمل المشترك ، فإنه ربما يجيء ذلك اليوم الذي يتحد فيه العرب ليتحقق معه الكابوس الذي يؤرق حلم كل يهودي .

ومما يقلق بال اسرائيل ايضا هو قيام الدولة الفلسطينية على أرض الضفة الغربية وغزة . وقد اشار مناحيم بيغن اكثر من مرة إلى الخطورة في قيام مثل هذه الدولة ، وانها « ستصبح تابعة للاتحاد السوفياتي ، الذي سينطلق منها للبحث عن النفط في الشرق الاوسط » .

كما يزعم الاسرائيليون ايضا أن كثيرا من العرب أنفسهم سينظرون بقلق الى نشوء دولة فلسطينية مدججة بسلاح قد يجرها إلى الاعتداء على غيرها .

تزايد السكان العرب : ثمة امر آخر يثير قلق اسرائيل وشجونها : ذلك هو تزايد السكان العرب بنسبة كبيرة . فمما يؤثر عن ليفي اشكول رئيس الوزراء السابق قوله بعد احتلال الارض العربية الفلسطينية في عام ١٩٦٧ بسكانها المليون : « إن المهر عظيم (يعني الارض) ولكن العروس (يعني السكان) ذات جمال متواضع » .

وتستشهد الدراسة ايضا بقول بيجال يادين نائب رئيس الحكومة الاسرائيلي الحالي : « اذا ما استمررنا الى الابد في السيطرة على الضفة الغربية ، فإنه لن يكون باستطاعتنا أن

نبقى دولة ديمقراطية ذات طابع يهودي » .

ولعل مما يزيد في تعقيد مشكلة السكان لدى الاسرائيليين هو الهجرة المضادة من اسرائيل نفسها . فبحسب ما تكشف لفريق العمل ، من عالم اسرائيلي ، فإن الارقام الخاصة تبين أن هنالك تقريبا ٤٠٠,٠٠٠ مواطن اسرائيلي ، يعيشون الآن في شرق الولايات المتحدة ، ومن بينهم « عدد واف من أحسن عقولنا الشابة » .

ومما يزيد في القلق الاسرائيلي من ناحية السكان ايضا ، وجود « عرب اسرائيل » ما قبل ١٩٤٨ الذين يمثلون فئة شابة (متوسط اعمارهم ١٥,٥ سنة) من اكثر الفئات شبابا في العالم . وهؤلاء بما لديهم من قابلية للتزايد يطلق عليهم البعض « سرطان اسرائيل Cancer in Israel » .

ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشكلة السكانية ايضا هو ترجمة الوجود السكاني للمليون والنصف العرب إلى مقاومة فعالة ، فانهم ، عندئذٍ سيجبرون الحكومة الاسرائيلية لتحويل جزء كبير من جهدها العسكري من الحدود إلى الداخل .

وتشير الدراسة في نهاية معالجتها للمشكلة السكانية إلى افادة اداري كبير في الجامعة العبرية حيث قال : « اقول لكم بصفتي الشخصية ، ان الدولة اليهودية ، يوما ما ، ستكون الاغلبية الواضحة فيها هي للمواطنين العرب المسلمين » .

تغير موقف الولايات المتحدة الخاص من اسرائيل : امر آخر يؤرق اسرائيل ويشغل بالها ، وهو تحول الامريكان عن ايلائها مكانة خاصة بين دول الشرق الاوسط . ويرتبط بهذا تخوف اسرائيل من ان حل مشكلة الشرق الاوسط ، سوف يقلل من الحاجة الملحة لاسرائيل في الاستراتيجية الامريكية ، مما يترتب عليه نقص كبير في المعونات الامريكية لاسرائيل . وثمة تخوف آخر لدى اسرائيل يرتكز على تهديدات الاوابك ومنظمة التحرير ، في اتخاذ اجراءات راديكالية ضد الدول الغربية المتعطشة للبترول .

ومن ناحية اخرى فإن مما يثير القلق السياسي لدى اسرائيل هو تنامي العلاقة الامريكية المصرية إلى الدرجة التي ستعني ان امريكا لن ترى في اسرائيل الشريك الاوحد ، أو المعتمد الاول ، في المنطقة .

العمل الفدائي كتهديد لامن اسرائيل : تشير الاحصائيات إلى أنه منذ عام ١٩٦٥ ، بلغ عدد القتلى اليهود ، ٦٥٠ ، في غارات الفدائيين على اسرائيل .

ولا يقتصر اثر هذه الغارات في المفاهيم الاسرائيلية على ما فات بل على ما هو

آت : أو تستشهد الدراسة بتساؤل ضابط يهودي متقاعد : « إن هنالك من يقول أن الفلسطينيين اذا حصلوا على وطن ، فإننا سنتخلص من « الارهاب » كيف يمكن أن يكون ذلك مضمونا لنا » ؟ .

ومن ناحية اخرى فإن هنالك عنصرا آخر في مقولة الخوف الاسرائيلية : ذلك ان هنالك عاملا كامنا وكبيرا يثير الهواجس والمخاوف ومؤداه أن اسرائيل قد اصبحت اتكالية بصورة كبيرة على القوى الخارجية من اجل حاجاتها الاقتصادية والعسكرية . وقد نبه زعماء الحكومة الاسرائيلية ، بأنه يجب على اسرائيل أن تقلل من اعتمادها على القوى الخارجية ، والا فانها ستعاني يوما من نتائج الضغط عليها في القيام باعمال تهدد بصورة جدية الوجود الحقيقي ، أو قابلية الدولة اليهودية على الحياة .

٢ - الاردن :

للاردن ايضا مفاهيمه واحاسيسه بالتهديدات الواقعة أو المتوقعة عليه من اسرائيل . وهذه المفاهيم والاحاسيس لها مكانها في حلقة توازن النقائض في تهديدات الشرق الاوسط . فالمؤلف يستهل دراسته ، المبنية على معطيات فريق العمل في التهديدات الواقعة على الاردن ، بالاشارة إلى تصريح للملك حسين عندما رفض طلبهُ في انسحاب من الضفة الغربية شبيه بانسحاب اسرائيل من سيناء : « ان هذا (اي عدم الانسحاب) خطأ مأساوي ! من قبل صانعي السياسة الامريكية » .

ويمضي المؤلف ليقول انه بالرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية ، قد حازت على اعتراف من دول كثيرة في جميع جهات العالم . فإن الاردن يظل عاملا فاعلا Key player في عملية السلام كما ثبت من دوره في مؤتمر بغداد ١٩٧٩ .

فما الذي يخشاه الاردن من اسرائيل :

هجوم وقائي اسرائيلي : لقد درجت السياسة الخارجية الاسرائيلية على القيام - بصورة متواصلة - بغارات وقائية ، كما يشاهد من اعمالها في اواخر السبعينات في لبنان ، وعلى هذا يخشى بعض الاردنيين من أن الاسرائيليين ، يريدون وضع حدودهم - لاسباب أمنية - على الجبال الى الشرق من نهر الاردن .

كما أن الاردنيين يشتكون من سياسة تهجير الفلسطينيين بالقوة . فالاردنيون - كما تذهب الدراسة - معنيون كثيرا بالضفة ، التي كانت خاضعة للحكم الاردني منذ عام ١٩٤٨ . وتذكر الاحصائيات الاردنية ان نقص السكان العرب في القدس ، والضفة بلغ ٣٢٪ من مجموع السكان منذ عام ١٩٦٧ . كما أن السلطات الاسرائيلية ماضية في

سياستها في تشريد العناصر اللامعة ، من بين كبار المتعلمين الفلسطينيين في الضفة والقطاع . ويشير الاردن إلى التقارير المصنفة والموثوقة ، من قبل الجهات المحايدة التي تتحدث عن المعاملة القاسية التي يتعرض لها المواطنون في الضفة والقطاع من مثل ضرب الاطفال في مخيمات اللاجئين من قبل الجنود الاسرائيليين . كما يربط الاردنيون بين سياسة تهجير العناصر المثقفة ، واخضاع العناصر المتبقية في الارض المحتلة .

كما يتحدث الاردنيون عن الضعف العربي ، كتهديد آخر ، امام التيارات الراديكالية والتأثيرات الخارجية . فمع استمرار سياسة اللاحل فإن مزيدا من التطرف سيدخل الى الصورة السياسية العربية . ويتخوفون مما يدعونه زيادة راديكالية العناصر الاسلامية ، وظهور ما يمكن أن يسمى الماركسية الاسلامية Marxist Islam .

ويشتكي المسؤولون الاردنيون ايضا من الفرقة العربية التي هي كعب اخيل في الموقف السياسي العربي . ونقطة القوة الاساسية - بالمقابل - لدى الاسرائيليين : فان عدم مقدرة العرب على التوصل إلى استراتيجية تفاوضية موحدة ، قد ساعدت الاسرائيليين ، على انتهاج سياسة ناجحة تعتمد على سياسة « فرق تسد » .

الخسارة المستمرة لقطاعات جديدة في الارض العربية وتغيير شخصية القدس . فمنذ اواخر الستينات ، بدأت اسرائيل ما دعاه بعض المسؤولين الاردنيين ، عملية « تسمين القدس fattening Jerusalem » او ما يطلق عليه احيانا « مشروع شارون » .

ومما يقلق بال السلطات الاردنية فيما يتعلق بالمستقبل المنظور ، ان لدى الاسرائيليين : المصادر المالية والارادة السياسية والقوة العسكرية التي تمكنهم - مجتمعة - من تنفيذ سياسات ضم الاراضي وتضخيم القدس . ولقد ارتبط بالاندفاع في هذه السياسة عدم وجود ضغط عالمي رادع . الامر الذي حدا بالاسرائيليين الى استمرار عملية الاستيطان والاستمرار فيها : « ولعل هذا هو السرّ في عدم دعم الاسرائيليين لتسوية شاملة في المنطقة » . ويذكر الاردنيون في هذا الشأن تصعيد الاسرائيليين لعملية انشاء المستوطنات بعد كامب ديفد .

هجوم اسرائيلي محدود من اجل خلق ازمة جديدة : يتخوف الاردنيون من أن تلجأ اسرائيل لهجوم محدد القصد منه خلق ازمة سريعة . ويصبح مثل هذا الهجوم ملحا عادة عندما تفكر الولايات المتحدة بتحجيم معوناتها العسكرية والاقتصادية . ولما كانت الولايات المتحدة ، هي القوة الوحيدة المؤهلة لاجبار اسرائيل على القيام بتنازلات ، فإن

الاسرائيليين الذين يتمتعون بما يسمى « عقلية الازمة » Crisis mentality سيلجأون إلى ركوب موجة تراجع معينة في الرأي العام الامريكي نحو اسرائيل ، بان يلجأوا إلى شن حرب مفاجأة تقلب موازين الاشياء ، وتعيد الاهتمام الامريكي نحو اسرائيل كما كان عليه .

على اية حال فإن الاردنيين ، يشيرون إلى أنه يجب على الحكام العرب ، أن يستخدموا سلاح النفط والدولاب النفطي للضغط على الولايات المتحدة ، من اجل أن تضغط بدورها على اسرائيل ، تلك الدولة التي بدون المساعدات الامريكية ستصبح كأي دولة اخرى عادية مثل كينيا ونيبال . و« يعلم هذا كل اسرائيلي . كما نعلمه نحن العرب ، وعلى هذا فإنه يمكننا الاستنتاج أن الاسرائيليين مستعدون لعمل أي شيء للمحافظة على هذه العلاقة الخاصة » .

ونحن نلاحظ أن موقف التخوف الاردني من ديالكتيكية العلاقة الاسرائيلية الامريكية يقابله نفس التخوف الاسرائيلي من ديالكتيكية هذه العلاقة ولكن من ناحية اخرى ، كما شاهدنا . لهذا فإن الطرفين ، يقفان وقفة خاصة من هذه العلاقة ، ويتعاملان معها من مواقف مختلفة ، في عملية توازن النقائض الكبيرة في ملحمة الشرق الاوسط السياسية العسكرية .

٣ ـ سوريا :

هجوم اسرائيلي متوقع : كما هو الحال بالنسبة للاردن ، فإن السوريين يتخوفون من هجوم اسرائيلي يقع في اية لحظة كما تسقط المقصلة ! وتستشهد الدراسة بما تحدث به بروفسور سوري لفريق العمل : « إن كل سوري يعلم أنه يعيش تحت السيف الاسرائيلي المصلت عليه ، وان هذا السيف قد يسقط في اية لحظة » .

كما أن دبلوماسياً سورياً استشهد بقول للجنرال الاسرائيلي شارون : « إن الحرب القادمة بين الاسرائيليين ستكون سريعة كالبرق وستكون من العنف بمكان كبير حتى انها ستأخذ العرب عشر سنوات ليشفوا من تأثيرها وعقابها . وسيكونون في وضع من الفوضى ، بحيث لن يكون لديهم الحافز للتفكير بقطع النفط مرّة اخرى . وعندئذ سيمكن حل المشكلة الفلسطينية » .

الاحتفاظ بمرتفعات الجولان : يخشى السوريون ، ان الاسرائيليين سيستمرون في احتلال مرتفعات الجولان . وغالبا ما يستشهدون في هذا الشأن بقول بيجن :

« لن ننسحب من مرتفعات الجولان . وليس في قاموسنا شيء من قبيل التضحية

بالامن من اجل السلام . فإنه لا سلام بدون امن . وبدون مرتفعات الجولان لن يكون هنالك أمن » .

٤ ـ لبنان :

يتفهم اللبنانيون ـ حسب معطيات فريق العمل ـ الاهداف الفلسطينية من مثل الاستمرار في الحرب حتى يتحقق للفلسطينيين حق تقرير المصير ، وتحقيق الهدف النهائي الا وهو اقامة الدولة الفلسطينية ، كما أن الشعب اللبناني يدرك أن الاوضاع الداخلية لن تصل إلى الاستقرار والسلام ـ في لبنان ـ بدون حسم للوضع الاسرائيلي ـ الفلسطيني . ومن هنا ووسط هذا الوضع المحير ، فإن اللبنانيين يستشعرون الخطر عليهم من النواحي التالية :

ضم الجنوب اللبناني وهو الواقع إلى جنوب نهر الليطاني من قبل اسرائيل (ضما قانونيا de jare أو واقعيا de facto) .

ان تضم سوريا (قانونيا أو واقعيا ايضا) القسم الشمالي من لبنان ـ شمالي نهر الليطاني .

ولكن الهم الاكبر ، الذي يسيطر على بؤرة شعور كل لبناني ، هو الحاجة إلى حل القضية الفلسطينية . وعلى هذا الطريق فإن فريق العمل يذكر أن بعض اللبنانيين يرحبون ببقاء الفلسطينيين الذين يعيشون حاليا في لبنان فيه ، وان يتم استيعابهم في المجتمع اللبناني ، اذا هم قرروا عدم مغادرة لبنان ، إلى الدولة الفلسطينية الوليدة .

٥ ـ الفلسطينيون :

يتحدث المؤلف الاستاذ امروز Omroz عن ان ما حدث للفلسطينيين خلال العقدين الماضيين ، يمكن وصفه ، بانه بعث لوعيهم العرقي والوطني . كما انهم تمكنوا من تطوير حركة سياسية وطنية .

ومن جراء هذا الوعي ، اصبح لدى الفلسطينيين ـ من خلال معاناتهم النضالية ـ فهمٌ عميقٌ للنفسية الاسرائيلية ، وما يعتورها من تهديدات لهم . فالدراسة تستشهد بقول احد زعماء الضفة الغربية : « اننا نحن الفلسطينيين ينبغي ان نتذكر ان الاسرائيليين يمتلكون « عقلية القلعة Fortress Mentality » . كما ان هذا الزعيم يستشهد بقول الملك حسين أن الاسرائيليين « لا زالوا يعيشون حياتهم من يوم ليوم بدون رؤيا مستقبلية » وقد اضاف الزعيم الفلسطيني إلى ذلك قوله « إننا نريد تذكير اصدقائنا

الاسرائيليين انهم خبراء في كسب الحروب ، وخسارة السلام ، الذي يمكن أن يتلوها أو ليس تعلم صناعة السلام ، افضل من شن الحرب إلى ما لا نهاية ؟ » .

على أن معطيات الدراسة تشير إلى التهديدات المحددة التالية التي يستشعرها الفلسطينيون :

رفض الاسرائيليين لحق الفلسطينيين في تقرير المصير .

الجهود الاسرائيلية لتغيير الشخصية والاقتصاد في الضفة الغربية وغزة . ويشير الفلسطينيون في هذا الشأن إلى ارقام قامت بجمعها الحكومة الاردنية تبين أن ٩٢٪ من واردات الضفة ، تأتي من اسرائيل . بينما تدهورت صادراتها (الضفة وغزة) إلى الاردن ، لأن اسرائيل جمدت النظام البنكي في الضفة الغربية .

ويشير الفلسطينيون هنا إلى قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي ، الذي يسمح للافراد الاسرائيليين العاديين ، بشراء الاراضي في المناطق المحتلة . كما أنهم يعللون التضخم ، ورخص سعر الليرة الاسرائيلية ، بانهما وسيلة لاجل بناء المستوطنات ـ على الارض العربية ـ باسعار بخسة .

اما بالنسبة لتدمير الشخصية الفلسطينية ، فيستشهد فريق العمل بقول مسؤ ول في منظمة التحرير الفلسطينية : « إن السياسات الاسرائيلية متعمدة وواضحة : تدمير كل آثار الشخصية ، والهوية الفلسطينية ، للارض العربية وبناء كيان اسرائيلي عليها ، يضاف إلى اسرائيل . واسلوب الاسرائيليين في هذا الشأن مباشر ، لا يمكن أن ينطلي على احد ، ويظهر في السياسات الاقتصادية ، ونفي ومضايقة الشباب المثقف وسياسة الاستيطان » .

وتستشهد الدراسة ، بقول بروفسور فلسطيني ، اشار إلى مقالة في نيويورك تايمز حيث تتساءل احدى الاسرائيليات : اذا كان لديك صداع ، فانك لا تقوم بقطع رأسك ؟ . . لقد قالت هذه الاسرائيلية : ان لدى اسرائيل هامشاً طوله ٣٠ سنة قبل أن يتفوق الفلسطينيون على الاسرائيليين من الناحية العددية ، من هنا فان علينا أن نستفيد من هذا الهامش على احسن وجه » . ويعقب البروفسور الفلسطيني على ذلك بقوله : « الآن تعرفون لماذا نقول نحن العرب ان الاسرائيليين قصيرو النظر : انه امر لا يصدق » .

ضعف تأييد الرأي العام العالمي للقضية الفلسطينية :

ويشير الفلسطينيون في هذا الشأن إلى التطورات في ايران وافغانستان في بدايات

الثمانينات ، تلك التطورات التي جعلت القضية الفلسطينية ، وزخمها ، يتراجعان إلى الخلف ، او على الاقل انهما يتراجعان مؤقتا ، بالرغم من تفهم تأثير المبادرة الاوروبية .

وتوضح الدراسة اهمية الرأي العام العالمي بالنسبة للقضية الفلسطينية ، والجهد الكبير الذي يوظفه الفلسطينيون لحساب قضيتهم . فمنذ اواسط السبعينات قرروا أن يكرسوا طاقاتهم ، من أجل اقناع العالم بعدالة قضيتهم ، واهميتها . وعندما حققوا هذه الناحية ،عمدوا في بداية الثمانينات ، إلى تجنيد الدعم العالمي ، من اجل تحقيق هدفهم ، في تحقيق المصير .

ومما تقرره الدراسة ، مدى ما حققه الفلسطينيون ، من ناحية مؤسسية وتنظيم ذي طابع حضاري ، يجعلهم مؤهلين لحمل اعباء ومسؤولية دولتهم المستقبلية فضلا عن كونهم جديرين ، بحق تقرير المصير . وتستشهد الدراسة برأي وزير اردني متقاعد في « أنه من الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية ، هي في حقيقة امرها دولة في المنفى ، كما أن ممارساتها عبر السنوات الماضية ، تعطي الانطباع بانها افضل من ٧٥ عضوا من اعضاء هيئة الامم المتحدة ، وذلك فيما يتعلق بالخدمات والكفاءة ، ويمكننا تعميم ذلك إلى الناحية الديمقراطية ايضا » .

٦ - مصر :

يتطلع الاربعون مليون مصري (والذين يمثلون التجمع الاكبر بين العرب) ، إلى عمل سريع لمعالجة النواقص والثغرات المتعددة ، في الاقتصاد المصري والعناية الصحية والتعليم والامور المعيشية .

ويندرج تحت هذه الحالة المقلقة التي يوردها فريق العمل في رحلته لاستقصاء الحقائق ، تهديدات محددة تشغل بال المصريين ايضا ، بالرغم من معاهدة السلام المعقودة بينهم وبين الاسرائيليين : هذه التهديدات هي :

عودة الاسرائيليين لاحتلال سيناء من جديد : فالدراسة تورد أن المطامع الاسرائيلية في ضم الاراضي المصرية لم تتوقف . فقد اشارت الدراسة إلى رأي اتباع حزب العمل الاسرائيلي ، بانهم لو كانوا في السلطة ، فانهم لم يكونوا ليتخلوا عن مستوطنات مثل ياميت .

كما أن الدراسة تستشهد بالنزعة التوسعية لدى اسرائيل ، باتجاه مصر ، من قول وزير الدفاع (السابق) ايزر وايزمن على الملأ : « انه اذا حصل تحول في الموقف المصري فاننا سندخل سيناء للمرة الرابعة » .

كما ان احدى الهواجس الاساسية للمصريين ، هي سيطرة السوفييت على الشرق الاوسط ، وما سيؤثره ذلك على تغيير المعادلة السياسية الراهنة في الشرق الاوسط .

وتربط الدراسة بين هذه المقولة عن الخطر السوفييتي ، وبين تزويد روسيا لبعض الدول العربية بالاسلحة . وتستشهد بالهجوم المصري في ابريل ١٩٧٧ على ليبيا ، الذي يعتقد بان سببه ، يكمن في عوامل متعددة ، من بينها توجيه الصواريخ الليبية سام ٢ ، سام ٣ ، سام ٦ ، المضادة للطائرات نحو الاسكندرية وغيرها من المدن المصرية .

البحث عن السلام

بعد الدائرتين السابقتين ، اللتين يدور فيهما النزاع ، وتتوازن فيهما النقائض : دائرة العوامل الثابتة للنزاع ، ودائرة التهديدات المتبادلة في هذا النزاع ، والتي هي ترجمة نفسية للعوامل الثابتة للنزاع ، أو قل انها المستوى الثاني لعوامل النزاع نصل إلى البعد الثالث في هذه الدراسة او الدائرة الثالثة في دوائر نزاع الشرق الاوسط المتداخلة : الا وهي كيف تخرج الاطراف المتنازعة من هذا النفق المظلم للنزاع؟ وهل هنالك من بصيص نور في آخر النفق؟ هذا ما يحاول فريق العمل أن يتقصاه ويجيب عليه بالآتي :

على طريق السلام لا بد من بناء الثقة ، ولا يكون هذا الا بان يعي كل طرف ، كيف يحس الطرف الآخر ، ما يقلقه . وذلك هو الخطوة على طريق القبول المشترك : أي قبول كل طرف للطرف الآخر Mutual Accomodation .

ويرى محام فلسطيني ، كما يشهد بذلك فريق العمل ، ان الاسرائيليين ، لا يعنون كثيرا بالمخاوف والالام الفلسطينية . ويضيف إلى ذلك قوله : « انهم بطبيعة الحال يناقشون نفس الشيء عنا . وان هذا لامر صحيح في هذه المرحلة عن كل منا » .

اذن الخطوة الصغيرة والبسيطة على طريق السلام ، تكمن في اكتشاف ومقارنة اهتمامات السلام ـ أو هموم السلام ـ لدى كل فريق من اجل بناء ثقة متبادلة . . بحيث يشارك كل طرف الطرف الاخر في مخاوفه . واذا تكون لدى كل فريق شعور بان يعيش في سلام ، فإن المخاوف يمكن ازالتها ، وبهذا يمكن التوصل إلى التسوية الشاملة .

يبقى موضوع الامن الذي يعرفه المؤلف تعريفا مبسطا : التحرر النسبي من التهديدات المؤذية . ومقابل هذا التعريف يورد المؤلف التعريف الاسرائيلي الاصعب الذي نفهمه من تعقيب مسؤول اردني عليه بقوله : « ان مصطلح الامن لدى الاسرائيليين له معنى الاطلاق وهو يعني كل شيء . فالاقتصاد والقانون والسياسة ، كل هذه الجوانب ، اصبحت هموما على طريق الامن » ويضيف المسؤول الاردني إلى ذلك : « إن

الامن لا يعني شيئا اذ عرف انه يعني كل شيء . . . فاذا كان هنالك سلام ، فانه سيكون هنالك فوضى اقل ، في تعريف مفهوم الامن » .

وعندما قام فريق العمل بتوجيه سؤال إلى مسؤول في وزارة الدفاع الاسرائيلية ، عن رأيه في اضافة المسؤول الاردني ، اجاب بانه لا يوافق عليه ، وأصرّ على أن « الامن يعني اكثر من القدرة على صدّ هجوم عسكري كبير . . . وانه يغطي حيزا ما ، يمكن ايجازه بحماية المصالح الوطنية » .

وبالمقابل ، وسيرا على طريق توازن النقائض في مفاهيم الامن العربية الاسرائيلية ، فان الفلسطينيين يعبرون عن اعتقادهم ، انه لا يوجد ضمان مطلق ضد ما يطلق عليه الاسرائيليون « الارهاب » كمضمون او كظاهرة ، ويبادر بعض الفلسطينيين الاخرين إلى القول بان « الارهاب » ضروري في مقولة الوجود الاسرائيلي ، فاسرائيل توظف الهجمات « الارهابية » ، من اجل المراوغة في الاعتراف بالحق الفلسطيني ، بعد أن تلقي باللائمة على منظمة التحرير الفلسطينية ، وتصفها بانها منظمة ارهابية .

ومن تعقيدات الامن والسلام ، ما يعتنقه بعض الذين يعتقدون ، ان السلام الحقيقي سيخلق مشاكل ومصاعب للقيادة الاسرائيلية : كمشكلة التغلب على التضخم المالي . ومن ناحية اخرى فإن بعض الاسرائيليين ليعتقدون أن الصراع واستمراره ، وسيلة للحفاظ على الشخصية الاسرائيلية ، وتجانسها القومي .

ويعطف المؤلف على هذا قوله ، انه يوجد على الجبهتين العربية والاسرائيلية من يخشون الاستقرار في المنطقة ، وهم لهذا يقررون عرقلة عملية السلام .

وبالمقابل فإن هنالك من يرحبون بالامن الحقيقي ، باعتباره امرا ، يخص الامة ومصيرها ، وليس انظمة الحكم . ومن هنا فانهم يفسحون المجال ، لمحاولة استكشافه ، وتحريه ، وبحثه .

مشكلة الحدود الآمنة : يقف فريق العمل ، وقفة خاصة ، عند موضوع الحدود الامنة ، باعتبارها احدى العقبات الرئيسية ، على طريق السلام . وهنالك مقولتان متعارضتان في هذا الموضوع ، هما مقولات توازن النقائض ، على طريق السلام في الشرق الاوسط .

المقولة العربية :

يمكن تلخيص المقولة العربية ، بهذه الكلمات القليلة ، الا وهي ان العرب هم الذين يحتاجون إلى الحماية والامن وليس الاسرائيليون وتستشهد الدراسة بقول بروفيسور

فلسطيني : « يأتي الناس الغربيون إلى هنا ويسألوننا عما نريد فعله من اجل ضمان أمن اسرائيل . . ان مما يدعو إلى السخرية في مثل هذه الاسئلة ، ان اسرائيل هي التي تحتل ارضنا ، والاراضي العربية الاخرى وعندما يتخلون عنها ، فمن يضمن لنا بعض الحماية ، من عمل من نفس النوع ، في مرة اخرى ؟ » .

ويرفض العرب ، ان الملامح الطوبوغرافية ، هي وسيلة مطلقة لضمان امن اكبر : فلن ينفع في عملية الضمان هذه ـ في الثمانينات ـ مناطق التلال ، عند مواجهة مسلحة كاملة .

وتمضي المقولة العربية ، لتبرهن أن الاسلحة المعقدة ، قد قللت من اهمية المسافات في الحرب .

وعلى هذا فلا غنى عن السلام الحقيقي ، ببناء عوامل الثقة المتبادلة ، بواسطة الاعمال ، وليس الاقوال . كما قال مسؤول اردني . وقد عبر فلسطيني عن نفس المعنى بطرحه خلق ما يسمى بوفاق صغير Mini detente .

من هذا المنطلق العربي ، تخرج مقولة اخرى تنبني عليه ، وهي ان انشغال الاسرائيليين ، بالحدود الامنة ، التي يمكن الدفاع عنها ليست سوى غطاء لنزعة التوسع الاسرائيلية والرغبة في ضم الاراضي العربية ، « انسجاما مع الاهداف الاسرائيلية التي طالما عبر عنها الاسرائيليون » وتستشهد الدراسة برأي ضابط سوري ، تسائله : « كيف يمكن لاسرائيل أن تتحدث عن حدٍّ نهائي ، في الضفة الغربية ، وكل ما يقال عن الحكم الذاتي Autonomy ليس الا جهدا ذكيا ، من اجل تحقيق الاهداف الاسرائيلية لسوء الحظ أن الامريكان وقعوا في الفخ ، ظنا منهم انهم يعرفون شيئا ما ، لا يعرفه بيغن » .

إن العرب ليعتقدون أن موافقة الاسرائيليين على الانسحاب من سيناء لم يكن في حد ذاته ـ اجراءً صادق النية وانما هو جهد ، المقصود منه ، تفتيت الجهد العربي ، سيرا على خطهم في التوسع ، في الضفة الغربية ولبنان .

المقولة الاسرائيلية :

للاسرائيليين منطلقاتهم وتوجهاتهم ، حول ما يعرف بـ « الحدود الامنة ، التي يمكن الدفاع عنها » والتي تدخل في التعريف الاسرائيلي ، منذ عام ١٩٦٧ ، تحت اسم الامن القومي .

وتعود الدراسة بهذا المفهوم عن الامن القومي ـ تاريخيا ـ إلى شعار الحرب الوقائية ، وضربات الردع ، التي ادخلها بن غوريون في مفهوم العسكرية الاسرائيلية ، عندما نادى

بنقل الحرب إلى ارض العدو ، بدلا من ان تتم على ارض اسرائيل . ومن نظرية الردع هذه ، نجمت قضية الحدود الآمنة .

وتستشهد الدراسة على ما تذهب اليه من وجهة النظر الاسرائيلية هذه ، بقول مسؤول في الدفاع الاسرائيلي قال : « إن امتنا ينبغي أن تتم لها الحماية ليس فقط بالقوات العسكرية والاحتياطية والتكنولوجيا ، وانما بحد ادنى من الامن الجغرافي Minimal geographic Security . ان من واجبنا أن نحسن في هذا البعد الاخير (الجغرافي) ، عندما نستطيع » .

ومن هنا فان اسرائيليين كثراً يوافقون ـ من منظورهم ـ على أن البعد الجغرافي ينبغي أن يشمل مساحات في الضفة الغربية ، من مثل وادي الاردن ، ومنطقة القدس ، وبعض النقاط عبر الخط الاخضر . ولعل ابسط صيغة للحدود الامنة الاسرائيلية كما يذهب فريق العمل ـ هي ما قاله مراسل عسكري لاحدى الصحف الاسرائيلية : « إن معظم الاسرائيليين يوافقون على أن الحدود الامنة ليست تلك التي يضمنها الانسان بواسطة معاهدة أو ضمانات اخرى ، ولكنها الحدود الآمنة من نفسها ، بسبب من موقعها الجغرافي ، والطوبوغرافي » .

وفي نظر كثير من الاسرائيليين فان انشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة ، يساعد في خلق ما يسميه الاسرائيليون « حقائق على الأرض facts on the Ground » الامر الذي سيضمن حدودا مرضية ، للاسرائيليين ، في اي اتفاقية سلام .

ويرى المؤلف الاستاذ امروز Omroz ، ان الخلاف المرير في اسرائيل ، اليوم ، يتركز على الميل إلى الخلط في الاعتبارات الامنية بين الامور الدينية والتاريخية والقانونية ، من اجل مبرر عقلاني لاستمرار احتلال الضفة الغربية .

ومهما يكن ، فإن المؤلف يستدرك ليقول ان المحللين المنصفين من الاسرائيليين انفسهم ليقرون أن المفهوم الاسرائيلي السائد للامن ، قد تحطم على صخرة حرب ١٩٧٣ ، عندما ثبت أن المناطق الدفاعية ، ليست وقاية حقيقية من مؤثرات هجوم خاطف . ويذهب فريق العمل إلى القول ، ان هنالك في اسرائيل مفكرين جادين ، من بينهم رجال في الجيش ، معروفون بمقدرتهم على التفكير الشامل بالامور العسكرية ، ممن يعتقدون أن عامل الامن الحقيقي الغائب ، هو السلام مع الدول العربية ، حتى بحدود عام ١٩٦٧ .

وعلى هذا فان المؤلف يعود ليؤكد ثانية أن العبرة في السلام ، بالنوايا والتوجهات ،

وليس بالمدافع والتحصينات . ويرد هنا في الدراسة قول خريج عربي كان على اتصال بالمثقفين الاوروبيين والعرب والاسرائيليين في اوروبا : « اننا راغبون في عمل مبادرات لتعزيز الثقة وانهاء الصراع الرئيسي . . ليس لاننا خائفون أو متعبون من الحرب . ولكن لاننا ننظر في ديناميات الثمانينات وما بعدها ، كتيار سوف يجرفنا جميعا ، اذا نحن لم نبادر في الوقت المناسب » .

ويورد الكاتب روديسيا كمثل على تعطيل عملية السلام ، التي لا تعود بالفائدة على أحد . فالسلام في روديسيا كان ينبغي أن يتم في اوائل الستينات . ولكن تأجيله إلى اواخر السبعينات ، جلب الكثير من الدمار والتضحيات على الجانبين الوطني ، والمستعمرين والبيض ، بدون احراز تقدم كبير ، في شروط هذا السلام ، بعد كل هذه التضحيات ، لصالح احد من الطرفين .

ويستهجن البعض كل هذه الشراسة في النزاع العربي الاسرائيلي لا سيما وهم مقبلون على السلام . يقول دبلوماسي عربي : « إن المأساة اننا لسنا بعيدين عن سلام مخلص » .

بعض خيارات السلام

وسط حلقة سلسلة توازن النقائض ، يفتش فريق العمل عن مخرج من هذا المأزق . يفتش عن وسيلة لتحقيق الامن والسلام في المنطقة . هذان العنصران الغائبان وسط الصراع القائم . في هذه المرحلة يطرح فريق العمل طروحات سلام لا تقف فيها التناقضات لتأخذ بعنان بعضها بعضاً فلا نكاد تريم ، وانما لتفسح المجال لهامش من الحلول ، التي يستعرض فيها الكاتب انواعا مما يسميه سيناريو السلام الكامن ، أو المحتمل تنفيذه .

هذا السيناريو هو محاولة للرد على مخاطر السلام ، التي عرضنا لها في الفصل الاول من هذه الدراسة . وهو على الوجه التالي :

- **تحييد المنطقة** : لقد ناقش فريق العمل الفوائد التي يمكن ان تعود من العمل على تحييد المنطقة - منطقة الشرق الاوسط - وبصورة خاصة الحد من التأثيرات العسكرية المباشرة للقوى الكبرى . (يمكن العودة إلى تفاصيلها في الكتاب) .

- **دولة فلسطينية محايدة** : تذهب الدراسة إلى أن الفلسطينيين ممن قابلهم فريق العمل ، ناقشوا هذا الخيار بالحياد ، على اساس من انهم يمكن أن يختاروه من تلقاء ذاتهم ، ومن خلال ممارستهم لحقهم في تقرير المصير .

فما هو المقصود بالدولة المحايدة ؟ وماذا يعني الحياد ؟ للاجابة على هذا السؤال ، تعرض الدراسة لحالة من الحياد الدائم ، وتتمثل في دولة سويسرا المحايدة المستقلة . تلك الدولة التي تبنت الحياد في القرن السابع عشر . وتمكنت من ضمانه ـ دوليا ـ عام ١٨١٥ . كما أن النمسا حصلت على حريتها وحققت حيادها في معاهدة الدولة State Treaty في ١٥ مايو ١٩٥٥ . وكلا المثالين السابقين لسويسرا والنمسا ، فيهما عناصر ذات اهمية خاصة ، لاية مناقشة في انشاء دولة فلسطينية محايدة ، على ارض الضفة الغربية وغزة والوضع النمساوي ، بصورة خاصة ، سيرجع اليه كما يشير الكتاب ، في انشاء مثيل فلسطيني محايد

وينثني المؤلف ليقول ، ان السويسريين يناقشون في ان حيادهم ، ليس غاية في حد ذاته ، وانما هو وسيلة لغاية : وهو « الحماية الذاتية لدولة صغيرة » ويضيف إلى ذلك قوله ، إن المفهوم السويسري للحياد هو سياسي وعسكري ، وإن الدولة هي التي تقف على الحياد ، وليس الافراد ، أو المواطنون في الدولة . فالافراد والصحافة والجموع في هذه الدولة المحايدة ، لهم حق حرية الكلام ، وحرية دعم المبادىء والاهتمامات بصفتهم الشخصية .

هنا تؤذن الدراسة بلحظة الحل ، أو لحظة التنوير ، كما يقال في القصة أو المسرح ، لحظة الانفراج . وهنا يبدو لاول مرة في آخر النفق المظلم شعاع نور ! فشواهد التشدد والعنف يحلّ محلها شواهد من اللين والقبول بالحلول : فاحد رؤساء الحاخامين الاسرائيليين بالرغم من صحة الرأي العام الاسرائيلي المتوقعة ، يقول لفريق العمل : إن القانون اليهودي يسمح للحكومة بان تتخلى عن الاراضي المقدسة التوراتية ، إلى الحكم العربي ، اذا كان هذا التخلي سيمنع الحرب .

ومن الناحية الاخرى ، فان النزعة الجادة للفلسطينيين للافادة من الوقت لبناء دولتهم ، ستمنعهم من تعريضها لهجوم ، واحتلال الاسرائيليين ، باستفزازهم لذلك .

كما أن من شروط الفلسطينيين ، عدم القبول بجيوب امنية في المناطق الحساسة والهامة من بلادهم ، او دولتهم ، كما لم يقبل النمساويون العروض السوفيتية في هذا الشأن ، قبل ٣٠ عاما .

ومهما يكن من امر فإن هذه الطروحات في السلام ، لا تقف طويلا عند مشروع الحكم الذاتي المرتبط بمعاهدة كامب ديفد . وكما يظهر من محاكمات الدراسة ، ومناقشاتها فإن موضوع الحكم الذاتي لم يعد ذا بال بين طروحات السلام ، ويمكن القول أن فكرة

الحكم الذاتي ولّت إلى غير رجعة . بل يظهر أنه ربما كانت احدى الانجازات السياسية العربية أو الفلسطينية ، بعد كامب ديفد ، هي احباط فكرة الحكم الذاتي ، وتجاوزها إلى المطالبة بدولة فلسطينية ، مستقلة مهما كان شأن الاطار الذي ستبرز من خلاله .

امكانية وقوف الدولة الفلسطينية على قدميها : وتتساءل الدراسة هل ستتمكن الدولة الفلسطينية أن تقف على قدميها ؟ وتجيب على ذلك ـ على خلاف ما يعتقد البعض احيانا ـ بأن هذا ممكن . اكثر من ذلك فإن الدراسة ، ترسم بحسب الشواهد التي توردها ، صورة جميلة جدا ، ومستقبلا مشرقا لهذه الدولة ، وبصورة خاصة من ناحية المحذور الاساسي للبقاء ، الا وهو المحذور الاقتصادي :

يقول احد رجال البنوك الاردنيين « كثير منا يستطيعون ان يستشرفوا إلى بنايات عالية في دولة فلسطينية ، وهي امور تذكرنا ببيروت القديمة ، وفي هذه الدولة ستركز الاقطار العربية ومثلها بقية دول العالم التجارية ، تجارتها الاقليمية وانشطتها الاستثمارية » . كما يسأل دبلوماسي اوروبي مقيم في الشرق الاوسط اعضاء فريق العمل عن حسنات وامكانات قيام الدولة الفلسطينية فيقول : « هل بامكانكم أن تجدوا سببا اعظم لمنع اعمال العنف ، والعلاقات غير المستقرة مع اسرائيل ، اكثر من خلق دولة فلسطينية ، ستصبح سويسرا الشرق الاوسط ؟ (هنا ستكون) بطالة متدنية ، واجور جيدة ، ومناخ لطيف ، وشعب مثقف ، لكي يملأ وظائف الياقات البيضاء ، بالاضافة إلى صناعات انشائية ماهرة . إن هذه الاشياء هي الاجابة الحقيقية على النقاشات المتعلقة ، بنقص قابلية الدولة للاستمرار الاقتصادي ، التي كانت تثار عن الدولة الفلسطينية . إن هذا الذي نقوله ليس حلما من الاحلام التي تنسب إلى العرب احيانا كما انها ليست شطحة من شطحاتهم ، ولكنه رؤية محتملة . وتزيد الدراسة على ذلك ان اكثر الخبراء خبرة ، يعتقدون أن هذه الدولة في الضفة وغزة ، ستتمكن من استيعاب ٥٠٠,٠٠٠ ساكن جديد ، يستطيعون ان يقيموا فيها اقامة دائمة ، مدة تزيد على خمس سنوات » .

مميزات هذه الدولة الفلسطينية المحايدة : الحسنات والسيئات : يذهب الكاتب إلى أن فكرة الدولة المحايدة ، ستكون عملية اختراق لحالة الجمود deadlock ، في القضية الفلسطينية . ففكرة الحياد ستجيب على سؤال السيادة Sovereignty ،في الدولة الفلسطينية ، كماستجيب على الهموم الامنية ، لجيران الدولة الفلسطينية ، بمن فيهم اسرائيل .

اما عن مميزات هذه الدولة الفلسطينية أو مميزات اقامتها ، فتستشهد الدراسة بقول

رجل اعمال فلسطيني : « إن هذا الحياد قد يكون فيه اجابة على كثير من مشاكلنا . لقد اثبت التاريخ الحديث أن الدول الحيادية ، هي دول جيدة . كما أن هذا الحياد لن يعني اننا سنرفض العالم العربي . . » .

كما أن من الحسنات ، ايضا ، أن دولة فلسطينية محايدة ، ستفيد مجمل دول المنطقة ، كاملة سياسياً واقتصادياً .

اما على جبهة السلبيات ، فتذكر الدراسة ان عدم التوازن العسكري بين دولة اسرائيل المسلحة . تسليحاً ثقيلا ، والدولة الفلسطينية المسلحة تسليحاً خفيفا ، سيجعل الدولة الفلسطينية تحت رحمة اسرائيل .

كما أن الدراسة تشير إلى ما قد ينجم بين الزعامات الفلسطينية ، من خلافات ، تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة .

دولة كونفدرالية : مشهد آخر أو فصل آخر من فصول سيناريو الحل الذي يعالجه فريق العمل ، هو الاتحاد الكونفدرالي بين فلسطين والاردن : فالدراسة تشير إلى أن عدداً كبيراً من الاسرائيليين يتساءل ، لماذا يصر الفلسطينيون (الضفة الغربية وغزة) على الحصول على استقلالهم وسيادتهم الوطنية ، قبل الموافقة على نوع من الاتحاد الكونفدرالي مع الاردن . وتضيف الدراسة إلى ذلك ، ان الاجابة على هذا السؤال تأتي من رجل اعمال فلسطيني معتدل : « عليكم ان تتذكروا ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست قبضة من الشذاذ الراديكاليين . انهم ـ في حقيقة الحال ـ قيادتنا ولا يمكن استبعادهم » .

على أن ما يتوخاه دعاة الحل الكونفدرالي من السياسيين الغربيين ، انما هو أن يتمكن الاردن المحافظ ، ان يخفف من راديكالية الدولة الفلسطينية . ولعله بهذا يوضع الفلسطينيون امام خيارين : دولة محايدة ، أو دولة اتحاد كونفدرالي .

غاية الامر أن هذه الخيارات المطروحة ان دلت على شيء فانما تدل اولا : على انه لم يعد بالامكان اخفاء القضية تحت السجادة ، مرة اخرى ! ان الهوية الفلسطينية لم يعد بالامكان تجاهل وجودها . كما لم يعد بالامكان النوم على الحق الفلسطيني وتجاهله .

اكثر من ذلك تذكر الدراسة حرفيا (ص ١٧١) ما نصه :

« إن على القارىء أن يفهم أنه لاول مرة منذ اربعين سنة مضت ، يشاهد الفلسطينيون أن الرأي العام العالمي ينظر بعين العطف إلى حقهم في تقرير المصير ، وانشاء دولة خاصة بهم . . ان المسألة لم تعد الآن اكثر من مسألة وقت » .

مشكلة القدس : ولعل قارئي العزيز قد قفز إلى ذهنه السؤال المحير . . والذي يقفز عادة تلقائيا إلى ذهن كل من يستعرض قضية الشرق الاوسط أو القضية الفلسطينية الا وهو : ماذا عن مشكلة القدس ؟ تحاول الدراسة ان تجيب على هذا التساؤل تحت عنوان مستقبل القدس بالنقاط التالية التي تدل على محاولاتها طرح حلول عملية ، لحل مشكلة القدس ضمن المعطيات أو الاطر التالية : ـ

١ ـ ان جميع الاطراف المتنازعة توافق على السماح بالوصول إلى الاماكن المقدسة ، لكل اتباع الديانات ، كما ينبغي ، وهي ايضاً تنادي بحرية ممارسة الشعائر الدينية بدون تمييز أو مضايقة . بل ان اغلبية ساحقة من عينة الشرق الاوسط ١٩٧٩ **1979 Middle East Sample** تتفق على ان الاماكن المقدسة ، ينبغي ادارتها من قبل ممثلين عن الديانات المعينة .

٢ ـ ان كثيرا من الخطط المقدمة لحل المأزق تنادي بتدويل مدينة القدس ، مع العلم أن مثل هذه المقترحات ، قد تم رفضها كليا من قبل الحكومة الاسرائيلية .

٣ ـ ومع هذا فإن اغلب اعضاء عينة البحث ، يعتقدون أن **الحل الوسط** يمكن التوصل اليه ، اذا كان هنالك رغبة متبادلة من اجل سلام كامل .

كما انهم يعتقدون أن مشكلة القدس بالرغم من تعقيدها الشديد ، وبالرغم من الحساسية العظيمة ، المرتبطة بها ، لدى جميع الاطراف المتنازعة ، ان هذه المشكلة يمكن اعتبارها على مستوى غير معلن ، **مشكلة قابلة للحل من قبل العرب والاسرائيليين ولكن بشرط أن يكون هنالك التزام بالسلام** .

وتؤيد الدراسة ذلك ، بقول احد المسؤولين اليهود ، من يهود تل ابيب : « إن عقلية الحرب لدينا ، تجعل من سيادة العرب على قدم واحد من القدس ، حلما أو كابوسا ، ولكن اذا كان هنالك سلام حقيقي ، فانني مستعد أن احلم به ، أو أقبله » .

وعلى طريق السلام المنشود فانه لا بد من كسر الحواجز النفسية . ويعزز الاسرائيليون هذا التوجه بالحديث عن مبادرات السادات لاسرائيل .

ويتقدم العرب بمقولة اساسية ، تقود إلى السلام ، وتدل على حسن النية فيه ، ومجمل هذه المقولة : إنه اذا كان الاسرائيليون يريدون سلاما حقيقيا ، فإن عليهم أن يوقفوا دولتهم عن انشاء مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة ، « فالاعمال تتحدث بصوت أعلى من الكلام » قال ذلك مسؤول اردني وهو يشير إلى خارطة للمستوطنات الاسرائيلية الجديدة ، التي انشئت بعد اتفاقيات كامب ديفد في المناطق المحتلة .

غاية الامر ان زرع الثقة بين الاطراف المتنازعة ، تبقى هي رأس الامر كله . وهنا يأتي الكاتب إلى اطروحته الرئيسية في الكتاب ، والتي تحمل عنوانه فيقول : « **إن وراء البحث عن الامن ، يقع البحث عن الثقة المبنية على الايمان أو الاعتقاد بان الهدف النهائي لكل من الفريقين المتنازعين ليس هو الرغبة في هزيمة الاخرين أو التأثير على ديانتهم أو عقيدتهم أو ارضهم** » .

وتكملة الاطروحة ان وراء الامن المطلوب ينبغي أن توجد الارادة السياسية الفاعلة فهو يقول ايضا : « إن هذه المقتبسات المقدمة إلى اعضاء فريق العمل تبقى كلاما ما لم تتوفر الارادة السياسية ، لتحويل الكلمات إلى سياسة » .

ويختم المؤلف كتابه بهذه الفقرة المعبرة والمنسجمة مع اطروحته :

« إن الامن لا يمكن فصله ، كعامل مستقل ، في عملية البحث ، عن حل للنزاع العربي الاسرائيلي . ان اعتبارات الامن يجب أن ينظر إليها سواء بسواء مع الابعاد التاريخية والقانونية والاقتصادية والسياسية والدينية لهذا النزاع . على أن الامن للناس والارض ، يبقى حجر الزاوية ، من اجل دعم التسوية » .

* * *

خاتمة واستنتاجات

وبعد فإن هذه الدراسة ـ كما شاهدنا ـ محاولة للنظر في المشكلة المزمنة للشرق الاوسط ، من اكثر من زاوية على المستوى المحلي ، وعلى المستوى الامريكي والمستوى الدولي . ولكن الاصالة فيها انها تعتمد على رأي اصحاب المشكلة انفسهم ، ورؤيتهم لمشكلتهم .

وعلى خلاف ما تعودناه ، من اهمال أو تحامل على الفلسطينيين بين الدارسين الغربيين ، والامريكيين منهم بصورة خاصة ، وتمجيد ـ بالمقابل ـ للاسرائيليين ، فإن هذه الدراسة ـ لانها تعتمد على الواقع ، وتحاول التفاعل ، واجراء تحاور معه ، ـ تحاول أن توازن بين النقائض لدى الطرفين ، تمهيدا لايجاد توازن في المتوافقات بين نفس الطرفين ! أو قل انها على الاقل في هذه المرحلة تحاول أن توازن بين الجوانب الايجابية والسلبية على مستوى المعسكر الواحد ثم على مستوى المعسكرين للخروج بصورة كلية وشاملة ومفيدة .

ولعل هذه الدراسة تستمد شيئاً من أهميتها في اننا لم نتعود منذ الحرب العالمية الثانية أن نحظى بدراسة امريكية عادلة واضحة وصحيحة عما حصل أو يحصل بالضبط في

الشرق الاوسط . وبالذات من ناحية الاعتراف بالوجود الفلسطيني كوجود سياسي وليس وجودا ماديا كلاجئين .

إن هذه الدراسة هي انعكاس صحيح لوجودنا السياسي كفلسطينيين بالقوة أو بالفعل . . واننا لم نعد كما مهملا . انها اكثر من ذلك دليل على اكتشافنا من قبل العالم . واكتشافنا ، بالمقابل ، للعالم ، وتفاعل هذا العالم معنا ، وتفاعلنا معه ، تفاعلا ايجابيا فعالا حتى الآن ، مما يبشر بان الامور ستتطور إلى أفضل اذا استمرت في سيرها على هذا المنوال .

كما أن هذه الدراسة تشير اشارة صادقة وصريحة إلى أن الشعب الفلسطيني موجود ، ليس في بطن الشاعر ، وليس وراء الاكمة ، وانما هو موجودٌ وجوداً صريحا واضحا وانه ليس شعبا فقط ، وانما يحمل كل مقومات الامة ـ بالمعنى القومي ـ التي تستحق التقدير ، كامة ، وتستحق حق تقرير مصيرها ، اسوة ببقية الامم على وجه البسيطة ، وبحسب شرعة حقوق الانسان .

وان اراء وخبرات هذا الشعب ـ التي كثيرا ما استبعدت في السابق ـ اصبحت الان ضرورية لمعرفة اعماق الصراع بين العرب واليهود . وان من اراد ان يصل إلى الحقيقة الشرق اوسطية دون أن يرجع إلى الفلسطينيين ليستفتي خبراتهم ، ويلمس جراحاتهم ، ويفهم هواجسهم وتطلعاتهم فانه لن يفلح !

وإن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو جوهر الصراع الحقيقي في المنطقة اكثر من كونه صراعا اسرائيليا عربيا أو اسرائيليا ـ شرق اوسطيا الخ وان النقيض الحقيقي للفلسطينيين هي اسرائيل وان استمرار الوجود الفلسطيني دليل آخر على فشل ما اراده ـ وما عمل من اجله ـ ويريده النقيض لنقيضه !

تؤكد الدراسة ايضا على حق تقرير المصير للفلسطينيين الذي هو القاسم المشترك الاعظم لدى جميع الاطراف تقريبا ، فلا فراق عليه ولا خلاف ، في الشعور كما هو في اللاشعور ، ولا داعي بعد اليوم لانكار هذا الحق أو تجاهله أو التعامي عنه .

والدراسة تكشف ـ كما مر ـ ان اوراق الحل ليست ٩٩٪ منها ـ كما يذهب السادات ـ في يد امريكا ، بل ان هنالك اكثر من طرف يستطيع ان يسهم فيها بحل .

فعلى المستوى الدولي هنالك اكثر من عنصر فعال. والاهم ، ولعله الجديد في الخريطة السياسية وتطورات المنطقة اخيرا هو بروز الدور الفلسطيني الى درجة لم يعد

بالامكان اخفاؤه! كما تأكدت الحقيقة القائلة ان لا سلام بدون الفلسطينيين كما يقول مؤلف الكتاب في مقدمة كتابه .

والدراسة على ما يظهر تحاول أن تجيب على هذا التساؤل : إلى متى سيظل الفلسطينيون بدون وضع قانوني juridical ، الجيوش تجرد عليهم والتاريخ يزيف ليثبت عدم وجودهم والتصريحات تلقى لتزيدهم خضوعا وعبودية .

وبعد فإن لهذه الدراسة قيمة كبيرة في انها وضعت الفلسطينيين على اساس متكافىء مع جميع العناصر والدول في المنطقة ، بل انها حيانا ابرزت جوانب متفوقة لديهم على غيرهم . فمن الآن فصاعدا لم يعد الفلسطينيون هم الخارجين على القانون ! بل انهم بشر كالبشر ، وتجمع قومي متين شأن اي تجمع قومي آخر ، وما على العالم الا ان ينظر ماذا يمكن ، بعد هذا الذي تحقق من جانبهم أن يفعل لهم !

على اننا ينبغي أن نحذر ـ هنا ـ من أن نأخذ هذه الدراسة ـ رغم محاولاتها في الانصاف والاعتدال ـ على علاتها أو ان نتبنى ما جاء فيها من توصيات بدون حذر . فكثير من مثل هذه الدراسة ومثيلاتها ليست احيانا كثيرة سوى بالونات اختبار ، وجزء من خطة واسعة لبيع افكار سياسية معينة لفئة معينة ، وتوريطها في حلول مفبركة أو مصنعة بطريقة خاصة ! رغم انها تظل مادة ممتازة للتفكير ، وفتح آفاق جديدة ، لتقليب وجهات النظر ، واتاحة المجال ـ من خلال المعاناة والقياس . لمزيد من الخلق والابتكار وصياغة الحلول التي نراها مناسبة لنا ، وتتفق مع حقوقنا ومصالحنا وطموحاتنا ، وتتناسب مع اصالتنا ومثلنا وتاريخنا الخ . . سيرا على طريق الوصول إلى الحقيقة ، والحق اللذين هما الغاية والوقود الاساسي للنضال الطويل المرير .

اختتم هذه الدراسة بالقول أن صورتنا في اعين الدارسين نساهم نحن احيانا كثيرة في صناعتها ، وان لنا دورا كبيرا في عكس واقعنا الكياني الوجودي على مخيلة الاخرين بالطريقة التي نقررها ونريدها بوعي واصرار . وان الحقيقة ـ كما يقال ـ دوارة كروية تدور كالكرة وتتغير بحسب تغيراتها ، وانه ليس هنالك شيء ثابت ودائم بل ان الدهر جميعه دولاب دائر ! فلنحاول دائما العمل ايجابيا ، من اجل حقنا ، وحتى نعكس صورتنا على صفحة الاشياء حسنة مشرقة قوية . . .

رعاية الأطفال المتخلفين عقلياً في سورية واسباب التخلف العقلي

رضوان الامام*

من هو الطفل المتخلف عقليا ؟ :

يعرف الطفل المتخلف عقليا بانه الطفل الذي لا يسير نموه العقلي بصورة طبيعية تتناسب مع نموه البدني ، ومع غيره من الاطفال الذين هم في مثل سنه .

فالطفل يمر بمراحل نمو مختلفة ، ونموه هذا لا يقتصر على زيادته في الطول او الوزن فحسب بل يتضمن ايضا جملة من المدارك والذكاء يكون مركزها الدماغ ، وتتم عن طريق ما ندعوه بـ (العقل) وهو ينمو لدى الطفل كما ينمو الوزن لديه او الطول ، ولكن كما تختلف سرعة النمو في الطول او الوزن بين طفل وآخر ، تختلف سرعة نمو العقل والذكاء لديهم ايضا . وكما قد يحدث بطء او تخلف في نمو الطول او الوزن ، فقد يحدث كذلك بطء او تخلف في نمو العقل والذكاء عند الاطفال ، اذ نجد طفلا في الثامنة من عمره لا يزيد في نموه العقلي وذكائه عن ذكاء وعقل طفل عمره الزمني اربع او خمس سنوات ، وكما نقول عن الطفل الأول قصير أو قزم او متخلف عن زملائه في الطول ممن هم في مثل سنه مثلا نقول عن الطفل الثاني متخلف عقليا عن امثاله من الاطفال .

درجات التخلف العقلي :

ويكون التخلف العقلي على درجات منها : البسيط والمتوسط والشديد . فالطفل

(*) مدير معهد التنمية الفكرية بقدسيا ـ دمشق.

الذي يعاني من تخلف عقلي شديد تبدو عليه مظاهر واعراض متعددة وواضحة منذ ولادته او فترة طفولته الأولى ، فهو لا يبدأ بالمشي والكلام الا في سن الثالثة او ربما الرابعة او الخامسة . وقد يظهر عليه اعراض قصور جسمي وعقلي اكثر عنفا ، ولهذا يمكن التعرف عليه بسهولة قبل ان يدخل المدرسة .

اما الطفل الذي يعاني من تخلف عقلي متوسط او بسيط فلا تظهر عليه هذه الاعراض بشكل يمكن ان يلاحظه والداه ، ولكنه عندما يدخل المدرسة (التي بطبيعتها تتطلب منه استخداما اكثر لقدراته العقلية) يبدأ معلموه بملاحظة قصوره العقلي الذي يظهر في عجزه عن متابعة الانشطة الدراسية التي يتابعها الاطفال العاديون بسهولة ، كما يجد صعوبة بالتعلم والانتباه والتركيز وتتمكن اختبارات الذكاء المستخدمة لقياس الذكاء من اعطاء النتائج الدقيقة لمستوى التخلف العقلي لدى هؤلاء الاطفال .

اسباب التخلف العقلي :

هناك اسباب عديدة تؤدي الى التخلف العقلي عند الطفل ، منها وراثي ، ومنها اجتماعي ، ومنها فيزيولوجي . ولعل اهم هذه الاسباب :

أ- وجود حالات تخلف عقلي لدى اسرة احد الوالدين او كليهما .

ب- وجود قرابة بين الوالدين (اولاد وبنات العمومة بشكل خاص).

جـ- نتيجة اصابات تحدث اثناء الحمل او الولادة او بعد الولادة مباشرة او تناول عقاقير مؤذية .

د- بطء سرعة النمو العقلي للطفل .

هـ- وقوع الطفل بشدة على رأسه او تلقيه صدمة قوية جدا تسبب له تلفا خطيرا في المخ (حالات الوقوع العادية نادرا ما تسبب تلفا شديدا في المخ يؤدي الى تخلف عقلي)

و- تعرض الطفل لارتفاع الحرارة والحمى الى درجة تضرب معها مراكز الدماغ او اصابته بالتهاب السحايا .

رعاية الأطفال المتخلفين عقليا في سورية :

لا تتوفر في سورية احصائيات عن عدد الاطفال المتخلفين عقليا (ولكن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسعى حاليا لاعداد دراسة في هذا الشأن) ولم يلق هؤلاء الاطفال الرعاية الكافية في مؤسسات متخصصة مناسبة الا منذ اوائل عام ١٩٧٩ حين

انشىء معهد التنمية الفكرية بقدسيا ثم من بعده معهد التنمية الفكرية بالكسوة في بداية عام ١٩٨٠

فقد كان هؤلاء الاطفال يربطون في زوايا البيوت لدى اسرهم كما تُربط الدواب في الاصطبلات ، او يُتركون هائمين اكثر ساعات النهار في الحارات والشوارع يُؤذُون ويُؤذَون ، وتشتد حالتهم سوءا يوما بعد آخر الى ان يأتي اجلهم فيستريحوا ويريحوا مَنْ حولهم .

وتشير احصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعام ١٩٧٩ ان هناك /٤/ جمعيات في القطر كانت ترعى المتخلفين عقليا (وأعتقد ان جلهم كان من كبار السن وليس من الاطفال) وان عدد المستفيدين تلك السنة كان /١٠٦/ منهم / ١٠٠/ ذكور و/٦/اناث فقط .

ولكن بعد افتتاح معهدي التنمية الفكرية بقدسيا والكسوة تغيرت الصورة وصار الاطفال المتخلفون عقليا يلقون كل رعاية صحية ونفسية واجتماعية ، وفيما يلي سنبين ذلك في معرض حديثنا عن المعهدين المذكورين .

١ ـ **معهد التنمية الفكرية بقدسيا** : ويقع على بعد /٥/كم غرب مدينة دمشق ، أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اول العام الدراسي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ وذلك لرعاية الأطفال المتخلفين عقليا الذي تتراوح اعمارهم بين ٦ ـ ١٠ سنوات وتتناول الرعاية :

أ ـ تعليمهم حسب برامج المدارس الابتدائية على قدر الامكان من قبل معلمات منتدبات من وزارة التربية او من حملة الثانوية العامة وخضعن لدورات خاصة بتعليم هذه الفئة من الاطفال وعددهن /١٣/ معلمة .

ب ـ توفير الاقامة الكاملة للاطفال الذين من ريف دمشق او المحافظات الاخرى . وكذا وجبة صباحية من الحليب مع البسكويت

ج ـ تنمية مداركهم وما لديهم من قدرات واعدادهم للحياة .

يستوعب المعهد /١٦٠/ طفلا وقد بلغ عدد الاطفال المسجلين في شهر نيسان عام ١٩٨١ /١٥٤/ طفلا منهم /٩٤/ ذكور و/٦٠/ اناث ، /١١٣/ منهم من المدن و/٤١/ من الريف . /١١٨/ من محافظة مدينة دمشق و/٤/ من حمص و/٤/ من حماه و/٥/ من حلب و/٤/ من اللاذقية و/٣/ من طرطوس و/٢/ من ادلب و/١/ من دير الزور و/٤/

من درعا و/٢/ من السويداء و/٢/ من القنيطرة و/٥/ من غير سورية . من هؤلاء /١٣٩/ سوريين و/١٣/ فلسطيني و/١/ لبناني و/١/ ليبي (لأن المعهد قبل السوريين وجميع ابناء الاقطار العربية).

وكذلك منهم /٤١/ داخلي و/١١٣/ خارجي .

و/٩٨/ تقع اعمارهم بين /٦- ١٠/ سنوات و/٥٦/ اعمارهم بين /١٠- ١٥/ سنة وبالنسبة لدرجة التخلف منهم /٦/ خفيفة و/١٠٨/ متوسطة و/٢١/ قريبة من الشديدة و/١٩/ شديدة .

اما عدد الجهاز العامل فيبلغ /٤٩/ شخصا منهم /٦/ ذكور و/٤٣/ اناث بالاضافة الى الطبيب الزائر (مرة في الاسبوع). من العدد المذكور مدير ومعاون مدير لشؤون التعليم واخصائية اجتماعية وممرضتان ورئيسة ديوان وضاربة آلة كاتبة ومحاسبة و/١٣/ معلمة ومدبرتا منزل ومشرفتان و/٩/ مراقبات وثلاثة سائقين وحارس وامينة مستودع و/٩/ مستخدمات وغسالتان . .

٢ ـ معهد التنمية الفكرية بالكسوة : ويقع على بعد /٣٥/ كم جنوب دمشق ـ انشأته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في بداية العام الدراسي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ وذلك لرعاية الاطفال المتخلفين عقليا الذين تتراوح اعمارهم بين /١١ ـ ١٨/ سنة وتتناول الرعاية ما يلي :

أ ـ تعليمهم مبادىء بسيطة في الحساب والقراءة والكتابة (من قبل معلمين منتدبين من وزارة التربية).

ب ـ تأهيلهم مهنيا في اعمال مناسبة لهم بغية تأمين مورد عيش لهم في المستقبل (كالزراعة والبستنة والتعليب والتغليف والخياطة).

ج ـ تنمية مداركهم وما لديهم من قدرات لما يفيدهم في التكيف بالمجتمع ويسعد حياتهم . وقد بلغ عدد الاطفال المسجلين في شهر نيسان لعام ١٩٨١ /٢٤/ طفلا كلهم ذكور (باعتبار امكانيات المعهد لا تسمح باستقبال الاناث في الوقت الحاضر) ولذا فجميع المقبولين يقيمون في المعهد ايضا لعدم توفر وسائط النقل من ناحية وبعد المعهد عن المدينة من ناحية ثانية (وهذا ما يحول دون قبول اطفال للدوام في الصباح وعودتهم مساء للاقامة مع ذويهم).

من العدد المذكور اعلاه /١٩/ مولودون في المدن و/٥/ في الريف ، اما مكان

اقامتهم في محافظات القطر فهي /١٦/ في مدينة دمشق و/٤/ في محافظة دمشق و/٢/ في حماه و/١/ في حلب و/١/ في درعا .

من هؤلاء /٢٢/ سوري و/١/ فلسطيني و/١/ لبناني (لأن المعهد يقبل السوريين وجميع ابناء الاقطار العربية).

تتراوح اعمار هؤلاء الاطفال ما بين ١١ ـ ١٨ سنة ودرجة تخلفهم العقلي /١/ خفيفة و/١٢/ متوسطة و/٨٩/ قريبة من الشديدة و/٢/ شديدة .

اما عدد الجهاز العامل فيبلغ /١٧/ شخصا منهم /١٣/ ذكراً و/٤/ اناث يتوزعون ما بين مدير ومعاون مدير لشؤون التعليم والتأهيل و/٢/ معلمين و/٢/ مدربين مهنيين و/١/ مدبرة منزل و/١/ طاهٍ امين مستودع و/٣/ مراقبين و/١/ حارس و/٣/ مستخدمات .

اسباب التخلف العقلي والوضع الاجتماعي لأسر المتخلفين عقلياً : لقد قمت بدراسة ميدانية لتقصي اسباب التخلف العقلي لدى اطفال كل من معهدي التنمية الفكرية بقدسيا والكسوة وشيئا عن الواقع الاجتماعي لأسر هؤلاء الاطفال وقد شملت هذه الدراسة /٢٤/ طفلا من الموجودين في معهد الكسوة و/٤٦/ طفلا من معهد قدسيا تم اختيارهم عشوائيا وطلبت من ذويهم ملء الاستمارة التالية واعادتها لي خلال مدة اسبوع .

الصفحة الأولى من الاستمارة

ـ دراسة عن اسباب التخلف العقلي ـ

تاريخ الولادة : / / ١٩ الجنس : ذكر انثى

مكان الولادة : ريف . مدينة مكان الاقامة الحالية : ريف مدينة

تاريخ اصابته بالتخلف : / / ١٩ . درجة تخلفه : خفيفة متوسطة ، قريبة من الشديدة ، شديدة

اسباب اصابته بالتخلف :

هل عولج بسرعة : نعم . لا . هل عولج متأخراً : نعم ، لا . عولج على يد مختص : نعم ، لا .

كيف تم اكتشاف تخلفه : عن طريقكم . عن طريق الطبيب . عن طريق آخرين .

هل أُعطي لقاحات في صغره : ضد الشلل : نعم ، لا . ضد التيفوئيد : نعم ، لا . ضد الجدري : نعم ، لا . ضد السل : نعم ، لا . لقاحات أخرى تذكر :

هل سجل في روضة اطفال قبل تسجيله في المعهد : نعم ، لا .

هل سجل في مدرسة ابتدائية قبل تسجيله في المعهد : نعم ، لا .

هل له اخوة او اخوات متخلفون عقليا : نعم ، لا . عددهم : هل يوجد متخلفون عقليا في اسرة الوالد حاليا : نعم ، لا . سابقا : نعم : لا عددهم

هل يوجد في اسرة الوالدة متخلفون عقليا حاليا : نعم ، لا . سابقا : نعم ، لا . عددهم :

هل يوجد قرابة بين الوالدين : نعنم ، لا . نوعها إن وجدت :

هل يشكو الوالد من امراض او عاهات حاليا او سابقا : نعم ، لا . ما هي :

هل تشكو الوالدة من امراض او عاهات حالياً او سابقاً . نعم . لا . ما هي .

ثقافة الوالد : امي ، ملم بالكتابة ، ملم بالقراءة ، ابتدائية ، اعدادية ، ثانوية ، جامعية .

ثقافة الوالدة : امية ، ملمة بالكتابة ، ملمة بالقراءة ، ابتدائية ، اعدادية ، ثانوية ، جامعية .

عمل الوالد : عمل الوالدة :

دخل الوالد الشهري : ل.س. دخل الوالدة الشهري : ل. س.

عدد غرف المنزل : اجار أم ملك مقدار الاجرة الشهرية : ل.س.

الصفحة الثانية من الاستمارة

السيد ولي الطالب

نرجو الاجابة على الاسئلة الواردة في الصفحة الاولى بصدق وصراحة وذلك حرصا على الامانة العلمية ، وللوصول الى نتائج صحيحة ومفيدة في البحث العلمي المطلوب

اجراؤه على الاطفال المتخلفين عقليا ونؤكد لكم ان المعلومات المعطاة ستكون سرية ولن تستخدم الا للبحث المذكور ، « ولذا اغفلنا ذكر الاسماء شاكرين تعاونكم معنا لمصلحة ابنائكم .

ملاحظة :

١ ـ يرجى وضع اشارة × على كل صفة غير محققة وغير لازمة .

٢ ـ اعادة الاستمارة المرفقة مع ولدكم عند عودته من الاجازة مباشرة .

وبعد جمع البيانات وفرزها وتفريغها وتصنيفها جاءت المعلومات الآتية :

١ ـ الجنس :النوع	العدد	النسبة
ذكور	٥١	اي ٧٣٪
اناث	١٩	اي ٢٧٪
المجموع	٧٠	

٢ ـ العمر : الفئة	العدد	النسبة
٦ ـ ١١ سنة	٢٨	اي ٤٠٪
١١ ـ ١٦ سنة	٣٤	اي ٤٩٪
١٦ ـ ١٨ سنة	٨	اي ١١٪
المجموع	٧٠	

٣ ـ مكان الولادة :	العدد	النسبة
المكان		
مدينة	٦٠	اي ٨٦٪
ريف	١٠	اي ١٤٪
المجموع	٧٠	

٤ ـ مكان الاقامة الحالية :	العدد	النسبة
المكان		
مدينة	٦٥	اي ٩٣٪
ريف	٥	اي ٧٪
المجموع	٧٠	

٥ ـ درجة التخلف العقلي :

الدرجة	العدد	النسبة
خفيفة	٧	١٠٪
متوسطة	٤٣	٦٢٪
قريبة من الشديدة	١٧	٢٤٪
شديدة		
المجموع	٧٠	

٦ ـ اسباب الاصابة : أ ـ بشكل تام:

السبب	العدد	النسبة
قبل الولادة	٤٣	٦١٪
اثناء الولادة	٦	٩٪
بعد الولادة	٢٧	٣٩٪

ب ـ بالتفصيل :

ولادي :٣٧٪. سقوط على الرأس او ضربة شديدة : ١٠٪. سحايا او حمى دماغية : ٨٪. تعسر الولادة : ٦٪. وجود قرابة الوالدين : ٥٪. ارتفاع حرارة : ٤٪. مرض الوالدة اثناء الحمل وتناول ادوية مؤذية : ٣٪. تناول الوالدة ادوية مؤذية بعد الولادة وفي فترة الارضاع او حدوث رعبة : ٣٪. وجود اقرباء متخلفين عقليا لدى اسر الوالدين : ٦٪. الاصابة بشلل الاطفال : ٦٪. تناول ادوية وعمليات جراحية : ٦٪.

حالات ريقان دم : ٧/. دماغي شوكي وتبديل دم : ٧/. ادمان الوالدة على المخدرات والجحول : ٧/. وقوع الوالدة اثناء الحمل : ٧/.

ج - اثر اللقاحات المعطاة لهم في الصغر :

نوع اللقاح	العدد الذي اعطي له من بين افراد العينة
ضد الشلل	٤٨
ضد التيفوئيد	٣٩
ضد الجدري	٤٨
ضد السل	٤١
ضد الكوليرا	١٦
ضد الدفتريا	٥
ضد الثلاثي	١٧
ضد الحصبة	٧
ضد السعال الديكي	٤

د - اثر وجود متخلفين عقليا في الاسرة او العائلة :

١ - في الاسرة : ١٧/ فقط من بين افراد العينة لهم اخوة واخوات متخلفون عقليا ٧ منهم له اخ واحد و٤ لهم اخوان .

٢ - في العائلة : ١٥/ فردا من افراد العينة يوجد في اسرة والديهم بعض حالات التخلف العقلي منهم في اسرة الوالدة ٦/ افراد حاليا و٨/ افراد سابقا

وفي اسرة الوالدة ٣/ حاليا و٤/ افراد سابقا

هـ - اثر الزواج من اقارب : ٢٣/ من افراد العينة بنسبة ٣٣٪ يوجد قرابة بين والديهم قبل الزواج . ونوع القرابة هي ٨/ حالات من نفس العائلة و٤/ أبناء خال و٨/ أولاد عمومة و٤/ أولاد خاله .

و - أثر اصابة الوالدين بأمراض : إصابة كلا الوالدين ٢/ الوالد فقط ٧/ الوالدة فقط ٩/ وأهم الأمراض التي يشكون منها هي : الروماتيزم ٢/ العصبي ٢/ الكلية ٢/ الربو ١/

الشقيقة٧/ السرطان الدماغي ٧/ القلب ٧/ السكري ٧/ آلام عامة ٧/ ارتفاع الضغط ٧/ تشمع الكبد ٧/ الأمعاء ٧/.

٧ ـ تاريخ الاصابة بالتخلف العقلي :

التاريخ	العدد	النسبة
منذ الولادة	٣٢	٤٦٪
منذ الولادة وحتى السنة الاولى من العمر	١١	١٦٪
منذ ١ سنة وحتى٢ سنة	٧	١٠٪
منذ ٢ سنة وحتى ٣ سنة	٦	٩٪
منذ ٣ سنة وحتى ٤ سنة	٥	٧٪
منذ ٤ سنة وحتى ٥ سنة	٢	٣٪
منذ ٥ سنة وحتى ٦ سنة	١	١٪
منذ ٦ سنة وحتى ٧ سنة	١	١٪
منذ لم يذكر	٥	٧٪
المجموع		٧٠

٨ ـ كيف تم اكتشاف التخلف :

الكيفية	العدد	النسبة
عن طريق الاهل	٢٦	٣٧٪
عن طريق الطبيب	٤٣	٦٢٪
عن طريق آخرين	١	١٪
المجموع	٧٠	

٩ ـ العلاج الذي تم :

العلاج	العدد	النسبة
أ ـ عولج بسرعة	٥٧	٨١٪ بينما ١٣ فردا لم يعالجوا بسرعة

ب ـ عولج على يد طبيب مختص	٥٩	٨٤٪ بينما ١١ فردا لم يعالج على يد طبيب مختص

١٠ ـ التسجيل في روضة اطفال او مدرسة ابتدائية قبل دخول المعهد :

نوع التسجيل	العدد	النسبة
في روضة اطفال	٤١	٥٩٪ بينما ٢٩ لم يسجلوا في اي روضة اطفال
في مدرسة ابتدائية	٣١	٤٤٪ بينما ٣٩ لم يسجلوا في اي مدرسة ابتدائية

١١ ـ ثقافة الوالدين :

	أ ـ الوالد		ب ـ الوالدة	
درجة الثقافة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
امي	٤	٦٪	٢٠	٢٩٪
المام بالكتابة والقراءة	١٠	١٤٪	١٥	٢٢٪
ابتدائية	٢٢	٣١٪	٢٠	٢٩٪
اعدادية	١٢	١٧٪	١٠	١٤٪
ثانوية	١٠	١٤٪	٤	٦٪
جامعية	١٢	١٧٪	١	
المجموع	٧٠		٧٠	

١٢ ـ عمل الوالدين :

	أ ـ الوالد		ب ـ الوالدة	
نوع العمل	العدد	النسبة	العدد	النسبة
في البيت	ـ		٦٦	٩٤٪
موظف	٣١	٤٤٪	١	

عامل	٧	١
عمل حر	١٦	-
متقاعد	٧	١
متعطل	٢	-
متوفٍ	٧	١
المجموع	٧٠	٧٠

١٣ ـ دخل الاسرة :

دخل بالليرات السورية	أـ الوالد العدد	ب ـ الوالدة العدد	جـ ـ مجموع دخل الوالدين
من ٤٠٠ حتى ٥٠٠	٢	١	١
من ٥٠٠ حتى ١٠٠٠	٢٨	١	٢٨
من ١٠٠٠ حتى ١٥٠٠	١٦	١	١٧
من ١٥٠٠ حتى ٢٠٠٠	٧	-	٧
من ٢٠٠٠ حتى ٣٠٠٠	١٠	-	١١
المجموع	٦٣		٣

١٤ ـ ملكية المنزل وحجمه :

أ ـ الملكية	العدد	النسبة
اجار	١٣	١٩٪
ملك	٥٧	٨١٪
المجموع	٧٠	

ب ـ الاجور	ل. س	العدد
	من ١٠٠ حتى ٢٠٠	٩
	من ٢٠٠ حتى ٣٠٠	١
	من ٣٠٠ حتى ٤٠٠	١
	من ٤٠٠ حتى ٥٠٠	٢
المجموع		١٣

جـ - الحجم	عدد الغرف	العدد
	١	٢
	٢	٦
	٣	٢٣
	٤	١٩
	٥	١٤
	٦	٥
	٧	-
	٨	١
	المجموع	٧٠

تحليل البيانات والنتائج :

نستخلص من تحليل البيانات ودراسة الأرقام السابقة النتائج التالية :

١ - اغلب افراد عينة تحليل البحث من الذكور ، اذ بلغت نسبتهم ٧٣٪ بينما الاناث ٢٧٪ وهذا ينطبق ايضا على نزلاء المعهدين المأخوذة منهما عينة البحث لأن معهد الكسوة لا يقبل الاناث بسبب عدم توفر الامكانيات المطلوبة لرعايتهن ، ولان كثيرا من الاسر ترغب في الاحتفاظ بالبنات لديها ورعايتهن بانفسهم .

٢ - اغلب افراد عينة البحث من فئة العمر ١١ - ١٦ سنة ، فقد بلغت نسبتهم ٤٩٪ ويعدها فئة ٦ - ١١ سنة التي بلغت نسبتهم ٤٠٪ ، ثم فئة ١٦ - ١٨ سنة ونسبتهم ١١٪ .

٣ - اغلب افراد عينة البحث من مواليد المدن اذ بلغت نسبتهم ٨٦٪ بينما نسبة مواليد الريف ١٤٪ .

١٤ - اغلب افراد عينة البحث تقيم اسرهم في المدن يشكلون ٩٣٪ بينما ٧٪ فقط تقيم اسرهم في الريف وبالتالي فان ٧٪ منهم غَيروا اماكن اقامتهم وانتقلوا من الريف الى المدن .

٥ - درجة تخلف اغلب افراد عينة البحث هي متوسطة اذ بلغت نسبتهم ٦٢٪ بينما نسبة الحالات القريبة من الشديدة ٢٤٪ والخفيفة ١٠٪ والشديدة ٤٪ . والسبب في ذلك

ان المعهدين يشددان على قبول الحالات الخفيفة والمتوسطة بالدرجة الاولى ثم الحالات القريبة من الشديدة والشديدة على ضوء توفر الامكانية والشواغر لقبولهم وفي حالات الضرورة الأكيدة .

٦ ـ سبب معظم حالات التخلف العقلي لدى افراد عينة البحث هو ولادي (وراثة او التثلث الصبغي ٢١ (المنغولية) او اختلاف زمرة الدم لدى الوالدين . او وجود قرابة بينهما . او وقوع الوالدة اثناء الحمل او تناولها بعض الادوية) وقد بلغت نسبتهم ٦١٪ اما نسبة حالات التخلف العقلي التي حصلت بعد الولادة (اما اثر اصابة بالسحايا او الحصى الدماغية او السقوط او تلقي ضربة شديدة على الرأس او الاصابة بالحصبة الالمانية او ارتفاع درجة الحرارة او الاصابة بشلل الاطفال او تناول الوالدة بعض الادوية المؤذية اثناء الارضاع او تعرضها لرعب او ازمة نفسية شديدة خلال ذلك او التغيير المتأخر لدم الطفل او بعد اجراء عمليات جراحية له وحدوث اختلاطات). وقد بلغت نسبة هؤلاء ٣٩٪ من افراد عينة البحث ويلاحظ في هذا الشأن ايضا ما يلي :

أ ـ جاءت بعض الاجابات مؤكدة ان اكثر من سبب كان له اثر على بعض حالات افراد العينة لذلك زادت النسبة عن ١٠٠٪ .

ب ـ جاءت البنود الواردة ضمن قوسين (والمسببة لحالات التخلف العقلي لدى افراد عينة البحث) متسلسلة حسب درجة اهميتها في حدوث التخلف .

جـ ـ اشارت ارقام تاريخ الاصابة بالتخلف لدى افراد العينة ان ٤٦٪ منهم ولد وهو كذلك ، وان ١٦٪ منهم اصيبوا بالتخلف خلال فترة الولادة وحتى السنة الاولى من العمر ، وان ١٠٪ اصيبوا خلال فترة العام الاول وحتى العام الثاني من العمر ، و٩٪ اصيبوا خلال فترة العام الثاني وحتى الثالث من العمر . و ٧٪ اصيبوا خلال فترة العام الثالث وحتى الرابع من العمر و٣٪ اصيبوا خلال فترة العام الرابع وحتى الخامس من العمر . و ١٪ اصيبوا خلال فترة العام الخامس وحتى السادس من العمر . و ١٪ اصيبوا خلال فترة العام السادس وحتى السابع من العمر . لذلك يظهر ان معظم حالات التخلف العقلي تحدث منذ الولادة وقبل العام الاول من العمر .

د ـ تناول اغلب افراد عينة البحث بعض اللقاحات مثل الشلل والجدري والتيفوئيد والسل والكوليرا والثلاثي والسعال الديكي والدفتريا وهي تقي بنسبة ما من الاصابة بهذه الامراض التي من شأنها في حالات ضئيلة جدا ان تسبب في ارتفاع درجة الحرارة الى نسبة عالية ينجم عنها ضرب مراكز الدماغ وحدوث التخلف العقلي مثلا ، ولكن اهم لقاح

وهو ضد الحصبة الالمانية (التي ينجم عنها كثيرا عقابيل دماغية تؤثر مباشرة على الدماغ وتؤدي الى التخلف العقلي) لم يأخذ هذا اللقاح غير ١٠٪ فقط من افراد عينة البحث .

هـ ـ ليس لوجود بعض الاخوة المتخلفين عقليا في الاسرة اثر في حدوث التخلف العقلي لدى افراد العينة فقد دلت الاجابات ان ٨٤٪ منهم ليس لهم اخوة متخلفون عقليا . بينما ١٦٪ منهم لهم اخوة متخلفون . اما وجود افراد متخلفين عقليا في عائلة الوالدين فقد دلت الاجابات ان ٢١٪ من افراد العينة يوجد في عائلتي والديهم بعض المتخلفين عقليا سواء في الماضي او في الحاضر

و ـ الزواج من الاقارب وخاصة قرابة الدرجة الاولى له اثر في حدوث حالات التخلف العقلي لدى النسل وقد دلت الارقام ان ٣٣٪ من افراد عينة البحث يوجد قرابة بين والديهم .

ز ـ اصابة الوالدين ببعض الامراض ليس سببا فعالا في حدوث التخلف العقلي لدى اطفالهم الا مرض الحصبة الالمانية التي يؤكد الاطباء ان اصابة الام بها اثناء الحمل يؤدي الى حدوث التخلف العقلي لدى الوليد غالبا . وقد دلت الاجابات ان ٣٪ من افراد عينة البحث كان كلا والديهم يشكوان من بعض الامراض وان ١٠٪ كان والدهم يشكو من بعض الامراض وان ١٣٪ منهم كانت والدتهم تشكو من بعض الامراض ، واهم هذه الامراض الروماتيزم والعصبي والكلية والربو والشقيقة والسرطان الدماغي والسكري والقلب وارتفاع الضغط وتشمع الكبد والامعاء .

٧ ـ معظم افراد العينة تم اكتشاف تخلفهم العقلي من قبل الطبيب وتصل نسبتهم الى ٦٢٪ بينما ٣٧٪ منهم تم اكتشاف تخلفهم من قبل الاهل ، و ١٪ تم اكتشاف تخلفهم من قبل آخرين

٨ ـ ٨١٪ من افراد العينة تمت رعايتهم وعلاجهم بسرعة عند التأكد من العاهة ، و ١٩٪ منهم لم يحدث له ذلك كما تشير الاجابات الى ان ٨٤٪ منهم عولج على يد طبيب مختص بينما ١٦٪ فقط لم يعالج على يد طبيب مختص . وكل ذلك يشير الى توفر بعض الوعي الصحي لدى الاهل بالرغم من نسبة ١٩٪ الذين لم يعالجوا بسرعة و ١٦٪ الذين لم يعالجوا على يد طبيب مختص .

٩ ـ كثير من اهل افراد عينة البحث رعوا اطفالهم المتخلفين هؤلاء وسجلوهم في روضة اطفال قبل دخولهم المعهد وتبلغ نسبتهم ٥٩٪ بينما ٤١٪ منهم لم يسجلوا بأي روضة كما ان ٤٤٪ منهم سجلوا في مدرسة ابتدائية قبل دخولهم المعهد .

١٠ ـ الحالة الثقافية لوالدي افراد العينة لها اثر (الى حد ما) في حالة التخلف عند ابنائهم وذلك قد يكون في عدم التنبه الى كثير من مسببات حالات التخلف العقلي وتحاشيها .

فمن الاجابات يتبين ان ٦٪ من ابناء افراد العينة اميون و ١٤٪ ملمون بالكتابة والقراءة و ٣١٪ حاصلون على الشهادة الابتدائية و ١٧٪ حاصلون على الشهادة الاعدادية و ١٤٪ حاصلون على الشهادة الثانوية و ١٧٪ حاصلون على الشهادة الجامعية . وباختصار ٥٢٪ منهم ثقافتهم ابتدائية فما دون و ٤٨٪ منهم ثقافتهم اعدادية وثانوية وجامعية .

اما الامهات فـ ٢٩٪ منهم اميات و ٢٢٪ ملمات بالكتابة والقراءة و ٢٩٪ ثقافتهن ابتدائية و ١٤٪ اعدادية و ٦٪ ثانوية . اي ٨٠٪ ثقافتهن ابتدائية وما دون . و ٢٠٪ منهن ثقافتهن اعدادية وما فوق .

١١ ـ الوضع الاجتماعي لأسر افراد العينة يوضح :

أ ـ ان اغلب آبائهم يعملون وفي نطاق الوظائف بشكل خاص ونسبتهم ٤٤٪ بينما المتعطلون منهم فقط ٣٪ اما الامهات فاغلبهن ربات بيوت ونسبتهن ٩٤٪ .

ب ـ دخل معظم هذه الاسر في حدود دون الوسط اذ ٧١٪ منها لا يتعدى دخلها عن ٤٠٠ ـ ١٥٠٠ ل. ي. و ١٩٪ منها يقع دخلها بين ١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ ل.س.

جـ ـ ٨١٪ من اسر افراد العينة تملك البيوت التي تقطنها و ١٩٪ منهم تدفع اجورا لقاء السكن وتتراوح هذه الاجور ما بين ١٠٠ ـ ٥٠٠ ل.س.

د ـ ٤٤٪ من اسر افراد العينة يعيشون في بيت يتألف من ثلاث غرف فما دون و ٥٦٪ يعيشون في بيت يتألف من ٤ ـ ٨ غرف .

وكل ما سبق ذكره عن الوضع الاجتماعي لا يشير الى ان هناك بؤسا او ترفا يسبب في وجود حالات التخلف العقلي لدى اطفال الاسر وانما تعطي فكرة عن البيئة ومؤشرا بسيطا عن الجو الاسري كما سبق ان نوهنا عن الحالة الثقافية والصحية للأسر المذكورة ايضا .

التوصيات : بعد استعراض الارقام الناجمة عن تحليل بيانات البحث والتمعن بالنتائج المستنبطة منها ، يجدر ان ندرج جملة التوصيات التي نرى ضرورة التأكيد عليها للتنقيص من حالات التحلف العقلي ان لم نقل في القضاء عليها :

١ ـ اهتمام اجهزة الاعلام ـ صحافة ـ اذاعة ـ تلفزيون ـ في التوعية الصحية والثقافية وخاصة فيما يتعلق بالارشاد الجنيني .

٢ ـ توسيع نطاق خدمات مراكز الامومة والطفولة الصحية وتحسين مستواها الفني ومضاعفة عددها وامكانياتها لتستوعب رعاية اكبر قسم ممكن من الأمهات والأطفال وتوليد الحوامل فيها او تسهيل امر الولادة في مشافي الدولة بعد تجهيزها بالشكل المناسب والمشجع للجوء اليها .

٣ ـ التشديد في منع بيع الأدوية في الصيدليات الا بموجب وصفة طبية .

٤ ـ زيادة عدد معاهد رعاية المتخلفين عقليا وتوزيعها في المحافظات اللازمة وتزويدها بالامكانيات الفنية والعناصر المتخصصة ووضع المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية المهنية المناسبة وفق خطة علمية مدروسة .

خاتمة :

واخيرا يهمنا توضيح دور الاسرة والمجتمع نحو الطفل المتخلف عقليا والذي يجب ان يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها اخوانه الاطفال الاسوياء بالاضافة الى مزيد من الرعاية الخاصة التي يحتاجها صحيا ونفسيا واجتماعيا .

علينا ان نتقبل الطفل المتخلف عقليا في الاسر والمعاهد والمجتمع في كل اركانه كما هو ، ونبدأ برعايته بكل رضى ، ونتعود على ذلك ، ونقبل كل ما يصدر عنه من تصرفات ، ونوجهها نحو الافضل ، ان من اهم الامور بالنسبة للطفل المتخلف عقليا ان بشعر بالمحبة والحنان ، وبأنه عنصر مرغوب فيه ، سواء في البيت او معاهد التنمية الفكرية الخاصة برعاية هذه الفئة من ابناء المجتمع .

ان وظيفة الآباء والاخصائيين النفسيين والاخصائيين الاجتماعيين ، والمعلمين في مؤسسات رعاية المتخلفين عقليا هي اكتشاف اين تكمن نواحي القوة وعند هؤلاء الاطفال ومن ثم اعطاؤها التدريب السليم ، وتنسيقها ، واعطاؤهم تجارب كثيرة من اجل النجاح ، ومنحهم الثقة بأنفسهم ، وفي مقدرتهم على اداء الكثير من الامور ، وهم بصفة عامة يشعرون بالسعادة من خلال الصداقات والأنشطة الترفيهية . وبقدر ما نرعاهم ونجعل درجة استجابتهم فعالة ، وقدرتهم بالاعتماد على انفسهم في تأمين لوازمهم واحتياجاتهم نكون قد حققنا نجاحا طيبا في رعايتهم وتأمين مستقبل افضل لهم .

وختاماً . . علينا كآباء ، ومربين ، وعاملين في ميدان رعاية المعوقين عقليا ان نحول مشاعر الشفقة او السخرية نحو هؤلاء الاطفال المتخلفين عقليا الى قوة متدفقة العزيمة والتصميم لتقديم كل ما يحتاج هؤلاء من رعاية وتنمية حتى نبعث النور والأمل في كل مكان ، ونحول هذه الطاقات المعطلة والمستهلكة في المجتمع الى امكانيات منتجة .


مؤتمرات

ندوة الدولة المعاصرة في العراق

د . أسعد عبد الرحمن*

انعقدت بمدينة اكستر في المملكة المتحدة في الفترة ٢ ـ ٦ تموز/يوليو ١٩٨١ ندوة تناولت جوانب مختلفة من الدولة المعاصرة في العراق . وقد قام بالتحضير للندوة وأدارها فريق مشترك يمثل كلا من مركز دراسات الخليج العربي في جامعة اكستر ، ومركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة . وقد القيت في اللقاء العلمي الفكري هذا مجموعة من الابحاث والدراسات الرصينة التي ما كان لها أن تكون لولا حرص المركزين المنظمين للندوة على اجتذاب اكبر عدد ممكن من خيرة الباحثين العرب وغير العرب سواء من الوطن العربي أو خارجه .

اتخذت الندوة لنفسها شكلا مكثفا بحيث القيت ملخصات للابحاث وتبعتها مناقشات نقدية وذلك في جلسات عمل متواصلة تقريبا (واحدة صباحية واخرى بعد الظهر) . وفي حين خصص اليوم الأول الموافق ١٩٨١/٧/٢ لاستقبال واستضافة المشاركين ، خصص اليوم الخامس الموافق ١٩٨٧/٧/٦ لتوديع ورحيل المساهمين والضيوف . كما أن أعمال الندوة اغتنت بالتفاعل « غير الرسمي » الذي توفر للاعضاء العاملين والمراقبين من خلال النشاطات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي تكاد تكون استهلكت ما تبقى من وقت المؤتمرين .

---

* الاستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت ورئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية .

في اليوم الاول للمؤتمر ، خصصّت الجلسة الاولى صباح ٧/٣ والتي رأسها البروفسور محمد شعبان (من جامعة اكستر) لبحث الخلفية التاريخية . وكان اول المحاضرين الدكتور أحمد ابو الحاج (من جامعة كاليفورنيا) حيث عالج مسألة « البحث عن الهوية التاريخية العربية » . ثم تلاه الاستاذ بلفور ـ بول (من جامعة اكستر) حيث قدم ملخصا لبحثه : « العراق من خلال البعد الخاص بالهلال الخصيب » . ثم تبعهما البروفسور بيتركرين (من جامعة تمبل في فيلادلفيا) مقدما موجزا عن « الاتجاهات التاريخية في العراق المعاصر ، ليتلوه الاستاذ خالد قشطيني (من المركز الثقافي العراقي بلندن) الذي تحدث عن « الارث الجغرافي ـ الطبيعي والتاريخي للعراق » . وكان آخر المحاضرين الدكتور جوزف ميلون (من مجموعة ابحاث الشرق الاوسط في الولايات المتحدة) حيث تناول بالتخصيص « الارث العثماني في العراق المعاصر » . وقد اغتنى عطاء المحاضرين بكلمتي المعقبين بيتر مانسفيلد (الكاتب المعروف) ونجدت صفوت (من المركز العربي للابحاث بلندن) وبمشاركة الحضور .

وفي جلسة بعد الظهر ، كان أول المتحدثين الدكتور مظفر امين (من جامعة المستنصرية ببغداد) حيث قدم عرضا لبحثه « الحرب العراقية ـ الايرانية : الخلفية القريبة والاثر المستقبلي » . ثم أعقبه البروفسور حنا بطاطو (من الجامعة الاميريكية في بيروت) الذي أوجز دراسة له عن « الحركات الشيعية السرية العراقية : الخصائص والاسباب والآفاق » . ثم تلاه الاستاذ جون ديفلن (من مجموعة ابحاث الشرق الاوسط) حيث قدم ملخصا لبحثه : « العراق وايران : حرب المئة عام » . وبعد ذلك ، ألقى الكاتب بيتر مانسفيلد تصورا نابعا من بحثه « التفكير السياسي عند صدام حسين : مقارنة مع عبد الناصر» . وكان آخر محاضرين هما الدكتور اياد القزاز (من جامعة كاليفورنيا) والاستاذ جون تاونسند (المستشار في شركة التجارة الدولية) . وفي حين عالج الدكتور القزاز موضوع « الجيش والسياسة في العراق في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ ، عالج الاستاذ تاونسند قضية » التطوير الصناعي العراقي وعملية صناعة القرارات . وقد اعقب ذلك حوار دافىء قاده المعقّبان الاستاذ فرد هاليدي (الكاتب المعروف) والدكتور سعد جواد (من جامعة بغداد) .

وفي اليوم الثاني لاعمال الندوة ، رأس الجلسة الصباحية الدكتور روجر أوين (من كلية سان انطوني ـ اكسفورد) . وقد تحدث في هذه الجلسة كل من الدكتور ايريك ديفس (من جامعة روتجرز) والدكتور سعد جواد (من جامعة بغداد) والدكتور الملاك (من كلية الآداب بجامعة الموصل) والدكتوران بيتر وماريون سلجّليت (من جامعة ديرام)

والاستاذ جو ستورك (من مجموعة ميريب ـ الولايات المتحدة) . وكانت الابحاث التي قدّمها المحاضرون على التوالي هي : « الدولة والسياسة والايديولوجية والتعبئة للقوة العاملة في العراق المعاصر» ، و« المسألة الكردية في العراق : تطورات حديثة » ، و« التغيرات الديمقراطية في العراق منذ ثورة ١٧ تموز » ، و« ملاحظات هادفة لتعريف الدولة في عهد الثورة : العراق بين ١٩٥٨ ـ ١٩٨١ » ، واخيرا : « الدولة ، والقوة والبناء الاقتصادي في العراق » . وقد احتدم النقاش حول بعض القضايا الساخنة بعد أن انتهى المعقبان (الاستاذ خالد قشطيني والكاتب المعروف باتريك سيل) من القاء كلمتيهما .

وفي جلسة بعد الظهر ، رأس الجلسات ـ المخصصة لبحث بعض جوانب البناء الاجتماعي ـ الدكتور جوزيف ميلون . وقد اشتملت الجلسة على المحاضرات التالية : ١ ـ حشد الطاقة النسوية في قوة العمل المأجورة في العراق ، للدكتورة سعاد جوزف (من جامعة كاليفورنيا) و ٢ ـ جوانب من التحولات الثقافية ، للدكتور عبد الجبار ناجي (من جامعة البصرة) و ٣ ـ ثورة ضمن الثورة ؟ المرأة والدولة في العراق ، للدكتور امل الرسام (من مؤسسة الدراسات المتقدمة في برنستون) و ٤ ـ التغير الثقافي في العراق المعاصر ، للدكتور فيصل السمير (من جامعة بغداد) و ٥ ـ تحرر المرأة في العراق للسيدة أمل الشرقي (من وزارة الاعلام العراقية) و ٦ ـ الحملة القومية الشاملة لمحو الامية وآفاق التنمية والتغير الاجتماعي في العراق ، للدكتورة علياء سوسة (من جامعة بغداد) . وقد أسهم المعقّبان الدكتور جونسون (من جامعة سسيكس) والدكتور اياد القزاز في القاء الضوء على جوانب اضافية من موضوع البحث في التعليقين اللذين تقدما بهما .

وفي اليوم الثالث والاخير في أعمال الندوة الموافق ٧/٥ ، خصصت الجلسة الصباحية لمناقشة المحيط الدولي وكانت برئاسة الدكتور موريس (من جامعة اكستر) وقد حاضر في هذه الجلسة خمسة باحثين كانوا ، وكانت دراساتهم ، على التوالي :

أ ـ الدكتور عبد الاله الانباري (من صندوق التنمية الخارجية العراقي) وموضوع محاضرته : العلاقات الاقتصادية بين العراق وبلدان العالم الثالث .

ب ـ الدكتور تيموثي نيبلوك (من جامعة اكستر وموضوع محاضرته : السياسات العراقية في الخليج العربي في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٨١ .

جـ ـ الدكتور أسعد عبد الرحمن (من جامعة الكويت) وموضوع بحثه : السياسة

العراقية : بياناتها وممارساتها وخياراتها تجاه فلسطين والفلسطينيين في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٦ .

د - الدكتور باري روبين (من جامعة جورجتاون) وموضوع دراسته : العلاقات الاميريكية - العراقية ، ذوبان ثلج الربيع ؟ .

هـ - السيدة نئومي صقر (صحفية من مجلة العالم الاسلامي) وموضوع محاضرتها : العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الخليج العربي الاخرى .

وانتهت الجلسة بالحوار الذي قاده المعقبان* (الدكتورة روزماري سعيد زحلان والدكتورة امل الرسام) وغيرهما .

أما الجلسة الختامية فقد تضمنت مجموعة ابحاث عالجت مسائل تتعلق بالبناء الاقتصادي ، وبالتطوير ، وبالتخطيط ، علاوة على الموارد البشرية . وقد شارك فيها كل من الدكاترة مجثاب العناد (من جامعة البصرة) ، والدكتوران بيركس وسنكلير (من جامعة ديرام) ، والدكتور عبد السلام ادريسي (من مركز دراسات الخليج العربي بالبصرة) ، والدكتور بول ستيفنس (من جامعة ساري) ، والدكتور وليد التميمي (من بليموث بوليتكنيك بانجلترا) ، والدكتور رودني ويلسن (من جامعة ديرام) . وقد كانت الابحاث المقدمة ، على التوالي ، هي : ١ - استراتيجية التطوير الاقتصادي في العراق ، و ٢ - تحدي تطوير الموارد البشرية في العراق ، و ٣ - التخطيط الاقتصادي في العراق قبل وبعد ثورة ١٩٦٨ ، و ٤ - سياسات العراق النفطية في السبعينات ، و ٥ - مؤشرات اقتصادية حديثة على التطور في العراق ، و ٦ - التأثيرات الغربية والسوفياتية والمصرية على التخطيط التنموي في العراق . وكان المعقّبان في هذه الجلسة : الدكتور الانباري والاستاذ تاونسند .

لقد كانت الندوة مناسبة علمية لتحقيق فهم اكبر للتجربة العراقية المعاصرة . ومما لا شك فيه أن بعض الابحاث ألقت اضواء جديدة ازاحت عددا من مناطق الظل عن تلك التجربة . ورغم افتقار بعض الابحاث إلى العمق التحليلي النقدي واقتصارها على الوصف الانتقائي ، ورغم بعض حالات النقاش الساخن المتميز بالتعصب السياسي المستند إلى موقف ايديولوجي مسبق ، كانت اعمال الندوة خطوة جادة على طريق فهم الذي جرى - ويجري في العراق . والامل كبير في أن تنجح الندوة التالية ، المزمع عقدها في العام القادم وفي المكان ذاته وحول الموضوع نفسه ، في تجاوز السلبيات الجزئية وتنمية الايجابيات الكبيرة التي طبعت مسار أعمال الندوة الاولى .

ندوة الابداع الفكري الذاتي في العالم العربي

د . الياس زين*

أقامت جامعة الكويت ، بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة في طوكيو ، ومعهد الكويت للابحاث العلمية ، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، ندوة إقليمية ، بعنوان : « الابداع الفكري الذاتي في العالم العربي » ، وذلك خلال ٨ ـ ١٢ آذار/مارس ١٩٨١ . وتمثل هذه الندوة العربية ، الحلقة الثالثة من الندوات الاقليمية ، في سلسلة مشروع جامعة الامم المتحدة : « البدائل الاجتماعية ـ الثقافة للتنمية في عالم متغير » .

ولقد سبقت الندوة العربية هذه ، إقامة الندوة الاسيوية في جامعة كيوتو باليابان سنة ١٩٧٨ ، ثم ندوة أميركا اللاتينية بجامعة مكسيكو الوطنية في ١٩٧٩ . وسوف تلي ندوتنا العربية هذه ، ثلاث ندوات اقليمية اخرى ، لمنطقة المحيط الهادي ، ولمنطقة افريقيا ـ اوروبا ، ولمنطقة اميركا الشمالية .

وشارك في ندوة الكويت عدد من كبار المفكرين والعلماء العرب والاجانب ، من مختلف الاقطار العربية والبلدان الاسلامية والاجنبية . ولقد حاضر خلال فترة انعقاد الندوة ، ثلاثة عشر محاضراً ، وعقب تسعة معقبين رئيسيين ، وبلغت المداخلات من المشاركين وبعض الحضور حوالي ١٣٢ مداخلة ، وبلغ عدد المساهمين سبعين مشاركا ، والحضور اكثر من مائة مفكر واستاذٍ ورجل اعلام . وطرح في الندوة سبعة عشر بحثاً .

(*) باحث متفرغ في مجال الكفاءات العلمية .

هذا وشارك في الندوة ثمانية عشر مفكراً وباحثاً من الكويت .

وتناولت الندوة العربية ، أربعة مباحث رئيسية هي :

١ ـ من نقل المعرفة إلى الابداع الفكري الذاتي .

٢ ـ التراث والنهضة الحضارية .

٣ ـ العلم والتكنولوجيا من التبعية إلى التحرر .

٤ ـ الفكر العربي في النظام العالمي الجديد : التحديات والرؤيا .

هذا ولقد افتتحت الندوة أعمالها باصدار تقرير عام واربعة تقارير فرعية ، تناولت أهم ما ورد من آراء وافكار وتعليقات وقضايا حول موضوع الندوة . وجدير بالذكر أن الندوة لم تنته إلى بيان عام أو إلى توصيات ، لأن المطلوب ، كما جاء في التقرير وفي مؤتمر صحافي لمنظمي الندوة ، كان « ان تبحث تلك القضايا من قبل عدد من الاتجاهات الفكرية المختطفة هنا وهناك ، والملثقة هنا أو هناك ، لكي تضع الصورة بكل أبعادها » .

كلمات الافتتاح :

افتتح الندوة السيد وزير التربية الرئيس الاعلى لجامعة الكويت ، الدكتور يعقوب الغنيم . ومما جاء في كلمته : « ان الابداع الفكري هو سبيلنا إلى تحقيق هويتنا وشخصيتنا بين الامم ، وبدونه سنبقى عالة على غيرنا من الامم في جميع مظاهر التحضر . وسنواجه من جراء ذلك خطر الاضمحلال والذوبان » . وأعقبه مدير جامعة الكويت ، رئيس الندوة ، الدكتور عبد الرزاق العدواني ، الذي قال : « يقع على عاتق الجامعات العربية وضع سياسات وبرامج محددة وواضحة في مجالات الابداع . وينبغي عليها أن تنطلق في هذا الاتجاه ، حتى تبدأ إسهاماتها في بناء الاسس الفكرية والعلمية لهوية حضارية واضحة . وارجو أن يكون لجامعة الكويت دورها الفعال في هذا المجال » .

ثم القى مدير جامعة الامم المتحدة ، الدكتور سود جاتموكو (اندونيسي) كلمة ختمها بقوله : « إننا نشكر الكويت على دعمها ومساعدتها للجامعات وحدات البحث في العالم العربي . ولكن الأهم من ذلك هو أن الكويت اليوم ، ملاذ يستطيع فيه مئات من الباحثين والمفكرين والصحافيين والفنانين من كافة انحاء العالم العربي ، ان يعملوا فيه بأمان وحرية من أجل مستقبل عربي أفضل » .

وبعده القى الدكتور أنور عبد الملك ، مدير مشروع جامعة الامم المتحدة ،

ومنسق الندوة كلمة مطولة «البدائل الاجتماعية، الثقافية للتنمية وفي عامل متغير» ذكر فيها ، نقلا عن مجلة انلكيزية ، احصاءات جامعية . فاشار إلى « ان معدل طلبة الجامعات العربية ، قد ارتفع بنسبة ٢٥٠ في المائة خلال ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠ ، أي ارتفع العدد من ٢٧٥ الف طالب إلى مليون طالب . وفي مصر وحدها ، ارتفع العدد من ٢٠٠ الف طالب سنة ١٩٧٢ إلى ٤٥٠ الف طالب في الوقت الحاضر واختتم حفل الافتتاح بمحاضرة القاها ضيف الشرف ، العالم الفيزيائي الباكستاني الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء لعام ١٩٧٩ ، الدكتور عبد السلام . واكد في محاضرته الطويلة ، أن العلم هو تراث تساهم فيه الانسانية جمعاء . ثم كشف الجذور والعوامل التي دفعت بالعرب في الماضي ، للسعي وراء العلم والعمل على تطويره ابان العصور الذهبية للعرب في القرون الوسطى ، والتي استمرت من العام ٧٥٠ الى ١١٠٠ للميلاد ، ثم عدد العوامل الداخلية والخارجية ، التي أدت إلى انحطاط العلم عند العرب والاسلام . وانتهى باقتراح خمسة شروط للقيام بنهضة علمية اسلامية جديدة .

بحوث الندوة :

لما كان من الصعب جداً ، نظراً لضيق المكان المخصص لهذا التقرير في هذه المجلة ، أن نوجز أهم ما جاء في البحوث التي قدمت ، فاننا سنكتفي بذكر عنوان البحث ومؤلفه فقط .

المبحث الأول :

من نقل المعرفة إلى الابداع الفكري الذاتي :

في اطار هذا المبحث ، قدمت الاوراق والبحوث الآتية :

١ ـ « من نقل المعرفة إلى الابداع الذاتي » ، للدكتور محي الدين صابر . وأعقبه تعليق بعنوان « مشروع في الابداعية » ، للمفكر الفرنسي الدكتور هنري لوفيفر .

٢ ـ « العقل العربي والتوجه المستقبلي » ، للدكتور فؤاد زكريا .

٣ ـ « التراث والانبعاث الحضاري في العالم العربي » ، للدكتور عبدالله العروي .

٤ ـ « اللغة العربية والابداع الفكري الذاتي » ، للدكتور عبدالله الدنان .

٥ ـ « الجديد والفكر السياسي الاسلامي » ، للدكتور احمد كمال أبو المجد .

المبحث الثاني :

التراث والنهضة الحضارية :

١ - « امكانيات الابداع العلمي والفلسفي ، بفضل المراجعة والتطوير لموضوع البحث والمنهج » ، للدكتور عبد الهادي أبو ريده .

٢ - « مقال في اصول الابداع الذاتي » ، للاستاذ مطاع صفوي . واعقبه تعليق : « حول الابداعية الحضارية في المغرب » ، للدكتور لي تان توي (فرنسا) .

٣ - « التراث والنهضة الحضارية » ، للدكتور حسن حنفي . واعقبه تعليق : « بعض الدروس التاريخية من أجل تعزيز الابداع » ، للدكتور ميرتز شتيبات .

٤ - « المستقبل والهوية الحضارية أو النظرة الثورية للتراث » ، للدكتور شاكر مصطفى . واعقبه تعليق : بعنوان : « حول الابداعية الفكرية في مجتمعات أميركا اللاتينية » ، للدكتور كاريرا داماس (فنزويلا) .

٥ - « الاسلام والابداع الفكري » ، للدكتور عبد العزيز كامل . واعقبه تعليق عن : « لمحات من مساهمة العرب في علم الاجتماع » ، للدكتور حسن شوشش (يوغوسلافيا) .

المبحث الثالث :

العلم والتكنولوجيا من التبعية إلى التحرر :

١ - « نماذج الابداع التكنولوجي في الحضارة العربية والعوامل التي كانت وراء الابداع » ، للدكتور احمد يوسف الحسن .

٢ - « نموذج التقدم في الدول العربية النامية (وضع الدول العربية والنفطية) » ، للدكتور محمد غانم الرميحي . وتلاه تعليق بعنوان : « وجهة نظر حول قضية التحديث العربي » ، للدكتور أ . ت . م . أنيس الزمان (بنغلاش) .

٣ - « عقبات في طريق الابداع العربي في مجال التكنولوجيا » ، للدكتور أسامة الخولي . لم يستطع د . الخولي الحضور بسبب وفاة والدته ، ولكن قدم موجز لبحثه . وعقب ذلك تعليق بعنوان : « حول الانماط المختلفة لمقاومة الغزو الثقافي العربي في شرق افريقيا » ، للدكتور جويزيبي موروزيني (ايطاليا) .

المبحث الرابع :

الفكر العربي في النظام العالمي الجديد ـ التحديات والرؤيا :

وفي آخر يوم من الندوة ، قدم الاستاذ منح الصلح بحثاً حول : « ديناميات القومية العربية والاسلام » . ثم تلاه تعليق حول : « مفهوم الاسلام للمساواة الانسانية كمبدأ محوري في التحول الاجتماعي جذورها المبدئية ، والانعكاس الثقافي في مواجهة نظام الطبقات بالهند » ، للدكتور رشيد الدين خان (الهند) . ثم القى نائب رئيس جامعة الامم المتحدة ، الدكتور كنهيدة موشا كوجي (اليابان) ، كلمة ، نوّه فيها بالجهود التي بذلت لانجاح اعمال الندوة . وبعد ذلك ، عرضت التقارير عن المباحث الرئيسية الاربع ، وكذلك التقرير العام عن الندوة ، على المشاركين والمساهمين ، تخلل ذلك مناقشات وتعليقات عامة . واخيراً اختتمت الندوة بعقد مؤتمر صحافي ، من قبل اللجنة المنظمة للندوة ، حضرها صحافيون عرب واجانب . ورد منظمو الندوة ومنسّقوها على اسئلة الصحافيين ، حول بعض اوجه النقص في اعمال الندوة ونشاطاتها التي اثارها هؤلاء .

اتجاهات فكرية مختلفة :

ولا بد من الاشارة إلى أن تقديم البحوث ومناقشتها وطرح اسئلة وقضايا تتعلق بها ، من قبل المساهمين ، قد كشف عن اتجاهات فكرية مختلفة ومتنوعة . ويمكن القول باختصار ، انه برز اجمالا اتجاهان مختلفان ومتناقضان حول معظم القضايا والمفاهيم والموضوعات التي طرحت واثيرت ، وكان يتخلل البعض منها اتجاه وسط . والآن نورد اهم الاتجاهات :

١ ـ العلاقة بين التراث والحداثة : لما كان موضوع التراث مطروحاً بقوة اليوم على الساحة العربية ، لذلك جرى نقاش ساخن بين انصار التراث والحداثة في جلسات النقاش . فبرز من جراء ذلك ثلاثة اتجاهات ، هي : الاول ، اتجاه مستقبلي ، والاتجاه الآخر تراثي ، والذي يعتبر ان شرط الابداع يكمن بالتواصل مع الاسلام والتراث والتاريخ والحضارة العربية . الاسلامية . إلا أن الاتجاه الثالث يدعو إلى الجمع بين هذين الاتجاهين المتناقضين .

٢ ـ حول التكنولوجيا : اتسع النقاش وتعددت وجهات النظر حول التكنولوجيا ونقلها . فبعض الاساتذة دعوا إلى الجمع بين العصرنة والتراث ، كحل انسب . وظهر رأي يقول ان نقل التكنولوجيا يجب أن يتم عبر انتقاء معين ، لكي يحافظ على الهوية ،

لأن التكنولوجيا ليست محايدة ، وانما تحمل معها قيمها ومعاييرها . ودعا البعض الآخر إلى احياء التاريخ العلمي والتكنولوجي للحضارة العربية كشرط لمواجهة العصرنة واستيعابها .

٣ـ **توفير شروط الابداع** : إن توفير شروط الابداع ، كان اكثر الاسئلة شيوعاً . اكد البعض على ضرورة توفير الحرية السياسية والديمقراطية كشرط للابداع ، في حين اكد آخرون على ضرورة تحدي القمع ومقاومة الارهاب والمطالبة بحماية المفكرين . واعتبر فريق ثالث ان الاستقلال الفكري والسياسي والاقتصادي ومقاومة التبعية ، شرط لخلق المناخ الذي يولد الابداع . وذكر آخرون شروطاً امتدت إلى مجالات اخرى ، مثل : ضرورة توفير مشروع سياسي قومي يحشد طاقات الامة ، وتكوين بيئة ينمو الابداع في محيطها وتوفير الوحدة العربية ومحاربة الكيان الصهيوني . لأن التجزئة تصيب الامة بالعجز .

٤ ـ **مفهوم الانبعاث الحضاري** : طالب فريق أن يكون للعرب مكانٌ تحت الشمس ، أو أن يشارك العرب العالم مشاركة فعلية ، بينما طالب فريق آخر ، بضرورة اعادة حمل الرسالة إلى العالم من جديد .

٥ ـ **اشكالية العربي والعالمي** : طرح البعض اشكالية الوصول إلى تكامل بين التجربة الغنية للتراث العربي الاسلامي ، وبين التجربة العالمية المشتقة من التكنولوجيا الحديثة ، بما يسمح بتفجير الابداع . بينما اكد اتجاه آخر على ضرورة جعل كل ما هو عالمي يخدم كل ما هو عربي .

٦ ـ **احتمالات ولادة ابداع اصيل** : طرح رأي مفادة ، ان الظروف في العالم العربي والاسلامي تتجمع من اجل ولادة ابداع اصيل ، بينما اوروبا الآن باتت مرهقة تسيطر عليها العقلية التقنية ، في حين ظهر رأي آخر يقول : إن اوروبا تملك ديناميات يمكن أن تتجاوز الازمات ، كما فعلت مراراً من قبل .

٧ ـ **التجربة اليابانية** : ذكر بعض المساهمين التجربة اليابانية كنموذج يحتذى بها بالنسبة للعرب ، لان اليابان استطاعت استيعاب التكنولوجيا الغربية وبعض الأنماط الاوروبية ، دون فقدان هويتها اليابانية . إلا انه برز رأي مخالف ، واكد على أن اليابان لا تشكل بالضرورة نموذجاً قابلا للتعميم على الشعوب الاخرى ، وذلك لأنه نتاج اليابان من جهة ، ولأنه نتاج ظروف تاريخية ، واجتماعية واقتصادية وسياسية محددة من جهة اخرى .

وختاماً ، فلا بد من التنويه بالروح السمحاء التي دار فيها النقاش بين وجهات النظر المختلفة ، على الرغم من عمق الاختلاف حول بعض القضايا والمفاهيم الاساسية . وهذا يعطي نموذجاً مشجعاً على بدء ارساء تقاليد ايجابية وبناءة في الحوار بين المفكرين والمثقفين والعلماء العرب ، الذين يمثلون مدارس واتجاهات فكرية مختلفة . ولعل ذلك يعد أحد شروط وعوامل خلق المناخ المناسب ، الذي يساعد على ولادة الابداع وتنميته في الوطن العربي .

دليل الرسائل الجامعيّة

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية
مع هذا العدد نشر ملخصات
عن الرسائل العلمية المقدمة
في الجامعات العربية ـ تعميماً للفائدة .
ونقدم من هذا العدد ملخصا
لبحث الدكتوراه المقدم من نادية
اميل بنا الى جامعة القاهرة ،
والبحث بعنوان : البناء النفسي للمرأة
عند فقدان قدرتها على الانجاب .



الدليل النفسي للمرأة عند فقدان قدرتها على الانجاب

نادية اميل بنا*

يتغير الانسان تغيرا عضويا ونفسيا نتيجة لزيادة عمره ، فهو في شبابه مخلوق ناضج ، يواجه مشكلات حياته بقوة وارادة وجبروت ، وهو في شيخوخته كائن ضعيف ، يعيش على ماضيه اكثر مما يعيش في حاضره .

انه يعيش ذكرياته ، التي صنعها في طفولته وشبابه . وعلينا ان نفهم انفسنا ومظاهر قوتنا وضعفنا لنعرف حدودنا وامكانياتنا ، ونعرف غيرنا ، حتى لا نكلف انفسنا شططا .

ومن هنا يصبح اهم هدف من اهداف سيكولوجية الكبار هو معرفة امكانياتنا الكامنة ، والافادة منها لاقصى حد ممكن ، واستغلال الثورة البشرية الكامنة في انفسنا وعند غيرنا ، حتى لا تبقى معطلة نعيش ونموت بها دون ان ترى النور في حياتنا .

ومن ثمة تهدف هذه الدراسة الى معرفة سيكولوجية المرأة وبنائها النفسي عند فقدان قدرتها على الانجاب نتيجة دخولها في ما يسمى « سن اليأس »، ذلك حتى نكفل لامهاتنا حياة كريمة سعيدة ، كما تهدف الى معرفة شيخوختنا المقبلة ، حتى لا نشقي اولادنا بتعصبنا ومشاكلنا .

ان الهدف الحقيقي من هذه الدراسة ، هو زيادة المدى النشيط في حياة المرأة ، حتى تستمتع بحياتها في عملها وراحتها بعيدا عن الآلام والمشكلات النفسية .

وحتى تشعر المرأة ان الحياة من بدايتها الى نهايتها تجربة رائعة ومخاطرة جميلة ،

(*) جامعة القاهرة .

وليست مجرد اعباء متراكمة ومشكلات عابسة وازمات متواصلة تثقل كاهل صاحبتها .

يجب ان تتعلم المرأة كيف تنظم استعداداتها العقلية ، وقدراتها المعرفية ، واستجاباتها الانفعالية وفكرتها عن نفسها ، لتواجه التغيرات الداخلية التي تطرأ على جسمها ونفسها خلال رشدها وشيخوختها ولتواجه ايضا الضغوط الخارجية ، التي يفرضها عليها المجتمع المتطور المتغير ، الذي تعيش في اطاره .

وللتعرف على هذا البناء النفسي للمرأة يحاول هذا البحث الاجابة عن الفروض التالية :

الفرض الاول : تختلف ابعاد مفهوم الذات لدى المرأة في فترة انقطاع الطمث عنها قبل ذلك .

الفرض الثاني : تختلف علاقة المرأة بالآخر في فترة انقطاع الطمث عنها قبل ذلك .

الفرض الثالث : تختلف شخصية المرأة في فترة انقطاع الطمث عن شخصيتها قبل ذلك . فالباحثة تريد في هذا البحث التعرف على مدى الاختلاف الذي يطرأ على البناء النفسي للمرأة ، ومدى الاغتراب الذي تعيش فيه بتقدمها في العمر .

المتغيرات التي يقيسها هذا البحث :

يقيس هذا البحث المتغيرات الرئيسية الآتية :-

اولا : مفهوم الذات بالنسبة لكل جانب من جوانب الذات التالية :

١ - الجانب البدني (الذات الجسمية).
٢ - الجانب العقلي المعرفي (الذات العقلية).
٣ - جانب السمات (الذات الانفعالية).

ثانياً : مفهوم الذات بالنسبة لابعاد الذات التالية :

١ - عدم تقبل الذات .
٢ - صدى الاغتراب او التباعد .
٣ - عدم تقبل الاخر .
٤ - القدرة على تحمل الاختلاف في التقدير .

ثالثا : مفهوم الذات اللاشعورية .

رابعا : مفهوم المرأة عن سن انيأس .

خامسا : اتجاه المرأة نحو الانجاب .

عينة البحث :

تتكون عينة البحث من ٦٠ زوجة مقيمة في القاهرة من الطبقتين الوسطى والدنيا ، ويعملن خارج المنزل في مهنة او وظيفة ، كما روعي ان يكون لدى جميع هؤلاء الزوجات ابناء .

وتنقسم هذه العينة داخليا الى الاقسام التالية :ـ

١) سيدات من الطبقة الدنيا ، يعملن خارج المنزل في مهنة ما ، متزوجات ولهن ابناء ، واعمارهن تتراوح ما بين ٣٠ـ ٤٠ سنة ، بشرط الا يكون ظهر لديهن بداية لاضطرابات الطمث ويبلغ عدد افرادها « ١٥ » سيدة .

٢) سيدات من الطبقة الدنيا ، يعملن خارج المنزل في مهنة ما ، متزوجات ولهن ابناء ، واعمارهن تتراوح ما بين ٤٥ ـ ٥٥ سنة بشرط ان يكون انقطع لديهن الطمث من فترة قريبة ، ويبلغ عدد افرادها « ١٥ » سيدة .

٣) سيدات من الطبقة الوسطى متعلمات تعليماً عالياً ، ويعملن خارج المنزل في مهنة او وظيفة ، متزوجات ولهن ابناء ، واعمارهن تتراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٠ سنة بشرط الا يكون ظهر لديهن بداية لاضطرابات الطمث ، يبلغ عدد افرادها « ١٥ » سيدة .

٤) سيدات من الطبقة الوسطى متعلمات تعليماً عالياً ، ويعملن خارج المنزل في مهنة او وظيفة ، متزوجات ولهن ابناء ، واعمارهن تتراوح ما بين ٤٥ ـ ٥٥ سنة بشرط ان يكون انقطع لديهن الطمث من فترة قريبة ويبلغ عدد افرادها « ١٥ » سيدة .

ادوات البحث :

استخدمت الباحثة في هذا البحث الادوات التالية :ـ

١ ـ مقياس مفهوم الذات (من وضع الباحثة).
٢ ـ مقياس الاتجاه نحو الانجاب .
٣ ـ بعض بطاقات من اختبار .T.A.T
٤ ـ مقابلة مقننة (من وضع الباحثة)

اولا : مقياس مفهوم الذات :ـ

عندما ارادت الباحثة قياس مفهوم الذات لدى النساء في سن اليأس قامت بدراسة مقاييس مفهوم الذات التي توافرت لديها لاختيار اكثرها ملاءمة لهذا البحث من هذه المقاييس :ـ

١ ـ اختبار وليم فيتس المعروف باسم Tennessee Self concept Scale

٢ ـ اختبار مفهوم الذات للكبار تأليف د. محمد عماد الدين اسماعيل .

٣ ـ مقياس تعده الاستاذة سميرة شحاتة لقياس مفهوم الذات لدى الفتاة الجانحة في بحثها للحصول على درجة الدكتوراه .

وبناء على ما تقدم فقد رأت الباحثة نظرا لقصور اي مقياس من المقاييس السابقة الذكر في الكشف عن ابعاد مفهوم الذات لدى النساء في فترة سن اليأس بالشكل الملائم لغرض هذه الدراسة ان تصمم مقياسا جديدا ، يقيس مفهوم المرأة عن ذاتها في فترة سن اليأس ، على ان تستفيد من مزايا المقاييس السابقة ، وان تتجنب اوجه القصور في بعضها .

وقد اعتمدت الباحثة في الحصول على عبارات مقياسها هذا على ٣ ثلاثة مصادر هي :ـ

١ ـ القراءات النظرية سواء كانت طبية او نفسية وذلك لمعرفة اهم مميزات هذا السن واعراضه .

٢ ـ استبيان غير مقيد في وصف الذات ، والتغيرات التي طرأت على المرأة بعد دخول مرحلة سن اليأس .

٣ ـ العبارات التي استخلصتها الباحثة من مقياس الاستاذة سميرة شحاتة والتي اظهر المصدران الاولان صلاحيتها للمقياس الجديد . ويقيس المقياس الذي صممته الباحثة ثلاث ذوات :ـ

١ ـ الذات الجسمية .
٢ ـ الذات العقلية .
٣ ـ الذات الانفعالية .

ولقد تم اختيار هذه الذوات دون غيرها لحساسيتها ، وتأثرها اكثر من غيرها

بالتغيرات التي تطرأ على المرأة في سن اليأس .

اما بالنسبة لابعاد مفهوم الذات ، التي ستقيسها الباحثة في هذا المقياس فهي :-

١ - الذات الواقعية .
٢ - الذات المثالية .
٣ - ذات الاخر المعمم .
٤ - الذات الموضوعية المدركة .
٥ - قيمة كل صفة من الصفات الموجودة في المقياس .

ويتكون المقياس من ٨٣ عبارة تقيس الذوات الثلاثة السابق الاشارة اليها ، وقد وزعت العبارات بطريقة عشوائية على طول المقياس باستثناء بعض العبارات الحساسة التي وجدت الباحثة ان وجودها في آخر المقياس افضل .

وبعد اجراء الدراسات الاستطلاعية اللازمة للتأكد من ملاءمة المقياس لقياس مفهوم الذات ، قامت الباحثة بحساب ثباته وصدقه .

ثبات المقياس :

قامت الباحثة بدراسة استطلاعية لحساب ثبات المقياس على عينة من «١٢» اثنتي عشرة سيدة وذلك للمقياس ككل اولا ، ثم لكل مقياس فرعي على حده بعد ذلك .

وقد اتبعت الباحثة في ذلك طريقة التجزئة النصفية وحسبت معامل الارتباط بين النصفين (فردي - زوجي) بطريقة « بيرسون » للقيم الخام وعدلته بطريقة « سبيرمان براون ».

وكان معامل ثبات مقياس عدم تقبل الذات ككل هو ٩٠,

وكان معامل ثبات مقياس عدم تقبل الاخر ككل هو ٨٤,

وكان معامل ثبات مقياس التباعد ككل هو ٩٢,

ثم حسبت الباحثة الثبات لكل ذات من الذوات الثلاثة (الجسمية - العقلية - الانفعالية) على كل مقياس فرعي .

وزيادة في التأكد حسبت الباحثة معامل ثبات مقياس عدم تقبل الذات ككل بطريقة الرتب عن طريق التجزئة النصفية فوجدته ٠,٨٠

بعد هذه الدراسة الاستطلاعية أعادت الباحثة حساب الثبات مرة اخرى وبنفس

وكانت معاملات الثبات على النحو التالي :

	الانفعالية	الجسدية	العقلية
عدم تقبل الذات	,٧٣	,٦٤	,٥٩
عدم تقبل الاخر	,٧٨	,٤٧	,٧٣
التباعد	,٨١	,٦٣	,٨٠

الطريقة السابقة ولكن على عينة قوامها عشرون سيدة ضمانا للوصول الى نتائج افضل ، نتيجة تكبير حجم العينة عن عينة الدراسة الاستطلاعية ، فوجدت ان معامل ثبات مقياس عدم تقبل الذات ككل هو ٠,٩٠

ومعامل ثبات مقياس عدم تقبل الآخر ككل هو ٨٠ .

ومعامل ثبات مقياس التباعد ككل هو ٩٩ .

وكانت معاملات الثبات بالنسبة لكل ذات من الذوات الثلاثة على كل مقياس فرعي كالآتي :-

	الانفعالية	الجسدية	العقلية
عدم تقبل الذات	,٨٦	,٥٥	,٧٠
عدم تقبل الاخر	,٦٣	,٧٦	,٦٥
التباعد	,٧٨	,٦٧	,٧٧

صدق المقياس :

اعتمدت الباحثة في حساب صدق المقياس على طريقة صدق المحتوى (الصدق المنطقي) على اساس ان عبارات المقياس تكونت اصلا عن طريق الاستبيان المفتوح للسيدات في وصف ذواتهنّ في مرحلة سن اليأس والتغيرات التي طرأت عليهن بدخول هذه المرحلة وايضا عن طريق الكتابات النظرية التي تناولت بالدراسة هذه الفترة الزمنية من عمر المرأة سواء من الناحية الطبية او النفسية او الاجتماعية

وزيادة في التأكد وضعت الباحثة عشر عبارات مزدوجة لكل زوج منها معنى واحد وان اختلفت طريقة الصياغة ووزعت هذه الازواج على المقياس بشكل عشوائي . ومن هذه الازواج حسبت الباحثة نسبة الثقة في اجابات عشر مفحوصات ، تم اختبارهن

بشكل عشوائي ايضا . وقد تراوحت نسبة الثقة بين ٧٠٪ الى ١٠٠٪ وهي نسبة عالية تدعو الى الاطمئنان والى اعتبار المقياس صادقا فيما يدعي قياسه

ثانيا ـ مقياس الاتجاه نحو الانجاب :ـ

وهو من تصميم فريق باحثي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . وقد تم اعداده في اطار بحث السلوك الانجابي ، وهو البحث الذي يجري حاليا ، في المركز تحت اشراف أ. د. رشدي فام .

ثالثا ـ اختبار تفهم الموضوع T.A.T

وهو اختبار اسقاطي ، الهدف من استخدامه التعرف على المستويات العميقة واللاشعورية لمفهوم المرأة عن ذاتها ، ودرجة تقبلها لهذا المفهوم مع تقدم السن بها ودخولها في مرحلة سن اليأس .

وقد عرضت الباحثة بطاقات الاختبار على لجنة من المحكمين لاختيار البطاقات التي تفي بغرض الدراسة

رابعا ـ المقابلة :

صممت الباحثة المقابلة للتعرف على مشاعر المرأة واحاسيسها ومفهومها عن سن اليأس وكذلك للتعرف على المفاهيم الشائعة لدى النساء عن سن اليأس ، ومدى ايمانها بمثل تلك المفاهيم . وقد راعت الباحثة كافة الشروط الواجب توافرها في اسئلة المقابلة لتحقق الهدف منها .

صدق وثبات المقابلة :ـ

لتكون المقابلة صادقة راعت الباحثة ان تكون الاسئلة مستمدة من القراءات السابقة المتعلقة بسن اليأس وما يطرأ على المرأة من تغيرات خلاله ، حتى تقيس المقابلة ما وضعت اساسا لقياسه .

اما بالنسبة للثبات فقد طبقت الباحثة المقابلة على تسع سيدات تنطبق عليهن شروط العينة الاصلية مرتين بفاصل زمني بينهما عشرة ايام وبتحليل مضمون كل سؤال على حدة ـ لمعرفة صدى التطابق في الاجابتين ـ امكن للباحثة التأكد من ثبات المقابلة .

وتم تطبيق المقاييس المختلفة عن طريق المقابلات الشخصية .

نتائج البحث :-

توصلت الباحثة للنتائج التالية باستخدام كا ٢ .

اولا : نتائج مقياس مفهوم الذات :

١ ـ بالنسبة لمقياس القدرة على تحمل الاختلاف في التقدير :

أ ـ كانت القدرة لدى نساء الطبقة الوسطى ممن في مرحلة الدورة اكبر على تحمل الاختلاف في التقدير عن نساء مرحلة سن اليأس .

ب ـ كانت القدرة على تحمل الاختلاف في التقدير لدى نساء الطبقة الدنيا اكبر في مرحلة لسن اليأس بالنسبة للذات الجسدية وافراد عينة الدورة اكبر بالنسبة للذات الانفعالية .

جـ ـ عند ضم الطبقتين معا كانت هذه القدرة اكبر بالنسبة لافراد الدورة على الذات الانفعالية بينما كانت النسبة لعينة سن اليأس اكبر على الذات الجسدية .

د ـ وعند مقارنة الشرائح العمرية المتماثلة في الطبقتين الاقتصاديتين وجدت الباحثة ان نساء الطبقة الوسطى في مرحلة الدورة اقدر على تحمل الاختلاف في التقدير عن نظيراتهن من افراد الطبقة الدنيا .

هـ ـ اما بالنسبة لمرحلة سن اليأس من الطبقتين فقد كانت سيدات الطبقة الوسطى اقدر على تحمل الاختلاف في الذات الانفعالية بينما كانت سيدات الطبقة الدنيا اقدر في الذات الجسدية .

٢ ـ بالنسبة لمقياس عدم تقبل الذات : ـ

أ ـ كانت سيدات الطبقة الوسطى ممن في مرحلة سن اليأس اقل تقبلا لذواتهن عموما من نساء مرحلة الدورة .

ب ـ ونفس هذه النتيجة توصلت اليها الباحثة بالنسبة للطبقة الدنيا .

جـ ـ تأكدت هذه النتائج عند ضم افراد الطبقتين .

د ـ وعند مقارنة الشرائح العمرية المتماثلة في الطبقتين وجدت الباحثة ان افراد الطبقة الدنيا في مرحلة الدورة اقل تقبلا لذواتهن من نساء الطبقة الوسطى .

هـ ـ في شريحة سن اليأس الطبقة الوسطى كانت هي الاقل تقبلا لذاتها في الذات

الانفعالية فقط ، على حين كانت نساء الطبقة الدنيا اقل تقبلا لذواتهن في الذات الجسدية والعقلية .

٣ـ بالنسبة لعدم تقبل الاخر :

أ ـ في الطبقة الوسطى كانت درجات نساء عينة الدورة اكبر في الذوات الثلاثة من نساء سن اليأس اي ان سيدات عينة الدورة كان عدم تقبلهن للاخر اكبر من سن اليأس .

ب ـ وفي الطبقة الدنيا كانت درجات نساء عينة الدورة اكبر في الذات الجسدية بينما كانت درجات نساء سن اليأس اكبر في الذات الانفعالية .

جـ ـ وعند ضم العينتين معا كانت الدرجات الاكبر من نصيب مجموعة الدورة اي ان عدم تقبلهن للاخر كان اكبر .

د ـ وعند مقارنة الشرائح العمرية المتماثلة في الطبقتين ، وجدت الباحثة في مجموعة الدورة ان نساء الطبقة الدنيا درجاتهن اكبر على الذات الانفعالية ، بينما كانت درجات نساء الطبقة الوسطى اكبر على الذات العقلية .

هـ ـ درجات عينة الطبقة الدنيا هي الاكبر على مقياس عدم تقبل الاخر في الذوات الثلاثة في مجموعة سن اليأس .

٤ ـ بالنسبة لمقياس التباعد :ـ

أ ـ في الطبقة الوسطى كان التباعد اكبر في مجموعة الدورة عن مجموعة سن اليأس في الذات العقلية .

ب ـ في الطبقة الدنيا كان التباعد اكبر في مجموعة سن اليأس في الذوات الثلاثة .

جـ ـ عند ضم المجموعتين معا وجدت الباحثة ان التباعد يكون اكبر لدى نساء مرحلة سن اليأس .

• د ـ وعند مقارنة الشرائح العمرية المتماثلة في الطبقتين وجدت الباحثة ان في مرحلة الدورة التباعد يكون اكبر لدى نساء الطبقة الدنيا في الذات الانفعالية والجسدية على حين نجد العكس بالنسبة للذات العقلية .

هـ ـ بالنسبة لمرحلة سن اليأس كان التباعد اكبر لدى الطبقة الدنيا على الذوات الثلاثة .

٥ ـ بالنسبة لمقياس عدم تقبل الذات × القيمة :ـ

أ ـ في الطبقة الوسطى كان عدم تقبل الذات اكبر في مرحلة سن اليأس .

ب ـ في الطبقة الدنيا كان عدم تقبل الذات اكبر ايضا في مرحلة سن اليأس .

جـ ـ نفس هذه النتيجة توصلت اليها الباحثة عند ضم العينتين .

د ـ وبمقارنة مرحلة الدورة من الطبقتين وجدت لباحثة ان افراد الطبقة الوسطى اقل تقبلا لذواتهن في الذات الانفعالية والجسدية على حين كان العكس في الذات العقلية .

هـ ـ اما في مرحلة سن اليأس فكانت نساء الطبقة الدنيا هن اقل تقبلا لذواتهن من نساء الطبقة الوسطى .

ثانيا بالنسبة لمقياس الاتجاه نحو الانجاب فقد وجدت الباحثة الآتي :

أ ـ بالنسبة للطبقة الوسطى، سيطر على اتجاه نساء مرحلة الدورة نحو الانجاب النظرة المادية الاقتصادية . على حين كان اتجاه نساء مرحلة سن اليأس مبنيا على المعنويات ومتأثراً بالبعد الاجتماعي الثقافي لمشكلة الانجاب .

ب ـ بالنسبة للطبقة الدنيا وجدت الباحثة تمسك المرأة بدور الام وتباهيها بذلك على حين تنسحب المرأة في سن اليأس وتأخذ وسائل دفاعية لتخفي فشلها وعجزها عن الانجاب .

جـ ـ وبمقارنة افراد عينة الدورة من الطبقتين لمعرفة الدور الذي يلعبه البعد الاجتماعي الاقتصادي وجدت الباحثة ان المرأة في الطبقة الدنيا ترى ان قلة الامكانيات المادية هي السبب الوحيد للجوء البعض لتحديد النسل .

ويرين ان الوسائل الملموسة المادية هي الطريق الامثل لذلك على حين نجد المرأة في الطبقة الوسطى يهمها جدا البعد الاجتماعي والتنشئة الثقافية الاجتماعية للابناء وتنظر للامور نظرة فيها سعة أفق ومنطقية وترى ان الاقناع والعقل اهم واسبق من الموانع لتحديد النسل .

د ـ وبالنسبة لسيدات مرحلة سن اليأس عن الطبقتين وجدت الباحثة ان نساء الطبقة الوسطى احساسهن بالكبر والشيخوخة هو المؤثر في اتجاههن نحو الانجاب . على حين كان اتجاه نساء الطبقة الدنيا نحو الانجاب محاولة من جانبهن لنفي فكرة الشيخوخة عنهن .

ثالثا : المقابلة : ـ

أ ـ بالنسبة لسيدات الطبقة الوسطى وجدت الباحثة ان لمرحلة سن اليأس عالماً خاصاً بها لا تعرف عنه شيئا تقريبا من هن ادنى عمرا .

ب ـ نفس هذه النتيجة هي ما توصلت اليه الباحثة بالنسبة لافراد الطبقة الدنيا بالاضافة لما يضيفه الجهل والفقر والخوف على فهم افراد هذه الطبقة للمشكلة .

جـ ـ وبمقارنة مجموعة الدورة من الطبقتين وجدت الباحثة ان الجوانب المعنوية تلعب دورا هاما لدى نساء الطبقة الوسطى على حين يغلب الطابع المادي الجاهل على تفكير نساء الطبقة الدنيا وعلى تفسيرهن للتغيرات التي تمر بها المرأة في مرحلة سن اليأس .

د ـ وعند مقارنة مجموعة سن اليأس في الطبقتين وجدت الباحثة ان المرأة في الطبقة الوسطى ، نتيجة للتعليم والثقافة تنظر بموضوعية لمشكلة التقدم في السن وتحاول رؤ ية الجوانب الحسنة فيها على حين ترفض المرأة في الطبقة الدنيا فكرة تقدمها في العمر نهائيا ، ولا تعترف بالعوامل او الاسباب النفسية التي تحرك سلوكها في هذه المرحلة .

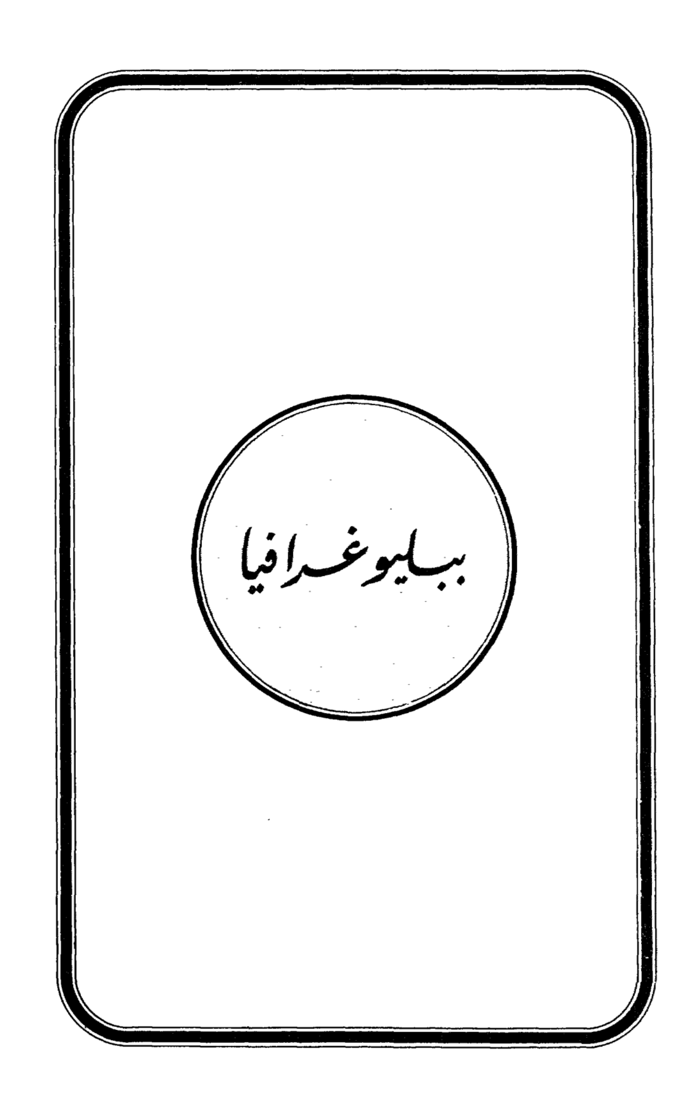
رابعا : اختبار تفهم الموضوع T.A.T

هذا ولم تأت نتائج اختبار تفهم الموضوع بجديد عن نتائج الاختبارات السابقة المستخدمة ، وان كانت عمقت فهمنا لمفهوم المرأة عن ذاتها وعن الدور الهام الذي يلعبه الابناء ومن بعدهم الزوج في حياتها ايضا اوضحت لنا الاستجابات لاختبار تفهم الموضوع ان حرص المرأة المصرية على انوثتها يأتي بعد حرصها على اولادها وزوجها . كذلك ظهر في الاستجابات عنصر الاهتمام بالشباب في مقابل الشيخوخة وما تثيره لدى المرأة بصفة خاصة من خوف وهلع .

كل هذه النتائج السابقة العرض يمكن للباحثة تلخيصها في نقطتين :

أ ـ البناء النفسي للمرأة يتغير بدخولها مرحلة سن اليأس .

ب ـ وان هذا التغير يكون اوضح واكبر لدى نساء الطبقة الدنيا عن الوسطى .



ببليوغرافيا

التنمية الادارية في الدول العربية

نسيم حسن الداهود*

« اتجاهات التنمية والبناء في الدول العربية » . الاقتصاد العربي : ع ٢٦ ، اغسطس ١٩٧٨ : ٢١ - ٢٦ .

احمد حاج حسين . « الاصلاح الاداري في السودان » . مجاة السودان للادارة والتنمية ، مج ١٢ ، ١٩٧٨ : ٧ - ١٨ .

احمد رشيد . « الجهاز الاداري في دولة الامارات العربية » . الادارة ، ع ٤ ، ابريل ١٩٧٣ : ٦٩ - ٨١ .

احمد محمد عبد الرحمن المصري . « اقتراح لخطة قومية للتنمية الادارية في مصر » . الادارة ، مج ، ١٠ ، ع ٣ ، يناير ١٩٧٨ : ٦٣ - ٦٦ .

« اضواء على خطة التنمية الادارية للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٠ (العراق) » التنمية الادارية ، ع ٨ ، كانون الاول ١٩٧٧ : ٢٨ - ٣١ .

إهاب اسماعيل . « اثر تشابه تطبيق سياسة الحماية العمالية في توحيد تشريعات العمل العربية » . مجلة القانون والاقتصاد - القاهرة ، س ٤٧ ، ع ١ ، ٢ مارس يونيو ١٩٧٧ : ١ - ٢١٣ .

(*) اختصاصي المراجع والتوثيق بمعهد الادارة العامة في الرياض .

جامعة الدول العربية . المؤتمر العربي الثالث للعلوم الادارية ٢٣ - ٢٧ اكتوبر ١٩٦٥ . القاهرة ، متعدد الترقيم .

جعفر العبد . « الاستراتيجية القومية كمنطلق للادارة في مصر وفي المجتمع العربي » . المجلة العربية للادارة ، مج ٢ ، ع٢ ، نيسان ١٩٧٨ : ٨ - ١٣ .

حسن احمد توفيق . « اعداد خطة قومية للتدريب الاداري » . الادارة ، مج ١٠ ، ع ٣ ، يناير ١٩٧٨ : ٤ - ٦ .

حمدي امين عبد الهادي . الادارة العامة في الدول العربية : الاصول العلمية وتطبيقاتها العربية . القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٠ . ٣٣٧ ص .

خالد عبد النور . « التكامل الصناعي العربي » . الاقتصاد - الدمام ، س ١٠ ، ع ٧٧ ، ١٣٩٧ : ٤٠ - ٤٥ .

سليمان محمد الطماوي . « اهم المشكلات التي تواجه البلديات في العالم العربي والحلول المناسبة لها » . مجلة العلوم الادارية ، س ١٢ ، ع ١ ، ابريل ١٩٧٠ : ٩ - ٣٧ .

سمير بحر . « مصر وهيئات التمويل العربية » . السياسة الدولية ، ع ٥٤ ، اكتوبر ١٩٧٨ : ١٠٨ - ١١٣ .

شريف الصفتي ، وابراهيم عبد الحكم . « دراسة تحليلية للمعونة الفنية الدولية المقدمة إلى الدول العربية في مجال تنمية القوى العاملة والتدريب » . التنمية الصناعية العربية ، ع ٢٧ ، يوليو ١٩٧٦ : ٥١ - ٥٨ .

شوقي حسين عبدالله . اجهزة الخدمة المدنية في الدول العربية . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٦٩ . ٣٤ ص .

ـــــ . نظم تعيين الموظفين في الخدمة المدنية بالدول العربية : دراسة تحليلية مقارنة . القاهرة المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧١ ٦٠ ص .

صبحي محرم . مشاكل ادارة المدن في الدول العربية . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧٠ ، ٦٨ ص .

عبد الحميد احمد ابو سليمان . « التنمية الادارية في المملكة » . الادارة العامة ، ع ٤ ، شوال ١٣٨٤ : ١٧ - ٢٣ .

عبد المنعم البيه . « تعليق على الحلقة الاقتصادية الثانية وموضوعها : التعاون الاقتصادي العربي » . دراسات في الاقتصاد والتجارة ، مج ٦ ، ع١ ، ١٩٧٠ : ٦٥ - ٧١ .

قطب ابراهيم محمد . « المشكلات التي تواجه المدير العربي واساليب حلها » . المجلة العربية للادارة ، مج ٢ ، ع ٣ ، تموز ١٩٧٨ : ٥٧ - ٦٤ .

كمال نور الله . « الادارة العربية بين التصوف والالتزام والتسيب » . المجلة العربية للادارة ، س ١ ، ع ٤ ، اكتوبر ١٩٧٧ : ٢ - ٤ .

مجدي حنفي ، عرض محمد احمد عزادين . مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي : دراسة في المشكلة والحل الممكن من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ (في مجلة الاقتصاد والادارة ، ع ٦ ، محرم ١٣٩٨) .

مجدي حنفي . مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ١٦٦ ص .

محمد عبد الفتاح منجي . « مشاكل العمالة في الوطن العربي واسلوب حلها » . المجلة العربية للادارة ، مج ٢ ، ع ٣ ، تموز ١٩٧٨ : ٦٥ - ٧٠ .

محمد كمال مصطفى . « عرض لمشكلة تنمية القوى العاملة كأهم مشكلات التنمية الصناعية في الوطن العربي » . التنمية الصناعية العربية ، ع ٢١ ، يناير ١٩٧٥ : ٣ - ٨ .

محمود عساف . « الفكر الاداري في الاسلام » . المجلة العربية للادارة ، س ١ ، ع ٢ ، ابريل ١٩٧٧ : ٤ - ١٠ .

مركز التنمية الصناعية للدول العربية . « الاجهزة الادارية والتنظيمية لمكاتب الملكية الصناعية في الدول العربية » . التنمية الصناعية العربية ، ع ٣٢ ، اكتوبر ١٩٧٧ : ٧٢ - ٧٩ .

ــــــ . « انجازات مراكز الكفاية الانتاجية وتطوير الادارة في الدول العربية » . التنمية الصناعية العربية ، ع ٩ ، يناير ١٩٧٢ : ٨٢ - ٩١ .

ــــــ . النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية . القاهرة ، ١٩٧١ . ٨٢ ص .

ملاك جرجس . « بعض المعوقات السلوكية والادارية التي تواجهها التنمية الصناعية في الدول العربية » . المدير العربي ، ع ٣٧ ، يناير ١٩٧٢ : ٣٨ ـ ٥٠ .

ناجي البصام . « ادارة التنمية في العراق ما لها وما عليها » . الادارة ، مج ١٠ ، ع ٣ ، يناير ١٩٧٨ : ٥٠ ـ ٦١ .

ـــــ . « ادارة التنمية واجهزة التخطيط في الوطن العربي » . مجلة العلوم الادارية ، س ١٩ ، ع ٢ ، ديسمبر ١٩٧٧ : ١٦٣ ـ ١٩٩ .



قواعد وأسس النشر بالمجلة

أ ـ الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات :

١ ـ ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف إلى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ ـ وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملحوظات التالية :

أ ـ اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب ـ ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د ـ تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه .

يرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٣ ـ ترسل الابحاث معنونة إلى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ـ جامعة الكويت ، ص ب/ ٥٤٨٦ الكويت .

٤ ـ وبعد أن تصل الابحاث إلى رئيس التحرير يتم عرضها ـ على نحو سري ـ على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ ـ وفي خطوة لاحقة ، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ ـ يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب ـ اما الابحاث التي يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد إلى اصحابها مع الملحوظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

ج ـ وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير ذلك من الاسباب ، فإن رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د ـ يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي تضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا .

٦ ـ الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد إلى اصحابها .

٧ ـ يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة ابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، على أن يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ ـ يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتذر عن قبول أية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ ـ يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب .

ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

أ ـ تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة .

ب ـ طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج ـ مصدر البحث ، ذلك أن من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ ـ تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة .

١١ ـ تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) دينارا كويتيا .

ب ـ مراجعة الكتب :

وبالاضافة إلى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى بهذا المجال الالتزام بالقواعد التالية :

١ ـ ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ ـ أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى .

٣ ـ أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، إلى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ أن يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ ـ أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه إن امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج ـ ندوة العدد :

وإيمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوارندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٥٠) ديناراً كويتياً .

د ـ التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ ـ دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

و ـ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ـ مناقشات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة .

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

11. REVIEWS:

The journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover- page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 25 KD. (68 U.S.)

111. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the journal of the Social. Sciences of relevant conferences or seminas to be help inor out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor.

Journal of the Social Sciences.

P. O. Box 5486.

Kuwait University.

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psyschology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle- range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover- page containing the following information: exact title of the article, full name of the author. and the name of the university or institute with which the author is associated.

3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address:

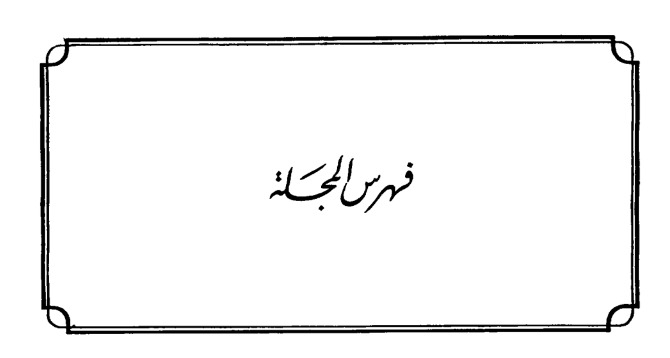
4) Scholars are requested not to submit articles that have been publixhed previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presenta- tion and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submited for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 50 KD (ap- prox. 140 U. S.). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.



اولا : المقالات العربية :

ـ د . صديق عفيفي ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٤٠ ـ ٥٤ .

ـ د . عباس أحمد ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٦ ـ ٢٢ .

ـ د . محمد محروس اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ـ ٣٩ .

ـ د . اسماعيل صبري مقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العام ، العدد الرابع/السنة الرابعة ـ يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ ـ ١٢٦ .

ـد . حسين حريم ، القيادة الادارية : مفهومها وانماطها ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ٢١ ـ ٤٠ .

ـ د . سمير تناغو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩ ـ ١٠٣ .

ـ د . عاطف احمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

ـ د . عمار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١ ـ ٦٨ .

ـ د . محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ٧ ـ ٣٦ .

ـ د . حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الاول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٣٧ ـ ٦٢ .

ـ د . اسعد عبد الرحمن ،ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ، العدد الأول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٦٣ ـ ٧٨ .

خـ د . محمد العوض جلال الدين . السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧٩ ـ ٧٠٢ .

ـ د . محمود محمد الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٧ .

ـ د . علي السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٢٨ ـ ٥٢ .

ـ د . صالح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ـ الاردني ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٨ .

ـ د . عبد الرسول سلمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٩ ـ ٨٢ .

ـ د . عبد الله النفيسي ، معالم الفكر السياسي الإسلامي ، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٦ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٢٧ ـ ٣٤ .

ـ د . علي عبد الرحيم ، تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية ـ العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٣٥ ـ ٤٥ .

ـ د . سليمان عطية ، اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦٧ ـ ٨٨ .

ـ د . محي الدين توق/التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي ـ مدخل نظري ، العدد الرابع/السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦ ـ ٢٦ .

ـ د . هناء خير الدين ، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧ ـ ٥٧ .

ـ . . . اسحق القطب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ٧٢ ـ ١٠٤ .

ـ د . صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ص ٧٢ ـ ١٠٤ .

ـ د . عرفان شافعي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ـ ص ٧ ـ ٣٨ .

ـ د . فرح السطنبولي ، الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية ، العدد الأول/السنة السادسة ـ ابريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩ ـ ٥٨ .

ـ د . ناهد رمزي ، المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩ ـ ٧٤ .

ـ د . محمد عدنان النجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ، العدد الاول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥ ـ ٩١ .

ـ د . السيد محمد الحسيني ، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧ ـ ٢٦ .

ـ د . اسكندر النجار ، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ، العدد الثاني/السنة السادسة يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧ ـ ٤٤ .

ـ د . زيدان عبد الباقي ، حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥ ـ ٦٢ .

ـ د . يحيى حداد . دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣ ـ ٨٣ .

ـ د . عبد الله النفيسي ، الجماعية في دولة الإسلام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧ ـ ٢٤ .

ـ د . صفوت فرج ، الابداع والفصام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥ ـ ٥٠ .

ـ د . اسماعيل ياغي ، العراق والقضية الفلسطينية ، العدد الثالث السنة السادسة ،اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١ ـ١٠١ .

ـ د . محمد يوسف علوان ، عدم السماواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ ـ ١٢٨ .

ـ د . عبد الاله ابو عياش ، تطور النظرية الجغرافية ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ ـ ١٤٤ .

ـ د . كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٢٨ .

ـ د . احمد عبد الباسط حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩ ـ ٤٣ .

ـ د . حامد الفقي ، د . تيسير ناصر ، جميل عبده ، تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ـ ٦٧ .

ـ د . سبع ابو لبدة ، مص الاصابع ، العدد الرابع السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ . ص ٦٩ ـ ٨٤ .

ـ د . محمد الليسي ، التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥ ـ ٩٩ .

ـ د . حميد القيسي ، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة ، العدد الاول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٣٦ .

ـ د . عبد الستار ابراهيم ، التوجيه التربوي للمبدعين ، العدد الأول السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٢٧ ـ ٦١ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة ، العدد الأول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ٦٣ ـ ٨٢ .

ـ د . سامي خصاونة ، التخطيط التربوي والتنمية ، العدد الأول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣ ـ ٩٤ .

ـ د . أمين محمود ، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٣١ .

ـ د . سمير نعيم احمد ، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣ ـ ٤٤ .

ـ د . بدرية العوضي ، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن « كامب ديفيد » في ضوء القانون الدولي ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ـ ٦٢ .

ـ د . عماد الجواهري ، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٢ ـ ٨٠ .

ـ د . عبدالله الأشعل ، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٩ .

ـ د . اسكندر النجار ، نجوم نظام نقدي دولي جديد ، العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ٤٥ ـ ٨٤ .

ـ د . فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة . العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٨٥ ـ ١٢٣ .

ـ د . محمد السيد ابو النيل ، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين ، العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .

ـ د . كمال المنوفي ، السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٧ ـ ٢٦ .

ـ د . داوود عبده ، **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي** ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٧ ـ ٤٠ .

ـ د . عواطف عبد الرحمن ، **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل** ـ العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٤١ ـ ٥٥ .

ـ عبد ضمد الركابي ، **الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية** ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٥٧ ـ ٧٦ .

ـ عبد الغفار رشاد ، **تبقرط العملية السياسية** ، العدد الأول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ـ ص ٦ ـ ٣٢ .

ـ د . سلطان ناجي ، **الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني** ، العدد الاول/السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ٣٥ ـ ٧٤ .

ـ د . فتحي عبد الرحيم ، **دراسة للتفاعل الأسري كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين** ، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ، ص ٧٥ ـ ١٠٢ .

ـ د . سهير بركات ، **الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة** ، العدد الاول/السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ١٠٣ ـ ١١٩ .

ـ د . رمزي زكي ، **الازمة الراهنة في الفكر التنموي** : العدد الثاني/السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧ ـ ٦٩ .

ـ د . عبد الرحمن الاحمد ، د . صالح جاسم ، **التربية العملية : وضعها الحالي ، البرامج المقترحة واثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت** ـ العدد الثاني/السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧١ ـ ٩٧ .

ـ د . رابح تركي ، **حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة** ، العدد الثاني/السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٩٩ ـ ١٣٠ .

ـ د . احمد الخطيب ، **التربية المستمرة : سياستها ، براجحها ، وأساليب تنفيذها** ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣١ ـ ١٥٦ .

ـ د . فهد الثاقب ، جوزيف سكوت ، **موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب** ، العدد الثالث/السنة الثامنة ـ اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ د . محي الدين توق ـ **المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجريبية** ، العدد الثالث/السنة الثامنة ـ اكتوبر ١٩٨٠ .

- د . عاطف احمد فؤاد ، علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ، ومحاولات التبحث عن الموضوعية ، العدد الثالث/السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠ .
- د . فيصل السالم ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت : دراسة اولية : العدد الثالث/السنة الثامنة/اكتوبر ١٩٨٠ .
- د . محمد سلامة آدم ، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . حامد الفقي ، اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . طلعت منصور ، علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية ، السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . وليد سليم التميمي ، مفهوم التسوية السياسية ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . اسماعيل مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . انور الشرقاوي ، الاساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . عبد الرحمن الاحمد ، لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . عبد المالك التميمي ، الخليج العربي : دراسة ني التاريخ الاقتصادي والاجتماعي . العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . أنس السيد نور ، تطبيقات الحاسبات الألكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية : الأمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . محمد علي الفرا : الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الإجتماعية ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . اسكندر النجار ، نظام النقد الأوروبي : اهدافه ومستقبله ، العدد الثاني ، البسنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ د . محمد العظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ د . سليمان الريحاني ، معالجة التبول اللارادي سلوكيا ، دراسة تجريبية علاجية ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . مصطفى تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . امينة كاظم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . محي الدين توق ، علي عباس ، انماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الاطفال في الاردن ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . فتحي عبد الرحيم ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي : دراسة ميدانية في البيئة الكويتية ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . نادية شريف ، الانماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . ناصف عبد الخالق ، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة/كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د . محمود البكري ، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د . فؤاد السالم ، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د . اسحق القطب ، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د . أنور الشرقاوي ، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ثانيا : ندوات :

ـ ثبات او تغيير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الإجتماعية في الغرب ، د . اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١ ـ ١٠٩

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة الرابعة ، يوليو ١٨٧٦ ، ص ٩٢ - ١٢٤ .

- مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية ، د . أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥ - ٧١ .

- حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية ، د . محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨ - ١٥٢ .

- العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، د . فهمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ - ١٣٢ .

- الصراع حول البحر الاحمر ، د . عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥ - ١٠٩ .

- التحضر ومشكلاته في الوطن العربي ، د . عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الخامسة ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١ - ١٠٦ .

- ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية ، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ - ١٣٤ .

أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة السادسة ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥ - ١٣٠ .

- مشكلة التخلف في الوطن العربي ، د . عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥ - ٩٨ .

- التربية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، محي الدين توق (تنظيم وتحرير) العدد الثالث/السنة السادسة - اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨ - ١٦١ .

- التعاون الاقتصادي الخليجي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع /السنة السادسة - يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤ - ١١٧ .

- التغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، د . كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/السنة السابعة - ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩ - ١٣٤ .

- دول العالم الثالث ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السابعة - يوليو ١٩٧٩ .

- التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث/السنة السابعة ، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٥٣ - ١٧٠ .

- دور الجامعات في العالم الثالث ، د . احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) - العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ - ص ٨١ - ١٠٦ .

- التنمية الشاملة . . . ما هي ومن اين تبدأ ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول . السنة الثامنة/ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ - ١٤٩ .

- قضية الأمن الخليجي ، المفهوم والتحديات ، د . وليد مبارك (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني - السنة الثامنة/يوليو ١٩٨٠ - ص ١٥٩ - ١٧٧ .

- الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل ، د . عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الثامنة ، اكتوبر ١٩٨٠ .

- الاغتراب ، د . حليم بشاي (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي ، محمود خضير (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

- الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل ، د . سليمان القدسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

- الجالية العربية والقضايا العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، د . اياد القزاز (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي ، د . ابراهيم عثمان (تنظيم وتحرير) . العدد الرابع ،السنة التاسعة ، كانون اول/ديسمبر ١٩٨١ .

N. Al-Sayegh, *Alienation : A Multi-Dimensional Interpretation,* No.1. Vol. 8 April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Congnitive Development and School Achievement,* No.2, Vol.8, July, 1980, pp.1- 15.

A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.16- 28.

N. Eid, *The Kuwait Capital Market,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.29- 44.

S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960- 1975. A Production Function Approach,* No.3, Vol.8, Cotober, 1980.

H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children'sAcademic Achievement,*No.3, Vol.8, October, 1980.

J. Harris and S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies, No.4, Vol.8, January 1981.*

F. Sakri, *The Arab NationalCharacter: A Critique, No.4, Vol. 8, January 1981.*

A. Al-Moosa, *Non- Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants,* No.4, Vol. 8, January 1981.

A. Dhaher,*Bureaucracy and Social Alientation: The Case of King Abdul-Aziz University,* No.1, Vol.9, March 1981.

M. Midani, *The Risk Return Characteristic of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse,* No.2, Vol.9, June 1981.

M. Mansour, *Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues,* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Al-Ameen, *Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951- 1980),* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Saleh. *Reflection Impulsivity Among School Children in Kuwait,* No.3, Vol. 9, September 1981.

A Wardi, F. Baali, *Ibn Khaldun's Typology of Society in the Light of Modern Thought,* No.3, Vo.9, September 1981.

H. Bishay, *How The Gifted Should be Defined andIdentifiéd* No. 4, Vol. 9, December 1981.

G. Farah, *The Economics of RefuseCollectionin Kuwait,* No. 4, Vol. 9, December, 1981.

H. Ayesh, *Information as a Form of Energy* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.228- 247.

W. Wahba, *Cost- Benefit Analysis Applied to Technology,* No.4, Vol.VI, January 1979, pp.229- 240.

J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.209-228.

A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.186- 207.

S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview,* 1950- 1976, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1- 36.

M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38- 50.

S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52- 50.

H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.1- 27.

M. Naji, *An Integrated Approach. to Manpower Development in the Arab World,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28- 5.5.

S. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun.* No.2, Vo.IIV, July 1979, pp.57- 72.

E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration, No.3, Vol. 7, October 1979.*

W. G. Wahba, Factor Prices and the Choice of Technology in Developing-Countries, No.3, Vol. 7, October 1979.

A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries,* No.3, Vol.7, October 1979.

A. Bouhouch, *Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergation in the Arab World: A Descriptive Analysis,* No.4, Vol.7, January 1980.

S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron- Client Relationship,* No.4, Vol.7, January 1980.

Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change,* No.4, Vol.7, January 1980.

A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No.1, Vol.8, April 1980.

G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.26- 42.

H. Faris and J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.44- 59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.1- 17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.18- 27.

T. Farley and D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perpective on the Middle East,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.1- 10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.11-29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.236- 271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the «Detached Intellectual»,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.221- 235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.208- 218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.192- 207.

W. Wahba *Joint Ventures: Myth and Reality,* No.E., Vol. VI. April 1978, pp.228- 242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change,* Vol.1. Vol.VI, April 1978, pp.189- 227.

S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No.2 Vol.VI, July 1978, pp.231- 275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197- 230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No.3, Vol.VI, October 1978, pp.273- 293.

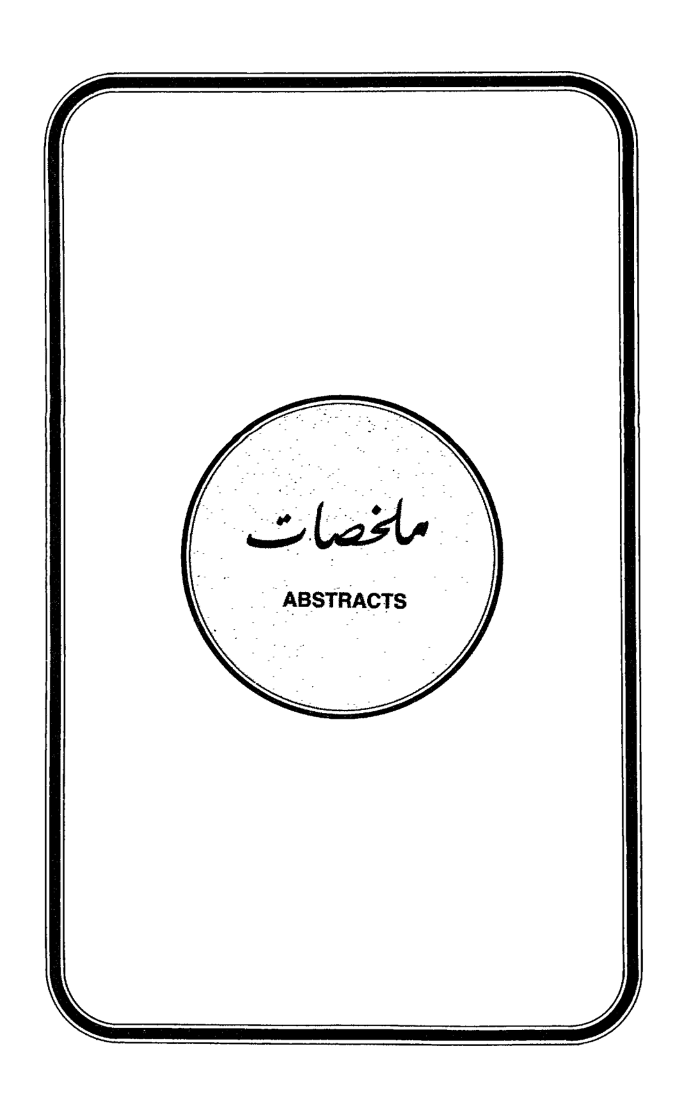
G. Szurovy and S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249- 272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*, No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics*, No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.


ملخصات
ABSTRACTS

THE HISTORICAL ROOTS OF THE IRANIAN — IRAQI CRISIS

B. Al-Khussussi

At the beginning of modern time, a conflict between the Shüt Safawi State and the Ottoman Sunnite State took place. As a result, the Ottomans seized power in Iraq and became neighbors of the Safawis along the Iraqi-Iranian borders.

In order to overcome any territorial dispute the two countries signed several agreements which unfortunately they did not put an end to conflict these agreements include:

1- The Second Erzerum Agreement in 1847
2- The Teheran Protocol in 1918
3 - The Constantinople Protocol in 1913
4- The 1937 Treaty

A serious situation arose when Iran unilaterally abolished the 1937 treaty. It became more serious when Iraq cut its diplomatic relations with Iran as a result of the Iran occupation of the Gulf Islands in 1971 and their backing of the Iraqi Kurds.

In 1975 the two countries reached an agreement known as the Algeria Treaty which solved their territorial problem. But unfortunately conflict broke out again brinnging in relationsbetween the two countries to their worst point, and fight flared up again.

A PROFILE OF THE BOARD OF DIRECTORS IN THE KUWAITI BUSINESS SECTOR

R. Refaie / M. Hamoud

Economic development in the area Gulf as a whole, and in Kuwait imparticular has placed increasing responsibilities on the business sector, specially the big companies that own and direct most of the Kuwaiti wealth. Leadership in those companies are naturally the main factor in their success in meeting the challenges of the international business community. So an assessment of this leadership and its characteristics, is necessary at this stage of development.

The main purpose of this paper is to examine closely the board of directors, in 37 big companies (pr. paid capitalexceeded5 million K.D.) to determine the level of education, age range, compensation system, and female participation in the boards, and to determine the effects of those factors on the decision making process.

The paper found many positive Indicators regarding board members, such as the homogenity of the group, in terms of age. Most of them were found to be middle aged with college education. Although education could be a positive indicator, youth could be viewed as a drawback, because of the lack of experience in most cases.

The study also showed minimal femal contribution in business, which could be explained by the rigid social norms in the society.

The legal reguirements for ownership usually prevent experienced outsiders from sharing in leadership.

Finally, the paper concluded that the compensation system is not adequate for the responsibility the boards undertake.

THE TOTAL NUMBER OF WORDS RECALLED, REMINISCENCE AND FORGETTING IN A FREE ASSOCIATION PARADIGM

A. Amiri

The total number of words recalled, reminiscence and forgetting in free association procedures were investigated in three experiments. In the first, the subjects were asked to recall as many animal names as they could remember two consecutive times for a period of one minute. In the second experiment the period of recall was extended to four minutes, while in the third experiment the subjects were asked to recall as many bird names as they could for three consecutive times, one minute each.

The results of the first experiment showed no increase in the total number of words recalled although there was about 20% reminiscence matched by about 20% forgetting. Increasing the time of recall or decreasing the number of words to be remembered lead to an increase in reminiscence and to a decrease in forgetting.

The findings were interpreted in support of the view of memory as a limited- capacity retrieval system. Also, that recall persay does not improve latter recall. Furthermore, reminiscence and forgetting arepurely retrieval related phenomena.

THE AFRICAN POSITION ON THE PALESTINIAN QUESTION

M. Hammad

This research aims to study and assess the nature of the African position towards the Palestinan question and the Arab- Israeli conflict in general. Thus, it begins with a review of the Arab- African meetings during the fifties and sixties, especially after the estáblishment of the Organization of African Unity, when some African non-Arab states asked to dissolve the League of Arab Countries for the benefit of the new organization. Also, they declared continental limits for any Arab- African cooperation. That is to say that the PalesQian Question , in particular , is outside the scope of African areas of interest.

As the frequent African summits of the OAU have consistently declared their commitment to this position, even after the Israeli aggression of June 1967-this research attempts, also, to analyze and explain this African stance. Then, it follows up the transfers and shifts in the African position especially during and after the October War of 1973, so as to define the actual limits of these shifts and their content. Here it is enough to refer to a statement by the president of Senegal (1971), Mr. Sengor , where he identifies Zionism as a national liberation movement»!

ISLAMIC REVIVAL: THE CASE OF THE SOVIET MOSLEMS

M. Salim

Since the late 1960s and early 1970s, the Islamic world has been undergoing a process of religious resurgence. The process is noted for its pervasiveness. It has been occuring virtually in every Islamic society or community including Islamic minorities such as the Islamic minority in the Soviet Union.

The revival of Islam among Soviet Moslems evolves around the quest for an Islamic identity based upon the cultural values of Islam. It is particularly manifested in three basic forms:

(i) traditional revivalism as exhibited in the noticeable increase in the practice of Islamic rituals and religious education,

(ii) Islamic cultural revivalism as manifested in the evolution of a culturally distinct Islamic way of life. Even though the majority of Soviet Moslem do not observe the rituals, the civil life of Soviet Moslems increasingly revolves around the cultural values of Islam. The persistance of the traditions of marriage, divorce, birth and Islamic cultural historiography are just by few examples; and (iii) the resurgence of thė Islamic identity as exhibited in the trend toward the de-Russification of Islamic communities. For instance, there is a noticeable decline of the percentage of Soviet Moslems who consider Russian as their native tongue .

The revival of Islam among Soviet Moslems may be attributed to several factors which distinguish Islamic revival in Islamic societies from Islamic revival among Islamic minorities. Foremost among these factors is the emergence of an Islamic elite which finds that the revival of Islamic ethos and the integration of the Islamic peoples of Central Asia along the lines of Islamic values, provide it with an advantageous power base. Further, the Islamic society in the Soviet Union, as a pre-social mobilization society, is still receptive to the traditional values of Islam.

The demographic weight of the Soviet Moslems, future relations between the Soviet Union and Islamic countries, and the Sino-Soviet rivalry for influence among the peoples of Central Asia will determine to a great extent the prospects of the acceleration of Islamic revival among Soviet Moslems. However, it must be stressed that such revival is not likely to develop any political dimensions because the emerging Soviet Islamic elite accepts the basic tenets of the Soviet regime.

SOME STRATEGIC CONSIDERATIONS FOR EFFECTIVE DEVELOPMENT OF COMPUTER-BASED INFORMATION SYSTEMS IN DEVELOPING COUNTRIES WITH SPECIAL EMPHASIS ON ARAB COUNTRIES

A. Noor

How could organizations in developing Arab countries make an effective utilization of computer resources and computing technology? Of course, the answer to such a difficult question would depend on the conditions, circumst-in particular organizations within the particular developing Arab country under consideration.

Empirical studies carried out by the researcher indicate that organizational use of computer resources in developing Arab countries is faced with many difficulties and problems hindering the mature and effective utilization of computer resources. Gaining insight into the nature of such problems is an important step towards the desired effective adaptation of computer technology to Arab development. A major contributing factor to such difficulties and problems is the assumptions made, and simplistic prescriptions adopted, by organizations using computer resources, particularly in relation to computing practices, policies and techniques.

This paper suggests a number of strategic considerations for the effective development of computer-based information systems in developing Arab countries. Such strategic considerations are the basis of an integrated framework for more mature and effective computing. It reflects the fact that the manner, organization, and environment, of employing computer techniques and resources in developing Arab countries are different from that in similar organizations in advanced economies.

Productivity considerations are essential to the functioning and interaction of organizational computing resources. developing countries need to devote greater emphasis to such basic considerations.

Furthermore, the study examines in some detail the lessons that could be learned from advanced countries regarding possible approaches for effective utilization and adaptation of computer resources, particularly, in relation to data base systems evaluation and implementation, performance standards, measurement and evaluation, users interaction and participation, long range planning and EDP auditing.

SPECIAL SYMPOSIUM:

Topic: The Role Of Arab Intellectuals in Contemporary Arab Political Life.

Participants: B. Sarhan, A. Abdul Hoti, W. Mubarak. Moderator and Editor: T. Abu-Baker.

BOOK REVIEWS:

1- O. Khatib, The Arab Atomic Bomb and Nuclear Confrontation with Israel

Reviewed by: I. Maklad.

2- A. Kawwari, The Role of Public Enterprises in Economic Development; Oil-Countries in the Arabian Penisula.

Reviewed by: Z. Basha.

3- E. Saif Al-Dawlah, A Defense of the People.

Reviewed by: A. Bakri.

REPORTS:

1- The Balance of Opposites on the Middle Eastern Political Map: A Study of An American Proposal to Resolve the Middle East Conflict.

A. Atiyaah

2- Mental Retardation in Syria.

R. Al-Imam

CONFERENCES:

1- Seminar on the Contemporary Iraqi State.

A. Rahman

2- Seminar on Indigenous Creativity in the Arab World.

E. Zain

GUIDE TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:

The Psychological Structure of Women who are incapable of Giving Birth

N. Banna

BIBLIOGRAPHY:

Administrative Development

N. Dahoud.

ABSTRACTS

Regulations Governing Contributions

CONTENTS

VOL. 1 No.1 MARCH 1982

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.300) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:
* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S.(40) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

* **Forward all correspondence and subscriptions to:**

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University

طبع وتصميم ذات السلاسل
للطباعة والنشر - الكويت